

شرح الطي

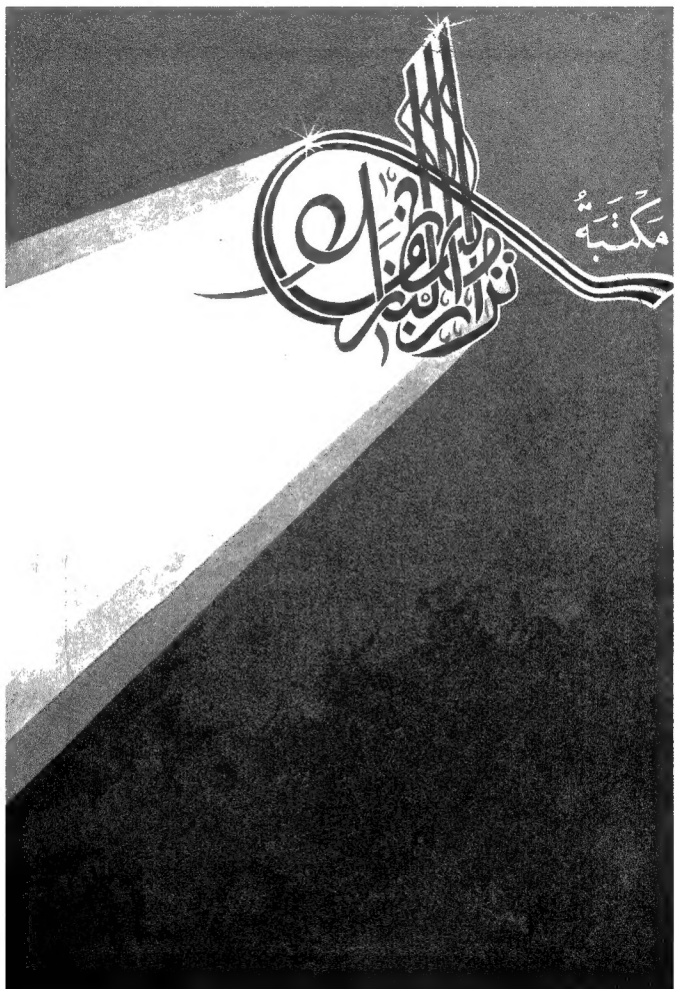
مكتبة دار المعارف
المستوفى بالكتاب من حقائق الشئ
مصدر المقتضى للمصنف في علوم الحديث ومطلي

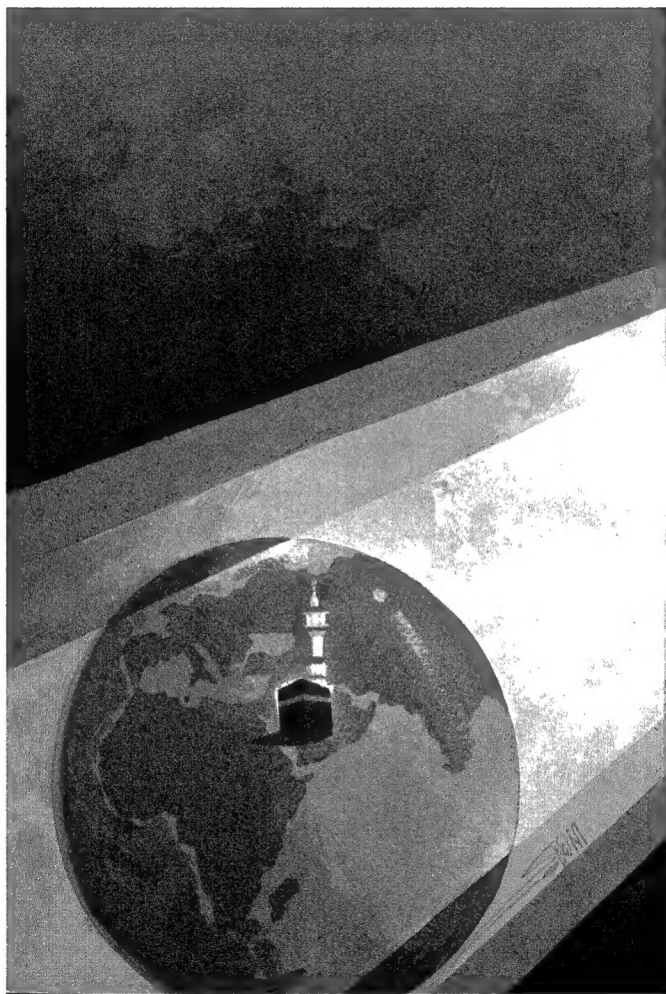
الإمام الكبير
ذكره الذين الحسنة بن سبابة بن محمد الطي

أخترت ودرست
د. محمد الحسنة بن سبابة
مكتبة دار المعارف - القاهرة

مكتبة دار المعارف
مكتبة دار المعارف - القاهرة







شرح الطيبي

على مسلكه المصابيح

المسمى بالكاشف عن حقائق السنن
مصدراً بمقدمته للمحقق في علوم الحديث ومُصطلحه

للامام الكبير :

شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي

توفي ٧٤٣ هـ

المجلد الثامن

إعداد: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز

تحقيق ودراسة

د. عبد الحميد هندأوي

مكتبة نزار مصطفى الباز

كلية التربية - الرضا

جميع الحقوق محفوظة للناشر

○ الطبعة الأولى ○

□ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م □

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة : الشامية - المكتبة ن ٥٧٤٩٠٢٢ / ٥٧٤٥٠٤٤

مستودع ٥٣٧٢٣٧٤١ ص. ب. ٣٠١٩

الرياض - شارع السويدي العام المنقطع مع شارع

كعب بن زهير - خلف أسواق الراعي ص. ب. : ٦٦٩٣

مكتبة : ٤٤٠٣٥٣ مترع : ٢٤٢١٩١١ البريد : ١١٥٨٦١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب العتق

الفصل الأول

٣٣٨٢ - * عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكلِّ عضوٍ منه عضواً من النار حتى فرجه بفرجه». متفق عليه.

٣٣٨٣ - * وعن أبي ذر، قال: سألت النبي ﷺ: أيُّ العملِ أفضلُ؟ قال: «إيمانٌ بالله، وجهادٌ في سبيله» قال: قلتُ: فأَيُّ الرقابِ أفضلُ؟ قال: «أغلاها ثمناً وأنفسها عندَ أهلها». قلتُ: فإنَّ لم أفعلْ؟ قال: «تعيينُ صانعاً أو تصنعُ لأخرق». قلتُ: فإنَّ لم أفعلْ؟ قال: «تدعُ الناسَ من الشرِّ، فإنَّها صدقةٌ تصدقُ بها على نفسك». متفق عليه.

كتاب العتق

المغرب: العتق الخروج من المملوكية، يقال: عتق العبد عتقاً وعتاقاً وعتاقه وهو عتيق وأعتقه مولاه، ثم جعل عبارة عن الكرم وما يتصل به كالحرية، فقيل: فرس عتيق رائع، وعتاق الخيل والطير كرائثها. وقيل: مدار التركيب على التقديم، ومنه العاتق لما بين المنكب والعتق لتقدمه، والعتيق القديم.

الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «رقبة مسلمة» «نه»: الرقبة في الأصل العتق، فجعلت كناية عن جميع ذات الإنسان تسمية للشيء ببعضه. فإذا قال: أعتق رقبة فكأنه قال: أعتق عبداً أو أمة. قوله: «حتى فرجه بفرجه» «شف»: إنما خص الفرج بالذكر؛ لأنه محل أكبر الكبائر بعد الشرك، وهو كقولهم: مات الناس حتى الكرام، فيفيد قوة. «مظ»: ذكر الفرج للتخفيف نسبة إلى باقي الأعضاء. «خط»: يستحب عند بعض أهل العلم أن لا يكون العبد المعتق خصياً؛ كيلا يكون ناقص العضو؛ ليكون معتقه قد نال الموعود في عتق أعضائه كلها من النار بإعتاقه إياه من الرق في الدنيا.

الحديث الثاني عن أبي ذر: قوله: «لأخرق» «نه»: الخرق - بالضم - الجهل والحمق، وقد خرق يخرق خرقاً فهو أخرق. «قض»: الأخرق هنا الذي لا يحسن صنعة ولا يهتدي إليها. وفيه «تدع الناس من الشر» أي تكف عنهم شرك فإنها صدقة الضمير للمصدر الذي دل عليه الفعل، وأئنه لتأنيث الخبر «تصدق بها على نفسك» أي تتصدق بهذه الصدقة على نفسك من أنها محافظة لها عما يريدونها ويعود وياله إليها.

الفصل الثاني

٣٣٨٤ - * عن البراء بن عازب، قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبي ﷺ فقال: علّمني عملاً يُدخِلني الجنة. قال: «لئن كنتَ أقصرتَ الخطبةَ لقد أعرضتَ المسألةَ أعتقَ النسيئةَ وفكَّ الرقبةَ». قال: أوليسَ واحداً؟ قال: «لا؛ عتقُ النسيئةِ: أن تُقرِّدَ بعثتها. وفكُّ الرقبةِ: أن تُعينَ في ثمنها، والمنحةُ: الوكوفُ، والفيءُ على ذي الرحمِ الظالمِ، فإنَّ لم تُطَقْ ذلكَ فاطعمِ الجائعَ، واسقِ الظَّمآنَ، وأمرُ بالمعروفِ، وإنه عن المنكرِ، فإنَّ لم تُطَقْ ذلكَ فكفَّ لسانكَ إلا من خيرٍ». رواه البيهقي في «شعب الإيمان». [٣٣٨٤]

٣٣٨٥ - * وعن عمرو بن عبسة، أنَّ النبي ﷺ قال: «من بنى مسجداً لِيُذَكَّرَ اللهُ فيه، بُنيَ له بيتٌ في الجنةِ». ومن اعتقَ نفساً مُسلمةً، كانتَ فديتهُ من جهنَّمَ. ومن شابَ شبيبةً في سبيلِ اللهِ، كانتَ له نوراً يومَ القيامةِ. رواه في «شرح السنة». [٣٣٨٥]

الفصل الثاني

الحديث الأول والثاني عن البراء: قوله: «لئن كنتَ أقصرتَ» «قضى»: اللام موطئة للقسم، ومعنى الشرطية أنك إن أقصرت في العبادة فقد أطلت في الطلب، أو سألت عن أمر ذي طول وعرض. و«النسيئة» النفس، ووجه الفرق المذكور أن العتق إزالة الرق، وذلك لا يكون إلا من المالك الذي يعتق، وأما الفك فهو السعي في التخليص، فيكون من غيره كمن أدى النجم* عن المكاتب أو أعانه فيه. و«المنحة» العطية في الأصل، وغلبت في لبون من ناقة أو شاة يعطيها صاحبها بعض المحاييج؛ لينتفع بلبنها ما دامت تدر. و«الوكوف» العريضة الدر من وكف البيت وكفاً ووكيفاً ووكافاً، إذا قطر. و«الفيء» التعطيف والرجوع إليه بالبر. والرواية المشهورة فيهما النصب على تقدير وامنح المنحة، وآثر الفيء على ذي الرحم؛ ليحسن العطف على الجملة السابقة، وإن صحت الرواية بالرفع فيهما على الابتداء، والتقدير: ومما يدخل الجنة المنحة والفيء.

[٣٣٨٤] رواه البيهقي في شعب الإيمان/ باب في العتق ح/ ٤٣٣٥.

[٣٣٨٥] رواه في شرح السنة ح/ ٢٤٢٠، ج١/ ص ٣٥٥ ورجاله ثقات، وأخرجه أحمد ١١٣/ ٤ من طرق

دون قوله: «من بنى مسجداً يذكر اسم الله فيه..» وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (١٢٠٨).

* في اللسان: نجمٌ عليه الديةُ: قطعها عليه نجماً نجماً. ١- هـ أى جعلها أقساطاً لا دفعة واحدة.

الفصل الثالث

٣٣٨٦ - * عن الغريفي بن [عياش] الديلمي، قال: أتينا وائلة بن الاسقع، فقلنا: حدثنا حديثاً ليس فيه زيادة ولا نقصان، ففَضِبَ وقال: إنَّ أحدكم ليقراً ومُصحِّفه مُعلِّقٌ في بيته فيزيد وينقص. فقلنا: إنَّما أردنا حديثاً سمعته من النبي ﷺ فقال: أتينا رسولَ الله ﷺ في صاحبٍ لنا أوجبَ - يعني النار - بالقتل. فقال: «أَعْتَقُوا عَنْهُ يُعْتِقَ اللهُ بِكُلِّ عَصْوٍ مِنْهُ عَصْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». رواه أبو داود، والنسائي. [٣٣٨٦]

٣٣٨٧ - * وعن سمره بن جندب، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الشَّفَاعَةُ، بِهَا تُفَكُّ الرِّقَةُ». رواه البيهقي في «شعب الإيمان». [٣٣٨٧]

الفصل الثالث

الحديث الأول عن الغريفي: قوله: «معلق في بيته» تأكيد، يعني يقرأه ليلاً ونهاراً لا يغيب عنه ساعة. وفي قوله: «فيزيد وينقص» مبالغة لا أنه تجوز الزيادة والنقصان. وفيه جوار رواية الحديث بالمعنى، ونقصان الالفاظ وزيادتها مع رعاية المعنى والمقصد منه. وقوله: «فقلنا: إنَّما أردنا حديثاً سمعته» معناه ما أردنا بقولنا: حديثاً ليس فيه زيادة ولا نقصان ما عنيت به من انتفاء الزيادة في الالفاظ، وإنَّما أردنا حديثاً سمعته.

الحديث الثاني عن سمره: قوله: «تفك الرقبة» «بها» متعلق «تفك» فقدم عليه، ولو روى شفاعه نكرة كان صفة له. ولو ذهب إلى أن الشفاعه جنس على منوال قولهم:

ولقد أمر على اللثيم يسبنى

ليعد المرمى. ولو قيل بأنه حال كان أبعد وأبعد. وأما إذا أريد بفك الرقبة خلاص الرجل من الشدة والعذاب بسبب الشفاعه على أن تكون الجملة استثنائية، كأنه لما قيل: أفضل الصدقة الشفاعه، قيل: لماذا؟ أجيب: بها يتخلص الإنسان من الشدة - لثم الكلام وصح المعنى - كقوله تعالى: «مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا»^(١) لكن خرج من الباب.

[٣٣٨٦] ضعيف انظر الإرواء/ ٢٣٠٩ وضميف الجامع ١٠٢٨.

[٣٣٨٧] ضعيف، وذكره اللعبي في ميزان الاعتدال ١٠٠٠٥.

(١) النساء: ٨٥

(١) باب إعتاق العبد المشترك وشراء القريب

والعتق في المرض

الفصل الأول

٣٣٨٨ - * عن ابن عمر [رضي الله عنهما]، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَه فِي عَبْدٍ، وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُومَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٌ، فَأَعْطِي شُرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». متفق عليه.

٣٣٨٩ - * وعن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا فِي عَبْدٍ أَعْتَقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». متفق عليه.

باب إعتاق العبد المشترك

الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله: «شركا له» أي حصة ونصيبا. «حسن»: فيه دليل على أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره وهو موسر بقيمة نصيب الشريك يعتق كله عليه بنفس الإعتاق، ولا يتوقف على أداء القيمة ولا على الاستسعاء، ويكون وراءه كله للمعتق. والدليل على أن الحق لا يتوقف على الأداء أنه لو لم يعتق قبل الأداء لما وجبت القيمة، وإنما تجب على تقدير انتقال أو قرض أو إتلاف، ولم يوجد الأخيران فتعين الأول وهو الانتقال إليه. وإن كان معسرا أعتق نصيبه، ونصيب الشريك رقيق، لا يكلف إعتاقه ولا يستسعى العبد في فكه. وهو قول الشافعي. «مح»: من أعتق نصيبه من عبد مشترك قَوْمَ عليه باقيه إذا كان موسرا بقيمة باقيه، سواء كان العبد مسلما أو كافرا، وسواء كان الشريك مسلما أو كافرا، ولا خيار للشريك في هذا، ولا للعبد ولا للمعتق، بل ينفذ الحكم وإن كرهوه كلهم؛ مراعاة لحق الله تعالى في الحرية.

الحديث الثاني عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «شقصا» «نه» الشقص والشقيص النصيب في العين المشتركة من كل شيء. قوله: «استسعى» «مح»: الاستسعاء أن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل قيمة رضي* الشريك الآخر بها، فإذا دفعها إليه عتق، كذا فسره الجمهور. وقال بعضهم: هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ماله فيه من الرق، فعلى هذا تنفق الأحاديث. ومعنى «غير مشقوق عليه» أي لا يكلف ما يشق عليه. «حسن»: «غير مشقوق عليه» قال بعضهم: أي لا يستغنى عليه في الثمن.

* كذا في الأصل ولعلها: (يرضى).

٣٣٩٠ - * وعن عمران بن حصين: أن رجلاً اعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله ﷺ، فجزأهم اثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فاعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً. رواه مسلم، ورواه النسائي عنه وذكر: «لقد هممت أن لا أصلي عليه» بدل: وقال له قولاً شديداً. وفي رواية أبي داود: قال: «لو شهدته قبل أن يُدفن لم يُدفن في مقابر المسلمين».

٣٣٩١ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجزي ولدٌ والدٌ إلا أن يجهده مملوكاً فيشتره فيعتقه» رواه مسلم.

«مع»: قال القاضي: في ذكر الاستعلاء هنا خلاف بين الرواة، قال الدارقطني: روى هذا الحديث شعبة وهشام [عن] قتادة - وهما أثبت - فلم يذكر في الاستعلاء ووافقهم * همام، ففصل الاستعلاء عن الحديث [فجعل] * من رأى قتادة. قال: وعلى هذا أخرجه البخاري وهو الصواب. قال الدارقطني: وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه! ففصل قول قتادة عن الحديث. قال بعضهم: إسقاط. السعاية من الحديث أولى من ذكرها؛ ولأنها ليست في الأحاديث الأخرى من رواية ابن عمر. وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكرها السعاية أثبت ممن ذكرها.

الحديث الثالث عن عمران: قوله: «فجزأهم اثلاثاً» «اثلاثاً» مصدر، «حس»: فيه دليل على أن العتق المنجز في مرض الموت كالمعلق بالموت في الاعتبار من الثلث، وكذلك التبرع المنجز في مرض الموت. قوله: «قولاً شديداً» «مع»: معناه: قال في شأنه قولاً شديداً؛ كراهة لفعله وتغليظاً عليه، والرواية الأخرى: «لقد هممت أن لا أصلي عليه» مفسرة له. وهذا محمول على أن النبي ﷺ وحده كان يترك الصلاة عليه تشديداً وتغليظاً وزجراً لغيره عن مثل فعله، وأما الصلاة عليه فلا بد منها من بعض الصحابة.

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «فيعتقه» «قض»: ذهب بعض أهل الظاهر إلى أن الأب لا يعتق على ولده إذا تملكه، وإلا لم يصح ترتيب الإعتاق على الشراء. والجمهور على أنه يعتق بمجرد التملك من غير أن ينشئ فيه عتقاً، وأن قوله: «فيعتقه» معناه فيعتقه بالشراء لا بإنشاء عتق، والترتيب باعتبار الحكم دون الإنشاء.

«حس»: قالوا: إذا اشتري الرجل أحداً من آبائه أو أمهاته، أو أحداً من أولاده وأولاد أولاده، أو ملكه بسبب آخر يعتق عليه من غير أن ينشئ فيه عتقاً. «مظ»: فعلى هذا الفاء في «فيعتقه» للسببية، يعنى فيعتقه بسبب شرائه، ولا يحتاج إلى قوله: «اعتقته» بعد الشراء، بل عتق

* في ط: (و)، وما أثبتاه في (ك)، وشرح مسلم للنووي.

** كذا في الأصل، وفي شرح مسلم للنووي: «ووافقهم»

● في (ك): (فخطه) ولا يستقيم بها السياق.

٣٣٩٢ - * وعن جابر: أن رجلاً من الأنصار دبر مملوكاً ولم يكن له مال غيره، فبلغ النبي ﷺ، فقال: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فاشتراه نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّاسِ بِشِمْانَمَائَةِ دِرْهَمٍ. متفق عليه، وفي رواية لمسلم: فاشتراه نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِشِمْانَمَائَةِ دِرْهَمٍ، فجاء بها إلى النبي ﷺ، فدلَّعَهَا إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَاهِلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِلَّذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» يَقُولُ: فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ [وَعَنْ] * شِمَالِكَ.

بنفس الشراء. ومن ذهب إلى أنه لا يعتق بنفس الشراء يجعل الفاء في «فيحقته» للتعقيب لا للسببية، وإذا صح الشراء ثبت الملك، والملك قيد التصرف.

أقول: هذا وأمثاله مما لا يشفي الغليل؛ لأن الأبوة تقتضي المالكية كما سبق في حديث عمرو بن شعيب «أنت ومالك لوالدك» وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ (١) والشراء من مقدمات الملك، والعق من مقتضياته، كما تقرر في علم الأصول أن من قال: اعتق عبدك عني، يقتضي تملكه إياه ثم عتقه عنه، فالجمع بينهما جمع بين المتنافيين.

والحديث من باب التعليق بالمحال للمبالغة، المعنى: لا يجوز ولد والده إلا أن يملكه فيعتقه وهو محال، فالمجازاة محال، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (٢)، الكشاف: يعني إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره، وذلك غير ممكن، والغرض المبالغة في تحريمه، وسد الطريق إلى إباحته، كما يعلق بالمحال. ويجوز أن تكون الفاء كما في قوله تعالى: ﴿فَتَوَيَّأُوا إِلَيَّ يَا رِبِّكُمْ فَاغْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (٣) إذا جعلت التوبة نفس القتل. وقوله: «مملوكاً» نصب على الحال من الضمير المنصوب في «يجلده».

الحديث الخامس عن جابر: قوله: «دبر مملوكاً له» «حسن»: اختلفوا في بيع المدبر، فأجازه جماعة على الإطلاق، وإليه ذهب الشافعي وأحمد. وروى عن عائشة رضى الله عنها: أنها باعت مدبرة لها سحرتها، فأمرت ابن أختها أن يبيعهها من الأعراب ممن يسيء ملكتها. وقال جماعة: لا يجوز بيعه إذا كان التدبير مطلقاً، وهو أن يقول: إذامت فأنت حر من غير أن يقيد بشرط أو زمان، أو قاسوا المدبر على أم الولد؛ لتعلق عتق كل واحد منهما بموت المولى على الإطلاق، [وتأولوا] * على التدبير المقيد وهو أن يقول: إن مت من مرضي هذا أو في شهري

(٣) البقرة: ٥٤.

(١) النساء: ٢٢

(٢) البقرة: ٢٣٣

* زيادة من مخطوطة الحاكم.

** في ط: (وتأولوا)، وما أثبتاه من ك.

الفصل الثاني

- ٣٣٩٣ - * عن الحسن، عن سمرّة، عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ». رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٣٩٣]
- ٣٣٩٤ - * وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا وَلَدْتُ أُمَّةَ الرَّجُلِ مِنْهُ فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ ذِيَرٍ مِنْهُ - أَوْ بَعْدَهُ -». رواه الدارمي. [٣٣٩٤]

هذا فانت حراً فإنه يجوز بيع هذا المدبر عندهم. والأول أولى؛ لأن الحديث جاء في بيع المدبر إذا أطلق، يفهم منه التدبير المطلق لا غيره، وليس كأم الولد؛ لأن سبب العتق في أم الولد أشد تأكيداً منه في المدبر، بدليل أن استرقاق التركة بالدين لا يمنع عتق أم الولد ويمنع عتق المدبر، وإن أم الولد تعتق من رأس المال، والمدبر عتقه من الثلث، فظهر الفرق بينهما. واتفقوا على جواز وطء المدبرة كما يجوز وطء أم الولد.

قوله: «فهكذا وهكذا» جواب للشرط، كناية عن التفريق اشتقاقاً على من جاء عن يمينه وشماله وأمامه. فقوله: «فبين يديك» - إلى آخره - تفسير للتفريق، «وهكذا» نصب على المصدر.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن الحسن: قوله: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ» «مع»: اختلفوا في عتق الأقارب إذا ملكوا، فقال أهل الظاهر: لا يعتق أحد منهم بمجرد الملك سواء الوالد والولد وغيرهما، بل لا بد من إنشاء عتق. واحتجوا بحديث أبي هريرة. وقال الجمهور: يحصل العتق في الأصول وإن علو، وفي الفروع وإن سفلوا بمجرد الملك، سواء المسلم والكافر. وتحريره: أنه يعتق عمودى النسب بكل حال. واختلفوا فيما وراءهما، فقال الشافعي وأصحابه: لا يعتق غيرهما بالملك، وقال مالك: يعتق الإخوة أيضاً، وعنه رواية أنه يعتق جميع ذوى الأرحام المحرمة، ورواية ثالثة كملذهب الشافعي. وقال أبو حنيفة: يعتق جميع ذوى [الأرحام] * المحرمة. «قضى» قال أبو داود في كتابه: لم يحدث هذا الحديث مستنداً [إلدا] ** حماد بن سلمة، وقد شك فيه، ولهذا لم يقل به الشافعي، واقتصر على عتق الأصول والفروع.

«حسن»: وحديث سمرّة لا يعرف مستنداً إلا من حديث حماد بن سلمة، ورواه بعضهم عن قتادة عن الحسن عن عمرو، ورواه بعضهم عن الحسن مرسلًا. أقول: [يشم] * من سياق

[٣٣٩٣] صحيح الجامع ٦٥٥٧، الإرواء ١٧٤٦

[٣٣٩٤] أخرجه أحمد ٣٠٣/١، ٣١٧، ٣٢٠، والدارمي ٢/٢٥٧، وابن ماجه (٢٥١٥) وفي سننه الحسين بن عبدالله الهاشمي، وهو ضعيف جداً وقال الحافظ في «التلخيص» ٢١٧/٤: والصحيح أنه من قول ابن عمر. * في ط: (الأحرام) وما أثبتاه من (ك). ** في (ك): (إلى).

• في «ط» «شم» وما أثبتاه من ك.

٣٣٩٥ - * وعن جابر، قال: بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر، فلما كان عمر نهرانا عنه، فانتهيئا. رواه أبو داود. [٣٣٩٥]

الحديث معنى الاستحباب؛ إذ جعل الخبر من باب الإخبار والتنبيه على تحرى الأولى، إذ لم يقل: من ملك ذا رحم محرم فيعتقه أو يحرره، بل قيل: «فهو حر» والجملة الاسمية التي تقتضي الدوام والثبوت في الأزمنة الماضية والآنية تنبئ عن هذا؛ لأنه ما كان في الأزمنة الماضية حراً، وكلنا في الآنية.

الحديث الثاني والثالث عن جابر: قوله: «بعنا أمهات الأولاد» «تو»: يحتمل أن النسخ لم يبلغ العموم في عهد الرسالة، ويحتمل أن بيعهم في زمان النبي ﷺ كان قبل النسخ، وهذا أولى التأولين. وأما بيعهم في خلافة أبي بكر، فلعل ذلك كان في فرد قضية، فلم يعلم به أبو بكر رضي الله عنه ولا من كان عنده علم بذلك، فحسب جابر أن الناس كانوا على تجويزه، فحدث ماقرر عنده في أول الأمر، فلما اشتهر نسخه في زمان عمر رضي الله عنه عاد إلى قول الجماعة، يدل عليه قوله: «فلما كان عمر نهرانا عنه فانتهيئا». وقوله هذا من أقوى الدلائل على بطلان بيع أمهات الأولاد، وذلك أن الصحابة لو لم يعلموا أن الحق مع عمر رضي الله عنه لم يتابعوه عليه، ولم يسكنوا عنه أيضاً، ولو علموا أنه يقول من رأى واجتهاد، لجوروا خلافه لاسيما الفقهاء منهم، وإن وافقه بعضهم خالفه آخرون، يشهد بصحة هذا التأويل حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «إذا ولدت أمة الرجل منه فهي معتقة عن دبر منه».

فإن قيل: أو ليس على رضي الله عنه قد خالف القائلين ببطلانه؟ قيل: لم ينقل عن على رضي الله عنه خلاف اجتماع آراء الصحابة على ما قال عمر رضي الله عنه، ولم يصح عنه أنه قضى بجواز بيعهم أو أمر بالقضاء به، بل الذي صح عنه أنه كان متردداً في القول به، وقد سئل شريح عن قضائه فيه أيام خلافته بالكوفة، فحدثه أنه يقضى فيه بما اتفق عليه الصحابة عند نهى عمر عن بيعهم منذ ولاء عمر رضي الله عنه القضاء بها، فقال لشريح: فاقض فيه بما كنت تقضى حين يكون للناس جماعة، وترى فيه رأياً، فواض فيه علماء الصحابة. وهذا الذي نقل عنه محمول على أن النسخ لم يبلغه، أو لم يحضر المدينة يوم فاوض عمر رضي الله عنه علماء الصحابة فيه. وجملة القول أن إجماعهم في زمانه على ما حكم هو به لا يدخله النقص بأن يرى أحدهم بعد ذلك خلافه اجتهداً، والقوم رأوا ذلك توقيفاً، لا سيما ولم يقطع عمر رضي الله عنه القول بخلافه، وإنما تردد فيه تردداً.

٣٣٩٦ - * وعن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالَ الْعَبْدِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ السَّيِّدُ» . رواه أبو داود ، وابن ماجه . [٣٣٩٦]

٣٣٩٧ - * وعن أبي المليح ، عن أبيه : أَنَّ رجلاً اعْتَقَ شِفْصًا مِنْ غُلَامٍ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : «لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكٌ» فَاجَارَ عِتْقَهُ . رواه أبو داود . [٣٣٩٧]

٣٣٩٨ - * وعن سَفِينَةَ ، قَالَ : كُنْتُ مَمْلُوكًا لَأَمِّ سَلَمَةَ ، فَقَالَتْ : أُعْتِقْكَ وَاشْتَرِطْ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عَشِيتَ فَقُلْتُ : إِنْ لَمْ تَشْتَرِطْ عَلَيَّ مَا فَارَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عَشِيتُ ، أَعْتَقْتَنِي وَاشْتَرَطْتَ عَلَيَّ . رواه أبو داود ، وابن ماجه . [٣٣٩٨]

٣٣٩٩ - * وعن عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبَتِهِ دِرْهَمٌ» . رواه أبو داود . [٣٣٩٩]

الحديث الرابع عن ابن عمر رضي الله عنهما : قوله : «فمال العبد» «قضى» : يريد بمال العبد ما في يده وحصل بكسبه ، وإضافته إلى العبد إضافة الاختصاص دون التملك ، والضمير في «له» في قوله : «فمال العبد له» لمن اعتق إلا أن يشترط السيد أي للعبد ، فيكون منحة منه وتصدقًا .

الحديث الخامس عن أبي المليح : قوله : «ليس لله شريك» «مظ» : يعني الأولى أن يعتق جميع عبده ؛ فإن العتق لله سبحانه ، فإن اعتق بعضه فيكون أمر سيده نافذا فيه بعد ، فهو كشريك له تعالى صورة . أقول : قد سبق أن السيد والمملوك في كونهما مخلوقين لله سواء ، إلا أن الله تعالى فضل بعضهم على بعض وجعله تحت تصرفه تمتعًا . وإذا رجع بعضه إلى الأصل سرى بالغلبة إلى البعض الآخر ؛ إذ ليس لله شريك في شيء من الأشياء .

الحديث السادس عن سفينة : قوله : «وأشترط عليك» «خط» : هذا وعد عبر عنه باسم الشرط ، وأكثر الفقهاء لا يصححون إبقاء الشرط بعد العتق ؛ لأنه شرط لا يلاقى ملكًا ، ومنافع الحر لا يملكها غيره إلا بإجارة أو ما في معناها . «حسن» : لو قال أحد لعبد : أعتقتك على أن تخدمني شهرًا ، فقبل ، عتق في الحال وعليه خدامة شهر . ولو قال : على أن تخدمني أبدًا ، أو قال مطلقًا ، فقبل ، عتق في الحال وعليه قيمة رقبته للمولى . وهذا الشرط إن كان مفروضًا بالعتق فعلى العبد القيمة ولا خدمة ، وإن كان بعد العتق فلا يلزم الشرط ولا شيء على العبد عند أكثر الفقهاء .

[٣٣٩٦] إسناده صحيح . كذا قال الشيخ في المشكاة .

[٣٣٩٧] إسناده صحيح انظر صحيح أبي داود (٢٩٣٣) والإرواء ٣٥٨/٥ .

[٣٣٩٨] إسناده جيد .

[٣٣٩٩] إسناده حسن . كذا قال الشيخ . وانظر الإرواء ج٢/ رقم ١٦٧٤ ، ١٧٦٣ ، ١٧٦٨ ، ج٨/ ٢٩٤

رقم ٢٦٧٧ .

٣٤٠٠ - * وعن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانَ عِنْدَ مَكَاتِبِ إِحْدَاكُنَّ وِفَاءٌ فَلْتَحْتَجِبِي مِنْهُ». رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٤٠٠]

٣٤٠١ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِائَةِ أَوْقِيَّةٍ فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَ أَوْاقٍ - أَوْ قَالَ: عَشْرَةَ ذَنَانِيرَ - ثُمَّ عَجَزَ فَهُوَ رَقِيقٌ». رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٤٠١]

٣٤٠٢ - * وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا أَصَابَ الْمَكَاتِبُ حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا وَرَثَ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ». رواه أبو داود، والترمذي. وفي رواية له قال: «يُودَى الْمَكَاتِبُ بِحَصَّةٍ مَا أَدَّى دِيَّةَ حُرٍّ، وَمَا بَقِيَ دِيَّةَ عَبْدٍ». وضعفه. [٣٤٠٢]

الحديث السابع والثامن عن أم سلمة: قوله: «فلتحتجب» «قضى»: هذا أمر محمول على التورع والاحتياط؛ لأنه بصدد أن يعتق بالأداء لا أنه يعتق بمجرد أن يكون واجداً للنجم؛ فإنه لا يعتق ما لم يؤد الجميع؛ لقوله ﷺ: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» ولعله قصد به منع المكاتب عن تأخير الأداء بعد التمكن؛ ليستطيع به النظر إلى السيد، وسد هذا الباب عليه. «تو»: قالت أم سلمة لنبهان: ماذا بقي عليك من كتابتك؟ قال: ألفا درهم، قالت: فما عندك؟ فقال: نعم، قالت: ادفع ما بقي عليك وعليك السلام، ثم ألقت دونه الحجاب، فبكى وقال: لا أعطيه أبداً، قالت: إنك والله يابني لن تراني أبداً، إن رسول الله ﷺ عهد إلينا أنه إذا كان لعبد إحداكن وفاء بما بقي عليه من كتابته، فاضرين دونه الحجاب.

الحديث التاسع والعاشر عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «يودى» «شف»: هو بتخفيف الدال مجهولاً من ودى يدي دية أي أعطى الذية، وانتصب «دية حر» مفعولاً به، ومفعول «ما أدى» أي من النجوم محذوف عائد إلى الموصول، أي بحصة ما آذاه من النجوم يعطى دية حر، وبحصة ما بقي دية عبد، «نه»: معنى الحديث أن المكاتب إذا جنى عليه جناية وقد أدى بعض كتابته، فإن الجاني عليه أن يدفع إلى ورثته بقدر ما كان أدى من كتابته دية حر، ويدفع إلى مولاه بقدر ما بقي من كتابته دية عبد، أو كاتب على ألف وقيمتها مائة، فأدى خمسمائة ثم قتل، فلورثة العبد خمسمائة نصف دية حر، ولمولاه خمسون نصف قيمته. «قضى»: وهو دليل على أن المكاتب يعتق بقدر ما يؤديه من النجم، وكذا الحديث الذي روى قبله، وبه قال النخعي وحده ومع ما فيه من الطعن معارض بحديثي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

[٣٤٠٠] إسناده ضعيف.

[٣٤٠١] حسنه الألباني. صحيح الترمذي/١٠١٢، صحيح ابن ماجه ٢٠٤٢، الإرواء ١٢٠/٦.

[٣٤٠٢] صحيحه الشيخ في صحيح الجامع (٣٤٩) وفي الإرواء (١٧٢٦).

الفصل الثالث

٣٤٠٣ - * عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري: أن أمه أرادت أن تُعتقَ، فأُخِرتَ ذلك إلى أن تُصبحَ، فماتت. قال عبد الرحمن: فقلتُ للقاسم بن محمد: اينفعها أن أعتقَ عنها؟ فقال القاسم: أتى سعد بن عبادة رسول الله ﷺ فقال: «إن أُمِّي هلكَتْ، فهل ينفعها أن أعتقَ عنها؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم» رواه مالك. [٣٤٠٣]

٣٤٠٤ - * وعن يحيى بن سعيد، قال: تُوفي عبدُ الرحمن بنُ أبي بكرٍ في نومٍ نامهُ، فاعتقتُ عنه عائشةُ أختَهُ رَقَابًا كَثِيرَةً. رواه مالك. [٣٤٠٤]

٣٤٠٥ - * وعن عبد الله بن عمر [رضي الله عنهما]، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اشترى عبدك فلم يشترطْ ماله فلا شيءَ له». رواه الدارمي. [٣٤٠٥]

كتاب الأيمان والنذور

الفصل الأول

٣٤٠٦ - * عن ابنِ عمرَ [رضي الله عنهما]: أكثرُ ما كانَ النبي ﷺ يحلفُ: «لا، ومُقَدَّبُ القُلُوبِ». رواه البخاري.

الفصل الثالث

الحديث الأول والثاني والثالث عن يحيى بن سعيد: قوله: «نام» أي نام فيه صفة مؤكدة لـ «نوم» والغرض بيانه أنه مات فجأة، فيحتمل وجهين: أحدهما: أنه كان عليه عتق فلم يتمكن من الوصية لما فاجأه، فاعتقت عنه رقابًا كثيرة، وأن تكون فجعت عليه وحزنت؛ لأن موت الفجأة أسف من الله فقلت عنه رقابًا كثيرة. والله أعلم بالصواب.

باب الأيمان والنذور

المغرب: اليمين خلاف اليسار، وإنما سُمي القسم يمينًا؛ لأنهم كانوا يتمسحون أيمنهم حالة التحالف، وقد يسمى المحلوف عليه يمينًا لتلبسه بها. وهي مؤنثة في جميع المعاني،

[٣٤٠٣] رواه مالك في الموطأ مراسلاً كالعنقة والولاء باب عتق الحي عن الميت ج ٣ / ص ٧.

[٣٤٠٤] رواه مالك في «الموطأ» (٧/٣).

[٣٤٠٥] رواه الدارمي / باب فيمن باع عبدًا وله مال، قال: أخبرنا عبدالله بن مسلمة، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن سالم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «الحديث».

٣٤٠٧ - * وعنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُم أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ. مَنْ كَانَ حَالِمًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ» متفق عليه.

٣٤٠٨ - * وعن عبد الرحمن بن سمرّة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِآبَائِكُمْ». رواه مسلم.

وتجمع على أيمن كـرغيف وأرغف، وأيم محذوف منه، والهمزة للقطع، وهو قول الكوفيين وإليه ذهب الزجاج. وعند سيبويه هي كلمة بنفسها وضعت للقسم، ليست جمعاً لشيء. والهمزة فيها للوصل. «غـ»: النثر أن توجب على نفسك ما ليس بواجب؛ لحدوث أمر، يقال: نذرت لله نذراً، قال الله تعالى: «إِنِّي قُلْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا»^(١).

الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عمر رضى الله عنهما: قوله: «أكثر ما كان» «أكثر» مبتدأ و«ما» مصدرية، والوقت مقدر و«كان» تامة. «ويحلف» حال سدمسد الخبر. وقوله: «ولا ومقلب القلوب» معمول لقوله: «يحلف» أي يحلف بهذا القول، ولا نفى للكلام السابق، «ومقلب القلوب» إنشاء قسم، ونظيره قولك: أخطب ما يكون الأمير قائماً. وقد مر الكلام في تخصيص هذا القول.

الحديث الثاني والثالث عن عبد الرحمن: قوله: «بالطواغي» «قض»: الطواغي جمع طاغية، وهي فاعلة من الطغيان، والمراد به الأصنام، سميت بذلك؛ لأنها سبب الطغيان فهي كالفاعلة له وقيل: الطاغية مصدر كالعافية، سميت بها الصنم مبالغة ثم جمعت على طواغ. وكانت العرب في جاهليتهم يحلفون بها وبآبائهم فنهوا عن ذلك ليكونوا على تيقظ في محاوراتهم، حتى لا يسبق به لسانهم جرئاً على ما تعودوه.

«مح»: قالوا: الحكمة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به. وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى، ولا يضاهي به غيره، وقد جاء عن ابن عباس: «لأن أحلف بالله تعالى مائة مرة فأثم خيرٌ من أن أحلف بغيره فأبره». ويكره الحلف بغير أسماء الله تعالى وصفاته، سواء في ذلك النبي ﷺ والكعبة والملائكة والأمانة والحياة والروح وغير ذلك، ومن أشلحها كراهة الحلف بالأمانة.

(١) مريم: ٢٦.

٣٤٠٩ - * وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى؛ فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَمَنْ قَالَ لَصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ؛ فَلْيَصِدَّقْ» متفق عليه.

٣٤١٠ - * وعن ثابت بن الضحّاك، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أَقْسَمَ اللَّهُ بِمَخْلُوقَاتِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالصَّافَاتِ، وَالذَّارِيَاتِ» فَالْجَوَابُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْسِمُ بِمَا شَاءَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ تَنْبِيْهًا عَلَى شَرْفِهَا. وَاتَّشَدَّ فِي الْمَعْنَى:

وَيَقْبَحُ مِنْ سِوَاكَ الشَّيْءِ عِنْدِي وَتَعْمَلُهُ فَيَحْسَنُ مِنْكَ ذَاكَ

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْحَدِيثُ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ» فَجَوَابُهُ أَنَّ هَذِهِ كَلِمَةٌ تَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ لَا يَقْصِدُ بِهَا الْيَمِينَ. «قَضَى»: بَلْ هُوَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَزِيدُ فِي الْكَلَامِ لِمَجْرَدِ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْوِينِ وَلَا يُرَادُ بِهِ الْقِسْمُ، كَمَا تَزِيدُ صِبْغَةُ النَّدَاءِ لِمَجْرَدِ الْإِخْتِصَاصِ دُونَ الْقَصْدِ إِلَى النَّدَاءِ.

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» «حَسَنٌ»: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا كُفَّارَةَ عَلَى مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ بَلْ يَأْتِمُ بِهِ وَتَلْزَمُهُ التَّوْبَةُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ جَعَلَ عَقُوبَتَهُ فِي دِينِهِ، وَلَمْ يُوجِبْ فِي مَالِهِ شَيْئًا. وَإِنَّمَا أَمْرُهُ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْمَعْبُودِ، فَإِذَا حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَقَدْ ضَاهَى الْكُفَّارَ فِي ذَلِكَ؛ فَأَمْرُهُ أَنْ يَتَذَكَّرَهُ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ.

أقول: إِنَّمَا قَرَنَ الْقِمَارَ بِذِكْرِ الْأَصْنَامِ؛ تَأْسِيًا بِالتَّنْزِيلِ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ» (١) فَمَنْ حَلَفَ بِالْأَصْنَامِ فَقَدْ أَشْرَكَهَا بِاللَّهِ فِي التَّعْظِيمِ، فَوَجِبَ تَذَكُّرُهَا بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَمَنْ دَعَا إِلَى الْمَقَامَرَةِ فَوَافَقَ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ فِي تَصَدِّقِهِمُ بِالْمَيْسِرِ، فَكُفَّارَتُهُ التَّصَدُّقُ بِقَدْرِ مَا جَعَلَهُ خَطَرًا، أَوْ بِمَا تيسرُ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّدَقَةِ، وَفِيهِ أَنَّ مَنْ دَعَا إِلَى اللَّعِبِ فَكُفَّارَتُهُ التَّصَدُّقُ، فَكَيْفَ بِمَنْ لَعِبَ؟ «مَعَ»: قَالَ الْقَاضِي: فِيهِ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّ الْعَزْمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ إِذَا اسْتَقَرَّ فِي الْقَلْبِ، أَوْ تَكَلَّمَ بِاللِّسَانِ يَكْتَبُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ.

الحديث الخامس عن ثابت: قوله: «عَلَى مِلَّةِ غَيْرِ الْإِسْلَامِ» «قَضَى»: الْحَلْفُ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: إِنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ يَهُودِي، أَوْ بَرِّيٌّ مِنَ الْإِسْلَامِ. وَقَوْلُهُ: «فَهُوَ كَمَا قَالَ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَخْتَلُ بِهَذَا الْحَلْفِ إِسْلَامَهُ، وَيَصِيرُ كَمَا قَالَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعْلُقَ ذَلِكَ بِالْحَنْثِ؛ لَمَّا رَوَى بَرِيدٌ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ: إِنِّي بَرِّيٌّ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا»، وَلَمَّا لُغِيَ الْمَرَادُ بِهِ التَّهْدِيدُ وَالْمِثَالَةُ فِي الْوَعْدِ، لَا الْحُكْمَ بِأَنَّهُ صَارَ يَهُودِيًّا أَوْ بَرِّيًّا مِنَ الْإِسْلَامِ، وَكَانَهُ قَالَ: فَهُوَ مُسْتَحَقٌّ لِمِثْلِ عَذَابِ مَا قَالَ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ

مَلَّةٌ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ. وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُوَ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَتَكْتَرَّ بِهَا، لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قَلَّةً. متفق عليه.

٣٤١١ - * وعن أبي موسى، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا

ﷻ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةً فَقَدْ كَفَرَ» أَيْ اسْتَوْجِبَ عَقُوبَةُ مِنْ كَفَرٍ، وَهَذَا النُّوعُ مِنَ الْكَلَامِ هَلْ يَسْمَى فِي عَرَفِ الشَّرْعِ يَمِينًا؟ وَهَلْ تَتَعَلَّقُ الْكُفَارَةُ بِالْحَنْثِ فِيهِ؟ فَذَهَبَ النَّخَعِيُّ وَالْأَوْرَاقِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِلَى أَنَّهُ يَمِينٌ، تَجِبُ الْكُفَارَةُ بِالْحَنْثِ فِيهَا. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو عُبَيْدٍ: إِنَّهُ لَيْسَ بِيَمِينٍ وَلَا كُفَارَةٍ فِيهِ، لَكِنَّ الْقَاتِلَ بِهِ أَثِمَ صَدَقَ فِيهِ أَوْ كَذَبَ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ ﷻ رَتَبَ عَلَيْهِ الْإِثْمَ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْكُفَارَةِ.

وقوله: «لَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ» مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ بِعَقْدِ عَبْدٍ لَا يَمْلِكُهُ، أَوْ لِيَضْحَى بِشَاةٍ غَيْرِهِ أَوْ نَحَرَ ذَلِكَ، لَمْ يَلْزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ فِي مَلَكِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ «لَا نَذْرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ» أَيْ لَاصِحَةً لَهُ وَلَا عِبْرَةً. وَقَوْلُهُ: «مَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُوَ كَقَتْلِهِ» أَيْ فِي التَّحْرِيمِ أَوْ الْعِقَابِ، وَالتَّضْمِيرُ لِلْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، أَيْ فَلَعَنَهُ كَقَتْلِهِ. وَكَذَا التَّضْمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ» وَوَجْهُ التَّشْبِيهِ هَاهُنَا أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ إِلَى الْكُفْرِ الْمَوْجِبَ لِلْقَتْلِ، فَالْقَاذِفُ بِالْكَفْرِ تَسْبَبَ إِلَيْهِ، وَالْمَتَسَبِّبُ إِلَى الشَّيْءِ كِفَاعِلُهُ. وَالْقَذْفُ فِي الْأَصْلِ الرَّمْيُ، ثُمَّ شَاعَ عَرَفًا فِي الرَّمْيِ بِالزَّنَا، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِلرَّمْيِ بِكُلِّ مَا يَعْابُ بِهِ وَيَحْقِقُ بِهِ ضَرَرٌ.

قوله: «لِيَتَكْتَرَّ بِهَا» قِيدٌ لِلدَّعْوَى الْكَاذِبَةِ. فَإِنْ قُلْتُ: مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْغَرَضُ اسْتِكْثَارَ الْمَالِ، لَمْ يَتَرْتَبْ عَلَيْهِ هَذَا الْحُكْمُ. قُلْتُ: لِلْقَيْدِ قَائِلَةٌ سِوَى الْمَفْهُومِ، وَهِيَ مَزِيدُ الشَّنَاعَةِ عَلَى الدَّعْوَى الْكَاذِبَةِ وَاسْتِهْجَانِ الْغَرَضِ فِيهَا، يَعْنِي ارْتِكَابَ هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ لِهَذَا الْغَرَضِ الْحَقِيرِ غَيْرِ مُبَارَكٍ.

الحديث السادس عن أبي موسى: قوله: «إِنِّي وَاللَّهِ» الحديث أوله: قال أبو موسى: «أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ نَفَرٌ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ». قَالَ الْمَالِكِيُّ: فِيهِ شَاهِدٌ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ مِنْ جَوَابِ أَنْ يَدُلَّ مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ بِدَلِّ كُلِّ مَنْ كُلِّ فِيمَا لَا يَدُلُّ عَلَى إِحَاطَةٍ. وَعَلَيْهِ حَمْلُ الْأَخْفَشِ قَوْلَهُ تَعَالَى: «لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ»^(١). وَإِنَّمَا قِيدَتْ بِدَلِّ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ؛ احْتِرَازًا مِنَ الْبَعْضِ وَالِاشْتِمَالِ؛ فَإِنَّهُمَا جَائِزَانِ بِالِاتِّفَاقِ، وَقِيدَتْ بِدَلِّ عَلَى

أحلفُ على يمينٍ فأرى غيرَها خيراً منها؛ إلا كُفِّرْتُ عن يميني وأُتيتُ الذي هو خيرٌ». متفق عليه.

٣٤١٢ - * وعن عبدِ الرحمنِ بنِ سمرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يأبَدُ الرحمنُ بنَ سمرة! لا تسألَ الإمارةَ، فإنَّكَ إنْ أُوتِيَتْها عن مسألةٍ وكَلْتَ إليها، وإنْ أُوتِيَتْها عن غيرِ مسألةٍ أعِنْتَ عليها، وإذا حَلَفْتَ على يمينٍ فرأيتَ غيرها خيراً منها فكفِّرْ عن يمينِكَ وأتِ الذي هو خيرٌ». وفي رواية: «فأتِ الذي هو خيرٌ وكفِّرْ عن يمينِكَ». متفق عليه.

الإحاطة؛ لأن الدال عليها جائز بالإجماع، كقوله تعالى: «تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا» (١) وشهد بصحة ما ذهب إليه الأخفش:

وشواهه تغدونى إلى صارخ الورى بمستليم مثل الفتيق المدخل

أقول: هو عند علماء البديع تجريد، كأنه جرد من نفسه مستليماً وهو مبالغة.

قوله: «لا أحلف على يمين» جواب القسم و«إن شاء الله» معترضة، والقسمية خير «إن» الكشف: سمي المحلوف عليه يميناً لتلبسه باليمين. «نه»: الحلف هو اليمين، كما تقول: حلف يحلف حلفاً، وأصلها العقد بالعزم والنية، فخالف بين اللفظين، أى «حلف» و«على يمين» تأكيداً لعقده وإعلاماً أن لغو اليمين لا ينعقد.

أقول: يؤيد هذا الوجه ما روى النسائي عن أبى موسى قال: قال النبي ﷺ: «ما على الأرض يمين أحلف عليها فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت» فإنه لا يدل إلا على التأكيد: لأن «أحلف عليها» صفة مؤكدة لـ«يمين»، نحو أمس الدابر لا يعود، أى من حلف على حلف، كقول المتنبي:

أرق على أرق ومثلى يأرق

والمعنى من حلف يميناً جزءاً لا لفواً ثم بدا له أمر آخر إمضاءه أفضل من إبرار يمينه، فلبأت ذلك الأمر وليكفر عن يمينه، فعلى هذا «يمين» مصدر مؤكدة لقوله: «أحلف». «حس»: اختلفوا في تقديم كفارة اليمين على الحنث، فذهب أكثر الصحابة وغيرهم إلى جوازه وإليه ذهب الشافعى، ومالك، وأحمد، إلا أن الشافعى يقول: إن كفر بالصوم قبل الحنث فلا يجوز، وإنما يجوز العتق أو الإطعام أو الكسوة، كما يجوز تقديم الزكاة على الحول، ولا يجوز تعجيل صوم رمضان قبل وقته.

٣٤١٣ - * وعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين فرأى خيراً منها فليكفر عن يمينه، وليفعل». رواه مسلم.

٣٤١٤ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «والله لأن يلعج أحدكم بيمينه في أهله أثم له عند الله من أن يعطي كفارته التي افترض الله عليه». متفق عليه.

٣٤١٥ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك». رواه مسلم.

الحديث السابع عن عبد الرحمن: قوله: «وكلت إليها» معناه أن الإمارة أمر شاق لا يخرج عن عهدتها إلا الأفراد من الرجال، فلا تسألها عن تشرف نفس، فإنك إن سألتها تركت معها، فلا يعينك الله عليها، وإن أوتيت من غير مسألة إيمانك الله عليها.

الحديث الثامن والتاسع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لأن يلعج» «قض»: يقال: لعجت على شيء - بكسر المعاضى وفتح المضارع، وبالعكس - لعجا ولعاجة، يريد به أن الرجل إذا حلف على شيء وأصر عليه لعجاً مع أهله، كان ذلك أدخل في الورد وأفضى إلى الإثم من أن يحتث في يمينه ويكفر عنها؛ لأنه جعل الله تعالى بذلك عرضة الامتناع عن البر والمواساة مع الأهل والإصرار على اللجاج، وقد نهى عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ (١) الآية، و«أثم» اسم تفضيل أصله أن يطلق للآثم فاطلقه للججاج الموجب للإثم على سبيل الاتساع، والمراد به أنه يوجب مزيداً ثم مطلقاً بالإضافة إلى ما نسب إليه؛ فإنه أمر مندوب على ما تشهد به الأحاديث المتقدمة عليه لا إثم فيه. وقيل: معناه أنه كان يتخرج عن الحنث والتأثم فيه، ويرى ذلك، فاللجاج إثم على رعيه وحسبانه.

أقول: قوله: والمراد به أنه يوجب مزيداً ثم مطلقاً، فيه نظر؛ لأن «من» التفضيلية في قوله: «من أن يعطي» تنافي الإطلاق؛ لأن أثم حيثئذ تكون بمعنى اسم الفاعل وهو لا يتدنى بـ«من» كما في قولهم: الناقص والأشج أعدلا بنى مروان، ويوسف أحسن إخوته في وجه. ولا يستبعد أن يقال: إنه من باب قولهم: «الصيف أحر من الشتاء»، يعنى إثم اللجاج في بابه أبلغ من ثواب إعطاء الكفارة في بابه. وكذا في قوله: أصله أن يطلق للآثم فاطلقه - إلى آخره، بحث؛ لأن المعنى استمراره على عدم الحنث وإدامة الضرر على أهله أكثر إثماً من الحنث. وفائدة ذكر الأهل في هذا المقام مبالغة كما سبق في حديث ثابت بن الضحّاك.

الحديث العاشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «يمينك» مبتدأ و«على ما يصدقك» خبر،

٣٤١٦ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اليمينُ على نيةِ المُستَحْلِفِ». رواه مسلم.

٣٤١٧ - * وعن عائشة [رضي الله عنها] قالت: أنزلت هذه الآية: (لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ) في قولِ الرَّجُلِ: لا والله، وعلىَّ والله. رواه البخاري وفي «شرح السنة» لفظ «المصاييح» وقال: رفعه بعضهم عن عائشة [رضي الله عنها].

أى واقع عليه لا تؤثر فيه التورية. «مع»: الحديث محمول على استحلاف القاضى أو نائبه، فإذا حلفه القاضى فحلف وورى ونوى غير ما نوى القاضى، انعقدت يمينه على ما نوى القاضى ولا تنفعه التورية، وعليه الإجماع. وأما إذا حلف بغير استحلاف القاضى وورى تنفعه التورية ولا يحنث، سواء حلف ابتداءً من غير تحليف أو حلفه القاضى أو نائبه. وحاصله: أن الحلف على نية الحالف فى كل الأحوال، إلا إذا استحلفه القاضى أو نائبه فى دعوى ترجع عليها، وأما إذا حلف عند القاضى ولم يستحلفه فالاعتبار بنية الحالف، وأما إذا استحلفه القاضى بالطلاق فتنفعه التورية؛ لأن القاضى ليس له التحليف بالطلاق والعتاق، وإنما يستحلف بالله.

واعلم أن التورية وإن كانت لا يحنث بها، فلا يجوز فعلها حيث يبطل بها حق مستحق. وهذا تفصيل مذهب الشافعى وأصحابه. ويحكى عن مالك أن ما كان من ذلك على وجه المكر والمخدعة فهو فيه حائث آثم، وما كان على وجه العذر فلا بأس به - انتهى كلامه. وروى سويد بن حنظلة أنه قال: «خرجنا نريد رسول الله ﷺ، ومعنا وائل بن حجر الحضرمى، فأخذ عذره له، فتمحرج القوم أن يحلفوا، وحلفت أنه أخطى فخلوا سبيله، فأتيت النبى ﷺ فأخبرته فقال: «صدقت، المسلم أخو المسلم».

الحديث الحادى عشر والثانى عشر عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «لا يؤاخذكم الله باللغو» (١) الكشف: (٢): اللغو الساقط الذى لا يعتد به من كلام وغيره؛ ولذلك قيل لما لا يعتد به فى الدابة من أولاد الإبل: لغو، واللغو من اليمين الساقط الذى لا يعتد به فى الأيمان، وهو الذى لا عقد معه، والدليل عليه «ولكن يؤاخذكم بما عقلتم الأيمان» (٣).

قوله: «رفعه بعضهم عن عائشة» أى رفع الحديث بعضهم إلى النبى ﷺ متجاوزاً عن عائشة، وذلك أن قوله: «عن عائشة قالت: أنزلت» ظاهر فى أنه موقوف عليها. فإن قلت: كيف ساغ ذكر الموقوف وهو ضعيف فى صحيح البخارى؟ قلت: مثل هذا ليس بموقوف. قال ابن الصلاح: تفسير الصحابى موقوف إلا فيما يتعلق بسبب نزول آية، وما نحن فيه من هذا القبيل.

(١) البقرة: ٢٢٥.

(٢) الكشف: ١/ ١٣٥.

(٣) البقرة: ٢٢٥.

* فى «ترك» عن سويد.

الفصل الثاني

٣٤١٨ - * عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحلفوا بأبائكم، ولا بأُمَّهاتكم، ولا بالآنداد، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون». [٣٤١٨]

٣٤١٩ - * وعن ابن عمر [رضي الله عنهما] قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من حلفَ بغيرِ الله فقد أشرك». رواه الترمذي. [٣٤١٩]

٣٤٢٠ - * وعنه، بُريدة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من حلفَ بالأمانةِ فليسَ منّا». رواه أبو داود. [٣٤٢٠]

٣٤٢١ - * وعنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من قال: إني براءٌ من الإسلام؛ فإنَّ كانَ كاذبًا فهو كما قال، وإنَّ كانَ صادقًا فلنَّ يرجعَ إلى الإسلامِ سالمًا». رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. [٣٤٢١]

٣٤٢٢ - وعن أبي سعيدٍ الخدري، قال: كانَ رسولُ الله ﷺ إذا اجتهدَ في اليمينِ

الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «ولا بالآنداد» «نه»: هي جمع ند - بالكسر - وهو مثل الشيء يضاهه في أمره ويناديه - أي يخالفه - ويريد بها ما كانوا يتخذونه آلهة من دون الله.

الحديث الثاني والثالث عن بريدة: قوله: «فليس منّا» «قضى»: أي من ذوى أسوتنا بل هو من المشبهين بغيرنا؛ فإنه من ديدن أهل الكتاب. ولعله أراد به الوعيد عليه؛ فإنه حلف بغير الله. ولا تتعلق به الكفارة وفاقًا، واختلفوا فيما إذا قال: وأمانة الله، فذهب الاكثرون إلى أنه لا كفارة فيه. وقال أبو حنيفة: إنه يمين تجب الكفارة بالحنث فيه، كما لو قال: بقدرة الله وعلمه؛ لأنها من صفاته؛ إذ في أسمائه الأمين.

الحديث الرابع والخامس عن أبي سعيد: قوله: «إذا اجتهد» «نه»: الاجتهاد بذل الوسع في

[٣٤١٨] صحيح الجامع ٧٢٤٩، الإرواء ٢٦٩٨.

[٣٤١٩] صحيح الجامع ٦٢٠٤، الإرواء ٢٥٦١.

[٣٤٢٠] صحيح الجامع ٦٢٠٣، صحيح أبي داود ٢٧٨٨، والسلسلة الصحيحة ج/ ٩٤.

[٣٤٢١] صحيح الجامع ٦٤٢١، الإرواء ٢٥٧٦.

قال: «لا، والذي نفسُ أبي القاسمِ بيده». رواه أبو داود. [٣٤٢٢]

٣٤٢٣ - * وعن أبي هريرة، قال: كانتُ يمينُ رسولِ الله ﷺ إذا حلفَ: لا، وأستغفرُ الله. رواه أبو داود وابن ماجه. [٣٤٢٣]

٣٤٢٤ - * وعن ابنِ عمر، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «من حلفَ على يمينٍ فقال: إن شاءَ اللهُ فلا حنثَ عليه». رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، وذكر الترمذي جماعةً وقفوه على ابنِ عمر. [٣٤٢٤]

طلب الأمر، وهو احتمال من الجهد والطاقة. أقول: وإنما كان هذا القسم بليغاً في بابه لما فيه من إظهار قدرة الله تعالى وتنجيز نفسه الزكية الطاهرة عن الدنس دنس الأيام وأنها غريضة متقوשה عند الله تعالى، فتكون أشرف أقسام القسم.

الحديث السادس عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «لا وأستغفر الله» «قضى»: أى استغفر الله إن كان الأمر على خلاف ذلك، وهو وإن لم يكن يميناً لكنه شابهه من حيث أنه أكد الكلام وقرره، وأعرب عن تحرجه بالكذب فيه وتحججه عنه؛ فلذلك سماه يميناً. أقول: والوجه أن يقال: إن الواو في قوله: «وأستغفر الله» للعطف وهو يقتضى معطوفاً عليه محذوفاً، والقرينة لفظية «لا» لأنها لا تخلو إما أن تكون توطئة للقسم، كما في قوله تعالى: «لا أقسم» أو ردّ للكلام السابق وإنشاء قسم، وعلى كلا التقديرين: المعنى لا أقسم بالله وأستغفر الله. ويؤيده ما ذهب إليه المظهر من قوله: «إذا حلف رسول الله ﷺ يمين لغو كان يقول: «وأستغفر الله» عقيه تداركاً لما جرى على لسانه من غير قصد، وإن كان مغفوكاً عنه، لمانطق به القرآن، ليكون به دليلاً لامته على الاحتراز عنه.

الحديث السابع عن ابنِ عمر: قوله: «إن شاء الله» «حس» العمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وهو أن الاستثناء إذا كان موصولاً باليمين، أو مفصلاً عنها بسيرة كالسكنة للذكر أو للعنّى أو للتنفس، فلا حنث عليه، ولا فرق بين اليمين بالله أو بالطلاق أو بالعناق واختلفوا في الاستثناء إذا كان منفصلاً عن اليمين، فذهب أكثرهم إلى أن لا يعمل به إن طال الفصل أو اشتغل بكلام آخر بينهما ثم استثنى. وقيل: يجوز الاستثناء ما دام الحالف في المجلس. قيل: ما لم يقم، وقيل: ما دام في ذلك الأمر، وقال: ابن عباس: له الاستثناء بعد حين، وقال مجاهد: بعد ستين، وقال سعيد بن جبير: بعد أربعة أشهر. أقول: والفاء في قوله: «فقال إن شاء الله» تشعر بالاتصال فإنها موضوع لغير التراخي، وأما إجراء «إن شاء الله» مجرى الاستثناء فعلى المجاز، كأنه قال: أحلف بالله تعالى «أبى أفعَل كذا، ولا يمنعى من ذلك مانع إلا مشيئة الله تعالى.

[٣٤٢٢] رواه أبو داود (٣٢٦٤) وفيه حاصم بن شميخ لم يوثقه إلا المعجلي، وقال فيه الحافظ مقبول، ومن ثم فهو ضعيف إلا إذا توبع.

[٣٤٢٣] إسناده ضعيف، برواه ابن ماجه في كتاب الكفارات/ باب يمين الرسول للتي كان يحلف بها ٢٠٩٣/ح ٦٧٧/١.

[٣٤٢٤] إسناده صحيح مرفوع كذا قال الشيخ.

الفصل الثالث

٣٤٢٥ - * عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله! أرايت ابن عم لي أتبه أسأله فلا يعطيني ولا يصلني، ثم يحتاج إليّ فيأتيني فيسألني، وقد حلفت أن لا أعطيّه ولا أصله، فأمرني أن أتّي الذي هو خير وأكفر عن يميني. رواه النسائي، وابن ماجه، وفي رواية قال: قلت: يا رسول الله! يأتيني ابن عمي فأحلف أن لا أعطيّه ولا أصله قال: «كفر عن يمينك». [٣٤٢٥]

(١) باب في النذور

الفصل الأول

٣٤٢٦ - * عن أبي هريرة، وابن عمر رضي الله عنهم [قالا: قال رسول الله ﷺ: «لا تنذروا» فإن النذر لا يغني من القدر شيئاً، وإنما يستخرج به من البخيل». متفق عليه.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن أبي الأحوص: قوله: «هو خير» ليس هو للتفضيل؛ لأن المعنى دأب بين قطع الصلة ومنع المعروف ووصلها وإعطائه، وقد حض عليه في قوله: «صل من قطعك، واعط من حرمك، واعف عن ظلمك» ونهى عن الخلتين أبلغ نهى.

باب في النذور

الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لا تنذروا» «قضى»: * عادة الناس تعليق النذور على حصول المنافع ودفع المضار فنهى عنه؛ فإن ذلك فعل البخلاء؛ إذ السخى إذا أراد أن يتقرب إلى الله تعالى استعجل فيه وأتى به في الحال، والبخيل لا تطاوعه نفسه بإخراج شيء من يده إلا في مقابلة عرض يستوفيه أولاً، ف يلتزمه في مقابلة ما سيحصل له، ويعلقه على جلب نفع أو دفع ضرر، وذلك لا يغني عن القدر شيئاً، أي نذره لا يسوق إليه خيراً لم يقدر له ولا يرد عنه شرًا قضى عليه، ولكن النذر قد يوافق القدر، فيخرج من البخيل ما لولاه لم يكن يريد أن يخرج.

«خط»: ** معنى نهي عن النذر إنما هو لتأكيد الأمر وتحذير التهاون به بعد إيجابه، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل، لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به؛ إذا صار معصية. وإنما وجه الحديث أنه أعلمهم أن ذلك أمر لا يجلب لهم في العاجل نفعاً، ولا يصرف عنهم ضرراً، ولا يرد شيئاً قضاء الله تعالى، يقول: فلا تنذروا على أنكم تتركون شيئاً

[٣٤٢٥] انظر صحيح النسائي ح (٣٥٤٦).

* في «ك» «قضى» ** في «ط» «مظ».

٣٤٢٧ - * وعن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه» رواه البخاري.

٣٤٢٨ - * وعن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد». رواه مسلم. وفي رواية: «لا نذر في معصية الله».

٣٤٢٩ - * وعن عتبة بن عامر، عن رسول الله ﷺ، قال: «كفارة النذر كفارة اليمين». رواه مسلم.

لم يقدره الله لكم أو تصرفون عن أنفسكم ما جرى القضاء به عليكم. وإذا علمت ذلك فاخرجوا منه بالوفاء؛ فإن الذي نذرتموه لازم لكم.

أقول: تحريره أنه علل النهي بقوله: «فإن النذر لا يغني من القدر ونبه به على أن النذر المنهي عنه هو النذر المقيد الذي يعتقد أنه يغني من القدر بنفسه، كما زعموا. وكم نرى في عهدنا جماعة يعتقدون ذلك؛ لما شاهدنا من غالب الأحوال حصول المطالب بالنذر. وأما إذا نذر واعتقد أن الله تعالى هو الذي يسهل الأمور، وهو الضار النافع، والنذور كالدرايع والوسائل، فيكون الوفاء بالنذر طاعة، ولا يكون منهياً عنه، كيف وقد مدح الله تعالى الخيرة من عباده بقوله جل ثناؤه: «يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا»^(١) «نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا»^(٢)؟ وأما معنى «وإنما يستخرج به من البخيل» فإن الله تعالى يحب البذل والإنفاق، فمن سمحت أريحته فذاك، وإلا فشرع النذور ليستخرج بها مال البخيل اضطراراً، فيتسمح ويفوز بما يحبه الله تعالى من البذل.

الحديث الثاني والثالث والرابع عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «فليطعه» - «حس»: فيه دليل على أن من نذر طاعة يلزمه الوفاء به، وإن لم يكن معلقاً بشيء، وأن من نذر معصية لا يجوز الوفاء به، ولا يلزمه الكفارة؛ إذ لو كانت فيه قيمة الكفارة، لاشبه أن يكون ﷺ بيته، فعلى هذا لو نذر صوم يوم العيد لا يجب عليه شيء، ولو نذر نحر ولده باطل. وإليه ذهب جماعة من أصحاب النبي ﷺ، وهو قول مالك والشافعي. فأما إذا نذر مطلقاً فقال: على نذر ولم يسم شيئاً، فعليه كفارة اليمين؛ لما روى عن عتبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «كفارة النذر إذا لم يسم كفارة اليمين». وروى عن ابن عباس أنه قال: «من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة اليمين، ومن نذر شيئاً لا يطيعه فكفارته كفارة اليمين».

(٢) آل عمران: ٣٥.

(١) الإنسان: ٧.

٣٤٣٠ - * وعن ابن عباس [رضي الله عنهما] قال: بينا النبي ﷺ يخطبُ إذا هو برجل قائم، فسأل عنه، فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد، ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم. فقال النبي ﷺ: «مُرُوهُ فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه» رواه البخاري.

٣٤٣١ - * وعن أنس أن النبي ﷺ رأى شيخاً يهادى بين ابنيه، فقال: «ما بال هذا؟» قالوا: نذر أن يمشي إلى بيت الله قال: «إن الله تعالى عن تعذيب هذا نفسه لغني». وأمره أن يركب. متفق عليه.

الحديث الخامس عن ابن عباس: قوله: «سأل عنه» «قضى»: الظاهر من اللفظ أن المسئول عنه هو اسمه؛ ولذلك أجيب بذكر اسمه، وأن ما بعده زيادة في الجواب. ويحتمل أن يكون المسئول عنه حاله فيكون الأمر بالعكس. ولعل السؤال لما كان محتملاً لكل واحد من الأمرين، أجابوا بهما جميعاً. وأبو إسرائيل هذا رجل من بني عامر بن لؤي من بطون قريش. وأمره ﷺ بالوفاء بالصوم والمخالفة لما سواه، يدل على أن النذر لا يصح إلا فيما فيه قرينة، وما لا قرينة فيه فنذره لغو لا عبرة به. وبه قال ابن عمر وغيره من الصحابة، وهو مذهب مالك والشافعي. وقيل: إن كان المنذور مباحاً يجب الإتيان به؛ لما روي أن امرأة قالت: يارسول الله! إنني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف، قال: «أوفى بنذرك». وإن كان محرماً تجب كفارة اليمين؛ لما روت عائشة أنه ﷺ قال: «لا نذر في معصية وكفارته كفارة اليمين» ولما روى عن عتبة أنه ﷺ قال: «كفارة النذر كفارة اليمين».

والجواب عن الأول أنها لما قصدت بذلك إظهار الفرح بمقدم رسول الله ﷺ، والمسرة بنصره ﷺ للمؤمنين، وكانت فيه مساءة الكفار والمنافقين، التحق بالقربات، مع أن الغالب في أمثال هذا الأمر أن يراد به الإذن دون الوجود. وعن الثاني أنه حديث ضعيف لم يثبت عن الثقات. وعن الثالث أنه ليس من هذا الباب؛ إذ الرواية الصحيحة عنه ﷺ أنه قال: «كفارة النذر إذا لم يسم كفارة اليمين» وذلك مثل أن تقول: لله على نذر، ولم يسم شيئاً.

وقال أصحاب أبي حنيفة: لو نذر صوم يوم العيد لزمه صوم يوم، ولو نذر نحر ولده لزمه ذبح شاة، ولو نذر ذبح والده اتفقوا على أنه لا يلزمه ذلك. ولعل الفرق أن ذبح الولد كان قبل الإسلام ينلونه ويعبدونه قرية بخلاف ذبح الوالد.

الحديث السادس عن أنس رضي الله عنه وقوله: «يهادي» «تو»: يقال: جاء فلان يهادى بين اثنين، إذا كان يمشى بينهما معتمداً عليهما من ضعف به «مظ»: اختلفوا فيمن نذر أن يمشى إلى

٣٤٣٢ - * وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة قال: «اركب أيها الشيخ إِنْ أَلَّاهُ غَنِيٌّ عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ».

٣٤٣٣ - * وعن ابن عباس: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ [رضي الله عنهم] استفتى النبي ﷺ في نذرٍ كان على أمه فتَوَقَّعتْ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهُ فَأَتَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهَا. متفق عليه.

٣٤٣٤ - * وعن كعب بن مالك، قال: قلتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ. فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرُ لَكَ». قُلْتُ: فَإِنِّي أَمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ. متفق عليه. وهذا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ مَطْوُولٍ.

بيت الله، فقال الشافعي: يمشي إن أطاق المشي، فإن عجز أراق دمًا وركب. وقال أصحاب أبي حنيفة: يركب ويريق دمًا سواء أطاق المشي أو لم يطلقه.

الحديث السابع عن ابن عباس رضي الله عنه: قوله: «فأتاه أن يقضيه» «مع»: قال القاضي عياض: اختلفوا في نذر أم سعد هذا، فقيل: كان نذرًا مطلقًا، وقيل: كان صومًا، وقيل: كان عتقًا، وقيل: صدقة. واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قصة أم سعد، والأظهر أنه كان نذرًا في المال أو نذرًا مبيها، ويعضده ما رواه الدارقطني من حديث مالك، فقال له يعني النبي ﷺ: «استق عنها الماء».

ومذهب الجمهور أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت إذا كان غير مالى. وإذا كان مالىًا كفارة أو نذر أو زكاة ولم يخلف تركة لا يلزمه، لكن يستحب له ذلك. وقال أهل الظاهر: يلزمه بهذا الحديث؛ لقوله: «فأتاه أن يقضيه عنها». ودليلا أن الوارث لم يلزمه، وحديث سعد يحتمل أنه قضى من تركتها أو تبرع به، وليس في الحديث تصريح بالتزامه ذلك، وأما غير المال فقد سبق بيانه.

الحديث الثامن عن كعب: قوله: «أَنْ أَنْخَلِعَ» «نه»: أى أخرج مه جميعه وأنصديق به، فأعزى منه كما يعزى الإنسان إذا خلع ثوبه. أقول: هذا الانخلاع ليس بظاهر فى معنى كفارة النذر، وإنما هو إما كفارة كما ذهب إليه المظهر، كأنه قال: ما أنا فيه يقتضى خلع مالى صدقة مكفرة، وإما شكرًا كما فى شرح مسلم. قال: فيه استحباب الصدقة وشكر النعم المتجددة لا سيما بأعظم منها.

وذلك أن كعب بن مالك، ومرارة بن الربيع، وهلال بن أمية هم الذين تخلفوا عن رسول الله ﷺ فى خروجه إلى غزوة تبوك، ثم ندموا من سوء صنيعهم ذلك، فتأبوا إلى الله تعالى، فقيل توبتهم بعد أيام، وأنزل الله تعالى فيهم ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ

الفصل الثاني

٣٤٣٥ - * عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: لا نذر في معصية، وكفارتها كفارة اليمين. رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي. [٣٤٣٥]

٣٤٣٦ - * وعن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَسْمَهُ؛ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ؛ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَاقَهُ فَلَيْفَ بِهِ» رواه أبو داود، وابن ماجه، ووقفه بعضهم على ابن عباس. [٣٤٣٦]

الأرض بِمَا رَحِبَتْ»^(١) الآية، فأراد كعب أن يتصدق بجميع ماله شكرًا لله تعالى لقبول توبته، فقال: «إِنْ مِنْ تَوْبَةٍ - أَى مِنْ تَمَامِهَا - أَنْ أَنْخُلُجَ مِنْ مَالِي». ولعل ذكره فى باب النذر؛ لأنه أشبه النذر فى أن أوجب على نفسه ما ليس بواجب لحدوث أمر. «مع»: وإنما أمره ﷺ بالاعتصام على الصدقة ببعضه خوفًا من تضرره، وأن لا يتصبر على إنفاقه. ولا يخالف هذا صدقة أبى بكر رضى الله عنه بجميع ماله؛ لأنه كان صابراً راضياً.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «لا نذر» أى لوفاء فى نذر معصية، فإن نذر أحد فيها فعليه الكفارة، وكفارته كفارة يمين. وإنما قدر الوفاء؛ لأن «لا» نفى الجنس فإنه يقتضى نفى الماهية، فإذا نفيت ينتفى ما يتعلق بها وهو غير صحيح؛ لقوله بعده: «وكفارته كفارة يمين» فإذاً يتعين تقدير الوفاء، ويؤيده قوله فى الفصل الثالث فى حديث عمران: «ومن كان نذر فى معصية فذلك الشيطان، ولا وفاء به».

الحديث الثانى عن ابن عباس: قوله: «فكفارته كفارة يمين» «مع»: اختلف العلماء فى قوله: «كفارته كفارة اليمين»، فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج، وهو أن يقول الرجل مريداً لا امتناع من كلام زيد مثلاً: إن كلمت زيداً فله على حجة أو غيرها فكلمه، فهو بالخيار بين كفارة يمين وبين ما التزمه. وحمله مالك وكثيرون على النذر المطلق لقوله: على نذر، وحمله أحمد وبعض أصحابنا على نذر المعصية، كمن نذر أن يشرب الخمر. وحمله جماعة

[٣٤٣٥] صحيح. الإرواء ٢٥٩٠.

[٣٤٣٦] الحديث: رواه أبو داود فى سننه / باب من نذر نذراً لا يطيقه برقم (٣٣٢٢) ٣ / ٢٤١، وابن ماجه باب من نذر نذراً ولم يسمه برقم ٢١٢٧، ١، ٦٨٧، وقال الشيخ الألبانى فى صحيح ابن ماجه (١٧٣٠): صحيح دون قوله «ولم يسمه».

(١) التوبة: ١١٨

٣٤٣٧ - * وعن ثابت بن الضحّاك، قال: نذر رجلٌ على عهدِ رسولِ الله ﷺ أن ينحرَ إبلاً ببوانة، فأتى رسولُ الله ﷺ، فأخبره، فقال رسولُ الله ﷺ: «هل كان فيها وكَنٌ من أوثانِ الجاهليّة يُعبَدُ؟» قالوا: لا [قال]. «فهل كان فيه عيدٌ من أعيادِهِمْ؟» قالوا: لا. فقال رسولُ الله ﷺ: «أوفِ بنذرِكَ، فإنّه لا وفاءَ لنذرٍ في معصيةِ الله، ولا فيما لا يملكُ ابنُ آدمَ». رواه أبو داود. [٣٤٣٧]

٣٤٣٨ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه [رضي الله عنه] أن امرأةً قالت: يا رسولَ الله! إني نذرتُ أن أضربَ على رأسِكَ بالذّبِّ. قال: «أوفي بنذرِكَ». رواه أبو داود، وزاد رزين: «قالت: ونذرتُ أن أذبحَ بمكانٍ كذا وكذا، مكانٍ يلدحُ فيه أهلُ الجاهليّة، فقال: «هل كان بذلك المكانِ وكَنٌ من أوثانِ الجاهليّة يُعبَدُ؟» قالت: لا. قال: «هل كان فيه عيدٌ من أعيادِهِمْ؟» قالت: لا. قال: «أوفِ بنذرِكَ». [٣٤٣٨]

من فقهاء أصحاب الحديث على جميع أنواع النذر، وقالوا: هو مخير بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين. أقول: قوله: «ومن نذر نذرًا أطاقه فليف به» يقوى لمذهب الأصحاب.

الحديث الثالث عن ثابت بن الضحّاك: قوله: «ببوانة» «حس»: هي أسفل مكة دون يلملم. الجوهري: بوانة بالضم اسم موضع. وقال وضاح اليميني:

أيا نخلتى وادى بوانة حبلى
إذا نام حراس النخيل جناكما
وربما تحذف الهاء، قال الشاعر:

ماذا تذكرت من الأطمان طوالاً من نحو ذى بوان

وأما الذى ببلاد فارس فهو شعب بوان بالفتح والتشديد. وفيه أن من نذر أن يضحي فى مكان أو يتصدق على أهل بلد صح نذره ولزمه ذلك.

الحديث الرابع عن عمرو: قوله: «أن أضرب على رأسِكَ الذّب» «خط»: ضرب الذب ليس مما يعد فى باب الطاعات التى يتعلّق بها النذر، وأحسن حاله أن يكون من باب المباح، غير أنه لما اتصل بإظهار الفرح بسلامة مقدم رسول الله ﷺ، حين قدم من بعض غزواته وكانت فيه مساة الكفار وإرغام المنافقين، صار فعله كبعض القرب، لهذا استحب ضرب الذب فى النكاح؛ لما فيه من إظهاره والخروج من معنى السفاح الذى لا يظهر. ومما يشبه هذا المعنى قوله النبى ﷺ فى هجاء الكفار: «اهجوا قريشاً فإنه أشد عليها من رشق النبى».

[٣٤٣٧] قال الشيخ: إسناده صحيح.

[٣٤٣٨] قال الشيخ: إسناده حسن.

٣٤٣٩ - * وعن أبي لبابة: أنه قال للنبي ﷺ: إن من توبتي أن أهجّر دار قومي التي أصبت فيها الذنب، وأن انخلع من مالي كله صدقة قال: «يجزيء عنك الثلث» رواه رزين. [٣٤٣٩]

٣٤٤٠ - * وعن جابر بن عبد الله: أن رجلاً قام يوم الفتح فقال: يا رسول الله! إني نذرتُ لله عزّ وجلّ إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين قال: «صلّ ها هنا» ثم أعاد عليه، فقال: «صلّ ها هنا» ثم أعاد عليه فقال: «شأنك إذن». رواه أبو داود، والدارمي. [٣٤٤٠]

الحديث الخامس عن أبي لبابة. جامع الأصول: هو رفاعة بن عبد الله * المنذر الأنصاري الأوسي غلبت عليه كنيته. وفي المعالم: هو أبو لبابة عبد المنذر أخو بني عمرو بن عوف، وكانوا حلفاء الأوس، فحاصر النبي ﷺ بني قريظة خمساً وعشرين ليلة، حتى جهدهم الحصار وقذف الله في قلوبهم الرعب، فلما أيقنوا أن رسول الله ﷺ غير منصرف عنهم، قال كعب بن أسيد: يا معشر يهودا! إني عارض عليكم خلا لا ثلاثاً، فخذوا أيها شتم. نابع هذا الرجل ونصده، فوالله لقد تبين لكم أنه نبي مرسل، وأنه الذي تجدونه في كتابكم، قالوا: لا نفارق حكم التوراة. قال: فهلم، فلنقتل أبناءنا ونساءنا ثم نخرج إليهم مصليتين بالسيوف، حتى يحكم ﷺ بيننا، قالوا: انتقل هؤلاء المساكين؟ قال: فإن الليلة ليلة السبت فانزلوا لعلنا نصيب منهم، قالوا: أنفس مستتنا في السبت؟ ثم إنهم بعثوا إلى رسول الله ﷺ أن ابعت إلينا أبا لبابة لنستشريه في أمرنا،

فأرسله رسول الله ﷺ إليهم، فلما راوه قام إليه الرجال والنساء والصبيان فيكون في وجهه فرق لهم، فقالوا: يا أبا لبابة! أترى أن نزل على حكم محمد؟ قال: نعم وأشار بيده إلى حلقة إبهامه الذئبية.

قال أبو لبابة: فو الله ما زالت قدماي حتى عرفت أنني خنت الله ورسوله، ثم انطلق على وجهه، ووربط نفسه في المسجد إلى عمود من عمده، وقال: لا أبرح من مكاني حتى يترتب الله عليّ، ثم إن الله تعالى أنزل توبته على رسول الله ﷺ، فثار الناس إليه ليطلقوه، قال: لا والله حتى يكون رسول الله ﷺ هو الذي يطلقني، فأطلقه. وقال في الكشف: فقال: يا رسول الله! إن من تمام توبتي - الحديث.

الحديث السادس عن جابر: قوله: «شأنك إذن» «شأنك» نصب على المفعول به، أي أزم شأنك، وإذن جواب وجزاء، أي إذا آبيت أن تصل ها هنا، فأفعل ما نذرت به من صلاتك في بيت المقدس. «حسن»: لو نذر أن يصلي في مسجد الرسول ﷺ يخرج عن نذره إذا صلى في المسجد الحرام، ولا يخرج إذا صلى في المسجد الأقصى، لقوله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا

٣٤٤١ - * وعن ابن عباس: أَنَّ أختَ عَقْبَةَ بنِ عامِرٍ [رضي الله عنهم] نَذَرَتْ أَنْ تَحِجَّ مَاشِيَةً، وَأَنَّهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ مَشْيِ أُخْتِكَ، فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ بَدَنَةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِمِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتَهْدِيَ هَدْيًا. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا، فَلْتَرْكَبْ وَلْتَحِجَّ وَتُكْفَرْ يَمِينَهَا». [٣٤٤١]

٣٤٤٢ - * وعن عبد الله بن مالك، أَنَّ عَقْبَةَ بنَ عامِرٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أُخْتٍ لَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَحِجَّ حَافِيَةً غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ. فَقَالَ: «مَرُوهَا فَلْتَخْتَمِرْ وَلْتَرْكَبْ وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالدَّارِمِيُّ. [٣٤٤٢]

٣٤٤٣ - * وعن سعيد بن المسيب: أَنَّ أَخَوَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ،

خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» ولو نذر أن يصلي في المسجد الحرام فلا يخرج من نذره بالصلاة في غيره. ولو نذر أن يصلي في المسجد الأقصى، فصلى في المسجد الحرام أو في مسجد الرسول ﷺ يخرج عن النذر، لهذا الحديث.

الحديث السابع عن ابن عباس: قوله: «نذرت أن تحج» «قضى»: لما كان المشي في الحج من عداد القرى، وجب بالنذر، والتحقق بسائر أعماله التي لا يجوز تركها* إلا لمن عجز، ويتعلق بتركه الفدية. واختلف في الواجب، فقال على رضي الله عنه: يجب بدنة؛ لقوله ﷺ: «ولتهدي بدنة» وقال بعضهم: يجب دم شاة كما في مجاوزة الميقات، وحملوا الأمر بالبدنة على الاستحباب. وهو قول مالك وأظهر قول الشافعي. وقيل: لا يجب فيه شيء، وإنما أمر رسول الله ﷺ بالهدى على وجه الاستحباب دون الوجوب.

الحديث الثامن عن عبد الله: قوله: «فلتختمر» «خط» إنما أمره بإياها بالاختمار والاستتار فلأن النذر لم يعتقد فيه؛ لأن ذلك معصية، والنساء مأمورات بالاختمار والاستتار. وأما نذر المشي حافية، فالمشي قد يصح فيه النذر وعلى صاحبه أن يمشي ما قلر عليه، وإذا عجز ركب وأهدى هديًا. وقد يحتمل أن تكون أخت عقبة كانت عاجزة عن المشي، بل قد روى ذلك من رواية ابن عباس. فأما «ولتصم ثلاثة أيام» فإن الصيام بدل الهدى.

الحديث التاسع عن سعيد: قوله: «في رتاج الكعبة» «نه»: الرتاج الباب، وفي هذا الحديث

[٣٤٤١] انظر صحيح أبي داود (٢٨٢٥، ٢٨٢٦).

[٣٤٤٢] انظر صحيح أبي داود (٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١) بروايات شتى، وانظر صحيح الترمذی

ح (١٢٤٢).

* في الأصل: تركه.

فَسَالَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ الْقِسْمَةَ، فَقَالَ: إِنَّ عُدْتَ تَسْأَلُنِي الْقِسْمَةَ فَكُلْ مَالِي فِي رِثَاكِ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: إِنَّ الْكَعْبَةَ غَنِيَّةٌ عَنِ مَالِكَ، كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِكَ، وَكَلَّمْتُ أَخَاكَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَمِينُ عَلَيْكَ وَلَا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةِ الرَّبِّ، وَلَا فِي قِطْعَةِ الرَّحِمِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ». رواه أبو داود. [٣٤٤٣]

الفصل الثالث

٣٤٤٤ - * عن عمران بن حصين، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «النذرُ نذران: فمن كان نذرًا في طاعةِ فذلِكَ لله فيه الوفاءُ، ومن كان نذرًا في معصيةٍ فذلِكَ للشيطانِ ولا وفاءَ فيه. ويكفرُهُ ما يكفرُ اليمينَ». رواه النسائي. [٣٤٤٤]

٣٤٤٥ - * وعن محمد بن المنتشر، قال: إن رجلاً نذرَ أن ينحرَ نفسه إن نجاهُ الله منْ حدوة. فسألَ ابنُ عباسٍ، فقالَ له: سَلْ مَسْرُوقًا، فسأله، فقالَ له: لا تنحرَ نفسك، فإنَّكَ إن كنتَ مؤمناً قتلْتَ نفساً مؤمنةً، وإن كنتَ كافراً تعجلتَ إلى النارِ، واشترَ كبشاً فاذبحهُ للمساكينِ، فإنَّ إسحاقَ خيرُ منك، وفُدِّي بكبشٍ، فأخبرَ ابنُ عباسٍ، فقال: هكذا كنتَ أردتُ أن أفُتِّيكَ. رواه رزين.

الكَعْبَةُ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ مَالَهُ هَدِيَّةً إِلَى الْكَعْبَةِ لَا إِلَى بَابِهَا، فَكُنِيَ بِالْبَابِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ يَدْخُلُ. وَجَمَعَ الرِّثَاكِ رَتَجَ. قَوْلُهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَمِينُ عَلَيْكَ» أَيِ سَمِعْتُ مَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ إِلَى قَوْلِكَ: «لَا يَمِينُ عَلَيْكَ» يَعْنِي لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرْتَ، وَسُمِّيَ النَّذْرُ يَمِينًا، لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَا يَلْزَمُ مِنَ الْيَمِينِ.

«حَسْبُ»: اخْتَلَفُوا فِي النَّذْرِ إِذَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْيَمِينِ مِثْلَ أَنْ قَالَ: إِنْ كَلِمَتِي فَلَنَأْتِيَ فَلَهُ عَلَى عَقِّ رَقَبَةٍ، وَإِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَلَهُ عَلَى صَوْمٍ أَوْ صَلَاةٍ. فَهَلَا نَذَرَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ قَصِدَ بِهِ مَنَعَ نَفْسِهِ عَنِ الْفِعْلِ كَالْحَالِفِ يَقْصِدُ يَمِينَهُ مَنَعَ نَفْسَهُ عَنِ الْفِعْلِ. فَذَهَبَ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ تَجَبَّ عَلَيْهِ كِفَارَةُ الْيَمِينِ، كَمَا لَوْ حَنَثَ فِي يَمِينِهِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ وَغَيْرُهُ. وَقِيلَ: عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِمَا التَزَمَهُ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ النَّذُورِ

الفصل الثالث

الحديث الأول والثاني عن محمد بن المنتشر : قوله: «هكذا كنت أردت أن أفُتِّيكَ» لعلمه إنما

[٣٤٤٣] سنن أبي داود (٣/٣٢٧٢)، وانظر شرح السنة (٣٦/١٠) وقال محققه رجاله ثقات إلا أن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر كما قال المنذري وغيره، لكن ابن القيم نقل عن الإمام أحمد وغيره قولهم: عن سعيد بن المسيب عن عمر عند حاجة وقول أحمد: إذا لم تقبل سعيداً عن عمر فمن يقبل؟ قد رآه وسمع منه. [٣٤٤٤] انظر صحيح النسائي (٣٥٩٩).

كتاب القصاص

الفصل الأول

٣٤٤٦ - * عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق لدينه التارك للجماعة» متفق عليه.

بعثه إلى مسروق احتياطاً؛ لأنه كان أخذ من أم المؤمنين الصديقة رضى الله عنها. فعلى المفتى أن لا يستعجل فى الفتوى بل يستشير ويرجع إلى النقل.

كتاب القصاص

المغرب: القص القطع، وقصاص الشعر مقطعه ومتتهى منته من مقدم الرأس إلى حوالبه، ومنه القصاص وهو مقاصة ولي القتل القاتل والمجروح الجرح، وهى مساواته إياه فى قتل أو جرح، ثم هم فى كل مساواة.

الفصل الأول

الحديث الأول عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: قوله: «مسلم» «قضى»: هو صفة مقيدة لـ «امرئ» «ويشهد» مع ما هو متعلق به صفة ثانية جاءت للتوضيح والبيان؛ ليعلم أن المراد بـ «مسلم» هو الآتى بالشهادتين، وأن الإتيان بهما كاف للعصمة. وأقول: الظاهر أن «يشهد» حال جرى بها مقيدة للموصوف مع صفته؛ إشعاراً بأن الشهادة هى العبرة فى حقن الدم. ويؤيده قوله ﷺ فى حديث أسامة: «كيف تصنع بلا إله إلا الله».

قوله: «إلا بإحدى ثلاث» «قضى»: أى خصال ثلاث، قتل النفس بغير الحق وزنى المحصن والارتداد ففصل ذلك بتعداد المتصفين به المستوجبين القتل لأجله فقال: «النفس بالنفس» أى يحل قتل النفس قصاصاً بالنفس التى قتلها عدواناً، وهو مخصوص بولئى الدم لا يحل قتله لأحد سواء، حتى لو قتله غيره لزمه القصاص. والثيب الزانى يريد به الزانى المحصن، وهو الملك الحر الذى أصاب فى نكاح صحيح ثم زنى، فإن للإمام رحمه ، وليس لأحد الناس ذلك. لكن لو قتله مسلم ففى وجوب القصاص عليه خلاف، والأظهر عندنا أنه يجب؛ لأن إباحة دمه لمحافظة أنساب المسلمين وكان له حق فيه. وأما لو قتله ذمى اقتصر منه؛ لأنه لا تسلط له على المسلم بحال. «والمارق لدينه» يريد التارك الخارج عنه، من المارق، وهو الماء الذى يخرج من اللحم عند الطبخ، وهو هدر فى حق المسلمين لا قصاص على من قتله، وفيما إذا قتله ذمى خلاف. «والتارك للجماعة» صفة مؤكدة لـ «المارق» الذى ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم، وانفرد عن زمريهم. وفى الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل فى الإسلام بشئ سوى ما عدد كترك الصلاة.

* فى «ك» «لا يجب».

٣٤٤٧ - * وعن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً» رواه البخاري.

٣٤٤٨ - * وعن عبد الله مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أول ما يقضي بين الناس يوم القيامة في الدماء» . متفق عليه .

٣٤٤٩ - * وعن المقداد بن الأسود ، أنه قال : يا رسول الله ! أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار ، فاقتلتنا ، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ، ثم لاذ مني بشجرة ،

«مح» : المراد بقوله : «النفس بالنفس» القصاص بشرطه ، قد يستدل به أصحاب أبي حنيفة في قولهم : يقتل المسلم بالذمي والحر بالعبد ، والجمهور على خلافه ، منهم مالك والشافعي والليث وأحمد . وأما قوله ﷺ : «الترك لدينه المفارق للجماعة» فهو عام في كل من ارتد عن الإسلام بآية ردة كانت ، فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام . قالوا : ويتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو نفى إجماع ، كالروافض والخوارج وغيرهما . وقد خص من هذا العام الصائل ونحوه فيباح قتله في اللغف ، وقد يجاب عن هذا بأنه داخل في المفارق للجماعة ، ويكون المراد لا يحل تعمد قتله قصداً إلا في هذه الثلاثة .

أقول : هذا التقرير أبين من تقرير القاضي ؛ لأن الشيخ جعل قوله : «النفس بالنفس» كناية عن القصاص كأنه قيل لا يحل تعمد قتله قصداً بسبب من الأسباب إلا بسبب القصاص أو بالزنا بشرط الإحصان أو بالارتداد ، وسمى المارق لدينه مسلماً ؛ لأنه مستثنى من قوله : «لا يحل دم امرئ مسلم» مجازاً باعتبار ما كان عليه .

الحديث الثاني عن ابن عمر رضي الله عنهما : قوله : «في فسحة» أي سعة من دينه ترجى رحمة الله ولطفه ، ولو باشر الكبائر سوى القتل ، فإذا قتل ضاقت عليه ودخل في زمرة الأكسين من رحمة الله تعالى ، كما ورد في حديث أبي هريرة «من أعان على قتل مؤمن ، ولو بشطر كلمة ، لقي الله مكتوب بين عيني» أي من رحمة الله . وقيل : المراد بـ «شطر الكلمة» قوله : اق . وهو من باب التغليظ ، ويجوز أن ينزل معنى الحديث على معنى قوله ﷺ في الفصل الثاني : «لا يزال المؤمن معتقاً صالحاً» أي المؤمن لا يزال موفقاً للخيرات مسارعاً إليها «ما لم يصب دماً حراماً» فإذا أصاب ذلك أعى واتقطع عنه ذلك بشؤم ما ارتكب من الإثم .

الحديث الثالث عن عبد الله : قوله : «أول ما يقضي» «مح» : هذا لتعظيم أمر الدماء وتأثير خطرها ، وليس هذا الحديث مخالفاً لقوله : «أول ما يحاسب به العبد صلاته» لأن ذلك في حق الله تعالى ، وهذا فيما بين العباد .

الحديث الرابع عن المقداد : قوله : «ثم لاذ مني بشجرة» «قض» : اللياذ العياذ . وقوله : «لا

فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ - وفي رواية: فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لَأَقْتُلَهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - أَقْتُلْهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ: «لَا تَقْتُلْهُ». فقال: يارسول الله! إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ. فقال سَوَّلَ اللَّهُ ﷺ: «لَا تَقْتُلْهُ». فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنْكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ». متفق عليه.

٣٤٥ - * وعن أسامة بن زيد، قال: بعثنا رسول الله ﷺ إلى أناسٍ من جُهَيْنَةَ،

تَقْتُلُهُ يَسْتَلْزِمُ الْحَكْمَ بِإِسْلَامِهِ، وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ صَحَّةُ إِسْلَامِ الْمَكْرَه، وَأَنْ الْكَافِرَ إِذَا قَالَ: أَسْلَمْتُ أَوْ أَنَا مُسْلِمٌ حَكْمَ بِإِسْلَامِهِ، وَمَنْ نَهَى عَنِ الْقَتْلِ وَالتَّعْرِضِ لَهُ ثَانِيًا بَعْدَ مَا كَرَّرَ أَنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيْهِ، أَنْ الْحَرَبِيُّ إِذَا جَنَى عَلَى مُسْلِمٍ ثُمَّ أَسْلَمَ لَمْ يُوَاخِذْ بِالْقَصَاصِ؛ إِذَا لَوْ وَجِبَ لِرَخْصٍ لَهُ فِي قَطْعِ إِحْدَى يَدَيْهِ قَصَاصًا. وقوله: «فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ» لِأَنَّهُ صَارَ مُسْلِمًا مَعْصُومَ الدَّمِ كَمَا كُنْتَ مَعْصُومًا قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَ فَعَلْتَهُ الَّتِي أَبَاحْتَ دَمَكَ قَصَاصًا، فَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَهَا؛ لِأَنَّكَ صَرْتَ مَبَاحَ الدَّمِ كَمَا كَانَ هُوَ مَبَاحَ الدَّمِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ. وَلَكِنْ السَّبَبُ يَخْتَلِفُ، فَإِنْ إِبَاحَةُ دَمِ الْقَاتِلِ بِحَقِّ الْقَصَاصِ وَإِبَاحَةُ دَمِ الْكَافِرِ بِحَقِّ الْإِسْلَامِ. وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهِ الْخَوَارِجُ عَلَى تَكْفِيرِ الْمُسْلِمِ بِارْتِكَابِ الْكِبَايِرِ، وَحَسَبُوا أَنَّ الْمَعْنَى بِهِ الْمَعَانِلَةُ فِي الْكُفْرِ وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى عَدُّ الْقَاتِلِ عَمَلًا مِنْ أَعْدَادِ الْمُؤْمِنِينَ، بَلِ الْمُرَادُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

أَقُولُ: وَلَوْ حُمِلَ عَلَى التَّغْلِظِ وَالتَّشْدِيدِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ﴾ (١)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢) لَجَارَ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ تَارَكَ الْحَجِّ وَالزَّكَاةِ فِي الْآيَتَيْنِ مِنْ زِمَرَةِ الْكَافِرِينَ تَغْلِظًا وَتَشْدِيدًا، وَإِبْلَانًا بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَوْصَافِ الْكَافِرِ فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَحْتَرِزَ مِنْهُ. وَهَذَا الْمَقَامُ يَنْتَضِيهِ، لِأَنَّهُ أَرْجَى وَأَرْدَعُ مِمَّا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ إِهْدَارِ الدَّمِ؛ وَلَئِنْ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ تَصْرِيحٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْحَقِيقَةِ بَلْ نَارِلِ مَنْزِلَتِهِ فِي الْأَمْرِ الْفَظِيعِ الشَّنِيعِ، وَكَذَلِكَ هُوَ بِمَنْزِلَتِكَ فِي الْإِيمَانِ بِوَسْطَةِ تَكْلِمِهِ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ تَوْهِيئًا لِفَعْلِهِ وَتَعْظِيمًا لِقَوْلِهِ، وَالْأَحَادِيثُ السَّابِقَةُ وَاللَّاحِقَةُ تَشْهَدُ بِصَحَّةِ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَقْرُبُ مِنْهُ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ، قِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّكَ مِثْلُهُ فِي مَخَالَفَةِ الْأَمْرِ وَارْتِكَابِ الْإِثْمِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْإِيمَانُ فَيَسْمَى إِثْمُهُ كُفْرًا وَإِثْمُكَ مَعْصِيَةً. قَوْلُهُ: «أَهْوَيْتُ لَأَقْتُلَهُ» أَهْوَيْتُ بِالشَّيْءِ إِذَا أَوْمَأْتَ بِهِ، وَيُقَالُ: أَهْوَيْتُ لَهُ بِالسَّيْفِ.

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ عَنْ أَسَامَةَ: قَوْلُهُ: «فَهَلَا شَقَّقْتُ» «مَعَ»: مَعْنَاهُ أَنَّكَ إِنَّمَا كَلَفْتَ الْعَمَلَ

فَأَتَيْتُ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَهَبْتُ أُطْعِمُهُ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَطَعَمْتُهُ فَفَقَلْتُهُ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «أَقَلْتَنِي وَقَدْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ تَعَوُّدًا. قَالَ: «هَلَّا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ؟» . متفق عليه.

٣٤٥١ - * وفي رواية جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَه مَرَارًا. رواه مسلم.

٣٤٥٢ - * وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو [رضي الله عنه] ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ؛ وَإِنْ رِيحَهَا تَوَجَّدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا». رواه البخاري.

بالظاهر وما ينطق به اللسان، وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه. فأنكر عليه امتناعه من العمل بما ظهر باللسان، وقال: «فهل شققت عن قلبه؟» تنظر هل قالها بالقلب واعتقدها وكانت فيه أم لم تكن، بل جرت على اللسان فحسب؟ يعني وأنت لست بقادر على هذا، واقتصر على اللسان ولا تطلب غيره. وفيه دليل للقاعدة المعروفة في الفقه والأصول أن الأحكام يحكم فيها بالظواهر، والله تعالى يتولى السرائر.

«مط»: يشبه أن يكون المعنى فيه أن الأصل في دماء الكفار الإباحة، وكان عند أسامة أنه إنما تكلم بكلمة التوحيد مستعينًا من القتل لأمصدقًا به، فقتله على أنه مباح الدم، وأنه مأثور بقتله، والخطأ عن المجتهد موضح، أو تأول في قتله أن لا توبة له في هذه الحالة؛ لقوله تعالى: «فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا» (١). «قض»: وأيضا هذا الرجل وإن لم يكن محكومًا بإسلامه بما قال، حتى يضم إليه الإقرار بالنبوة، لكنه لما أتى بما هو المقصود والعمدة بالذات كان من حقه أن يمسك عنه حتى يتعرف حاله.

أقول: ليس في سياق هذا الحديث وما تُلَفِّظُ بِهِ ﷺ إشعار بإهدار دم القاتل قصاصًا ولا بالدية، بل فيه الدفع عنه بشبهة ما تمسك به بقوله: «إنما فعل ذلك تعودًا» والزجر والتوبيخ على فعله والبنى عليه بقوله: «كيف تصنع بلا إله إلا الله؟».

الحديث السادس عن عبدالله بن عمرو: قوله: «من قتل معاهدًا» «قض»: يريد بالمعاهد كان له مع المسلمين عهد شرعي، سواء كان بعقد جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم. قوله: «لم يرح» فيه رواية ثلاث: بفتح الراء من راح يراح، وبكسر الراء من راح يريح،

(١) غافر: ٨٨.

في «ك» فخطأ.

٣٤٥٣- * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ، : «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ؛ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ تَحَسَّى سَائِرَ الْكِبَائِرِ؛ فَقَتَلَ نَفْسَهُ؛ فَسَمَهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحُلْدِيَّةٍ؛ فَحُلْدِيَّتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا» متفق عليه .

٣٤٥٤ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعُمُهَا يَطْعُمُهَا فِي النَّارِ» رواه البخاري.

ويكرهه وضم الياء من أراح يريح، والمعنى واحد وهو أنه لم يشم رائحة الجنة ولم يجد ريحها. ولم يرد به أنه لا يجد أصلاً بل أول ما يجدها سائر المسلمين الذين لم يقتلوا الكبار؛ توفيقاً بينه وبين ما تعاضدت به الدلائل العقلية والعقلية، على أن صاحب الكبيرة إذا كان موحداً محكوماً بإسلامه لا يخلد في النار ولا يحرم من الجنة. وقوله: «أربعين خريقاً» أى عاماً.

الحديث السابع عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «من تردى من جبل» «قض»: التردى فى الأصل التعرض للهلك من الردى، وشاع فى التدهور؛ لإفضائه إلى الهلكة. والمراد به هاهنا أن يتهور الإنسان فيرمى نفسه من جبل. والتحصى والحسو واحد غير أن فيه تكلفاً. قوله: «ويتوجأ» من الوجاء وهو الطعن والإجاعة بالسكين ونحوه، كذا فى جامع الأصول. وفى المصابيح «يجأ» على وزن يجمع، والأول أنسب للقرآن من قوله: «يتردى ويتحصى» والضمير فى «بها» للحلدية. «قض»: وفى تعذيب الفساق بما هو من جنس أفعالهم حكم لاتخفى على المتفكرين من أولى الآليات. والظاهر أن المراد من هؤلاء الذين فعلوا ذلك مستحلين له، وإن أريد منه العموم فالمراد من الخلود والتأييد المكث الطويل المشترك بين دوام الانقطاع له، واستمرار مديد ينقطع بعد حين بعيد لاستعمالها فى المعنيين، يقال: وقف وقفاً مخلصاً مؤيداً، وأدخل فلان حبس الأبد، والاشتراك والمجاز خلاف الأصل فيجب جعلهما للقدر المشترك بينهما؛ وللتوفيق بينه وبين ما ذكرنا من الدلائل. فإن قلت: ما تصنع بالحديث الذى يتلوه مروياً عن جندب عن النبى ﷺ يادرنى عبدى بنفسه. قلت هو حكاية حال فلا عموم فيها إذ يحتمل أن الرجل كان كافراً أو ارتد لشدة الجراحة أو قتل نفسه مستيحاً، مع أن قوله: «فحرمت عليه الجنة» ليس فيه ما يدل ظناً على الدوام والإقناط الكلى فضلاً عن القطع.

«تو»: لما كان الإنسان بصدد أن يحمله الضجر والحمق والغضب على إتلاف نفسه، ويسول له الشيطان أن الخطب فيه يسير، وهو أهون من قتل نفس أخرى حرم قتلها عليه، وإذا لم يكن لصنيعه مطالب من قبل الخلق فإن الله يغفر له، أعلم النبى ﷺ المكلفين أنهم مسئولون عن ذلك يوم القيامة، ومعلبون به عذاباً شديداً؛ فإن ذلك فى التحريم قتل سائر النفوس المحرمة.

٣٤٥٥ - * وعن جندب بن عبدالله ، قال : قال رسول الله ﷺ : «كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ ، فَجَزَعٌ فَأَخَذَ سَكِينًا ، فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ فَمَارَقَا الدَّمَ حَتَّى مَاتَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : بِأَدْرَئِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ فَحَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ » متفق عليه .

٣٤٥٦ - * وعن جابر : أَنَّ الطُّفِيلَ بْنَ عَمْرٍو الدَّوْسِيَّ لَمَّا هَاجَرَ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ هَاجَرَ إِلَيْهِ ، وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ ، فَمَرِضَ فَجَزَعٌ ، فَأَخَذَ مَشَاقِصَ لَهُ ، فَقَطَعَ بِهَا بَرَأجِمَهُ ، فَشَخِبَتْ يَدَاهُ ، حَتَّى مَاتَ ، فَرَأَاهُ الطُّفِيلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ وَهَيْئَتُهُ حَسَنَةً وَرَأَهُ مَغْطِيًا يَدَيْهِ . فَقَالَ لَهُ : مَا صَنَعَ بِكَ ذَبْكُ ؟ فَقَالَ : غَفَرَ لِي بِهَجْرَتِي إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ . فَقَالَ : مَا لِي أَرَاكَ مُغْطِيًا يَدَيْكَ ؟ قَالَ : قِيلَ لِي : لَنْ نُصَلِّحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ ، فَقَصَّاهَا الطُّفِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اللَّهُمَّ وَلِيَدَيْهِ فَاغْفِرْ» رواه مسلم .

الحديث الثامن والتاسع عن جندب : قوله : «فما رقا الدم» «نه» : يقال : رقا الدمع والدم والعرق يرقا رقا رقا انقطع ، والاسم منه الرقو بالفتح .

الحديث العاشر عن جابر : قوله : «مشاقص» «نه» : المشقص نصل السهم إذا كان طويلا غير عريض . و«البراجم» هي العقد التي في ظهور الأصابع يجتمع فيها الوسخ ، الواحدة برجمة بالضم . والشخب السيلان ، وأصل الشخب ما خرج من تحت يد الحالب عند كل غمزة . «تو» : هذا الحديث وإن كان فيه ذكر رؤيا الصحابي للاعتبار بما يؤول تعبيره ، فإن قول النبي ﷺ «اللهم وليديه فاغفر» من جملة ما ذكرنا من الأحاديث الدالة على أن المخلود غير واقع في حق من أتى بالشهادتين وإن قتل نفسه ؛ لأن النبي ﷺ دعا للجاني على نفسه بالمغفرة ، ولا يجوز في حقه أن يستغفر لمن وجب عليه المخلود بعد أن نهي عنه ، مع ما يدل على كونه صحيح الحال في قصة الرؤيا من ذكر الهيئة الحسنة .

أقول : قوله : «وليديه فاغفر» عطف من حيث المعنى على قوله : «قيل لي : لن نصلح منك ما أفسدت» لأن التقدير : قيل لي غفرنا لك سائر أعضائك إلا يديك ، فقال رسول الله ﷺ : «اللهم ليديه فاغفر» اللام متعلق بقوله : «فاغفر» والفاء داخلة لمعنى الشرط ، كأنه قيل : وما كان فلا تحرمه غفرانك ، نحو قوله تعالى : «وربك فكبر» (١) كأنه قيل : وما كان فلا تدع تكبيره ؛ ففيه التأكيد والمبالغة ليطابق التشفع الوعيد بقوله : «لن نصلح ما أفسدت» ؛ فإن «لن» لكيد النفي في المستقبل .

٣٤٥٧ - * وعن أبي شريح الكعبي ، عن رسول الله ﷺ ، قال : «ثم أنتم ياخزاعة! قد قتلتم هذا القتيل من هذيل ، وأنا والله عاقله ، من قتل بعده قتيلاً فاهله بين خيرتين : إن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا أخذوا العقل» . رواه الترمذي ، والشافعي . [٣٤٥٧]

وفي «شرح السنة» بإسناده . وصرح : بأنه ليس في «الصحيحين» عن أبي شريح ، وقال :

٣٤٥٨ - * واخزجاه من رواية أبي هريرة ، يعنى بمعناه .

٣٤٥٩ - * وعن أنس : أن يهودياً رضى رأس جارية بين حجرين فقتل لها : من فعل بك هذا؟ أفلان أفلان؟ حتى سمي اليهودي فأومأت برأسها فجاء باليهودي ، فاعترف ، فأمر به رسول الله ﷺ فرضى رأسه بالحجارة . متفق عليه

الحديث الحادى عشر عن أبى شريح : قوله : «ثم أنتم ياخزاعة» «نفس» : هذا من تنمة خطبة خطبها رسول الله ﷺ يوم الفتح ، ومقدمتها مذكورة فى الفصل الاول فى باب حرم مكة من كتاب الحج ، وكانت خزاعة قتلت فى عام الفتح فى تلك الايام بمكة رجلاً بقتيل لهم فى الجاهلية ، وأدى رسول الله ﷺ دية عنهم . قوله : «وأنا والله عاقله» أى مودى دية من العقل وهو الدية ، سميت به ؛ لأن إبلها تعقل بقضاء ولى الدم ؛ أو لأنها تعقل دم القاتل عن السفك .

وقوله : «فاهله بين خيرتين» يدل على أن ولى الدم مخير بينهما ، فلو عفى عن القصاص على الدية أخذ بها القاتل ، وهو المروى عن ابن عباس ، وقول سعيد بن المسيب والشعبي وابن سيرين وقتادة . وإليه ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق . وقيل : لا تثبت الدية إلا برضى القاتل ، وهو قول الحسن والنخعي ، وإليه ذهب مالك وأصحاب أبي حنيفة .

«خط» : فيه دليل على أن الدية مستحقة لأهله كلهم ، ويدخل فى ذلك الرجال والنساء والزوجات ؛ لأنهم جميعاً أهله ، وفيه دليل على أن بعضهم إذا كان غائباً أو طفلاً لم يكن للباقين القصاص ، حتى يبلغ الطفل ويقدم الغائب . وهو قول الشافعي .

الحديث الثانى عشر عن أنس رضى الله عنه : قوله : «رض» «نه» : الرضى الدق الجريش . «حسن» : فيه دليل على أن الرجل يقتل المرأة كما تقتل المرأة به . وهو قول عامة أهل العلم إلا

٣٤٦٠ - * وعنه، قال: كسرتَ الربيعُ - وهي عمةُ أنسِ بن مالك - ثنيةً جاريةً من الأنصار، فاتوا النبي ﷺ، فأمرَ بالقصاص، فقال أنسُ بنُ النَّضْرِ عمُ أنسِ بن مالك: لا واللهِ لا تكسرُ ثنيتهما يارسولَ الله! فقال رسولُ الله ﷺ: «يا أنسُ! كتابُ الله القصاصُ». فرضيَ القومُ وقيلوا الأرضُ. فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبَرَهُ» متفق عليه.

ماحكى عن الحسن البصري وعطاء . وفيه دليل على أن القتل بالحجر المثلث الذي يحصل به القتل غالباً يوجب القصاص، وهو قول أكثر أهل العلم، وإليه ذهب مالك والشافعي. ولم يوجب بعضهم القصاص إذا كان القتل بالمثل، وهو قول أصحاب أبي حنيفة. وفيه دليل على جواز اعتبار جهة القتل، فيقتص من القاتل بمثل فعله.

«مع»: إذا كانت الجناية شبه عمد، فإن قتل بما لا يقصد به القتل غالباً فتعمد القتل به، كالعصا والوسط واللطمه والقضيب والبتدة ونحوها، فقال مالك والليث: يجب فيه القود، وقال الشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق، وغيرهم من الصحابة والتابعين: لا قصاص فيه. وفيه جواز سؤال الجريح من جرحك، وفائدته أن يعرف المتهم فيطلب، فإن أقر ثبت عليه القتل، وإن أنكر فعليه اليمين، ولا يلزم شيء بمجرد قول المقتول، وهو مذهب الجمهور. ومذهب مالك ثبوت القتل بمجرد قول المجروح، وتعلق بهذا الحديث في إحدى الروايتين عن مسلم.

الحديث الثالث عشر عن أنس رضي الله عنه: قوله: «ثنية جارية» «قض»: الثنية واحدة الثنايا، والحديث يدل على ثبوت القصاص في الأسنان. وقول أنس: «لا والله لا تكسر ثنيتهما» لم يرد به الرد على الرسول ﷺ والإنكار لحكمه، وإنما قاله توقفاً ورجاء من فضله تعالى أن يرضى خصمها، ويلقى في قلبها أن تعفو عنها ابتغاء مرضاته؛ ولذلك قال النبي ﷺ حين رضي القوم بالأرض ما قال.

وقوله: «كتاب الله القصاص» أي حكمه أو حكم الكتاب على حذف المضاف، ويكون إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَمُاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقِبْتُمْ بِهِ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ (٣) أو إلى قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ (٤). إن قلنا: بأننا متعبدون بشرع من قبلنا ما لم يرد له نسخ في شرعنا. أقول: «لا» في قوله: «لا والله»

(١) البقرة: ١٩٤. (٢) النحل: ١٢٦.

(٣) المائدة: ٤٥. (٤) المائدة: ٤٥.

٣٤٦١- * وعن أبي جُحَيْفَةَ، قال: سألتُ عليّاً [رضي الله عنه]: هل عندكم شيءٌ ليسَ في القرآن؟ فقال: والذي فلقَ الحَبَّةَ، وبرأ النِّسْمَةَ، ماعنَدنا إلا ما في القرآن، إلا

ليس رداً للحكم بل نفى لوقوعه، وقوله: «والله لا تكسر» إخبار عن عدم الوقوع، وذلك بما كان له عند الله من القرب والزلزلى والثقة بفضل تعالى ولطفه في حقه أنه لا يخيبه بل يلهمهم العفو، يدل عليه ما في رواية لمسلم «لا والله لا يقتصن منها أبداً» ولذلك أتبعه بقوله: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره» حيث جعله من زمرة عباد الله المخلصين وأولياء الله المصطفين.

«مع»: فيه جواز الحلف فيما يظن الإنسان وقوعه، وجواز الشاء على من لا يخاف الفتنة بذلك، واستحياب العفو عن القصاص، والشفاعة في العفو، وأن الخير في القصاص والدية إلى مستحقه لا إلى المستحق عليه، وإثبات القصاص بالرجل والمرأة، ووجوب القصاص في السن وهو مجمع عليه إذا قلعها كلها، وفي كسر بعضها وكسر سائر العظام خلاف، والأكثرون على أنه لا قصاص.

الحديث الرابع عشر عن أبي جحيفة: قوله: «فلق الحبة» «تو»: أى شقها فأخرج منها النبتات الغض «وبرأ النسمة» أى خلقها، والنسمة النفس، وكل دابة فيها روح فهي نسمة، يشير بذلك إلى أن المحلوف به سبحانه هو الذى فطر الرزق وخلق المرزوق، وكذلك كان يحلف إذا اجتهد في يمينه.

قوله: «إلا فهما» «خط» **: يعنى ما يفهم من فحوى كلامه ويستدرك من باطن معانيه التى هى غير الظاهر من نصه والمتلقى من لفظه. ويدخل فى ذلك جميع وجوه القياس والاستنباط التى يتوصل إليها من طريق الفهم والتفهم.

«قضى» **: إنما سأله ذلك؛ لأن الشيعة يزعمون أنه ﷺ خص أهل بيته - لاسيما علياً رضي الله عنه - بأسرار من علم الوحي لم يذكرها لغيره؛ أو لأنه كان يرى منه علماً وتحققاً لا يجده عند غيره، فحلف أنه ليس عنده شيء من ذلك سوى القرآن؛ فإنه ﷺ لم يخص بالتبليغ والإرشاد قوماً دون قوم، وإنما وقع التفاوت من قبل الفهم واستعداد الاستنباط، فمن رزق فهماً وإدراكاً وفق للتأمل فى آياته والتدبر فى معانيه فتح عليه أبواب العلم. واستثنى ما فى الصحيفة احتياطاً؛ لاحتمال أن يكون فيها ما لا يكون عند غيره، فيكون منفرداً بالعلم به. والظاهر أن «ما فى الصحيفة» عطف على «ما فى القرآن» [ولا فيه استثناء منقطع وقع استدراكاً عن مقتضى الحصر المفهوم من قوله: «ما عندنا إلا ما فى القرآن»* فإنه إذا لم يكن عنده إلا ما فى القرآن. والقرآن كما هو عنده فهو عند غيره، فيكون ما عنده من العلوم يكون عند غيره، لكن التفاوت واقع غير منكر ولا مدافع، فبين أنه جاء من قبل الفهم والقدرة على الاستنباط واستخراج المعانى وإدراك اللطائف والرموز.

* ما بين المعكوفتين مسقط من (ط) وإثباته من (ك).
** فى ط: (مظ). *** فى ط: «شف».

فهما يُعْطَى رجلٌ في كتابه ومافي الصَّحِيفَةِ. قلتُ: ومافي الصَّحِيفَةِ؟ قال: العقلُ، وفكاكُ الأسير، وأنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. رواه البخاريُّ.

وذكرَ حديثُ ابنِ مسعودٍ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا» في «كتاب العلم».

قيل: «الصَّحِيفَةُ» صحيفَةٌ كانت في علاقة سيفه، وكان فيها من الأحكام غير ما ذكر في الحديث، ولعله لم يذكر جملة ما فيها؛ إذ التفصيل لم يكن مقصودًا، أو ذكر ولم يحفظه الراوى. والعقل الدية، يريد أن فيها ذكر ما يجب - كدية النفس والأعضاء - من الإبل، وذكر أستانها وعددها ومسائر أحكامها، وفكاكُ الأسير» أى فيها حكمه والترغيب فيه، وأنه من أنواع البر الذى ينبغي أن يهتم به.

«ولا يقتل مسلم بكافر» عام* يدل على أن المؤمن لا يقتل بكافر قصاصًا، سواء الحربى والذى. وهو قول عمر وعثمان وعلى وزيد بن ثابت رضى الله عنهم، وبه قال عطاء وعكرمة والحسن وعمر بن عبدالعزيز، وإليه ذهب الثورى وابن شبرمة والأوزاعى ومالك والشافعى وأحمد وإسحاق. وقيل: يقتل بالذى، والحديث مخصوص بغيره، وهو قول الشعبي والنخعى، وإليه ذهب (مالك)** وأصحاب أبى حنيفة؛ لما روى عبدالرحمن بن السلماني أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل النمة، فرفع ذلك إلى النبى ﷺ فقال: «أنا أحق من أوفى بدمته» ثم أمر به فقتل.

وأجيب عنه بأنه منقطع لا احتجاج به، ثم إنه خطأ؛ إذ قيل: إن القاتل كان عمرو بن أمية الضمري، وقد عاش بعد الرسول ﷺ ستين، ومتروك بالإجماع؛ لأنه روى أن الكافر كان رسولاً فيكون مستامناً، والمستامن لا يقتل به المسلم*** وفقاً، وإن صح فهو منسوخ؛ لأنه روى أنه كان قبل الفتح وقد قال ﷺ يوم الفتح فى خطبة خطبها على درج البيت: «ولا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد فى عهده».

«شف»: فيه إرشاد للعالم أن الفهم أن يستخرج من القرآن بفهمه، ويستنبط بفكره وتدبره مالم يكن منقولاً من المفسرين، لكن بشرط موافقته للأصول الشرعية، ففيه فتح الباب على ذوى الألباب. أقول: قول القاضى: والظاهر أن «مافى الصَّحِيفَةِ» عطف على «مافى القرآن» لعله تعريض بتوجيه الشيخ التوربشتى، حيث قال: حلف حلفه أن ليس عنده من ذلك شيء سوى القرآن، ثم استثناء استثناءً أراد به استلواك معنى اشتبه عليهم معرفته، فقال: «إلا فهما يعطى رجل في كتابه» والمعنى أن التفاوت فى العلوم لم يوجد من قبل البلاغ، وإنما وقع من قبل الفهم، ثم قرن بذلك «ما فى الصَّحِيفَةِ» احتياطاً فى يمينه وحلواً من أن يكون ما فى الصَّحِيفَةِ عند غيره، فحسب أنه عطف على قوله: «إلا فهما» ولو ذهب إلى إجراء المتصل مجرى المنقطع على عكس قول الشاعر:

*** فى (ط) المؤمن.

** زيادة من (ط).

* زيادة من (ط).

الفصل الثاني

٣٤٦٢ - * عن عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ قال: «لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَمَوْنٌ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ». رواه الترمذي، والنسائي. ووقفه بعضهم، وهو الأصح. [٣٤٦٢]

٣٤٦٣ - * ورواه ابن ماجه عن البراء بن عازب. [٣٤٦٣]

وبلدة ليس فيها أنيس إلا العافير وإلا العيس

فيؤول قوله: «إلا فهما يعطى» بقوله: ما يستنبط من كلام الله تعالى بفهم رزقه الله تعالى لم يستبعد، فيكون المعنى: ليس عندنا شيء قط إلا ما في القرآن، وما في النهم من الاستنباط منه، وما في الصحيفة. وقد علم وحقق أن الاستنباط من القرآن منه، وأن ما في الصحيفة لا يخلو من أن يكون منصوباً في القرآن أو مستنبطاً منه، فيلزم أن لا شيء خارجاً عنه كما قال تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مبینٍ﴾ (١). وهذا فن غريب وأسلوب عجيب، فحينئذ يحسن رد رعم من رعم أن النبي ﷺ خص أهل بيته من علم الوحى بما لم يفرض به إلى غيرهم، ومن رعم أنه ﷺ جعله خليفة بعده.

قال أبو الحسن الصنعاني في الدر الملتقط: ومن الموضوع قولهم: قال في المرض الذي توفي فيه: يا أعلی! ادع بصحيفة ودواة، فأملی رسول الله ﷺ، وكتب على وشهد جبريل، ثم طويت الصحيفة. قال الراوى: فمن حدثكم أنه يعلم ما في الصحيفة إلا الذي أملاها وكتبها وشهدها فلا تصدقوه. وقولهم: وصی وموضع سرى وخليفتى فى أهلى، وخير من أخلف بعدى، على بن أبى طالب. والله أعلم

الفصل الثاني

الحديث الأول عن عبد الله: قوله: «لَزَوَالُ الدُّنْيَا» الدنيا هنا عبارة عن الدار القربى التي هي معبر إلى دار الأخرى وهي مزرعة لها، وما خلقت السموات والأرض إلا لتكون مسارح انظار المتبصرين ومتعبدات المطيعين، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ (٢) أى يغير حكمة، بل خلقتها لأن تجعلها مساكن للمكلفين وأدلة لهم على معرفتك، فمن حاول قتل من خلق الدنيا لأجله فقد حاول زوال الدنيا. وبهذا لمح ماورد في الحديث الصحيح «لا تقوم الساعة على أحد يقول: الله الله».

قوله: «ووقفه بعضهم» أى بعض الرواة لم يرفع الحديث إلى النبي ﷺ بل وقفه على الصحابى.

[٣٤٦٢] صحيح الترمذى (١٢٢٦).

[٣٤٦٣] انظر صحيح ابن ماجه (٢١٢١).

(١) الأنعام: ٥٩. (٢) آل عمران: ١٩١.

٣٤٦٤- * وعن أبي سعيد، وأبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ». رواه الترمذي، وقال: هذا حديثٌ غريب. [٣٤٦٤]

٣٤٦٥- * وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِالْقَاتِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَاصِيئَتُهُ وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ، وَأَوْدَاجُهُ تَشْخَبُ دَمًا، يَقُولُ: يَا رَبُّ! قَتَلْتَنِي، حَتَّى يَدْنِيهِ مِنَ الْعَرْشِ». رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه. [٣٤٦٥]

٣٤٦٦- * وعن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، أَنَّ عِثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَشْرَفَ يَوْمَ الدَّارِ، فَقَالَ: أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْتَعِلُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: زَنِيٍّ بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ كَفَرٍ بَعْدَ إِسْلَامٍ، أَوْ قَتَلَ نَفْسٍ بِغَيْرِ حَقٍّ فَقَتَلَ بِهِ؟» فَوَاللَّهِ مَا زَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَلَا ارْتَدَدْتُ مِنْذُ

الحديث الثاني عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما: قوله: «لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ» كنه لوجهه أي صرعه فأكب هو، وهذا من النوادر أن يكون الفعل لازما وفعل متعديا، قاله الجوهري. وقال الزمخشري: لا يكون بناء الفعل مطاوعا لفعل، بل همزة أكب للصيرورة أو للدخول، فمعناه صار ذا كب أو دخل في الكب، ومطاوع فعل اتفعل نحو كب وانكب وقطع وانقطع.

«تو»: والصواب كبهم الله، ولعل ما في الحديث سهو من بعض الرواة. أقول: وفيه نظر؛ لم لا يجوز هذا على الأصل؟ وكلام رسول الله ﷺ أولى أن يتبع؛ ولأن الجوهري ناف والرواة مثبتون. قوله: «لو أن أهل السماء» «لو» للمضي و«أن أهل السماء» فاعل، والتقدير لو ثبت اشتراك أهل السماء والأرض.

الحديث الثالث عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «وأوداجه» «نه»: هي ما أحاط العنق من العروق التي يقطعها الذابح، واحدها ودج بالتحريك. وقيل: الودجان عرقان غليظان عن جانبي نفرة النحر. وقيل: حبر عن المعني بصيغة الجمع للأمن من الالتباس، كقوله تعالى: «فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا» (١). وقوله: «وناصية رأسه بيده» جملة اسمية وقعت حالا من الفاعل أو المفعول، وقد اكتفى فيها بالضمير. ويجوز أن يكون استثناء على تقدير السؤال عن كيفية المعجزة به.

الحديث الرابع عن أبي أمامة: قوله: «فقتل به» تقرير ومزيته توضيح للمعنى.

[٣٤٦٤] صحيح الترمذي (١١٢٨).

[٣٤٦٥] انظر صحيح الترمذي ح (٢٤٢٥)، وصحيح النسائي ح (٣٧٤٠)، وصحيح ابن ماجه ح

(٢١٢٢).

(١) التحريم: ٤.

بايعت رسول الله ﷺ، ولا قتلت النفس التي حرم الله فيم تقتلونني؟ رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه وللدارمي لفظ الحديث. [٣٤٦٦]

٣٤٦٧- * وعن أبي الدرداء، عن رسول الله ﷺ، قال: «لا يزال المؤمن معتقاً صالحاً، ما لم يصب دماً حراماً، فإذا أصاب دماً حراماً بَلَحَ» رواه أبو داود. [٣٤٦٧]

٣٤٦٨- * وعنه، عن رسول الله ﷺ. قال: «كلُّ ذنب عسى الله أن يَغْفِرَهُ إلا من مات مُشْرِكاً أو من يُقتلُ مؤمناً مُتعمداً». رواه أبو داود. [٣٤٦٨]

الحديث الخامس عن أبي الدرداء: قوله: «معتقاً» «قضى»: المعتق المسرع في المشي من العتق وهو الإسراع والخطو السريع، وجمعه معانيق. والتبليغ الإيعاء، والمعنى أن المؤمن لا يزال مؤمناً للخيرات مسارعاً إليها ما لم يصب دماً حراماً، فإذا أصاب ذلك أعى وانقطع عنه ذلك؛ لشؤم ما ارتكب من الإثم. وقال أبو عبيدة: معتقاً منبسطاً في سيره، يعنى في القيامة. «تو»: لا أرى هذا سديداً؛ لأن قوله: «معتقاً» مشروط بقوله: «ما لم يصب دماً حراماً» ولا يصح أن يصيب دماً حراماً في القيامة*.

أقول: لعل مراده أن هذا إخبار من النبي ﷺ عن الأحوال الآتية، أى لا يزال المؤمن منبسطاً في سيره يوم القيامة ما لم يصب في الدنيا دماً حراماً، ونحوه في المعنى حديث أبي هريرة: «من أعان على قتل المؤمن بشطر كلمة، لقي الله مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله». ويجوز أن يقع السبب والمسبب في الدنيا، والمعنى لا يزال المؤمن في سعة من دينه ترجى له رحمة الله ولطفه، ولو باشر الكبائر سوى القتل، فإذا قتل أعى وضائق عليه، على ما سبق في الحديث الثاني من الفصل الأول.

الحديث السادس عن أبي الدرداء: قوله: «إلا من مات» «شف»: لابد من إضمار مضاف إما في المستثنى أو في المستثنى منه، أى كل قارف ذنب أو إلا ذنب من مات مشركاً «مظ»: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً» أى إذا كان مستحلاً دمه. أقول: قوله: «إلا من مات مشركاً» من قوله تعالى: «إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء»^(١) وقوله: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً» من قوله تعالى: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها»^(٢) الآية، وقد ثبت عند المعتزلة أن حكم الشرك بما دونه من الكبائر سواء، لا يقران قبل التوبة ويغفران بعدها، وظاهر الحديث يساعد قولهم.

[٣٤٦٦] انظر صحيح الترمذي ح (١٧٢٥)، وصحيح النسائي ح (٣٧٥٢).

[٣٤٦٧] صحيح انظر صحيح الجامع (٧٦٩٣).

[٣٤٦٨] صحيح انظر صحيح الجامع (٤٥٢٤) وانظر الصحيحة (٥١١) وغاية المرام (٤٤١).

(١) النساء: ٤٨. (٢) النساء: ٩٣.

* يمكن توجيهه على أن إصابة الدم الحرام في الدنيا يموق سعيه على القراط يوم القيامة، وهو معنى جيد وعليه كلام الطيبي بعده، والأول أولى. والله تعالى أعلم

الكشاف^(١) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا﴾^(٢): فإن قلت: هل فيها دليل على خلود من لم يتب من أهل الكفار؟ قلت: ما أبين الدليل فيها، وهو تناول قوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ﴾ أى قاتل كان من مسلم أو كافر تائب أو غير تائب، إلا أن التائب أخرجه الدليل، فمن ادعى إخراج المسلم غير التائب فليأت بدليل مثله. وقد أتينا فى فتوح الغيب* بالدليل، وهو أن الذى يقتضيه نظم الآيات أن الآية من أسلوب التغليظ كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَمَنْ كَفَرَ﴾^(٣) وبيانه أن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾^(٤) دل على أن قتل المؤمن ليس من شأن المؤمن، ولا يستقيم منه ولا يصح له ذلك، فإنه إن فعل خرج عن أن يقال: إنه مؤمن؛ لأن «كان» هنا نحو «كان» فى قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ﴾^(٥) والمعنى فلم يصح ولم يستقم، وقد نص على هذا فى الكشاف^(٦).

ثم استثنى من هذا العام قتل الخطأ تأكيداً ومبالغة، أى لا يصح ولا يستقيم إلا فى هذه الحالة، وهذه الحالة منافية لقتل العمد، فإذا لا يصح منه قتل العمد البتة، ثم ذيل هذه المبالغة تغليظاً وتشديداً بقوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(٧) يعنى كيف يستقيم القتل من المؤمن عمدًا، وإنه من شأن الكفار الذين جزاؤهم خلود فى النار وحلول غضب الله ولعنه عليهم؟ وعلى هذا الأسلوب فسر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٨) جعل ترك الزكاة من صفات الكفار، أى الكافرون هم الذين يتركون الزكاة، فعلى المؤمن أن لا يتصف بصفتهم. وكتابه سبحانه مشحون من هذا الأسلوب، فعلى هذا الحديث كالأية فى التغليظ.

والحق أنه إن صدر عن المؤمن مثل هذا الذنب فمات ولم يتب، فحكمه إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه بقدر ما يشاء ثم يخرجه إلى الجنة. فإن قلت: لم خص إحدى القرنيتين يعنى من مات بالماضى والأخرى بالمضارع؟ قلت: تقرر عند علماء المعاني أن نحو فلان يقرى الضيف ويحمى الحرير يفيد الاستمرار، وأن ذلك من شأنه ودأبه، وقد سبق أنّا أن قتل العمد من شأن الكفار ودأبهم، وليس من شأن المؤمنين؛ فلذلك كان بالمضارع أجدر.

[٣٤٦٩] انظر صحيح النسائي ح (٣٧١٩).

(١) الكشاف: ٢٩١/١. (٢) النساء: ٩٣. (٣) آل عمران: ٩٧. (٤) النساء: ٩٢.

(٥) مريم: ٣٥. (٦) الكشاف: ٤١٠/٢. (٧) النساء: ٩٣. (٨) البقرة: ٢٥٤.

* فتوح الغيب فى الكشف عن قتاع الرب، حاشية للطبى على كشف الزمخشري مخطوط بدار الكتب المصرية ١٤٥ تفسير، وهي من أعظم وأقدم حواشي الكشاف، وعننا نقل أصحاب الحواشي بعده.

٣٤٧٠ - * وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُقام الحدود في المساجد، ولا يُقاد بالولدِ الوالد». رواه الترمذي، والدارمي. [٣٤٧٠]

٣٤٧١ - * وعن أبي رَمَثَةَ، قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ مع أبي، فقال: «من هذا الذي معك؟» قال: ابني أشهد به. قال: «أما إنه لايجني عليك ولا تجني عليه». رواه أبو داود، والنسائي. وزاد في «شرح السنة» في أوله قال: دخلتُ مع أبي على رسول الله ﷺ، فرأى أبي الذي يظهر رسول الله ﷺ، فقال: دعني أعالج الذي يظهركَ فإني طيبٌ. فقال: «أنت رفيقٌ والله الطيب». [٣٤٧١]

الحديث السابع عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «لا تُقام الحدود» «مط»: أى صيانة للمساجد وحفظ حرمتها، هذا على سبيل الأولوية، أما لو التجأ من عليه القصاص إلى الحرم فجازئ استيفاءه منه في الحرم، سواء كان القصاص واجباً عليه في النفس أو في الطرف. فتبسط الأنطاع ويقتل في الحرم تمجيلاً لاستيفاء هذا الحق، هذا على مذهب الشافعي. وعند أبي حنيفة يستوفى قصاص النفس في الحرم، بل يضيق عليه الأمر حتى يخرج بنفسه فيقتل.

قوله: «ولا يقاد بالولد» «شف»: يجوز أن يكون المعنى لا يقتص والد بقتله ولده، وأن يكون معناه لا يقتل الوالد بمعرض الولد الذي وجب عليه القصاص بأن قتل الولد أحدًا ظلمًا، وكان في الجاهلية أن يقتل الابن بالقصاص الواجب على الأب وبالعكس، فهى الشرع عن ذلك. أقول: والوجه الأول أوجه، وعلم بأن الوالد سبب وجوده فلا يجوز أن يكون سبباً لعدمه. وحكم الأجداد والجدات مع الأحفاد حكم الوالد مع الوالد بخلاف العكس.

الحديث الثامن عن أبي رَمَثَةَ: قوله: «أشهد به» تقرير لقوله: «ابني» وفائدته التزام ضمان الجنائيات عنه على ما كانوا عليه في جاهليتهم من مواخذة كل واحد من المتوالدين بجنائية الآخر، ولهذا رد ﷺ عليه بقوله: «أما إنه لايجني عليك ولا تجني عليه» وهو يحتمل وجهين، أى أنه لايجني جنائية يكون القصاص أو الضمان فيها عليك، أو أن لفظه خير ومعناه نهى ، أى لايجني عليك ولا تجني عليه، وهذا المعنى لايناسب ما قبله ولا الباب.

قوله: «الذى يظهر رسول الله ﷺ» يريد به خاتم النبوة وكان نائماً، وظن أن سلعة تولدت من فضلات البدن، فرد ﷺ كلامه بأن أخرجه منه مدرجاً إلى غيره، يعنى ليس هذا مما يعالج

[٣٤٧٠] حسن (صحيح الجامع) (٧٣٨١) الإرواء ٢٢١٤، ٢٣٢٧.

[٣٤٧١] قال الشيخ: إسناده جيد.

٣٤٧٢- * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ، قال: حضرتُ رسولَ الله ﷺ يُقِيدُ الْآبَ مِنْ ابْنِهِ، وَلَا يُقِيدُ الْإِبْنَ مِنْ أَبِيهِ. رواه الترمذي، وضعفه. [٣٤٧٢]

٣٤٧٣- * وعن الحسن، عن سَمُرَةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ، وَمَنْ جَذَعَ عَبْدَهُ جَذَعْنَاهُ». رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي. وزاد النسائي في رواية أخرى: «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ». [٣٤٧٣]

بل يفتر كلامك إلى العلاج، حيث سميت نفسك بالطبيب والله هو الطبيب، فهو من الأسلوب الحكيم في الصنعة البديعية.

قوله: «أنت رفيق» «حس»: أي أنت تفرق بالمريض وتحميه ما يخشى أن لا يحتمل بدنه، وتطعمه ما ترى أنه أرفق به. والطبيب هو العالم بحقيقة الداء والدواء، والقادر على الصحة والشفاء، وليس ذلك إلا الله. الواحد القهار.

«مظ»: تسمية الله تعالى بالطبيب أن يذكر في حال الاستشفاء اللهم أنت المصحح والممرض والمداوي والطبيب ونحو ذلك. ولا يقال: يا طبيب، كما يقال: يا حكيم، يا رحيم؛ فإن ذلك بعيد من الأدب؛ ولأن أسماء الله تعالى توقيفية، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ (١).

الحديث التاسع عن عمرو: قوله: «يقيد» «نه»: القود القصاص، وقتل القاتل بدل القاتل، وقد أقدمته به أيده إقادة، واستقلت الحاكم سألته أن يقيدني.

الحديث العاشر عن الحسن: قوله: «قتلناه» «خط»: هذا رجز ليرتدعوا فلا يقدموا على ذلك، كما قال ﷺ في شارب الخمر: «إذا شرب فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه» ثم قال في الرابعة أو الخامسة: «فإن عاد فاقتلوه» ثم لم يقتله حين جئ به وقد شرب رابعاً أو خامساً. وقد تأوله بعضهم على أنه إنما جاء في عبد كان يملكه، فزال عن ملكه فصار كفواً له بالحرية. وذهب بعضهم إلى أن الحديث منسوخ بقوله تعالى: ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ (٣). «حس»: فذهب عامة أهل العلم إلى أن طرف الحر لا يقطع بطرف العبد، فيثبت بهذا الاتفاق على أن الحديث محمول على الزجر أو الردع، أو هو منسوخ.

[٣٤٧٢] ضعيف الإسناد.

[٣٤٧٣] ضعيف الإسناد

(١) الأعراف : ١٨٠ .

* في (ط) : (مظ).

(٢) المائدة: ٤٥

(٣) البقرة: ١٧٨

٣٤٧٤ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل متعمداً دفع إلى أوليائه المقتول؛ فإن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا أخذوا الدية؛ وهي ثلاثون حققة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة». وما صالحوا عليه فهو لهم» رواه الترمذي. [٣٤٧٤]

٣٤٧٥ - * وعن علي [رضي الله عنه] عن النبي ﷺ، قال: «المسلمون تنكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ويرد عليهم أقصاهم، وهم يد على من سواهم، ألا لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده». رواه أبو داود، والنسائي. [٣٤٧٥]

الحديث الحادى عشر عن عمرو: قوله: «وأربعون خلفة» «نه»: الخلفة بفتح الخاء وكسر اللام الحامل من النوق، وتجمع على خلفات وخلاف، وقد خلفت إذا حملت.

الحديث الثانى عشر عن على رضى الله عنه قوله: هذا الحديث من جملة ما قد كان فى الصحيفة التى كانت فى قراب سيفه، قوله: «تنكافأ دماؤهم» «فا»: التكافؤ التساوى أى تساوى فى القصاص والديات لأفضل فيها لشريف على وضع.

«حس»: يريد به أن دماء المسلمين متساوية فى القصاص، يقاد الشريف منهم بالوضع والكبير بالخير والعالم بالجاهل والرجل بالمرأة، وإن كان المقتول شريفاً أو عالماً والقاتل رضيعاً أو جاهلاً، لا يقتل به غير قاتله، على خلاف ما كان يفعل أهل الجاهلية، وكانوا لا يرضون فى دم الشريف بالاستقادة من قاتله الوضع. حتى يقتلوا عدة من قبيلة القاتل.

قوله: «ويسعى بذمتهم» «فا»: اللفة الأمان، ومنها سعى المعاهد ذمياً؛ لأنه أومن على ماله ودمه للجزية، أى إذا أعطى أدنى رجل منهم أماناً فليس للباقيين إخفاره. «حس»: أى إن واحداً من المسلمين إذا أمن كافراً حرم على عامة المسلمين دمه، وإن كان هذا المجير أدناهم، مثل أن يكون عبداً أو امرأة أو عسيقاً تابعاً، أو نحو ذلك، فلا تخفروا ذمته.

قوله: «ويرد عليهم أقصاهم» فيه وجهان، أحدهما: أن بعض المسلمين وإن كان قاصي الدار عن بلاد الكفر إذا عقد للكافر عقداً فى الأمان، لم يكن لأحد منهم نقضه وإن كان أقرب داراً من المعقود له.

وثانيهما: إذا دخل العسكر دار الحرب، فوجه الإمام سرية منهم، فما غنمت من شيء أخذت

[٣٤٧٤] انظر صحيح الترمذى ح (١١٢١).

[٣٤٧٥] صحيح.

منه مسمى لها، ويرد على العسكر الذين خلفهم؛ لأنهم وإن لم يشهدوا الغنيمة كانوا رده السرايا، وكذا في النهاية، وهو اختيار القاضى. والاول هو الظاهر لما يلزم من الثانى التعمية والافتار؛ لأن مفعول «يرد» غير مذكور، وليس فى الكلام ما يدل عليه بخلاف الاول؛ لأنه يدل عليه قوله: «ويسعى بذمتهم» وليس بين القريتين تكرار؛ لأن المعنى يجير بعدهم أديانهم منزلة وأبعدهم منزلاً، ويتنصر الوجه الثانى الحديث السادس من الفصل الثانى فى باب الديات وسيجئ بيانه.

قوله: «وهم يد على من سواهم» قال أبو عبيدة: إن المسلمين لا يسعهم التخاذل بل يعاونون بعضهم بعضاً على جميع الأديان والملل، وقد سبق تحقيق هذا التركيب وبيان مجازة. قوله: «ولا ذو عهد فى عهده» «قضى»: أى لا يقتل فى كفره ما دام معاهداً غير ناقض. وقالت الحنفية: معناه ولا يقتل ذو عهد فى عهده بكافر قصاصاً، ولا شك أن الكافر الذى لا يقتل به المعاهد هو الحرى، دون الذمى فينبغى أن يكون المراد بالكافر الذى لا يقتل به المسلم هو الحرى تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو ضعيف؛ لأنه إضمار من غير حاجة، ولادليل يقتضيه، وأن التسوية بين المعطوف والمعطوف عليه غير لازمة، ثم إنه يفضى إلى أن يؤول قوله: «لا يقتل مؤمن بكافر» إلى أنه لا يقتل بحرى فيكون لغواً لافتائدة فيه. «نور»: لولا أن المراد ما ذهب إليه الأصحاب لكان الكلام خالياً عن الفائدة؛ لحصول الإجماع على أن المعاهد لا يقتل فى عهده.

«حسن»: فأنثته أن النبى ﷺ لما أسقط القود عن المسلم إذا قتل الكافر أوجب ذلك توهين حرمة دماء الكفار، فلم يؤمن من وقوع شبهة لبعض السامعين فى حرمة دماهم، وإقدام المرسع من المسلمين إلى قتلهم، فأعاد القول فى خطر دماهم؛ دفعاً للشبهة وقطعاً لتأويل المتأول.

أقول: هذا هو الذى يقتضيه سياق الحديث ونظم الكلام؛ فإن قوله: «المسلمون تتكافؤ دماؤهم» إلى قوله- وهم يد على من سواهم» يدل على إعلاء كلمة الإسلام وإعزاز أهله، وتوهين أمر الكفر وإرغام حربه. فإذا قتل بعد ذلك لا يقتل من أعزه الله بالإسلام ورفع درجته بمن ضربت عليه الذلة والمسكنة بتناقر النظام. وإذا ذهب إلى ما ذكره محبى السنة كان ذلك تنميماً لمدهم وصوناً لهم من نقض العهد، فتتجاوب مقدمة الكلام وسياقه، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ﴾ (١) فإن هذا القول يؤهم أن قولهم: «نشهد أنك لرسول الله» هو المراد بما كذبوا به، فاستدرك ذلك بقوله: «والله يعلم أنك لرسوله» صيانة لذلك التوهم. وقوله:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الغمام وديمة تهى

٣٤٧٧ - * وعن أبي شريح الخزازي، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من أصيبَ بدمٍ أو خَبَلٍ - والخَبَلُ: الجرحُ - فهو بالخيار بين إحدى ثلاث: فإن أرادَ الرابعة فخلدوا على يديه: بين أن يقتصرَّ أو يعفو، أو يأخذَ العقلَ. فإن أخذَ من ذلك شيئاً، ثم عدا بعد ذلك فله النارُ خالداً فيها مُخلداً أبداً». رواه الدارمي. [٣٤٧٧]

٣٤٧٨ - * وعن طاوس، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ قال: «من قُتلَ في عميةٍ في رمي يكونُ بينهم بالحجارة، أو جلد بالسياط، أو ضربَ بعضاً فهو خطأ، وعقله عقلُ الخطأ. ومن قتلَ عمداً فهو قودٌ. ومن حالَ دونه فعليه لعنةُ الله وغضبه، لا يُقبلُ منه صرفٌ ولا عدلٌ» رواه أبو داود، والنسائي. [٣٤٧٨]

فإن قوله: غير مفصلاً تنميطاً للصيانة.

«شف»: قال الحافظ أبو موسى: يحتمل هذا الحديث وجهاً آخر. وهو أن يكون معناه لا يقتل مؤمن بأحد من الكفار ولا معاهد ببعض الكفار وهو الحربي، ولا ينكر أن يكون لفظة واحدة يعطف عليها شيان، يكون أحدهما راجعاً على جميعها والآخر على بعضها.

الحديث الثالث عشر عن أبي شريح: قوله: «أو خبل» الخبل بفتح الخاء المعجمة وسكون الباء فساد الأعضاء، يقال: خبل الحب قلبه إذا أفسده، خبله ويخبله خبلاً، ورجل خبل ومخبّل، أي من أصيب بقتل نفس أو قطع عضو، يقال: بنو فلان يطالبون بدم أو خبل أي بقطع أيدٍ وأرجل. أقول: قوله: «بين أن يقتصر» بذل من قوله: «بين إحدى ثلاث» وتوضيح لما أريد من التقسيم الحاصر، وقوله: «فإن أراد الرابعة» يدل على الحصر، فيكون قوله: «فإن أخذ» إلى آخره أيضاً كال توضيح لقوله: «فإن أراد الرابعة فخلدوا على يديه» يعني من أراد الرابعة فهو متعمد متجاوز طوره فيستحق النار، وهو من قوله تعالى: «فمن عفى له من أخيه شيئاً» إلى قوله: «فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم»^(١). وبيان الخلود والتأييد قد سبق في الفصل الأول في حديث أبي هريرة.

الحديث الرابع عشر عن طاوس: قوله: «في رمي» إلى آخره. كاليان لقوله: «في عمية» «قض»: أي في حال يعنى فيها أمره، فلا يتبين قتله ولا حال قتله. يقال: فلان في عميته أي جهله، ويقال: العمية أن يضرب الإنسان بما لا يقصد به القتل كحجر صغير وعصا خفيفة. فأقضى إلى القتل، من التعمية وهو التلبيس، والقتل بمثل ذلك تسمية الفقهاء شبه عمد.

[٣٤٧٧] انظر ضعيف الجامع ح (٥٤٤١)، والإرواء (٢٢٨٧).

[٣٤٧٨] إسناده ضعيف.

(١) البقرة: ١٧٨.

٣٤٧٩ - * وعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أعفي من قتل بعد أخذ الدية». رواه أبو داود. [٣٤٧٩]

٣٤٨٠ - * وعن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ممن رجل يُصابُ بشيء في جسده، فتصدق به إلا رفعه الله به درجةً وحط عنه خطيئته». رواه الترمذي، وابن ماجه. [٣٤٨٠]

الفصل الثالث

٣٤٨١ - * عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب قتلَ نفرًا خمسةً أو سبعةً برجلٍ واحدٍ قتلوه قتل غيلة. وقال عمر: لو تما لا عليه أهلُ صنعاء لقتلهم جميعًا. رواه مالك. [٣٤٨١]

٣٤٨٢ - * وروى البخاري عن ابن عمر نحوه.

وقوله: «ومن قتل عمدًا فهو قود» «من» مبتدأ متضمن لمعني الشرط؛ ولذا جاء الفاء في خبره، وهو مبتدأ ثانٍ راجع إلى «من» و«قود» خبره، أي بصد أن يقاد منه واستوجب له، أطلق المصدر على المفعول واستعمله باعتبار ما يؤول إليه للمبالغة. «ومن حال دونه» أي منع المستحق من القصاص فعليه ما عليه.

الحديث الخامس عشر عن جابر: قوله: «لا أعفي» «قض»: أي لا أدع القاتل بعد أخذ الدية فيعفى عنه ويرضى منه بالدية لعظم جرمه. والمراد منه التغليظ عليه والتفطيع لما ارتكبه.

الحديث السادس عشر عن أبي الدرداء: قوله: «فتصدق» مرتب على قوله: «يصاب» ومخصص له؛ لأن المصاب به يحتمل أن يكون سماويًا، وأن يكون من العباد، فخص بالثاني دلالة قوله: «فتصدق» وهو العفو عن الجاني.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن سعيد: قوله: «غيلة» «فه»: أي في خفية واغتيال، وهو أن يخدع ويقتل في موضع لا يراه فيه أحد. والغيلة فعلة من الاغتيال. وقوله: «تما لا عليه أهل صنعاء» أي تساعدوا واجتمعوا وتعاونوا- انتهى كلامه. وتخصيص ذكر صنعاء إما لأن هؤلاء الرجال منها أو هو مثل عند العرب في الكثرة، وصنعاء موضع باليمن.

[٣٤٧٩] انظر ضعيف الجامع ح (٦١٨٩).

[٣٤٨٠] انظر ضعيفًا لجامع ح (٥١٧٧).

[٣٤٨١] رواه مالك في «الموطأ» (٧٣/٣).

٣٤٨٣- * وعن جندب، قال: حدثني فلان أن رسول الله ﷺ قال: «يجيُ المقتول بقاتله يوم القيامة فيقول: سل هذا فيم قتلني؟ فيقول: قتلته على ملك فلان». قال جندب: فأتقها. رواه النسائي. [٣٤٨٣]

٣٤٨٤- * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرَ كَلِمَةٍ لَقِيَ اللَّهَ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ». رواه ابن ماجه. [٣٤٨٤]

٣٤٨٥- * وعن ابن عمر [رضي الله عنهما] عن النبي ﷺ قال: «إذا أمسك الرجلُ الرجلَ وقتله الآخرُ، يُقتل الذي قتل ويُحبس الذي أمسك». رواه الدارقطني.

الحديث الثاني عن جندب: قوله: «على ملك فلان» فإن قلت: كيف طابق هذا قوله: «فيم قتلني»؟ لأنه سأل عن سبب قتله وأجاب بما لا يطابقه؟ قلت: قوله: «على ملك فلان» معناه على عهد ملك فلان من السلاطين وزمانه أى في نصرته، لقوله تعالى: ﴿مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾ (١) فالضمير في قوله: «فأتقها» عائد إلى النصرة، كأن جندياً ينصح رجلاً أراد هذه الفعلة، واستشهد بهذا الحديث، ثم قال: فإذا سمعت بذلك فأتقها، هذا إذا كانت الرواية بضم الميم في الملك، وإذا روى بالكسر كان المعنى قتلته على مشاجرة بيني وبينه في ملك زيد، فالضمير في «فأتقها» راجع إلى المشاجرة. والله أعلم بالمراد.

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «شطر كلمة» يراد به «اق» من اقتل. وقوله: «آيس من رحمة الله» كناية عن كونه كافراً؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُيَاسُّ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ (٢) يعنى يفضحه على رموس الأَشْهَادِ بهله السمة الفظيعة بين كريمتيه، وهذا من باب التغليظ والتشديد ولا يرى أبلغ منه.

الحديث الرابع عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «ويحبس الذي أمسك» «قصر»: لو أمسك أحد رجلاً حتى قتله آخر فلا قود على الممسك كما لو أمسك امرأة حتى زنى بها آخر لا حد على الممسك وقال مالك: إن أمسكه وهو يرى أنه يريد قتله قتلاً جميعاً، وإن أمسكه وهو يرى أنه يريد الضرب، فإنه يقتل الضارب ويعاقب الممسك أشد العقوبة ويسجن سنة.

[٣٤٨٣] انظر صحيح النسائي ح (٣٧٣٣).

[٣٤٨٤] إسناده ضعيف.

(١) يوسف: ٨٧.

(٢) البقرة: ١٠٢.

(١) باب الديات

الفصل الأول

٣٤٨٦ - * عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : «هله وهذه سواء» يعنى الخنصر والإبهام . رواه البخاري .

٣٤٨٧ - * وعن أبي هريرة ، قال قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة : عبد أو أمة ، ثم إن المرأة التى قضى عليها بالغرة توفيت ، فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنوها وزوجها ، والعقل على عصبتها . متفق عليه .

٣٤٨٨ - * وعنه ، قال : اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر ، فقتلتها ومافى بطنها ، فقضى رسول الله ﷺ أن ذية جنينها غرة : عبد أو وليدة ، وقضى بذية المرأة على عاقلتها ، وورثها ولدا ومن معهم . متفق عليه .

باب الديات

المغرب : الدية مصدر ودي القاتل المقتول إذا أعطى وليه المال الذى هو بدل النفس ، ثم قيل لذلك المال : الدية تسمية بالمصدر ولذا جمعت ، وهي مثل عدة فى حذف الفاء .

الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عباس رضى الله عنهما : قوله : «يعنى الخنصر والإبهام» * «حس» : يجب فى كل أصبع يقطعها عشر من الإبل ، وإذا قطع أنملة من أنامله ففيها ثلث ذية أصبع إلا أنملة الإبهام ؛ فإن فيها نصف ذية أصبع ؛ لأنه ليس فيها إلا أنملتان . لافرق فيه بين أنامل اليد والرجل .

الحديث الثانى والثالث عن أبى هريرة رضى الله عنه : قوله : «الغرة» «نه» : الغرة العبد نفسه أو الأمة ، وأصل الغرة البياض الذى يكون فى وجه الفرس . وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء يسمى غرة لبياضه ، فلا يقبل فى الجنين عبد أسود ولاجارية سوداء ، وليس ذلك شرطا عند الفقهاء . «مح» : الرواية فيها «غرة» بالتنوين وما بعده بدل منه . ورواه بعضهم بالإضافة والأول أوجه ، و«أو» فى قوله : «أو أمة» للتقسيم لا للشك .

* فى (ط) البنصر .

٣٤٨٩ - * وعن المغيرة بن شعبة: أنَّ امرأتين كانتا ضرتين ، فرمت إحداهما الأخرى بحجرٍ أو عمودٍ فسقطا ، فألقت جثتيها ، فقضى رسول الله ﷺ في الجنين

قوله: «والعقل» «حس»: العقل هو الدية وسمى بذلك؛ لأنه من العقل وهو الشد، وذلك أن القتال كان يأتي بالإلزام فيقتلها في فناء المقتول، وبه سميت العصابة التي تحمل العقل عاقلة. وقيل: سميت به عاقلة؛ لأنه من المنع والعقل هو المنع، وبه سمي العقل المركب في الإنسان؛ لأنه يتمتع عما لا يحسن.

«مع»: واتفقا على أن دية الجنين هي الغرة سواء كان الجنين ذكراً أو أنثى، وسواء كان كامل الخلقة أو ناقصها إذا تصور فيها خلق آدمي. وإنما كان كذلك؛ لأن الجنين قد يخفى فيكثر فيه النزاع، وضبطه الشارع بما يقطع النزاع. ثم تكون الغرة لورثة الجنين جميعهم، وهذا شخص يورث ولا يرث، ولا يعرف له نظير إلا من بعضه حر وبعضه رقيق؛ فإنه لا يرث عندنا ولكن يورث على الأصح، هذا إذا انفصل الجنين ميتاً أما إذا انفصل حياً ثم مات فتجب فيه كمال دية الكبير، فإن كان ذكراً وجب مائة بعير، وإن كان أنثى فخمسون. وسواء فيه العمد والخطأ. ومتى وجبت الغرة فهي على العاقلة لا على الجاني.

«ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت». قال العلماء: هذا الكلام قد يوهم خلاف مراده، فالصواب أن المرأة التي ماتت هي المجنى عليها أم الجنين لا الجانية. وقد صرح به في حديث آخر بقوله: «فقتلها وما في بطنها» فيكون المراد بقوله: «التي قضى عليها بالغرة» أي التي قضى لها بالغرة فعير بـ «عليها» عن «لها» والحجر فيه محمول على حجر صغير لا يقصد به القتل غالباً، فيكون شبه عمد تجب فيه الدية على العاقلة، وليس على الجاني قصاص ولا دية. وهذا مذهب الشافعي والجماهير. «والحيان» بفتح اللام وكسرهما، والثاني أشهر وهم بطن من هذيل. وفي قوله: «والعقل على عصبته» دليل على ما قاله الفقهاء: إن دية الخطأ على العاقلة، وإنها تختص بعصبات القتال، سوى آبائه وأبنائه.

أقول: ونظير التعبير بـ «عليها» عن «لها» قوله تعالى: «لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً»^(١) أي لكم فضمن معنى الرقيب، فالمعنى فحفظ عليها حقها قاضياً لها بالغرة. فعلى هذا الضمير في قوله: «على عاقلتها» للجانية «وفي ورثتها» للدية «وفي ولدها» للمجنى عليها. وجمع الضمير في «معهم» ؛ ليدل على أن الولد في معنى الجمع. «ومن معهم» هو الزوج بدلالة قوله في الحديث السابق: «بأن ميراثها لبنيتها وزوجها». هذا إذا كان الحديثان في قضية واحدة وهو الظاهر، وأما إذا كانا في قضيتين فالمعنى بقوله: «قضى عليها» هي الجانية، فيكون ميراثها لبنيتها وزوجها، والدية على عصبته.

الحديث الرابع عن المغيرة: قوله: «أو عمود فسقطا» «نه»: هو ضرب من الأبنية في السفر

(١) البقرة: ١٤٣.

غُرَّةٌ: عَبْدًا أو أُمَّةً، وجعلَه على عَصَبَةِ المَرَأَةِ. هذه رواية الترمذي، وفي رواية مسلم: قال: ضربت امرأةً ضَرْبَتَهَا بَعْمُودٍ فُسْطَاطٌ وَهِيَ حَبْلِي، فقتلتها. قال: وإحداهُمَا لِحَيَانِيَّةٍ. قال: فجعل رسولُ الله ﷺ دِيَّةَ الْمَقْتُولَةِ على عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ وَغُرَّةً لِمَا فِي بَطْنِهَا.

الفصل الثاني

٣٤٩٠ - * عن عبد الله بن عمرو، أن رسولَ الله ﷺ قال: «إِلَّا إِنَّ دِيَّةَ الْخَطَا شَبَهُ الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا؛ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ: مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطْنِهَا أَوْلَادُهَا» رواه النسائي، وابنُ ماجه، والدارمي. [٣٤٩٠]

٣٤٩١ - * ورواه أبو داود عنه، وعن ابنِ عمر.

وفي «شرح السنة» لفظُ «المصباح» عن ابنِ عمر. [٣٤٩١]

دون السراذق. «مع»: هذا محمول على أنه عمود صغير لا يقصد به القتل غالباً كما مر في الحجر.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن عبد الله: قوله: «الخطأ شبه العمد» فيه وجوه من الإعراب أحدها: أن يكون «شبه العمد» صفة «الخطأ» وهو معرفة وجاز؛ لأن قوله: «شبه العمد» وقع بين الضدين. وثانيها: أن يراد بالخطأ الجنس فهو بمنزلة النكرة. و«ما» على التقديرين إما موصولة أو موصوفة بدلاً أو بياناً. وثالثها: أن يكون «شبه العمد» بدلاً من «الخطأ» و«ما كان» بدلاً من البذل، وعلى هذا يجوز أن يكون التابع والمتبوع معرفتين أو تكررتين أو مختلفتين. وقوله: «مائة» خبر «إن».

«حس»: الحديث يدل على إثبات العمد الخطأ في القتل، وزعم بعضهم أن القتل لا يكون لإعمداً محضاً أو خطأ محضاً، فأما شبه العمد فلا نعرفه وهو قول مالك، واستدل أبو حنيفة بحديث عبد الله بن عمرو، وعلى أن القتل بالمثل شبه عمد لا يوجب القصاص، ولا حجة له فيه؛ لأن الحديث في السوط والعصا الخفيفة التي لا يقصد بها القتل، وذلك لأن الغالب من أمر السياط والعصى أنها تكون خفيفة، والقتل الحاصل بها يكون قتلاً بطريق شبه العمد. فأما المثل الكبير فملحق بالمحدد الذي هو معد للقتل. واتفقوا على أن دية الحر المسلم مائة من

[٣٤٩٠] صحيح. انظر صحيح الجامع (٢٦٣٨) بنحوه والإرواء (٢١٩٨).

[٣٤٩١] صحيح.

٣٤٩٢ - * وعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جدّه، أنّ رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن، وكان في كتابه: «أن من اعتبط مؤمناً قتلاً؛ فإنه قودٌ يده إلا أن يرضى أولياء المقتول»، وفيه: «أن الرجل يقتل بالمرأة» وفيه: «في النفس الدية مائة من الإبل، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية مائة من الإبل، وفي الأسنان الدية، وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية، وفي الذكر الدية، وفي الصلب، وفي العينين الدية، وفي الرجل الواحدة نصف الدية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل، وفي السن خمس من الإبل» رواه النسائي، والدارمي. وفي رواية مالك: «وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي المؤضحة خمس». [٣٤٩٢]

الإبل. ثم هي في العمد المحض مغلظة في مال الجاني حالة، وفي شبه العمد مغلظة على العاقلة مؤجلة، وفي الخطأ مخففة على العاقلة مؤجلة. والتخليط والتخفيف يكون في أستان الإبل إلى آخر ما قال.

الحديث الثاني عن أبي بكر رضي الله عنه: قوله: «من اعتبط» «نه»: أي قتله من غير جنابة من قولهم: عبطت الناقة واعتبطتها إذا قتلتها وليست بها علة، ويقال: مات فلان عبطة، أي شاباً من غير هرم ومرض مخوف. أقول قوله: «قتلاً» مفعول مطلق لأنه نوع منه. وقوله: «فإنه» جواب الشرط، وكان الظاهر أن يقال: يقتص منه؛ لأنه سبب له فاقيم السبب مقام المسبب، والاستثناء من المسبب في الحقيقة، وإلى هنا لمح القاضي بقوله: أي أن يقتل قصاصاً بما جنته يده وكان مقتول يده قصاصاً، إذ لو لم يكن لما اقتص منه. وأصل القود الانقياد، ثم صعى به الاقتصاص؛ لما فيه من انقياد الجاني له بما جناه.

و«أوعب» أي استوعب جدعه واستوصل حيث لا يبقى منه شيء. و«مائة من الإبل» يدل على أن الدية من الإبل. و«المأمومة» التي تصل إلى جلدة فوق الدماغ تسمى أم الدماغ، واشتقاق المأمومة منه. و«الجائفة» الطعنة التي تصل إلى جوف من الأجواف. و«المنقلة» بالكسر الشجة التي تنقل العظم، أي تكسره فتخرجه عن محله. و«الموضحة» الجراحة التي ترفع اللحم من العظم وتوضحه. وأمثال هذه التقديرات تعبد محض لا طريق إلى معرفته إلا التوقيف.

قوله: «وعلى أهل الذهب ألف دينار» «حسن»: اختلفوا في أصل الدية وفي قدر الواجب فيها من الدراهم والدينارين، فذهب بعضهم إلى أن الأصل فيها الإبل، وإذا عدمت تجب قيمتها ما بلغت، وهو قول الشافعي في الجديد، ودليله ما روى عمرو بن شعيب قال: «كان رسول الله ﷺ يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربع مائة دينار» الحديث. ويؤول حديث عمر رضي الله عنه

[٣٤٩٢] انظر صحيح النسائي بنحوه (٤٥١٣)، والدارمي في سننه (٢٣٦٦/٢/٢٥٣) ورواه مالك في «الموطأ» (٧٦/٣).

٣٤٩٣ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: قضى رسولُ الله ﷺ في المواضع خمساً خمساً من الإبل، وفي الأسنان خمساً خمساً من الإبل. رواه أبو داود، والنسائي، والدارمي. وروى الترمذي، وابنُ ماجة، الفصلَ الأول. [٣٤٩٣]

٣٤٩٤ - * وعن ابن عباس، قال: جعل رسولُ الله ﷺ أصابعَ اليدينِ والرّجلينِ سواءً. رواه أبو داود، والترمذي. [٣٤٩٤]

٣٤٩٥ - * وعنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الأصابعُ سواءٌ، والأسنانُ سواءٌ، الثّنيةُ والضرسُ سواءٌ، هذه وهذه سواءٌ» رواه أبو داود. [٣٤٩٥]

٢٤٩٦ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: خطبَ رسولُ الله ﷺ عامَ الفتحِ ثم قال: «أيّها الناس! إنّهُ لا حلفَ في الإسلامِ، وما كانَ من حلفٍ في

على أن قيمة الإبل كانت قد بلغت في زمانه اثني عشر ألف درهم أو ألف دينار. ويدل عليه ما روى عمرو بن شعيب: «كانت قيمة اللية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار» الحديث.

الحديث الثالث عن عمرو: قوله: وفي الأسنان خمساً خمساً؟ فإن قلت: كيف يوافق هذا قوله: في الحديث السابق وفي الأسنان اللية؟ قلت: اعتبر في الجمع هنا أفرادها وهناك حقيقة، مثاله في التعريف حقيقة الجنس واستفراقه؛ ولذلك كرر «خمساً» ليستوعب اللية الكاملة باعتبار أجناسها. قال ابن الحاجب: العرب تكرر الشيء مرتين؛ ليستوعب تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر.

الحديث الرابع والخامس عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «الثنية والضرس» المغرب: الثنية واحدة الثنات وهي الأسنان المقدمة اثنان فوق واثنان أسفل؛ لأن كلا منهما مضمومة إلى صاحبتهما، والأضراس ما سوى الثنات من الأسنان، والواحد ضرس يذكر ويؤنث ذكرهما تقريراً لمعنى قوله: «الأسنان سواء» أي لا تفاوت فيما ظهر منها وما بطن، وما يفترق إليها كل الافتقار وما ليس كذلك. والمراد بقوله: «هذه وهذه» المختصر والإيهام، يؤيده تفسيرهما في الحديث الأول من الباب بقوله: «يعنى المختصر والبصير».

الحديث السادس عن عمرو بن شعيب: قوله: «لا حلف في الإسلام» فيه وجهان، وأحدهما: ما ذكره في النهاية، أصل الحلف المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد

[٣٤٩٣] [٣٤٩٤] انظر صحيح أبي داود بنحوه (٢٨١٧)

[٣٤٩٥] إسناده صحيح.

الجاهلية فإن الإسلام لا يزيله إلا شدة، المؤمنون يد على من سواهم، يُجير عليهم أذنهم، ويرد عليهم أنفسهم، يرد سراياهم على قعيدتهم، لا يقتل مؤمن بكافر، دية الكافر نصف دية المسلم، لا جلب ولا جنب، ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم. وفي رواية قال: «دية المعاهد نصف دية الحر» رواه أبو داود. [٣٤٩٦]

والإتفاق، فما كان منه في الجاهلية على الفتن والقتال والغارات؛ فذلك الذي ورد النهي عنه في الإسلام بقوله ﷺ: «لا حلف في الإسلام» وما كان منه في الجاهلية على نصرة المظلوم وصلة الأرحام كحلف المطيعين وما جرى مجراه، فذلك الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزه الإسلام إلا شدة».

و«حلف المطيعين» هو الذي اجتمع بنو هاشم وبنو زهرة وبنو تميم في دار ابن جدعان في الجاهلية، وجعلوا طياً في جفنة وغمسوا أيديهم فيه، وتحالفوا على التناصر والأخذ للمظلوم من الظالم، فسموا المطيعين. وأما الأحلاف فهم ست قبائل: عبد الدار وجمح ومخزوم وعدى وكعب وسهم، سمو بذلك؛ لأنه لما أرادت بنو عبد مناف أخذ ما في أيدي عبد الدار من الحماية والرفادة واللواء والسقاية، وأثبت عبد الدار عقد كل قوم على أمرهم حلفاً مؤكداً على أن لا يتخاذلوا، فسموا الأحلاف لذلك. وكان رسول الله ﷺ من المطيعين، وعمر من الأحلاف.

وثانيهما: ما ذكره التوريشي ولخصه القاضي، كان أهل الجاهلية يتعاهدون فيعاهد الرجل الرجل، ويقول له: دمي دمك وهدمي هدمك وثأري ثأرك وحرى حريك وسلمى سلمك، ترثني وأرثك، وتطلب بي وأطلب بك، وتمتل عني وأعقل عنك. فيعبدون الحليف من القوم الذين دخل في حلفهم ويقررون له وعليه مقتضى الحلف والمعاقدة غنماً وغرماً، فلما جاء الإسلام قرره على ذلك؛ لاشتدائه على مصالح من حقن الدماء والنصر على الأعداء، وحفظ المهود والتألف بين الناس، حتى كان يوم الفتح فنفي ما أحدث في الإسلام لما في رابطة الدين من البحث على التعاضد والتعاون ما نعتهم من المخالفة. وقرر ما صدر عنهم في أيام الجاهلية وفاء بالهود وحفظاً للحقوق. لكن نسخ من أحكامه التوارث وتحمل الجنائيات، بالنصوص الدالة على اختصاص ذلك بأشخاص مخصوصة وارتباطه بأسباب معينة معدودة.

أقول: يلزم على الوجه الأول التخصيص؛ لأنه نما نفى جنس الحلف على الفتن والغارات. وعلى نصرة المظلوم وصلة الأرحام أتبعه قوله: «وما كان من حلف» أي حلف صلح واتفاق على نصرة المظلوم مخصصاً لنديم، فلا يلزم النسخ على مذهبنا، وعلى الوجه الثاني منسوخ. وقوله: «المؤمنون يد على من سواهم» يؤيد الوجه الثاني؛ لأنه جملة مبنية لنفي الحلف المخصوص في

٣٤٩٧ - * وعن خشف بن مالك، عن ابن مسعود، قال: قضى رسول الله ﷺ في دية الخطأ عشرين بنت مخاض، وعشرين ابن مخاض ذكور، وعشرين بنت لبون، وعشرين جذعة، وعشرين حقة» رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود، وخشف مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث. وروي في «شرح السنة» أن النبي ﷺ ودى قتل خير بمائة من إبل الصدقة وليس في أسنان إبل الصدقة ابن مخاض إنما فيها ابن لبون. [٣٤٩٧]

الإسلام؛ لأن أخوة الإسلام جمعتهم وجعلتهم كيد واحدة، لا يسعهم التخاذل بل يجب على كل واحد منهم نصره أخيه. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (١). وقوله: «يجبر عليهم أذانهم» كالبيان السابق؛ ولذلك: لم يوت بالعاطف، يعنى إذا كانوا فى حكم اليد الواحدة فهم سواء فالأذى كالأعلى. وكذلك «يرد سراياهم على قميلتهم» جىء بلا واو يائناً، وهو ينصر الوجه الثانى فى قوله: «يرد عليهم أقصاهم» فى حديث على رضى الله عنه. فى الفصل الثانى من كتاب القصاص، وإن روى بالواو كما فى بعض نسخ المصابيح فبالعكس؛ لاقتضاء العطف المغايرة. «تو»: أراد بالقعيدة الجيوش النازلة فى دار الحرب يبعثون سراياهم إلى العدو، فما غنمت يرد منه على القاعدين حصتهم؛ لأنهم كانوا ردة لهم.

قوله: «دية الكافر» مظ: ذهب مالك وأحمد إلى أن دية نصف دية المسلم، غير أن أحمد قال: إذا كان القتل خطأ وإن كان عمداً لم يقد به، ويضاعف عليه باثنى عشر ألفاً. وقال أصحاب أبى حنيفة: دية مثل دية المسلم. وقال الشافعى: دية ثلث دية المسلم. وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال: «دية اليهودى والنصرانى أربعة آلاف، ودية المجوسى ثمانمائة» من شرح السنة.

قوله: «ولا تؤخذ صدقاتهم» لو جعلت الواو كما فى قولك: جاء زيد وذهب عمرو ينبغى أن يفسر «لا جلب ولا جنب» بما يغيره من السباق فى الخيل؛ فإن الجلب حيثئذ بمعنى الصوت والزجر ليزيد فى شأنه، والجنب بمعنى جانب فرس آخر فى جنب فرسه. ولو جعلت كما فى قولك: أعجبنى زيد وكرمه يجب أن يفسر بما يقع ميئاً له، فالجلب هو أن ينزل الساعى موضعاً ويبتع إلى أرباب المواشى ليحلبوا إليه مواشيهم، فيأخذ صدقاتهم، والجنب هو أن يبعد أرباب المواشى عن مواضعهم فيشق على المصدق طلبهم. ولو جعل الواو كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْماً وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (٢) لم يبعد، فيجعل قوله: «ولا تؤخذ صدقاتهم» مسبباً عن قوله: «لا جلب ولا جنب» بأن يخبر عن الأمرين، ويفوض الترتيب إلى الذهن. والله أعلم.

الحديث السابق عن خشف: قوله: «بنت مخاض» يحتمل وجهين: أحدهما: أن المراد منه

[٣٤٩٧]: موقوف كما قال.

(١) الحجرات. ١٠.

(٢) النمل: ١٥

* فى (وكذا قوله).

٣٤٩٨ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار، أو ثمانية آلاف درهم، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين. قال: فكان كذلك حتى استخلف عمر رضي الله عنه فقام خطيباً، فقال: إن الإبل قد غلّت. قال: ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة. قال: وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية. رواه أبو داود. [٣٤٩٨]

الجنس فيشتمل على الذكور والإناث. وثانيتها: الاثنى منه وهو المراد في الحديث؛ لعطف قوله: «وابن مخاض» عليه، وتأكيده بقوله: «ذكور» بالجر على الجوار، كما في المثل: جحر ضب خرب، كذا في الترمذي وأبي داود وشرح السنة وبعض نسخ المصابيح، وفي بعضها «ذكوراً» وهو ظاهر.

قوله: «وخشف مجهول» «تو»: والمعجب من مؤلف المصابيح كيف شهد بصحته موقوفاً ثم طعن في الذي يرويه عنه. وقوله: «وخشف مجهول» قول لم يتدعه هو بل سبق به الأولون الذين خالفوا هذا الحديث. وأراه قد نقله الخطابي، وكان عليه أن لا يبادر فيه، وقد ذكره البخاري في تاريخه فقال: خشف بن مالك سمع عمرو بن مسعود. أقول: قوله: وأراه قد نقله الخطابي ليس بطعن، بل قلده وأبا داود والترمذي، وقال أبو داود: وهو قول عبد الله، وقال الترمذي: حديث ابن مسعود لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه. وقد روى عن عبد الله موقوفاً. وفي شرح السنة: خشف بن مالك مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث. وقوله عن البخاري: إن خشفاً سمع عمرو بن مسعود لا يجعله من المشهورين، ولعل غرضه في الطعن تقرير مذهبه.

قال في شرح السنة: دية الخطأ أخماس عند أكثر أهل العلم، غير أنهم اختلفوا في تقسيمها، فذهب قوم إلى أنها عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة، وبه قال الليث ومالك والشافعي. وأبدل قوم بني اللبون ببني المخاض واحتجوا بحديث خشف.

الحديث الثامن والتاسع عن عمرو: قوله: «وترك دية أهل الذمة لم يرفعها» يعني كانت قيمة دية المسلم على عهد رسول الله ﷺ ثمانية آلاف درهم مثلاً، وقيمة دية أهل الكتاب نصفه أربعة آلاف درهم، فلما رفع عمر رضي الله عنه دية المسلم إلى اثني عشر ألفاً، وقرر دية الذمي على ما كان عليه من أربعة آلاف درهم، صار دية الذمي كثلث دية المسلم مطلقاً. ولعل من أوجب الثلث نظر إلى هذا.

٣٤٩٩ - * وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ، أَنَّهُ جَعَلَ الدِّيَةَ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا . رواه

الترمذي، وأبو داود، والنسائي، والدارمي. [٣٤٩٩]

٣٥٠٠ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَوِّمُ دِيَةَ الْخَطَا عَلَى أَهْلِ الْقُرَى أَرْبَعَمِائَةِ دِينَارٍ أَوْ عَدْلَهَا مِنَ الْوَرِقِ، وَيَقْوِمُهَا عَلَى أَثْمَانِ الْإِبِلِ، فَإِذَا غَلَّتْ رَفَعَ فِي قِيمَتِهَا، وَإِذَا هَاجَتْ رَخَّصَ نَقْصَ مِنْ قِيمَتِهَا، وَبَلَغَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ أَرْبَعَمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى ثَمَانِمِائَةِ دِينَارٍ، وَعَدْلُهَا مِنَ الْوَرِقِ ثَمَانِيَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ. قَالَ: وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتِي بَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَقْلَ مِيرَاثٌ بَيْنَ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ». وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَقْلَ الْمَرْأَةِ بَيْنَ عَصَبَتِهَا، وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا. رواه أبو داود، والنسائي. [٣٥٠٠]

الحديث العاشر والحادى عشر عن عمرو: قوله: «وإذا هاجت رخص» «نقص»: أى ظهرت، من حاج إذا ثار، والثاني باعتبار القيمة؛ لأن الرخص رخصها، وهويل على أن الأصل في الدية هو الإبل، فإن أصورت وجبت قيمتها بالغة ما بلغت، كما قاله الشافعي في الجديد، وأول ما روى من تقدير دراهم أو دنائير، بأنه تقويم وتعديل باعتبار ما كان في ذلك الزمان لا مطلقًا. قوله: «وعدلها» مرفوع على الابتداء، وخبره «ثمانية آلاف درهم».

قوله: «إن عقل المرأة بين عصبتها» «تو»: يعنى أن العصبية يتحملون عقل المرأة الذي يجب عليهم بسبب جنايتها تحملهم عن الرجل، وأنها ليست كالعبد في جنايته، إذ العاقلة لا تحمل عنه بل تتعلق الجناية برقبته. «شف»: يمكن أن يكون معناه أن المرأة المقتولة ديتها تركه بين ورثتها كسائر ما تركته لهم. وهذا يناسب باقى الحديث، وهو قوله: «لا يرث القاتل شيئاً» لأنه ﷺ لما بين أن دية المرأة المقتولة بين ورثتها دخل القاتل فى عمومهم، فخصهم بغير القاتل. ومما يؤيد هذا المعنى الحديث السابق على هذا الحديث، وهو قوله ﷺ: «إن العقل ميراث بين ورثة القتيل»، فعلى هذا المراد من المرأة هي المقتولة. وعلى ما قال الشارح الأول المراد بها القاتلة. أقول: هذا إنما يتم ويستتب إذا جعل كل واحد من قوله: قال رسول الله ﷺ: «إن العقل ميراث بين ورثة القتيل» وقوله: «وقضى رسول الله ﷺ أن عقل المرأة بين عصبتها ولا يرث القاتل شيئاً» حديثين مستقلين برأسهما، فيكون أحدهما مبيهاً بالآخر، وأما إذا كانا من حديث واحد عن عمرو بن شعيب، وأخرجه أبو داود والنسائي كما في متن المشكاة. فلا؛ لئلا يلزم التكرار، ويكون قوله: «ولا يرث القاتل» متعلقاً بقوله: «إن العقل ميراث» لا بالثاني؛ ولأن ميراث القتيل لا يختص بالعصبية، بل العصبية مختصة بالعقل. والله أعلم.

[٣٤٩٩] رواه أبو داود في كتاب الديات؛ ح رقم (٤٥٤٦) ٤/١٨٥، والترمذي ح (١٣٨٨ و ١٣٨٩)، والنسائي ٨/٤٤، في كتاب القسامة.

[٣٥٠٠] انظر صحيح أبى داود بنحوه (٣٨١٨)، وصحيح النسائي (٤٤٦٨).

٣٥٠١ - * وعنه، عن أبيه، عن جدّه، أن النبي ﷺ قال: «عقلُ شبه العمدِ مغلظٌ، مثلُ عقلِ العمدِ، ولا يُقتلُ صاحبه» رواه أبو داود. [٣٥٠١]

٣٥٠٢ - * وعنه، عن أبيه، عن جدّه، قال: قضى رسولُ الله ﷺ في العينِ القائمةِ السادةَ لمكانها بثلثِ الديةِ. رواه أبو داود، والنسائي. [٣٥٠٢]

٣٥٠٣ - * وعن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قضى رسولُ الله ﷺ في الجنينِ بغرة: عبد، أو أمة، أو فرس، أو بغل. رواه أبو داود، وقال: روى هذا الحديث حماد بن سلمة وخالد الواسطي عن محمد بن عمرو ولم يذكر: أو فرس أو بغل. [٣٥٠٣]

٣٥٠٤ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، أن رسولَ الله ﷺ قال: «من تطبّب ولم يعلم منه طبٌّ فهو ضامنٌ» رواه أبو داود، والنسائي. [٣٥٠٤]

٣٥٠٥ - * وعن عمران بن حصين: أن غلاماً لأناسٍ فقراء قطع أذنَ غلامٍ لأناسٍ

الحديث الثاني عشر عن عمرو: قوله: «عقل شبه العمد مغلظ» مضى بحثه في الحديث الأول من الفصل الثاني.

الحديث الثالث عشر عن عمرو: قوله: «القائمة السادة» «تو»: أراد بها العين التي لم تخرج من الحلق ولم يخل موضعها، فبقيت في رأي العين على ما كانت ولم تشوه خلقتها، ولم يذهب منها جمال الوجه. والحديث لو صح فإنه يحمل على أنه أوجب فيها ثلث الدية على معنى الحكومة. «حس»: معنى الحكومة أن يقال: لو كان هذا المجروح عبداً كم كان يتقص بهذه الجراحة من قيمته؟ فيجب من دية بذلك القدر. وحكومة كل عضو لا تبلغ دية المقدرة، حتى لو جرح رأسه جراحة دون الموضحة، لا تبلغ حكومتها أرض الموضحة وإن فحش شينها.

الحديث الرابع عن محمد: قوله: «أو فرس أو بغل» «مح»: الغرة عند العرب أنفس شيء، وأطلقت هنا على الإنسان؛ لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم. وأما ما جاء في بعض الروايات في غير الصحيح: «أو فرس أو بغل» فرواية باطلة، وقد أحدثها بعض السلف. «حس»: قيل: ذكر الفرس والبغل وهم من عيسى بن يونس.

الحديث الخامس عشر عن عمرو: قوله: «من تطبّب» «مظ»: لا أعلم خلافاً في أن المعالج إذا تعدى فتلف المريض كان ضامناً، والمتعاطى عالماً أو عملاً لا يعرفه متعد، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود؛ لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض وجنابة الطبيب في قول عامة الفقهاء على عاقلة. والله أعلم.

الحديث السادس عشر عن عمران: قوله: «أن غلاماً لأناس» «مظ»: هذا الغلام كان حراً

[٣٥٠١] انظر صحيح أبي داود (٣٨١٩) ورويه زيادة. [٣٥٠٢] انظر صحيح أبي داود (٣٨٢١).

[٣٥٠٣] انظر صحيح أبي داود ينحوه من حديث المسور بن مخرمة ج (٣٨٢٤)

[٣٥٠٤] انظر صحيح أبي داود (٣٨٣٤).

أَغْنِيَاءَ، فَاتَى أَهْلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّا أَنَاسٌ فَقَرَاءُ، فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ شَيْئًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ. [٣٥٠٥]

الفصل الثالث

٣٥٠٦ - * عَنْ عَلِيٍّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، أَنَّهُ قَالَ: دِيَّةُ شِبْهِ الْعَمْدِ أَثْلَاثًا: ثَلَاثُ وَثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُ وَثَلَاثُونَ جَذْعَةً، وَأَرْبَعُ وَثَلَاثُونَ ثَنِيَّةً إِلَى بَازِلٍ عَامِهَا كُلُّهَا خَلْفَاتُ. وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: فِي الْخَطَا أَرْبَاعًا: خَمْسُ وَعِشْرُونَ حَقَّةً، وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ جَذْعَةً، وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ بَنَاتِ لُبُونٍ، وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ بَنَاتِ مَخَاضٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٣٥٠٦]

٣٥٠٧ - * وَعَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَضَى عُمَرُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] فِي شِبْهِ الْعَمْدِ ثَلَاثِينَ حَقَّةً، وَثَلَاثِينَ جَذْعَةً، وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً مَا بَيْنَ ثَنِيَّةٍ إِلَى بَازِلٍ عَامِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٣٥٠٧]

وكان جنابته خطأ، وكانت عاقلته فقراء، فلم يجعل النبي ﷺ عليهم شيئاً؛ لأن العاقلة إنما تواسى عن وجد سعة ولا شيء على الفقير منهم. ولا يجوز أن يكون الغلام المجنى عليه عبداً؛ إذ لو كان عبداً لم يكن لاعتذار أهله بالفقر معنى؛ لأن العاقلة لا تتحمل عبداً، فإن الغلام المملوك إذا جنى على عبد أو حر، فجنابته في رقبته في قول عامة أهل العلم.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن علي رضي الله عنه: قوله: «دية شبه العمد» مبتدأ، وقوله: «ثلاث وثلثون» خبره، وقد وقع التمييز وهو قوله: «أثلاثاً» بينهما، كما يقال: التصريف لغة التغيير مثلاً، أو نصب على تقدير «أعني»، وعلى هذا قوله: «خمس وعشرون» خبر مبتدأ محذوف، «وأربعاً» تمييز. وقوله: «في الخطأ» من قول الراوي أي قال علي رضي الله عنه في شأن الخطأ: دية الخطأ خمس وعشرون. وقوله: «إلى بازل عامها» متصل بقوله: «ثنية» بدليل قوله في الحديث الآتي: «ما بين ثنية إلى بازل عامها».

«نه»: الثني من الإبل والثنية، ما دخل في السنة السادسة، والبازل ما تم ثمانى سنين ودخل في التاسعة، وحينئذ يطلع نابه وتكمل قوته، ثم يقال له بعد ذلك بازل عام وبازل عامين. أقول: ومنه حديث علي رضي الله عنه «بازل عامين حديث سنن» أي يقول البازل: أنا مستجمع الشباب مستكمل القوة، أوكل من رأيي مستجمع الشباب مستكمل القوة يقول: هذا بازل عامين.

الحديث الثاني والثالث عن سعيد: قوله: «يطل» «نه» يقال: طل دمه إذا أهدر. وقوله: «من

[٣٥٠٥] انظر صحيح أبي داود (٢٨٣٧).
[٣٥٠٦] سنن أبي داود (٤٥٥١) ١٨٦/٤.
[٣٥٠٧] سنن أبي داود (٤٥٥٠).

٣٥٠٨ - * وعن سعيد بن المسيب : أنَّ رسولَ الله ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بطنِ أُمِّهِ بَغْرَةً عَيْدٍ أَوْ وَلِيلَةٍ . فقال الذي قَضَى عَلَيْهِ : كَيْفَ أَغْرَمَ مَنْ لَا شَرْبَ وَلَا أَكْلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ . فقال رسولُ الله ﷺ : «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ» رواه مالكٌ ، والنسائي مُرسلاً . [٣٥٠٨]

٣٥٠٩ - * ورواه أبو داود عنه عن أبي هريرة مُتصلاً .

(٢) باب ما لا يضمن من الجنائيات

الفصل الأول

٣٥١٠ - * عن أبي هريرة ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : «العجماءُ جَرْحُهَا جِبَارٌ ، والمعدنُ جِبَارٌ ، والبئرُ جِبَارٌ» متفق عليه .

إخوان الكهان إنما قال ذلك من أجل سجنه الذي سجنه ولم يعبه بمجرد السجع دون ما يضمن سجنه من الباطل ، فإنه قال : كيف ندى من لا أكل ولا شرب ولا استهل ومثل ذلك يطل . وإنما ضرب المثل بالكهان لأنهم كانوا يروجون أقاويلهم الباطلة بإسجاع يروق السامعين ، فيستميلون بها القلوب ويستصغنون إليها الاسماع . فأما إذا وضع السجع في مواضعه من الكلام فلا ذم فيه ، وكيف يلزم ؟ وقد جاء في كلام رسول الله ﷺ كثيراً .

أقول : راعى في تأخير الاستهلال عن النطق مع الاتفاق في السجع الترقى ؛ لأن نفي الاستهلال أبلغ من نفي النطق ؛ لما يلزم من نفي الاستهلال نفي النطق من غير عكس ، وليس كذلك القرينة السابقة .

باب ما لا يضمن من الجنائيات

المغرب: الجناية ما يجنيه من شر أي يحدثه ، تسمية بالمصدر من جنى عليه شركاً ، وهو عام إلا أنه خص بما يحرم من الفعل . وأصله من جني الثمرة ، وهو أخله من الشجر .

الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه : قوله : «العجماء» «مظ» : العجماء البهيمة وسميت بها لعجمتها ، وكل من لم يقلد على الكلام فهو أعجمي ، ومعنى الجبار الهلر ، وإنما يكون جرحها هدرًا إذا كانت مغفلتة عابرة على وجهها ليس لها قائد ولا سائق ، وقد سبق معنى الحديث وتفاصيله .

[٣٥٠٨] ضعيف لإرساله .

* في «ك» «خط» .

٣٥١١ - * وعن يعلى بن أمية، قال: غزوتُ مع رسول الله ﷺ جيشَ العسرة، وكان لي أجيرٌ، فقاتلَ إنسانًا فعضَّ أحدهما يدَ الآخر، فانتزعَ المعضوضُ يده مني في العاض، فأنذرَ ثنيته فسقط، فانطلقَ إلى النبي ﷺ، فأهدرَ ثنيته، وقال: «أيدعُ يده في فيكَ تقضيها كالفحل» متفق عليه.

٣٥١٢ - * وعن عبد الله بن عمرو، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ قُتِلَ دونَ ماله فهو شهيد» متفق عليه.

٣٥١٣ - * وعن أبي هريرة، قال: جاء رجلٌ فقال: يا رسولَ الله! أُرأيتَ إن جاء رجلٌ يريدُ أخذَ مالي؟ قال: «فلا تُعطِه مالكُ» قال: أُرأيتَ إن قاتلني؟ قال: «قاتله». قال: أُرأيتَ إن قتلني؟ قال: «فأنتَ شهيدٌ». قال: أُرأيتَ إن قتلته؟ قال: «هو في النارِ» رواه مسلم.

الحديث الثاني والثالث والرابع عن يعلى: قوله: «غزوت» غزوت العدو قصدته للقتال غزواً. قوله: «مع رسول الله ﷺ» حال من الفاعل، و«جيش العسرة» حال من رسول الله، المعنى قصدت مصاحباً مع رسول الله ﷺ حال كونه مجهزاً بجيش العسرة. وفي حديث عثمان أنه جهز جيش العسرة وهو جيش غزوة تبوك، سمي به؛ لأنه يذب الناس إلى الغزو في شدة القبط، وكان وقت إنباع الثمرة وطيب الظلال، فمسر ذلك عليهم وشق، والعسر ضد اليسر وهو الضيق والشدة والصعوبة. و«فأهدر ثنيته» أي أسقطها.

قوله: «أيدع» «قض»: «أيدع يده» إلى آخره إشارة إلى علة الإهدار، وهو أن ما يدفع به الصائل المجتار إذا تعين طريقاً إلى دفعه مهتر؛ لأن الدافع مضطر إليه، ألجأه الصائل إلى دفعه به. فهو نتيجة فعله، ومسبب من جنائته، فكأنه الذي فعله وجنى به على نفسه. والقضم الأكل باطراف الأسنان، يقال: قضمته الناقة شعيرها بالكسر تقضمه قضمًا.

«حسن»: وكذلك لو قصد رجل الفجور بامرأة فدفعته عن نفسها فقضمته لا شيء عليها. رفع عمر رضي الله عنه جارية كانت تحتطب فأتبعها رجل فراودها عن نفسها، فرمته بحجر فقتلته، فقال عمر رضي الله عنه: هذا قتل الله، والله لا يودي أبنا. وهو قول الشافعي. وكذا من قصد ماله ودمه وأهله فله دفع القاصد ومقاتلته، وينبغي أن يدفع بالاحسن فالأحسن، فإن لم يمتنع إلا بالمقاتلة وقتله فدمه مهتر، وهل له أن يستسلم؟ نظراً إن أريد ماله فله ذلك، وإن أريد دمه ولا يمكنه دفعه إلا بالقتل، فقد ذهب قوم إلى أن له الاستسلام إلا أن يكون القاصد كافراً أو بهيمة. وذهب قوم إلى أن الواجب عليه الاستسلام.

٣٥١٤ - * وعنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ اطَّلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ، وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ، فَخَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ، فَقَطَعْتَ عَيْنَهُ؛ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ» متفق عليه.

٣٥١٥ - * وعن سهل بن سعد: أَنَّ رجلاً اطَّلَعَ فِي جُحْرٍ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَدْرِيٌّ يَحْكُ بِه رَأْسَهُ، فَقَالَ: «لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُنِي لَطَعْتُ بِه فِي عَيْنِكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْاِسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ» متفق عليه.

٣٥١٦ - * وعن عبدِ اللَّهِ بنِ مُغَفَّلٍ، أَنَّهُ رَأَى رجلاً يَخْذِفُ، فَقَالَ: لَا تَخْذِفْ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يُصَادُ بِهِ صَيْدٌ، وَلَا يُنْكَأُ بِهِ عَدُوٌّ؛ وَلَكِنَّهَا قَدْ تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَقْفَأُ الْعَيْنَ» متفق عليه.

قوله: «فلا يطعه» جواب للسؤال وجزاء الشرط محذوف، يدل عليه السؤال كما أن السؤال شرط جزائه محذوف، يعني إن جاءه رجل بهذه الصفة أفاعطيه أم لا؟ قال: فلا تعطه يعني إن كان كما وصفته فلا تعطه. وعلى هذا قوله: «فأنت شهيد». وأما ما جاء بلا فاء من قوله: «فأنت»، هو في النار؛ فعلى الاستئناف بعد تقرير جواب الشرط، كان قائلًا سأل، قال: فماذا قال رسول الله ﷺ في جوابه؟ فأجيب قال كذا.

الحديث الخامس من أبي هريرة رضي الله عنه: وله: «فخذفته» «مع»: هو بالخاء المعجمة، أي رميته بها من بين أصبعيك. والفقاً بالهمز الشق والنخس، واختلفوا في أنه هل يجوز رميه قبل إنذاره؟ فيه وجهان، أحدهما: جوازه لظاهر هذا الحديث.

الحديث السادس عن سهل: قوله: «مدري» «نه»: المدري والمُدْرَةُ شيء يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه، يسوى به الشعر الملبد، ويستعمله من لا مشط له. أقول: قوله: «أعلم أنك تنظرني» بعد قوله: «اطلع» يدل على أن الإطلاع مع غير قصد النظر لا يترتب هذا الحكم عليه كالमार. وإِنَّمَا جعل الاستئذان من أجل البصر» معناه أن الاستئذان ما شرع ولا أمر به إلا حذرًا من النظر إلى غير المحرم ولولاه لما شرع. «نه»: فيه جواز رمي عين المتطلع بشيء خفيف، ولو قُتِلَ لاضمان عليه إذا نظرفي بيت ليس فيه محرم له.

الحديث السابع عن عبد الله: قوله: «لا ينكأ به» «نه»: يقال: نكيت في العدو وإنكى نكاية فأنا ناك إذا أكثرت فيهم الجراح والقتل، وقد يهمز يقال: نكأت القرحة إذا قشرتها. أقول: معنى الحديث أنه رأى رجلاً يصيب بالخذف فتناه؛ لأنه لا يجلب نفعًا ولا يدفع ضررًا بل هو شر كله.

* في «ك» «مع».

٣٥١٧ - * وعن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مرَّ أحدكم في مسجدنا وفي سوقنا ومعه نَبْلٌ فليُمسكْ على نِصَالِها أن يصبَّ أحدًا من المسلمين منها بشيءٍ» متفق عليه.

٣٥١٨ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُشيرُ أحدكم على أخيه بالسَّلاح؛ فإنَّه لا يدري لعلَّ الشيطانَ ينزِعُ في يده فيقعُ في حُفرةٍ من النَّارِ» متفق عليه.

الحديث الثامن عن أبي موسى: قوله: «في مسجدنا وفي سوقنا» أي مسجد المسلمين وسوقهم، فأضاف إلى الضمير المقمض إيدانًا بالشرف. و«أمسك» عدى بـ«على» مبالغة في المحافظة والقيض عليها. و«أن يصب» مفعول لأجله على حذف المضاف، أي كراهة أن يصبب كقوله تعالى: ﴿يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا﴾^(١). أي كراهة أن تضلوا.

الحديث التاسع عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «ينزع في يده» تو: أي يرمى به في يده كأنه يرفع يده فيحقق إشارته، ويروى بالغين المعجمة، ومعناه يثر به فيحمله على تحقيق الضرب حين يشير به عند اللعب والهزل، ونزع الشيطان إغراؤه، ويحتمل أن يكون المعنى يطعن في يده من قولهم: نزع بكلمة أي طعن فيه. الجوهرى: نزع في القوس نزعًا. «قض»: معناه أنه يرمى به كأنما في يده. أقول: فعلى هذا في يده» حال من الضمير المجرور المقدر، وعلى تقدير الجوهرى الظرف متعلق بالفعل على منوال قول الشاعر:

يجرح في عراقِها نصلى

أي يوقع نزعَه في يد المشير فيستوفيه بما أمكن منه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتُ غُرَقًا﴾^(٢) الكشف^(٣): «النازعات» أيدى الغزاة تنزع القسي بإغراق السهام.

والفاء في قوله: «فيقع» فصيحة أي ينزع يده فيقتله فيستوجب النار فيقع في حفرتها. وقوله: «لعلَّ الشيطانَ مفعول «يلدى» ، ويجوز أن يكون «يلدى» نازلا منزلة اللام، فينتفى الدراية عنه رأسًا، ثم استأنف بقوله: «لعلَّ» وقوله: «لا يشير» خبر في معنى النهي. «قض»: يريد به النهي عن الملاعبة بالسلاح، فلعلَّ الشيطانَ يدخل بين المتلاعبين، فيصير الهزل جدًا، واللعب حرابًا، فيضرب أحدهما الآخر فيقتله فيدخل النار بقتله.

(١) الكشف: المجلد (٤) ص (١٨٠).

(٢) النازعات: ١

(٣) النساء: ١٧٦

٣٥١٩ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ حَتَّى يَضَعَهَا وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَيِّهِ وَأُمَّهُ» رواه البخاري.

٣٥٢٠ - * وعن ابن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» رواه البخاري. وزاد مسلم: «وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا».

٣٥٢١ - * وعن سلمة بن الأكوع، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا» رواه مسلم.

٣٥٢٢ - * وعن هشام بن عروة، عن أبيه، أن هشام بن حكيم مرَّ بالشام على أناسٍ مِنَ الْأَنْبِاطِ، وَقَدْ أُقِيمُوا فِي الشَّمْسِ وَصَبَّ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الزَّيْتُ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: يُعَذِّبُونَ فِي الْخَرَاجِ. فَقَالَ هِشَامُ: أَشْهَدُ لَسَمْعَتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا» رواه مسلم.

الحديث العاشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «وإن كان أخاه» تميم لمعنى الملاعبة وعدم القصد في الإشارة، فبدأ بمطلق الأخوة ثم قيده بالأخوة بالأب والأم؛ ليؤذن بأن اللعب المحض المعري عن شائبة القصد إذا كان حكمه كذلك، فما ظنك بغيره؟

الحديث الحادي عشر عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما: قوله: «من حمل علينا» وإنما جمع الضمير ليتناول الأمة أيضاً ما سيأتي في الفصل الثالث في قوله: «من سل السيف على أمة محمد». الجار والمجرور يجوز أن يتعلق بالفعل، و«السلاح» نصب على نزع الخافض، يقال: حمل عليه في الحرب حملة، ويجوز أن يكون حالاً و«السلاح» مفعول، يقال: حملت الشيء أحمله حملاً أي حمل السلاح علينا لا لنا، والأول أوجه واليقى بباب ما لا يضمن من الجنائيات؛ ولأن قوله: «فليس منا» جزاء الشرط، وعلى الثاني لا فائدة فيه؛ لأنه يعلم كل أحد أن عدو المسلمين ليس منهم.

الحديث الثاني عشر والثالث عشر عن هشام: قوله: «من الأنباط» «ته»: النبط والنبيط جبل معروف كانوا ينزلون بالبطائح بين العراقيين. «مع»: الأنباط فلاحه الأعاجم. قوله: «لسمعت» اللام جواب القسم لما في «أشهد» من معناه.

٣٥٢٣ - * وعن أبي هريرة ، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا، فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللَّهِ، وَيُرْوَحُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ». وفي رواية: «وَيُرْوَحُونَ فِي لَعْنَةِ اللَّهِ» رواه مسلم.

٣٥٢٤ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَتُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كُنَّا وَكَذَا» رواه مسلم.

الحديث الرابع عشر عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «أَنْ تَرَى» اسم «يوشك». قوله: «يغدون ويروحون» المراد بهما الدوام والاستمرار كما فى قوله تعالى: «يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ» (١) يعنى هم أبداً فى غضب الله وسخطه لا يحلم عليهم ولا يرضى عنهم. وإن أريد بهما الوقتان المخصوصان، فالمعنى يصبحون يؤذون الناس ويروحونهم ولا يرحمون عليهم، فيغضب الله تعالى عليهم بذلك، ويمسسون يتفكرون فيما لا يرضي عنهم الله تعالى من الإيذاء والروع.

الحديث الخامس عشر عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «مِنْ أَهْلِ النَّارِ» صفة «صنفان» ولم أرهما» خبر «صنفان» ونحو «لم أرهما» قوله فى الحديث السابق: «يوشك أن طالت بك مدة أن ترى قوماً». وقوله: «قوم معهم سياط» وقوله: «ونساء كاسيات عاريات» بيان أو بدل لقوله: «صنفان» وما بعدهما صفات لهما. وذكر قوله: «لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ» صفة للنساء ولم يذكر للرجال مثلها اختصاراً أو إيجازاً.

«مع»: هذا الحديث من المعجزات، وفيه ذم هذين الصنفين. قيل: معناه كاسيات من نعمة الله، عاريات من شكرها. وقيل: يسترن بعض بدنهن ويكشفن بعضاً إظهاراً لجمالهن. وقيل: يلبسن ثوباً رقيقاً يصف بدنهن، فهن وإن كن كاسيات للثياب عاريات فى الحقيقة. و«مائلات» قيل: عن طاعة الله وما يلزمهن حفظه، «ميميلات» أى يعلمن غيرهن فعلهن المذموم، وقيل: مائلا يمشين متبخرات، ميميلات لأعناقهن. وقيل: «مائلات» تمسطن مشطة الميلاء وهى مشطة البغايا، «ميميلات» يمشطن غيرهن بتلك المشطة. ومعنى «رؤسهن كأسنمة البخت» أى يكبرنها ويعظمنها بلف عمامة أو عصابة أو نحوها.

«قض»: قيل: الميميلات اللاتي يملن قلوب الرجال الى انفسهن، أو يملن المقانع عن

(١) الكهف : ٢٨.

٣٥٢٥ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» متفق عليه.

رءوسهن ليظهرن وجوههن ورءوسهن، والمائلات الزائغات عن العفاف واستعمال الطاعة، أو المائلات إلى الهوى والفجور، والمميلات غيرهن في مثل فعلهن من الزين والفجور.

قوله: «لا يدخلن الجنة» معناه أنهن لا يدخلنها ولا يجدن ريحها حين ما يدخلها ويجد ريحها العفاف المتورعات، لا أنهن لا يدخلن أبداً؛ لقوله ﷺ في حديث أبي ذر: «وإن زنى وإن سرق» ثلاثاً. والله أعلم. أقول: قوله: «كاسيات عاريات» أثبت لهن الكسوة ثم نفاها؛ لأن حقيقة الاكتساء ستر العورة، فإذا لم يتحقق الستر فكأنه لا اكتساء، ومنه قول الشاعر:

خلقوا وما خلقوا لمكرمة فكأنهم خلقوا وما خلقوا

رزقوا وما رزقوا سماح يد فكأنهم رزقوا وما رزقوا

والله أعلم.

الحديث السادس عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «خلق آدم على صورته» فيه أقوال، الأول: أن الضمير راجع إلى آدم، وهو اختيار ابن الجوزي، وفيه وجوه، أحدها: أنه خلق على صورته التي كان عليها من مبدأ فطرته إلى منقرض عمره ولم تتفاوت قامته ولم تتغير هيئته، بخلاف سائر الناس؛ فإن كل واحد منهم يكون أولاً نقطة ثم علقه ثم مضغة، ثم عظاماً وأعضاباً عارية، ثم عظاماً وأعضاباً مكسوة لحماً، ثم حيواناً ماجناً في الرحم لا يأكل ولا يشرب، بل يتغذى من عرق كالثبات، ثم يكون مولوداً رضيعاً، ثم طفلاً ثم مترعراً، ثم مراهقاً ثم شاباً ثم كهلاً ثم شيخاً.

وثانيها: أنه خلق على صورة حال تختص به لا يشاركه نوع آخر من المخلوقات؛ فإنه يوصف مرة بالعلم وأخرى بالجهل، وتارة بالغواية والعصيان وأخرى بالهداية والاستغفار، فلحظة يقرن بالشيطان في استحقاق اسم العصيان والإخراج من الجنان، ولحظة يتسم بسمه الاجتناء ويتوج بتاج الخلافة والاصطفاء، وبرهة يستعمل بتدبير الأرضين، وساعة يصعد بروحه إلى أعلى عليين، وطوراً يشارك البهائم في مأكله ومشربه ومتكحه، وطوراً يسابق الكروبيين في فكره وذكره وتسيحه وتهليله.

وثالثها: أنه تعالى اخترعها اختراعاً عظيماً في خلقها؛ إذ كل مخلوق قد تقدم أمثال له، فيخلقون على صور أمثالهم المتقدمة، وأما آدم فاخترع خلقاً جديداً عجيباً ملكى الروح حيوانى الجسم منتصب القامة، فلم يجد على مثال له تقدم، وكأنه قال: ارتجل صورته اختراعاً لا تشبيهاً يتقدم ولا محاذياً لخلق آخر، بل تولى القديم بنفسه خلق هذه الصورة إبداعاً جديداً وخلقاً عجيباً، لم يسبقه ما يشبهه بصفة ما. وتعظيم وجه الإنسان إما لأنه أشرف جزء من الإنسان إذ أكثر الحواس فيه؛ أو لأنه إذا عدم علم الكل بخلاف بقية الأعضاء.

وفي هذا التأويل إضمار، كأنه قيل: هذا المضروب من أولاد آدم، فاجتنبوا ضرب العضو الأشرف منه احتراماً له؛ لأنه يشبه وجه آدم. والثاني أن الضمير راجع إلى المضروب. قال الشيخ محيي الدين: هو رواية مسلم. ويحتمل أن يرجع إلى «الوجه» يعني فليجتنب الوجه؛ فإنه تعالى كرمه وشرفه بأحسن صورة، وجمع فيه المحاسن والحواس والإدراكات، والضرب في الوجه قد ينقصها ويشوه الحسن ويظهر الشين الفاحش ولا يمكن ستره، وخلق آدم عليه السلام على تلك الصورة فلا تضربه تكريماً لصورة آدم؛ فإنك إن ضربتها فقد أهنتها. ونظيره ما روي أنه ﷺ قال: «تسمون أولادكم محمداً فتلعنونهم» أنكر اللعن لإجلال اسمه، كما منع الضرب على الوجه تعظيماً لصورة آدم عليه السلام.

والثالث: أن الضمير راجع إلى الله تعالى، وهو اختيار الشيخ التوريشي، قال: وإنما الوجه فيه أن يكون الضمير فيه راجعاً إلى الله سبحانه وتعالى تشريفاً وتكريماً، وكالإضافة في بيت الله وناقة الله؛ لما صبح من طرق هذا الحديث: فإن الله تعالى خلق آدم على صورة الرحمن.

قال الشيخ محيي الدين: هذا الحديث بهذا اللفظ ثابت، ورواه بعضهم أن الله خلق آدم على صورة الرحمن، وهو ليس بثابت عند أهل الحديث، كأن من رواه نقله بالمعنى الذي وقع له وغلط في ذلك انتهى كلامه. وفي هذا القول وجوه: أولها أن يجري على ظاهره وهو قول ابن قتيبة. «مع»: قال المازري: وقد غلط ابن قتيبة فيه، وقال: إن لله تعالى صورة لا كالصورة وهو ظاهر الفساد؛ لأن الصورة تفيد التركيب، وكل مركب محدث، وتعالى الله عن ذلك. وقالت المجسمة: جسم ليس كالأجسام؛ لما سمعوا من أهل السنة أنه تعالى شيء لا كالأشياء طردوا هذا الاستعمال. والفرق ظاهر، والمعجب من ابن قتيبة في قوله: «صورة لا كالصورة»، مع أن ظاهر الحديث على رأيه يقتضي خلق آدم على صورته، فالصورتان على رأيه سواء، فإذا قال: لا كالصورة ناقض. انتهى كلامه.

وثانيها: قول القاضي: إن صحت هذه الرواية تعين أن يكون الضمير لله تعالى، ويكون المعنى أن الله تعالى خلق آدم على صورة اجتباها وجعلها نتيجة من جملة مخلوقاته؛ إذ ما من موجود إلا وله مثال في صورته؛ ولذلك قيل: الإنسان عالم صغير، ثم إن مجمع محاسنه ومظهر لطائف الصنع فيه هو الوجه، فبالحرى أنه يحافظ عليه، ويتجاوز عما يشوهه فلا يناسب أن يجرح ويقبح. وإن لم يصب يحتمل ذلك.

وثالثها: قال بعضهم: إن الصورة بمعنى الأمر والشأن، أي خلق آدم على حاله وشأنه في كونه مسجوداً للملائكة، مالكاً للحيوانات في كونها مسخرة له، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(١) تعظيماً واحتراماً لشأنه، كقوله ﷺ: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» لأنه مخصوص بالتبجيل والاستلام تعظيماً كيمين الملك في حق من يتقرب إليه. فإذا

(١) البقرة: ٣٠.

الفصل الثاني

٣٥٢٦ - * عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَشَفَ سِتْرًا فَادْخَلَ بَصَرَهُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَرَأَى عَوْرَةَ أَهْلِهِ؛ فَقَدْ أَتَى حَدًّا لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ، وَلَوْ أَنَّهُ حِينَ ادْخَلَ بَصَرَهُ، فَاسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ فَقَفَا عَيْنَهُ، مَا غَيَّرْتُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَرَّ الرَّجُلُ عَلَى بَابٍ لَا سِتْرَ لَهُ غَيْرَ مُغْلَقٍ، فَانْظُرْ؛ فَلَا خَطِيئَةَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا الْخَطِيئَةُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ» رواه الترمذي، وقال: هذا حديثٌ غريب. [٣٥٢٦]

٣٥٢٧ - * وعن جابر، قال: نهى رسول الله ﷺ أَنْ يُتَعَاطَى السَّيْفُ مَسْلُولا. رواه الترمذي، وأبو داود. [٣٥٢٧]

٣٥٢٨ - * وعن الحسن، عن سمرّة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُقَدَّ السَّيْرُ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ. رواه أبو داود. [٣٥٢٨]

الإضافة فيه ليست كالإضافة في بيت الله وناقاة الله للشريف، بل الكلام وارد على التمثيل والاستعارة.

وسئل سهل بن عبد الله عن قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قال: صورة الملك الذي تولاهما فخلق آدم عليها وملكه من ملكه ما تولى، ومثل عن معنى ذلك فذكر خلق آدم على صورته. هذا أقصى ما يمكن أن يقال في هذا المقام. والله أعلم بالصواب.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي ذر رضى الله عنه: قوله: «صورة أهله» وهى ما يحاذر الاطلاع عليه وسميت عورة لاختلال تستر الناس بها وتحفظهم عنها، والعورة الخلل. قوله: «حدك» يحتمل أن يراد به العقوبة المانعة عن إعادة الجاني، فالمعنى فقد أتى موجب حد على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما ذهب إليه الأشرف والمظهر، وأن يراد به الحاجز بين الموضوعين كالحمى، وإليه ينظر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(١). فقوله: «لا يحل له» صفة فارقة تخص الاحتمال الثانى بالمراد، يدل عليه إيقاع قوله: «وإن مر الرجل على باب لا ستر له» مقابلا لقوله: «مَنْ كَشَفَ سِتْرًا» إلى آخره، وفيه أن أحد الأمرين واجب إما الستر وإما الغلق.

الحديث الثانى والثالث عن الحسن: قوله: «أن يقدر السير»^(٢): القدر القطع طولاً كالشق، و«السير» ما يقدر من الجلد أى يقطع، وإنما نهى عنه لئلا يعقر الحديد يده، وهى شبيهة بهيئة أن يتعاطى السيف مسلولا.

[٣٥٢٦] لنظر ضيف الجامع ح (٥٨٣٣).

[٣٥٢٧] لنظر صحيح أبى داود ح (٢٢٥٦).

[٣٥٢٨] سنن أبى داود ح (٢٥٨٩) ٣/٣١.

(١) الطلاق: ١.

٣٥٢٩ - * وعن سعيد بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي. [٣٥٢٩]

٣٥٣٠ - * وعن ابن عمر [رضي الله عنهما]، عن النبي ﷺ قال: «لَجَنَّتُمْ سَبْعَةَ أَبْوَابٍ: بَابٌ مِنْهَا لِمَنْ سَلَّ السَّيْفَ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ قَالَ: عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ -» رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب. [٣٥٣٠]

وحديث أبي هريرة: «الرَّجُلُ جَبَّارٌ ذُكِرَ فِي «بَابِ الْغَضَبِ».

[وهذا الباب خالٍ عن: الفصل الثالث].

(٣) باب القسامة

الفصل الأول

٣٥٣١ - * عن رافع بن خديج، وسهل بن أبي حمزة، أنهما حدثا أن عبد الله بن

الحديث الرابع والخامس عن سعيد: قوله: «دون دينه» «دون» هنا بمعنى قدام، كقول الشاعر:

تريك القلبي من * دونها وهي دونه

وهذا إنما يكون إذا قصد المخالف من الكافر المبتدع خذلانه في دينه أو توهينه فيه، وهو يذنب عنه ويحجز بينه وبين ما أراد كالحامى يذب عن حميته. وأنشد للفرزدق:

أنا الزائد الحامى الذمار وإنما يندفع عن أصحابهم أنا أو مثلى

باب القسامة

المغرب: القسم اليمين، يقال: أقسم بالله إقساماً، والقسامة اسم منه وضع موضع الإقسام، ثم قيل للذين يقسمون: قسامة. وقيل: هي الأيمان تقسم على أولياء الدم.

«مع»: قال القاضي عياض: حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وقاعدة من أحكام الدين، وركن من أركان مصالح العباد. وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن

[٣٥٢٩] [إسناده صحيح].

[٣٥٣٠] انظر ضعيف الجامع ح (٣٦٦٤).

* سقطت «من» من «ط».

سهل ومُحيصة بن مسعود أتيا خير، فتفرقا في النخل، فقتل عبد الله بن سهل، فجاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومُحيصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ، فتكلموا في أمر صاحبهم، فبدأ عبد الرحمن، وكان أصغر القوم، فقال له النبي ﷺ: «كبر الكبر» - قال يحيى بن سعيد: يعني ليكي الكلام الأكبر - فتكلموا فقال النبي ﷺ: «استحقوا قتلكم» - أو قال: صاحبكم - بإيمان خمسين منكم». قالوا: يا رسول الله! أمر لم نره. قال: «فترثكم يهود في إيمان خمسين منهم؟» قالوا: يا رسول الله! قوم كفار. ففداهم رسول الله ﷺ من قبله. وفي رواية: «تحلفون خمسين يمينًا، وتستحقون قاتلكم» - أو صاحبكم - فوداه رسول الله ﷺ من عنده بمائة ناقة. متفق عليه.

وهذا الباب خال عن الفصل الثاني.

بعدهم، وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به. وروى عن جماعة إبطال القسامة. واختلف القائلون بها فيما إذا كان القتل عمدًا هل يجب القصاص بها أم لا؟ فقال جماعة من العلماء: يجب وهو قول مالك وأحمد وإسحاق، وقول الشافعي في القديم. وقال الكوفيون والشافعي في أصح قوليه: لا يجب بل تجب الدية، واختلفوا فيمن يحلف في القسامة، فقال مالك والشافعي والجمهور: تحلف الورثة ويجب الحق بحلفهم.

«حس»: صورة قتيل القسامة أن يوجد قتيل وادعى عليه رجل أو على جماعة قتله، وكان عليهم لوث ظاهر، وهو ما يغلب على الظن صدق المدعى، كان وجد في محلهم وكان بين القتيل وبينهم عداوة كقتيل خير.

الفصل الأول

الحديث الأول عن رافع: قوله: «كبر الكبر» وفي أكثر الروايات «الكبر الكبير». «نه»: يقال: فلان كبر قومه - بالضم - إذا كان أقدمهم في النسب، وهو أن يتسب إلى جده الأكبر بآباء أقل عددًا من باقي عشيرته. وتقدير الحديث: ليبدأ الأكبر بالكلام، أو قدموا الأكبر إرشادًا إلى الأدب في تقديم الأسن، ويروى «كبر الكبير» أي قلم الأكبر.

«مع»: المقتول عبدالله وله أخ اسمه عبد الرحمن، ولهما إنا عم مُحَيصة وحويصة، - وهما أكبر سنًا من عبد الرحمن - فلما أراد عبد الرحمن أخو القتيل أن يتكلم، قيل له: كبر الأكبر: بر أي ليتكلم من هو أكبر منك. وحقيقة الدعوى إنما هي لعبد الرحمن لا حق فيها لابني عمه، وإنما أمر النبي ﷺ أن يتكلم الأكبر - وهو حويصة - لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى، بل

الفصل الثالث

٣٥٣٢- عن رافع بن خديج، قال: أصبح رجلٌ من الأنصار مقتولاً بخير، فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ فذكروا ذلك له، فقال: «الكم شاهدان يشهدان على قاتل صاحبكم؟» قالوا: يارسول الله! لم يكن ثم أحدٌ من المسلمين، وإنما هم يهود، وقد يجترئون على أعظم من هذا، قال: «فاختاروا منهم خمسين فاستحلّفوهم» فأبوا، فودّاه رسول الله ﷺ من عنده. رواه أبو داود. [٣٥٣٢]

سماع صورة القضية، فإذا أريد حقيقة الدعوى تكلم صاحبها. ويحتمل أن عبدالرحمن وكل حويصة في الدعوى.

فإن قيل: كيف عرضت اليمين على الثلاثة والوارث هو عبدالرحمن خاصة واليمين عليه؟ والجواب: أطلق الجواب، لأنه غير ملتبس أن المراد به الوارث لما سمع كلام الجمع في صورة القتل، وكيفية ماجرى له وإن كانت حقيقة الدعوى وقت الحاجة مختصة بالوارث. وأما ما يروى «فتستحقون قاتلكم»، فمعناه ثبت حقكم على من حلفتم عليه. وفيه فضيلة السن عند التساوى في الفضائل، كالإمامة وولاية النكاح وغير ذلك. قوله: «استحقوا قتلکم» «قض»: يريد باستحقاق القتل استحقاقه دينه، ويدل عليه ما روى مالك بإسناده عن سهل بن حشمة أنه ﷺ قال: «إما أن تؤدوا صاحبكم وإما أن تؤذنوا بحرب من الله ورسوله»، فيحلف المدعى خمسين ويستحق دية قتله دون القصاص لضعف الحجة، فإن اليمين ابتداء دخیل في الأسباب. وقال أصحاب أبي حنيفة: لا يبدأ بيمين المدعى بل يختار الإمام خمسين رجلاً من صلحاء أهل المحلة التي وجد فيها القتل، وحصل اللوث في حقهم، ويحلفهم على أنهم ما قتلوه ولا عرفوا له قاتلاً، ثم يأخذ الدية من أرباب الخطة، فإن لم يعرف فممن سكانها. وهو يخالف الحديث من وجهين: الأول: أن الروايات الصحيحة كلها متطابقة على أنه ﷺ بدأ بالمدعين، وجعل يمين الرد على يهود. والثاني: أنه قال: «فتبرئکم يهود فی ایمان خمسين»، فإيجاب الدية معها يخالف النص والقياس أيضاً، أوليس في شيء من الأصول اليمين مع الغرامة، بل إنما شرعت للبرأة والاستحقاق، وفيه أن من توجه عليه الحف أولاً فلم يحلف رد الحلف على الآخر، وأن من توجه عليه اليمين حلف وإن كافراً.

وقال مالك: لا تقبل إيمان الكفرة على المسلمين كما لا تقبل شهادتهم. وإنما ودى رسول الله ﷺ من قبله، أى من عند نفسه، لأنه كره إبطال الدم وإهداره، ولم ير غير اليمين على اليهود ولم يكن القوم راضين بإيمانهم واثقين عليها.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن رافع: قوله: «وإنما هم يهود» ثنى تعريف المبتدأ والخبر، وإتان «إنما» المفيد للحصر مع من يعرفهم حق المعرفة إثنان بأن المراد به الوصف الذي اشتهر وتعرف منهم من المكر والخديعة والتناق، على نحو قول الشاعر:

[٣٥٣٢] سنن أبي داود ج (٤٥٢٤) ١٧٩/٤.

(٤) باب قتل أهل الردة والسعاة بالفساد

الفصل الأول

٣٥٣٣- عن عكرمة، قال: أتى على بزنادقة، فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ» وَلَقَتْلُهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» رواه البخاري.

أنا أبو النجم وشعري شعري

يعنى ليس لنا شاهدان وهم ادهى وانكر من أن يباشروا قتل المسلمين بما يؤخذون. وقوله: «وقد يجترئون على أعظم من هذا» يعنى من أهل النفاق ومخادعة الله ورسوله، وقتل الأنبياء بغير حق وتحريف الكلم عن مواضعه. والله أعلم بالصواب.

باب قتل أهل الردة والسعاة بالفساد

الفصل الأول

الحديث الأول عن عكرمة: قوله: «بزنادقة» «قض»: الزنادقة قوم من المجوس يقال لهم: الثنية، يقولون بمبدأين: أحدهما النور وهو مبدأ الخيرات، والثاني الظلمة وهو مبدأ الشرور. ويقال: إنه معرب مأخوذ من الزند، وهو كتاب بالفهلوية كان لزرادشت المجوسى، ثم استعمل لكل ملحد فى الدين. وجمعه الزنادقة والهاء فيه بدل من الياء المحلوقة، فإن أصله زناديق. والمراد به قوم ارتدوا عن الإسلام؛ لما أورد أبو داود فى كتابه: أن علياً رضى الله عنه أحرق ناساً ارتدوا عن الإسلام.

وقيل: قوم من السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ، أظهر الإسلام ابتغاء للفتنة وتضليل للامة، فسعى أولاً فى إثارة الفتنة على عثمان، حتى جرى عليه ماجرى، ثم انصرف إلى الشيعة وأخذ فى تضليل جهالهم حتى اعتقدوا أن علياً رضى الله عنه هو المعبود، فعلم بذلك على فأخذهم واستأنهم فلم يتروا، فحفر لهم حفراً وأشعل النار فيها، ثم أمر بأن يرمى بهم فيها.

والإحراق بالنار وإن نهى عنه كما ذكر ابن عباس رضى الله عنهما، لكن جوراً للتشديد بالكفار والمبالغة فى النكاية والنكال كالمثلة.

أقول: فإن قلت: «ولقنتهم» عطف على جواب «لو» فلم أتى باللام فى الثانى وهدل عن الأول؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن «لو» لما لم تكن مخصصة للشرط كأن ولا عاملة قبلها، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً من حيث تعليق أحد الأمرين بالآخر، افتقرت فى الجواب إلى ما ينصب علماً على هذا التعليق وهو السلام. فإذا حذف بعد ذلك لم يبال بإسقاطه استغناء

٣٥٣٤- وعن عبد الله بن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ» رواه البخاري.

٣٥٣٥- وعن علي رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: سيخرج قومٌ في آخر الزمان أحداثُ الأسنان، سُفْهَاءُ الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يُجاورُ إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأيّما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم يوم القيامة متفق عليه.

لشبهة أمره، على أن الجواب منفي بـ«لم» وهي مانعة لدخولها. وثانيها: أن هذه اللام مفيدة معنى التوكيد لامحالة، فأدخل في الثاني، لأن القتل أهم وأحرى من غيره لورود النص «إن النار لا يعذب بها إلا الله» لانه أشد العذاب؛ ولذلك أوعد بها الكفار، والاجتهاد يضمحل عنده. ولعل علياً رضي الله عنه لم يقف عليه واجتهد.

«تو»: كان ذلك منه عن رأي واجتهاد لا عن توقيف؛ ولهذا لما بلغه قول ابن عباس رضي الله عنهما: «لو كنت أنا لم أحرquem» الحديث، قال: ويح أم ابن عباس. وأكثر أهل العلم على أن هذا القول ورد مورد المدح والإعجاب بقوله. وينصره ما جاء في رواية أخرى عن شرح السنة: «بلغ ذلك علياً فقال: صدق ابن عباس رضي الله عنهما. وقوله: «لو كنت أنا» تأكيد للضمير المتصل، والخبر محذوف أي لو كنت أنا بذله.

الحديث الثاني والثالث عن علي رضي الله عنه: قوله: «حداث الأسنان» «نه»: حداث السن كناية عن الشباب وأول العمر، والسفه في الأصل الخفة والطيش، وسفه فلان رايه إذا كان مضطرباً لا استقامة له. والأحلام العقول واحداً حلم بالكسر. قوله: «من خير قول البرية» وفي المصابيح «من قول خير البرية» «شف»: المراد بـ«خير البرية» النبي ﷺ، وفي الكتاب بتقديم الخير على القول.

«مقل»: أراد بخير قول البرية القرآن. أقول: وهذا الوجه أولى؛ لأن «يقولون» هنا بمعنى يحدثون أو يأخذون، أي يأخذون من خير ما يتكلم به البرية. وينصره ما روى في شرح السنة: وكان ابن عمر رضي الله عنهما يرى الخوارج شرار خلق الله تعالى، وقال: إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين. وما ورد في حديث أبي سعيد «يدعون إلى كتاب الله وليسوا منا في شيء».

قوله: «حناجرهم» «نه»: الحنجرة رأس الغلصمة حيث تراه ناتئاً من خارج الحلق، والجمع الحناجر. «فا»: المروق الخروج، ومنه المرق وهو الماء الذي يستخرج من اللحم عند الطبخ

٣٥٣٦- وعن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَكُونُ أُمْتِي فِرْقَتَيْنِ، فيُخْرَجُ من بينهما مَارِقَةٌ يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ» رواه مسلم.

٣٥٣٧- وعن جرير، قال: قال رسول الله ﷺ: «فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ: لَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كَقَارَا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» متفق عليه.

للاستدلال به. «مط»: أراد به الدين الطاعة، أى إنهم يخرجون من طاعة الإمام المفترض الطاعة وينسلخون منها.

قوله: «من الرمية» هى فعيلة بمعنى مفعول، والياء فيه لتقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية. «نه»: الرمية الصيد الذى ترميه فتقصده، يريد أن دخولهم فى الدين ثم خروجهم منه ولم يتمسكوا منه بشيء، كالسهم الذى دخل فى الرمية ثم نفذ فيها وتخرج منها، ولم يعلق به منها شيء.

«مط»: أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج- على ضلالتهم- فرقة من فرق المسلمين، وأجازوا مناعتهم وأكل ذبائحهم، وقبول شهادتهم، وسئل على رضى الله عنه عنهم فقيل: أكفار هم فقال: من الكفر فروا. فقيل: أمنافقون هم؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا، وهؤلاء يذكرون الله بكرة وأصيلا. فقيل: من هم؟ قال: قوم أصابهم فتنة فعموا وصموا.

الحديث الرابع عن أبي سعيد رضى الله عنه: قوله: «يلى قتلهم» أى يباشر قتلهم، يقال: ولى الرجل البيع ولاية. «شف»: قوله: «يلى قتلهم» إلى آخره صفة للمارقة أى يلى قتل المارقة وهى الخوارج أولى أمتى بالحق. أقول: ويحتمل أن يراد بالحق الله سبحانه وتعالى بدلالة قوله فى الحديث الأتى: «كان أولى بالله منهم».

فإن قلت: قوله: «فرقتين» يقتضى أن تكون إحدى الفرقتين على الحق، والأخرى على الباطل. وقوله: «من بينهما» يقتضى أن تكون المارقة خارجة منهما معاً. قلت: هو كقوله تعالى: «يُخْرِجُ مِنْهُمَا الْمُلُوكَ وَالْمَرْجَانُ»^(١) «الكشاف»^(٢): لما التقيا وصارا كالشئ الواحد جاز أن يقال: يخرجان منهما كما يقال: يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه، ونقول: خرجت من البلدة وإنما خرجت من محلة من محاله، بل من دار واحدة من دوره؛ ولهذا يحسن أن يرجع أحد الضميرين فى الصفة إلى المارقة والأخر إلى قوله: «أمتى».

(١) الرحمن: ٢٢.

(٢) الكشاف: (٥١/٤).

* فى «ك» «خط».

٣٥٣٨- * وعن أبي بكرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا التقى المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح؛ فهما في جُرفِ جهنم، فإذا قتل أحدهما صاحبه، دخلها جميعاً». وفي رواية عنه: قال: «إذا التقى المسلمان بسيفهما، فالقاتل والمقتول في النار؛ قلت: هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه» متفق عليه.

٣٥٣٩- * وعن أنس، قال: قدم على النبي ﷺ نفرٌ من عكْلٍ فأسلموا، فاجتَووا المدينة، فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة، فيشربوا من أبوالها والبائنها، ففعلوا فصَحَّوا،

الحديث الخامس عن جرير رضى الله عنه: قوله: «لا ترجعن بعدى كفاراً» «مع»: فيه سبعة أقوال: أحدها: أن ذلك كفر في حق المستحل بغير حق. وثانيها: أن المراد كفر النعمة وحق الإسلام. وثالثها: أنه يقرب من الكفر ويؤدى إليه. ورابعها: أنه فعل الكفار. وخامسها: نفى حقيقة الكفر أى لا تكفروا بل دوموا مسلمين. وسادسها عن الخطابى: معناه المتكفر بالسلاح، يقال: تكفر الرجل بسلاحه إذا لبسه. وسابعها عنه أيضاً: معناه لا يكفر بعضكم بعضاً فتستحلوا قتل بعضكم بعضاً. وأظهر الأقوال القول الرابع، وهو اختيار القاضى عياض.

وقوله: «يضرب» يسكون الباء ضبطه بعض العلماء، قال أبوالبقاء: هو جواب النهى على تقرير الشرط، أي أن ترجعوا يضرب بعضكم. أقول: على الرواية المشهورة استئناف وارد على بيان النهى، أى أن كان سائلاً قال: كيف نرجع كفاراً؟ ف قيل: يضرب بعضكم رقاب بعض فعل الكفار، أو يقال: لم نرجع كفاراً بعد كوننا مسلمين؟ قيل: ضرب بعضكم رقاب بعض يؤدى إلى الكفر.

الحديث السادس عن أبي بكرة: قوله: «حمل أحدهما» حال، و«قد» مقدرة، والمعنى إذا التقى المسلمان حاملان كل واحد منهما على الآخر السلاح، ولا بد من هذا التقدير ليطبق الشرط الجزاء، وهو قوله: «فهما في جرف جهنم» والجرف ما يجرفه السيول من الأودية. وقوله: «فإذا قتل» مع جوابه عطف على الشرط الأول. وقوله: «هذا القاتل» أى هذا الحكم ظاهر في شأن القاتل؛ لأنه ظالم فما بال المقتول المظلوم؟.

الحديث السابع عن أنس رضى الله عنه: قوله: «نفر» «قضى»: النفر بالتحريك قوم من ثلاثة إلى عشرة، وقد قيل: إنهم كانوا ثمانية. و«عكل» اسم قبيلة أو بلدة، والمراد بها هاهنا القبيلة، «فاجتووا المدينة» أي كرهوا هواء المدينة واستوخموها، ولم يوافقهم المقام بها.

وإنما مثل بهم رسول الله ﷺ مع نهيه عن المثلة، إما لعظم جرمهم؛ فإنهم جمعوا بين الارتداد ونهب المهد والاعتيال، وقتل النفس ونهب المال، أو لأنهم فعلوا ذلك بالرعاة فاقتص

فارتدوا، وقتلوا رعاتها، واستاقوا الإبل، فبعث في آثارهم، فأتي بهم فقطع أيديهم، وأرجلهم، وسمل أعينهم، ثم لم يحسمهم حتى ماتوا. وفي رواية: فسروا أعينهم، وفي رواية: أمر بمسامير فأحميت فكحلهم بها، وطرحهم بالحرّة يستقون فما يسقون حتى ماتوا. متفق عليه.

الفصل الثاني

٣٥٤٠- * عن عمران بن حصين، قال: كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة،

وينهانا عن المثلة. رواه أبو داود. [٣٥٤٠]

٣٥٤١- * ورواه النسائي عن أنس. [٣٥٤١]

٣٥٤٢- * وعن عبدالرحمن بن عبدالله، عن أبيه، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في

منهم يمثل صنيعهم. و«السمل» فقا العين، يقال: سملت عينه إذا فقأتها بحديدة محمأة أو نحوها. وقوله: «ثم لم يحسمهم» أي لم يقطع دماً بالكي ونحوه حتى ماتوا.

«مع»: اختلفوا في معنى الحديث، فقيل: كان هذا قبل نزول الحدود، وآية المحاربة مع قطاع الطريق، والنهي عن المثلة فهو منسوخ. وقيل: ليس بمنسوخ، وفيه نزلت الآية. وإنما فعل ذلك ﷺ قصاصاً. وقيل: النهي عن المثلة نهى تنزيه. وأما قوله: «فما يسقون» فليس فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك ولأنه عن السقي. وقد أجمعوا على أن من وجب عليه القتل واستسقى لا يمنع الماء قصداً فيجتمع عليه عذابان. وقيل: كان منع الماء هنا قصاصاً. وقال أصحابنا: لا يجوز لمن معه من الماء ما يحتاج إليه للطهارة أن يسقيه مرتداً يخاف الموت من العطش، ولو كان ذمياً أو بهيمة وجب سقيه، ولم يجز الوضوء به حيثئذ.

واستدل أصحاب مالك وأحمد بهذا الحديث أن بول ما يؤكل وروثه طاهران. وأجاب أصحابنا وغيرهم من الفائلين بنجاستهما بأن شربهم الأبول كان للتداوى وهو جائز بكل النجاسات سوى المسكرات، وإنما أجاز شربهم أبول إبل الصدقة، لأنها للمحتاجين من المسلمين وهؤلاء منهم.

الفصل الثاني

الحديث الأول والثاني عن عبدالرحمن: قوله: «فأرأينا حمرة» «فا»: هي طائر صغير

سَفَرٍ، فَانْطَلَقَ لِحَاجَتِهِ، فَرَأَيْنَا حُمْرَةً مَعَهَا فَرْحَانٌ، فَأَخَذْنَا فَرْحِيهَا. فَجَاءَتِ الْحُمْرَةُ فَجَعَلَتْ تُقْرِشُ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ فَجَّعَ هَذِهِ بَوْلِدَهَا؟ رُدُّوْا وَلَدَهَا إِلَيْهَا». وَرَأَى قَرْيَةً نَمَلٌ قَدْ حَرَّقَهَا، قَالَ: «مَنْ حَرَّقَ هَذِهِ؟» فَقُلْنَا: نَحْنُ. قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٣٥٤٧]

٣٥٤٣- * وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ، قَوْمٌ يَحْسِنُونَ الْقِيلَ وَيُسَيِّئُونَ الْفِعْلَ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ، لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى

كَالْعَصْفُورِ، وَتَكُونُ دَهْسَاءُ وَكَدْرَاءُ * وَرَقَشَاءُ *، وَالدَّهْسَاءُ هِيَ الَّتِي يَكُونُ لَهَا غُبْرَةٌ تَضْرِبُ إِلَى الْحُمْرَةِ. قَوْلُهُ: «تَقْرِشُ» «نَه»: هُوَ أَنْ تَقْرِشَ جَنَاحِيهَا، وَتَقْرُبَ مِنَ الْأَرْضِ وَتَرْفُفَ. وَالتَّقْرِيشُ أَنْ تَرْتَفِعَ وَتَظِلُّ بِجَنَاحِيهَا عَلَى مَنْ تَحْتَهَا.

قَوْلُهُ: «لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَذَّبَ» «قَصْ»: إِنَّمَا مَنَعَ التَّعْلِيلَ بِالنَّارِ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ الْعَذَابِ؛ وَلِلَّذَلِكَ أَوْعَدَ بِهِ الْكَافِرَ. أَقُولُ: لِمَلِ الْمَنَعِ مِنَ التَّعْلِيلِ بِهَا فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ النَّارَ فِيهَا لِمَنَافِعِ النَّاسِ وَارْتِفَاقِهِمْ، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُمْ أَنْ يَسْتَعْمِلُوهَا فِي الْإِضْرَارِ، وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ رَبُّهَا وَمَالِكُهَا يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ مِنَ التَّعْلِيلِ بِهَا وَالْمَنَعِ مِنْهُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «رَبُّ النَّارِ» وَقَدْ جَمَعَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَسْتِعْمَالَيْنِ فِي قَوْلِهِ: «نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكِرَةً وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ» ^(١) أَيِ تَذْكِرًا لِلنَّارِ جَهَنَّمَ لِتَكُونَ حَاضِرَةً لِلنَّاسِ يَذْكُرُونَ مَا أَوْعَدُوا بِهِ، وَعَلَقْنَا بِهَا أَسْبَابَ الْمَعَاشِ كُلِّهَا.

الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلُهُ: «سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ» فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقَدَّرَ مُضَافٌ إِلَى أَهْلِ اخْتِلَافٍ وَفُرْقَةٍ. وَقَوْلُهُ: «قَوْمٌ يَحْسِنُونَ» إِلَى آخِرِهِ، بِدَلٍّ مِنْهُ وَمَوْضِعٍ لَهُ، وَثَانِيَهُمَا: أَنْ يُرَادَ بِهِ نَفْسُ الْاِخْتِلَافِ، أَيْ سَيَحْدِثُ فِيهِمْ اخْتِلَافٌ وَتَفَرُّقٌ، فَيَتَفَرَّقُونَ فِرْقَتَيْنِ فِرْقَةٌ حَقٌّ وَفِرْقَةٌ بَاطِلٌ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ: «تَكُونُ أُمَّتِي فِرْقَتَيْنِ فَيُخْرِجُ مِنْ بَيْنَهُمَا مَارِقَةً، يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ» فَقَوْمٌ مُبْتَدَأُ مَوْصُوفٍ بِمَا بَعْدَهُ، وَالْخَبَرُ «يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ» بَيَانٌ لِلْحَدِيثِ الْفِرْقَتَيْنِ، وَتَرَكْتُ الثَّانِيَةَ لِلظُّهُورِ. قَوْلُهُ: «يَحْسِنُونَ الْقِيلَ» أَيِ الْقَوْلِ، يُقَالُ: قُلْتُ قَوْلًا وَقَالَ وَقِيلَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا» ^(٢).

قَوْلُهُ: «لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ» «نَه»: التَّرَاقِي جَمْعُ تَرْقُوهُ، وَهِيَ الْعِظَمُ الَّذِي بَيْنَ ثَغْرِ النُّحْرِ وَالْعَاتِقِ، وَهِيَ تَرْقُوتَانِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ. وَوَزْنُهَا فَعْلُوَةٌ - بِالْفَتْحِ - انْتَهَى كَلَامُهُ. وَفِيهِ وَجْهٌ أَحَدُهَا:

[٣٥٤٧] انظر صحيح أبي داود (٢٣٢٩ و ٤٣٨٨).

(١) الواقعة : ٧٣.

(٢) النساء : ١٢٢.

* الكفرة، من الألوان: مانحاً نحو السواد والذُبُرَة.

** الرقش: بالفتح، لون فيه كثرة وسواد ونحوهما.

يرتد السهم على فوقه، هم شر الخلق والخلقة، طوبى لمن قتلهم وقتلوه، يدعون إلى كتاب الله وليسوا منا في شيء، من قاتلهم كان أولى بالله منهم قالوا: يارسول الله! ما سببهم؟ قال: «التحليق» رواه أبو داود. [٣٥٤٣]

أنه لا يتجاوز أثر قراءتهم عن مخارج الحروف والأصوات، ولا يتعدى إلى القلوب والجوارح، فلا يعتقدون وفق ما يقتضى اعتقاداً، ولا يعملون بما يوجب عملاً. وثانيهما: أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقلبها، وكأنها لم تتجاوز حلقهم. وثالثها: أنهم لا يعملون بالقرآن فلا يثابون على قراءته، ولا يحصل لهم غير القراءة. قوله: «مروق السهم» مصدر أي مثل مروق السهم، ضرب مثلهم في دخولهم في الدين وخروجهم منه بالسهم الذي لا يكاد يلاقيه شيء من الدم لسرعة نفوذه، تنبهاً على أنهم لا يتمسكون من الدين بشيء، ولا يلوون عليه. وقد أشار إلى هذا المعنى في غير هذه الرواية بقوله: «سبق الفرث والدم».

قوله: «حتى يرتد السهم على فوقه» كقوله تعالى: ﴿ارْتدُوا عَلَى آدْبَارِهِمْ﴾^(١) والفوق موضع الوتر من السهم، وهذا من التعليق بالمحال على رجوعهم إلى الدين بما يعد من المستحيلات؛ مبالغة في إصرارهم على ما هم عليه حسماً للطمع في رجوعهم إلى الدين، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يُلَاحِظَ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٢) وفيه من اللطف أنه راعى بين التمثيلين المناسبة في أمر واحد، مثل أولاً خروجهم من الدين بخروج السهم من الرمية، وثانياً فرض دخولهم فيه ورجوعهم إليه برجوع السهم على فوقه إلى ماخرج منه من الوتر.

قوله: «هم شر الخلق والخلقة» «نه»: «الخلق» الناس، و«الخلقة» البهائم. وقيل: هما بمعنى واحد ويريد بهما جميع الخلائق. «تو»: «الخلقة» في الأصل مصدر وإنما جاء باللفظين تأكيداً للمعنى الذي أراده وهواستيعاب أصناف الخلق، ويحتمل أنه أراد بـ«الخلقة» من خلق، وبـ«الخلق» من سيخلق. «قض»: «هم شر الخلق»؛ لأنهم جمعوا بين الكفر والمراء فاستبطنوا الكفر، وزعموا أنهم أعرف الناس بالإيمان وأشدهم تمسكاً بالقرآن فضلو وأصلوا. قوله: «طوبى لمن قتلهم» أصله فعلى من الطيب، فلما ضمت الطاء انقلبت الياء واواً، والمعنى أصاب خيراً من قتلهم؛ فإنه غار وإن قتلوه فإنه شهيد.

قوله: «وليسوا منا في شيء»: «شف»: هذا القول بعد قوله: «يدعون إلى كتاب الله» إرشاد إلى شدة العلاقة بين النبي ﷺ وبين كتاب الله، وإلا فمقتضى التركيب: ليسوا من كتاب الله في شيء. أقول: ولو قيل: ليسوا من كتاب الله في شيء، أوهم أن يكونوا جهالاً ليس لهم نصيب من كتاب الله قط كآثر العوام. وقوله: «وليسوا منا في شيء» يدل على أنهم ليسوا من عداد

[٣٥٤٣] انظر صحيح أبي داود (٣٩٨٧).

(٢) الأعراف : ٤٠.

(١) محمد : ٢٥.

٣٥٤٤- وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، إلا بإحدى ثلاث، رثاً بعد إحصان فإنه يُرجم، ورجل خرج محارباً لله ورسوله فإنه يُقتل أو يُصلب أو يُنفى من الأرض أو يُقتل نفساً فيقتل بها» رواه أبو داود. [٣٥٤٤]

٣٥٤٥- وعن ابن أبي ليلى، قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ أنهم كانوا يسرون مع رسول الله ﷺ، فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى حبلٍ معه، فأخذته، ففزع، فقال رسول الله ﷺ: «لا يحل لمسلم أن يروّع مسلماً». رواه أبو داود. [٣٥٤٥]

٣٥٤٦- وعن أبي الدرداء، عن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ أَخَذَ أَرْضاً بِجَزِيَّتِهَا

المسلمين، ولا لهم نصيب من الإسلام. وهو ينظر إلى معنى قوله: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية».

قوله: «أولى بالله منهم» «شف»: الضمير في «منهم» عائد إلى الأمة، أى أن من قاتلهم من أمتى أولى بالله من باقى أمتى. أقول: هذا على تأويل الوجه الأول في قوله: «فى أمتى اختلاف وفرقة» أى أهل اختلاف. وأما على الوجه الثانى فالضمير راجع إلى الفرقة الباطلة، ويكون أفضل كما فى قوله تعالى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ (١) وقولهم: العسل أحلى من الخل، فمعناه أن المقاتل أبلغ فى الولاية منهم فى العداوة.

قوله: «التحليق» أى علامتهم التحليق، وإنما أتى بهذا البناء إما لتعريف مبالغتهم فى الحلق أو لإكثارهم منه. وفيه وجهان، أحدهما: استئصال الشعر من الرأس، وهو لا يدل على أن الحلق مدموم، فإن الشيم والحلى المحمودة قد يتزين به الخبيث تليساً وترويجاً لخبثه وإفساده على الناس، وهو كوصفهم بالصلاة والصيام. ثانيهما: أن يراد به تحليق القوم وإجلاسهم حلقاً حلقاً.

الحديث الرابع عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «يشهد أن لا إله إلا الله» صفة مميزة لـ«مسلم» لا كاشفة، يعنى إظهاره الشهادتين كاف فى حقن دمه. وقوله: «محارباً لله» اللام صلة؛ لأن اسم الفاعل عمله ضعيف، فيؤتى بها توكيداً وهو من قوله تعالى: ﴿وإنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله﴾ (٢) الآية. وفى رواية المصابيح «محارباً بالله» فالباء وائدة فى المفعول به، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْلُقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (٣).

[٣٥٤٤] انظر صحيح أبى داود (٣٦٥٩).

[٣٥٤٥] انظر صحيح أبى داود (٤١٨٤).

(٣) البقرة: ١٩٥.

(٢) المائدة: ٣٣.

(١) مريم: ٧٣.

فقد استقال هجرته، ومن نزع صغار كافرٍ من عنقه فجعله في عنقه فقد وكى الإسلام
ظهوره، رواه أبو داود. [٣٥٤٦]

٣٥٤٧- وعن جرير بن عبد الله، قال: بعث رسول الله ﷺ سرية إلى خثعم،
فاعتصم ناسٌ منهم بالسُّجود، فأسرع فيهم القتل، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأمر لهم بنصفِ

الحديث الخامس والسادس عن أبي الدرداء: قوله: «بجزيتها» يحتمل أن يكون صفة له أرضاً
أى ملتبسة بجزيتها. «مط»: معنى الجزية هاهنا الخراج، يعنى المسلم إذا اشترى أرضاً خراجية
من كافر فإن الخراج لا يسقط عنه. وإلى هذا ذهب أصحاب أبي حنيفة، والخراج عند الشافعي
على وجهين: أحدهما جزية، والآخر بمعنى الكراء والأجرة، فإذا فتحت الأرض صلحاً على أن
أرضها لأهلها، فما وضع عليها من خراج فمسجراً مجرى الجزية التي تؤخذ من رءوسهم، فمن
أسلم منهم سقط ما عليه من الخراج، كما يسقط ما على رقبته من الجزية، ولزمه العشر فيما
أخرجت أرضه. ويحتمل أن يكون حالاً من الفاعل.

«تو»: أريد بالجزية في الحديث الخراج الذي يوضع على الأرض التي ترك في يد الذمي
فيأخذها المسلم عنه متكفلاً بما يلزمه من ذلك. وتسميته بالجزية؛ لأنه يجري في الموضوع على
الأرض المتروكة في أيدي أهل الذمة، مجراها فيما يؤخذ من رءوسهم. وإنما قال: «فقد استقال
هجرته» لأن المهاجر له الحظ الأوفر والقدح المعلى في مال الفء، يؤخذ من أهل الذمة ويود
عليه، فإذا أقام نفسه في مقام الذمي في أداء ما يلزمه من الخراج، فقد أحل نفسه في ذلك محل
من عليه ذلك بعد أن كان له، فصار كالمستقبل عن هجرته بتخييس حق نفسه.

«قضى»: ومن تحمل جزية كافر وتحمل عنه صغاره، فكأنه ولي الإسلام من حيث إنه بذل
إعزاز الدين بالتزام ذل الكفر وتحمل صغاره، وللعلماء في صحة ضمان المسلم عن الذمي
بالجزية خلاف. ولمن منع أن يتمسك بهذا الحديث. أقول: قوله: «ومن نزع صغار كافر» إلى
آخره تذييل وهو أن يقطع الكلام بما يعم ويشتمل على المعنى السابق، وتوكيد لأمحل له من
الإعرا ب. وكذلك هنا؛ لأن معنى الأول أخص من الثاني، والثاني مقرر له ومؤكد لمعناه
وأعم.

فإن قلت: قد تعرف واشتهر أن ضرب الجزية كناية عن اللذة والصغار، فما بال الهجرة
كتى بها عن العزة؟ قلت: لأنها مبدأ عزة الإسلام ومنشأ رفعة؛ حيث نصر الله صاحبها
بالانصار وأعز الدين بهم، وفل شوكة المشركين وقطع شأنتهم واستأصلها.

الحديث السابع عن جرير رضى الله عنه: قوله: «بنصف العقل» «مط»: إنما لم يكمل
لهم الدية بعد علمه ﷺ بإسلامهم؛ لأنهم أعانوا على أنفسهم بنقامهم بين ظهوراني الكفار،
فكانوا كمن هلك بجنانية نفسه وجنانية غيره تسقط حصّة جنائته من الدية. «تو»: قوله: «أنا
بريء» يحتمل أن يكون المراد منه البراءة من دمه، وأن تكون البراءة من موالاته.

[٣٥٤٦] وانظر «السنن الكبرى للبيهقي (١٣٩/٩) قال وفي إسناد الحديث من هم شاميون، والبخاري
ومسلم لم يصفيا بمثلهم أ. هـ
* في ذلك «خط».

العقل، وقال: «أنا برىء من كل مسلم مقيم بين أظهر المشركين» قالوا: يا رسول الله! لم؟ قال: «لا تترأى ناراهما» رواه أبو داود. [٣٥٤٧]

٣٥٤٨- وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «الإيمان قيد الفتك، لا يفتك مؤمن» رواه أبو داود. [٣٥٤٨]

قوله: «لا تترأى ناراهما» هو علة لبراءته ﷺ منهم، يعنى لا يصح ولا يستقيم للمسلم أن يسكن الكافر ويقترب منه، ولكن يبعد بحيث لا تترأى ناراهما، فهو كناية عن البعد البعيد. وذكرنا فيه وجوهاً: أولها: قال أبو عبيدة: أى لا ينزل المسلم بالموضع الذى يرى ناره المشرك إذا أوقد، ولكنه ينزل مع المسلمين فى دارهم؛ لأن المشرك لا عهد له ولا أمان. وثانيها: قال أبو الهيثم: لا يتسم المسلم بسمه المشرك ولا يشبه به فى هديه وشكله، ولا يتخلق بأخلاقه من قولك: ما نار نعمك أى ماسمتها. وثالثها: قال أبو حمزة: أى لا يجتمعان فى الآخرة لبعد كل منهما عن صاحبه.

ورابعها: قال فى الفائق: معناه يجب عليهما أن يتباعد منزلهما بحيث إذا أوقدت فيهما ناراً لم تلج إحداهما للأخرى. وإسناد التراءى إلى النار كقولهم: دور بنى فلان متناظرة. والتراءى تفاعل من الرؤية، يقال: تراءى القوم، إذا رأى بعضهم بعضاً. وخامسها: قال القاضى: أى ينبغي أن لا يسكن مسلم حيث يسكن كافر ولا يدنو منه حيث تتقابل نارهما وتقرب إحداهما من الأخرى، حتى يرى كل منهما نار الآخر، فنزل رؤية الموقد منزلة رؤيتها إن كان لها، وهو من قول أبي عبيدة. وسادسها: قال التوريشى: أراد نار الحرب، أى هما على طرفين متباعدين؛ فإن المسلم يحارب الله ورسوله مع الشيطان وحزبه، ويدعو إلى الله بحزبه، والكافر يحارب الله ورسوله ويدعو إلى الشيطان، فكيف يتفقان ويصلح أن يجتمعان. «مظ»: فيه دليل على أن المسلم إن كان أسيراً فى أيدي الكفار، وأمكنه الخلاص والانفلات منهم، لم يحل له المقام معهم، وإن حلفوه أن لا يخرج كان الواجب أن يخرج إلا أنه إن كان مكرهاً على اليمين لم تلزمه الكفارة.

الحديث الثامن عن أبى هريرة رضى الله عنه: قوله: «قيد» أى منع. «نه»: أى أن الإيمان يمنع من الفتك كما يمنع القيد عن التصرف، فكانه جعل الفتك مقيداً. ومنه قولهم فى صفة الفرس: هو قيد الأوابد يريدون أنه يلحقها بسرعة، فكانها مقيدة لاتعدو والفتك أن يأتى الرجل صاحبه وهو عار غافل فيشتد عليه فيقتله. والغيلة أن يخدعه ثم يقتله فى موضع خفى.

قوله: «لا يفتك» «تو»: هو خبر معناه النهى أى لا يفعل ذلك؛ لأنه محرم عليه وهو ممنوع عنه، ويجوز فيه الجزم على النهى، ومن الناس من يتوهم أنه على بناء المفعول فيرويه كذلك، وليس بقويم رواية ومعنى.

[٣٥٤٧] انظر صحيح أبى داود. وقال الشيخ «صحيح» دون جملة العقل.

[٣٥٤٨] انظر صحيح الجامع (٢٨٠٢).

* فى «ك» «خط».

فإن قيل: قد بعث رسول الله ﷺ محمد بن مسلمة الخزرجي في نفر إلى كعب بن الأشرف فقتلوه، وبعث عبدالله بن عتيك الأوسي في نفر إلى رافع، وعبدالله بن أنيس الجهني إلى سفيان بن خالد، فكيف الترفيق بين هذا الحديث، وبين تلك القضايا التي أمر بها؟ قلت: يحتمل أن النهي عن الفتك كان بعدها وهو الأظهر، لأن أولها كانت في السنة الثالثة، والثانية في الرابعة، والثالثة بعد الخندق في الخامسة، وإسلام أبي هريرة كان عام خيبر في السابعة. ويحتمل أن يكون ذلك خصيصاً لرسول الله ﷺ لما أيده من العصمة ويحتمل أن تكون تلك القضايا بأمر سماوى؛ لما ظهر من المقتولين من الغدر برسول الله ﷺ والتعرض له بما لايجوز ذكره من القول والمبالغة في الأذية والتحريض عليه.

واختار القاضي هذا الوجه ولخصه، وقال: المعنى أن الإيمان منع ذلك وحرمة فلا ينبغي للمؤمن أن يفعله، لأن المقصود به إن كان مسلماً فظاهر، وإن كان كافراً فلا بد من تقديم تدبير واستتابة، إذ ليس المقصود بالذات قتله، بل الاستكمال والحمل على الإسلام على مايمكن، هنا إذا لم يدع إليه داع، فإن كان كما إذا علم أنه مصر على كفره حريص على قتل المسلمين متتهز للفرص منهم، وأن دفعه لايتيسر إلا بهذا فلا حرج فيه.

أقول: هذا هو الوجه، والذهاب إلى النسخ والتخصيص بعيد، لأن الظاهر يقتضى أن تذكر الجملة الأولى بعد الأخرى، فإن التعليل مؤخر عن المعلل، لكن قدمت اعتباراً للرتبة وبياناً لشرف الإيمان، وأن من خصائصه وخصائل أهله النصيحة لكل أحد حتى الكفار، كما ورد«الدين النصيحة» فعلى من اتصف بصفة الإيمان أن يتحلى بها ويجتنب عن صفة العتاة والمردة من الفتك، فإذا الكلام جار على أصالة الإيمان، وذكر المؤمن تابع له، فإذا ائخر كان بالعكس، فعلى هذا لايفتقر في الحديث إلى إلزام النسخ والتكليف فيه من جهة المعاني.

وأما من جهة البيان، فإن التركيب من الاستعارة التمثيلية؛ فإن الله ﷻ شبه العادة المستمرة والشرعية الثابتة في الجاهلية من الفتك والغيلة، في اطرادها وإطلاقها بالوحوش الأوابد والإبل الشوارد، وشبه الإسلام بالخيال السوابق والجياد العواتق، وشبه نسخه لتلك الشريعة الباطلة وهدمه لتلك القاعدة الزائفة بالقيد على تلك الأوابد. قال امرؤ القيس:

بمنجرد قيد الأوابد هيكل

ثم أدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به ثم حذف المشبه به وجعل القرينة الدالة عليه ما يخص المشبه به من القيد، فإذا كان الشأن هذا فكيف يذهب إلى جعل الفتك من خصائص من بعث لإتمام مكارم الأخلاق، وقلع رذائلها من سنحها صلوات الله وسلامه عليه؟ والحديث من جوامع الكلم التي خص بها هذا النبي الكريم ﷺ عرفه من ذاق معرفة خواص التركيب، واعتلى ذروة علم المعاني، وامتلى غارب علم البيان. والله أعلم.

٣٥٤٩- وعن جرير، عن النبي ﷺ، قال: إذا أَبَقَ العبدُ إلى الشُّركِ فقد حلَّ دَمُهُ. رواه أبو داود. [٣٥٤٩]

٣٥٥٠- وعن علي رضي الله عنه، أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه، فخنقها رجلٌ حتى ماتت، فأبطل النبي ﷺ دَمَهَا. رواه أبو داود. [٣٥٥٠]

٣٥٥١- وعن جندب، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «حدُّ السَّاحِرِ ضربةٌ بالسيف». رواه الترمذي. [٣٥٥١]

الحديث التاسع عن جرير: قوله: «إلى الشرك» «نه»: أى إذا هرب مملوك إلى دار الشرك فظفر أحد من المسلمين بقتله فلا شيء عليه، فإن لم يرتد عن دينه فقد فعل ما يهدر به دمه من جواره المشركين وتركه دار الإسلام، وقد سبق أنه لا تتراعى ناراهما.

الحديث العاشر عن علي رضي الله عنه: قوله: «وتقع فيه» عداؤه به «في» لتضمين معنى الطعن. «نه». يقال: وقعت فيه إذا اغتبتته وذمته. «مظ»: وفيه أن الذمى إذا لم يكف لسانه عن الله ورسوله ودينه، فهو حرى مباح الدم.

الحديث الحادى عشر عن جندب: قوله: «ضربة بالسيف» يروى بالتاء والهاء والثانى أولى، وكان من الظاهر أن يقال: حد الساحر القتل فعندل إلى ما هو عليه تصويراً له، وأن لا يتجاوز منه إلى أمر آخر. «حسن»: اختلّفوا فى قتله، فلذهب جماعة من الصحابة وغيرهم إلى أنه يقتل، روى عن حفصة رضي الله عنها: أن جارية لها سحرتها فأمرت بها فقتلت. وروى أن عمر رضي الله عنه: كتب أن اقتلوا كل ساحر وساحرة. قال الراوى: فقتلنا ثلاث سواحر، وعند الشافعى رحمه الله يقتل إن كان الذى يسحر به كفراً إن لم يتب فإن لم يبلغ عمله الكفر فلا يقتل، وتعلم السحر ليس كفراً عنده، إلا أن يعتقد قلب الأعيان.

«قضى»: الساحر إذا لم يتم سحره إلا بدعوة كوكب أو شيء يوجب كفراً يجب قتله، لأنه استعان فى تحصيـله بالتقرب إلى الشيطان مما لا يستقل به الإنسان، وذلك لا يتسبب إلا لمن يناسبه فى الشرارة وخبث النفس فإن التناصب شرط فى النظام والتعاون، وبهذا يميز الساحر عن النبى والولى. وأما ما يتعجب منه كما يفعله أصحاب الحيل بمعوذة الآلات والأدوية، أو يريه صاحب خفة اليد فغير حرام. وتسميته سحرًا على التجوّر؛ لما فيه من الدقة، لأنه فى الأصل ما خفى سببه.

«مع»: يحرم فعل السحر بالإجماع. وأما تعليمه وتعلمه ففيه ثلاثة أوجه: الصحيح الذى قطع به الجمهور أنهما حرامان، والثانى مكروهان، والثالث مباحان. وقال أيضاً: اعلم أن التكهّن وإتيان الكهان، والتنجيم، والضرب بالرمل، والشعير بالحصى، وبالشعبدة*

[٣٥٤٩] أخرجه أحمد فى مسنده (٢٦٥/٤)، وأبو داود فى مسنده (٤٣٦٠) (١٢٨/٤).

[٣٥٥٠] انظر صحيح أبى داود (٣٦٦٥) بتحوى، وانظر صحيح النسائى (٣٧٩٤).

[٣٥٥١] انظر ضيف الجامع (٢٦٩٨).

* ضرب من السحر والدجل.

الفصل الثالث

٣٥٥٢- عن أسامة بن شريك، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ خَرَجَ يُفَرِّقُ بَيْنَ أُمَّتِي فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ». رواه النسائي. [٣٥٥٢]

٣٥٥٣- وعن شريك بن شهاب، كنتُ أتمنى أن ألقى رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أسأله عن الخَوَارِجِ، فلقيتُ أبا بَرَّةَ في يومٍ عِيدٍ في نَفَرٍ من أصحابه، فقلتُ له: «هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ؟» قال: نعم، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يَذْكُرُ بَأْذَنِي، ورأيتُه يعينِي: أُنِّي رسولُ الله ﷺ بمالٍ فقسَّمه، فأعطى مَنْ عن يمينه وَمَنْ عن

وتعليمها حرام. وأخذ العوض عليها حرام بالنص الصحيح في حلوان الكاهن، واعلم أن وراء العلوم الشرعية أشياء تسمى علومًا، منها حرام ومكروه ومباح، فالمحرم كالفسلفة والشعبدة، والرمل وعلوم الطيِّمين، وكذا السحر على الصحيح، وتتفاوت درجات تحريمه، والمكروه كاشعار المولدين المشتملة على الغزل والبطالة، والمباح كاشعارهم التي ليس فيها سفخ، ولا ما ينشط إلى الشر ولا يثبط من الخير.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن أسامة: قوله: «خرج يفرق» فيه شائبة من معنى أفعال المقاربة أي جعل يفرق، أو هو مطاوع خرجته فخرج أي مهر في صنعة التفريق بين المسلمين، فعلى هذا «يفرق» حال. «مع»: فيه الأمر بقتال من خرج على الإمام، أو أراد تفريق كلمة المسلمين ونحو ذلك، فينبغي أن ينهى أولاً وإن لم يتنه قوتل، فإن لم يتدفع شره إلا بقتله فقتله كان هدراً. الحديث الثاني عن شريك: قوله: «أسأله» إما صفة «رجلاً» أو حال منه لوصفه، وقوله: «يذكر الخوارج» حال مزال عن كونه مضافاً إلى رسول الله ﷺ، تقديره: سمعتُ ذكر رسول الله ﷺ الخوارج، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم جرى بعده به «يذكر» جملة حالية دلالة على المحذوف، وقوله: «أُنِّي رسول الله ﷺ بمالٍ» إلى آخره حال من مفعول «رأيتُه» أي رأيتُه في حالة كونه مائتاً بمال، وكل من ذكر قوله: «بأذني» وتكرير رسول الله ﷺ إيدان بتحقيق الأمر وتثبت في الرواية، وأنها مما لا يستتاب فيه: قوله «ورجل أسود» خبر مبتدأ محذوف وارد على الذم والشتم؛ لأن دمامة الصورة تدل على خبائة السرية: قوله: «مطموم الشعر» «نه»: يقال: طم شعره جلده واستأصله.

قوله: «بعدي» أي متجاوزاً عني. المغرب: يقولون: وإن كان ليس بالذي لا يعمله يعني ليس بنهاية في الجود، وكانهم أخذوا من قولهم: هذا ليس مما ليس بعده غاية في الجود،

شماله، ولم يُعطَ مَنْ وراءه شيئاً. فقام رجلٌ من ورائه فقال: يا محمدًا ما عدلت في القسمة. رجلٌ أسودٌ مطمومُ الشعرِ، عليه ثوبانِ أبيضانِ، فغضبَ رسولُ الله ﷺ غضباً شديداً وقال: «والله لا تجدونَ بعدي رجلاً هو أعدلُ مني» ثم قال: «يُخرجُ في آخرِ الزمانِ قومٌ كانَ هذا منهم، يقرءونَ القرآنَ لا يجاورُ تراقيهم، يمرقونَ من الإسلامِ كما يمرقُ السهمُ من الرميةِ، سيماهمُ التحليقُ، لا يزالونَ يخرجونَ، حتى يخرجَ آخرُهم معَ المسيحِ الدجالِ، فإذا لقيتموهم، هم شرُّ الخلقِ والخليقةِ». رواه النسائي. [٣٥٥٣]

٣٥٥٤- وعن أبي غالب، رأى أبو أمانة رعوساً منصوباً على درجٍ دمشق، فقال أبو أمانة: «كلاب النار، شرُّ قتلى تحت أديم السماء، خيرُ قتلى من قتلوه» ثم قرأ ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ (١) الآية. قيل لأبي أمانة: أنت سمعتَ من رسولِ الله ﷺ؟ قال: لو لم أسمعهُ إلا مرةً أو مرتينِ أو ثلاثاً حتى عدَّ سبعاً ما حدثكموه. رواه الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن. [٣٥٥٤]

وربما اختصروا الكلام فقالوا: ليس بعده، ثم أدخل عليه «لا» النافية للجنس، واستعملوه استعمال الاسم المتكمن انتهى كلامه. وقوله: «كان هذا منهم» أي من شيعتهم ومقتضى سيرتهم، كقوله تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ (٢).

وقوله: «هم شرُّ الخلق» جزاء للشرط، وإنما لم يؤت بالفاء؛ لأن الشرط ماضٍ، كذا قال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (٣) ومع هذا لا بد من التأويل، أي فإذا لقيتموهم فاعلموا أنهم شرار خلق الله تعالى فاقتلوه، كما قال: «طوبى لمن قتلهم وقتلوه». ووجه آخر أن يكون الجزء محذوفاً والمجمله بعده استئنافية لبيان الموجب، وعطف قوله: «الخليقة» على «الخلق» ولا بد من المغايرة فلا يحمل الشر على التفضيل مبالغة، أي هم شر سجية وشر خلقاً، وفي عكسه: «اللهم كما حسنت خلقي حسن خلقى».*

الحديث الثالث عن أبي غالب: قوله: «على درج دمشق» الجوهري: قولهم: حل درج الضب أي طريقه والجمع الأدراج. وقولهم: رجعت أدراجي أي رجعت في الطريق الذي جئت منه، والدرجة المرقاة والجمع الدرج، ولعل المراد في الحديث هذا القول؛ لقوله: «منصوبة». وقوله: «كلاب النار» خبر مبتدأ محذوف، «وشر قتلى» يجوز أنه خبر مبتدأ محذوف، أو خبرٌ بعد خبرٍ أو بدل، وقوله «خير قتلى» مبتدأ و«من قتلوه» خبره، وكان من الظاهر العكس ففعل اهتماماً، كقول الشاعر:

[٣٥٥٤] إسناده حسن.

[٣٥٥٣] وأخرجه أحمد (٦٥/٣) ينعوه.

(٣) الأتعام: ١٢٢.

(٢) التوبة: ٦٧.

(١) آل عمران: ١٠٦.

* هذا الأثر في النظر إلى المرأة، كان إذا نظر في المرأة قال... الحديث، وهو ضعيف وإنظر النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة للشيخ أبي إسحق الحويني.

كتاب الحدود الفصل الأول

٣٥٥- عن أبي هريرة، وزيد بن خالد: أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ، فقال أحدهما: أقض بيننا بكتاب الله وقال الآخر: أجل يارسول الله! فاقض بيننا بكتاب الله، واثذن لي أن أتكلم. قال: «تكلم» قال: إن ابني كان عسيقا على هذا،

الا إن خير الناس حيا وميتا أسير ثقيف عندهما في السلاسل

و«أديم السماء» وجهها كما يسمى وجه الأرض أديمًا
قوله: ثم قرأ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ (١) لمح به إلى التفصيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ فيقال لهم: أكفرتُم؟ والهمزة للتوبيخ والتعجب من حالهم، فقيل: هم المرتدون، وقيل: هم أهل البدع والأهواء، وعن أبي أمامة: هم الخوارج. والله أعلم بالصواب.

كتاب الحدود

«غب»: الحد الحاجز بين الشيئين الذي يمنع اختلاط أحدهما بالآخر، وحد الزنى والخمر سمي به لكونه مانعًا لمتاعبيه عن معاودة مثله، ومانعًا لغيره أن يسلك مسلكه.

الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «إن ابني كان عسيقا على هذا «تو»: العسيف الأجير، وإنما قال: «على هذا» لما يتوجه للأجير على المستأجر من الأجرة، بخلاف ما لو قال: عسيقا لهذا؛ لما يتوجه للمستأجر عليه من الخدمة والعمل. أقول: يريد أن قوله: «على هذا» صفة مميزة لـ «أجير» أى أجير ثابت الأجرة عليه، وإنما يكون كذلك إذا لابس العمل راتمه، ولو قيل: لهذا، لم يكن كذلك. قوله: «فاقض» الفاء جزء شرط محذوف، أى إذا تفتت معه بما عرض على جنابك فاقض، فوضع كلمة التصديق موضع الشرط.

قوله: «بكتاب الله» «قض»: أى بحكمه، إذ ليس في القرآن الرجم، قال تعالى: ﴿لَوْ لَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ﴾ أى الحكم بأن يؤخذ على جهالة، ويحتمل أن يراد به القرآن، وكان ذلك قبل أن تنسخ آية الرجم لفظًا، وإنما سأل المترافعان أن يحكم بينهما بحكم الله، وهما يعلمان أنه لا يحكم إلا بحكم الله، ليفصل بينهم بالحكم الصرف، لا بالنصائح والترغيب فيما هو الأرفق بهما؛ إذ للحاكم أن يفعل ذلك ولكن برضا الخصمين. والحديث يدل على

(١) آل عمران: ١٠٦.

(٢) الأنفال: ٦٨.

فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَاقْتُلْتُمُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا قُضِيَ بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدُّ عَلَيْكَ، وَأَمَّا ابْنُكَ؛ فَعَلَيْهِ جُلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أَنْبَسُ! فَاعْدُدْ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» فَاعْتَرَفَتْ، فَرَجَمَهَا. متفق عليه.

٣٥٥٦- وعن زيد بن خالد، قال: سمعتُ النبي ﷺ يأمرُ فيمن زنى ولم يُحصن، جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، رواه البخاري.

جواز الإفتاء في رماته، فإن أبا الزاني قال: «سألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام»، وأن الرسول ﷺ لم ينكر عليه، وأن حد البكر جلد مائة وتغريب عام، وأن حضور الإمام ليس بشرط في إقامتها؛ فإنه ﷺ بعث أنيس بن ضحاك الأسلمي لها، وأن الاستئانة فيها جائزة.

«حسن»: فيه جواز أن للحاكم أن يبدأ بسماع كلام أي الخصمين شاء. وفي قوله: «فرد عليك» دليل على أن المأخوذ بحكم البيع الفاسد والصلح الفاسد مستحق الرد على صاحبه غير مملوك للاخذ. وفيه أن من أقر بالزنا على نفسه مرة يقام الحد عليه، ولا يشترط فيه التكرار كما لو أقر بالسرقة مرة واحدة يقطع، ولو أقر بالقتل مرة واحدة يقتص منه، وإليه ذهب الشافعي. وقال أصحاب أبي حنيفة: ينبغي أن يقر أربع مرات في أربعة مجالس، فإذا أقر أربع مرات في مجلس واحد فهو كإقرار واحد.

«مح»: قالوا: إن بعث أنيس إليها محمول على إعلامها، بأن أبا العسيف قذفها بانه فيعرفها بأن لها عنده حد القذف، هل هي طالبة به أم تعفو عنه أو تعترف بالزنا فإن اعترفت فلا يحد القاذف وعليها الرجم، لما كانت محصنة. ولابد من هذا التأويل؛ لأن ظاهره أنه بعث لطلب إقامة حد الزنا وتحسيسه، وهذا غير مراد؛ لأن حد الزنا لا يتحسس ولا ينقر عنه، بل لو أقر به الزاني استحب أن يلقن الرجوع. كما سيجيء. وفيه أنه يستحب للقاضي أن يصبر على قول أحد الخصمين: اقض بالحق، ويجوز ذلك إذا تعدى عليه خصمه ونحو ذلك. والله أعلم.

الحديث الثاني عن زيد: قوله: «ولم يحصن» «نه»: الإحصان المنع، والمرأة تكون محصنة بالإسلام والعفاف والحرية والتزويج، يقال: أحصنت المرأة فهي محصنة ومحصنة، وكذلك الرجل، والمحصن بالفتح يكون بمعنى الفاعل والمفعول وهو أحد الثلاثة التي جئن نواذك، يقال: أحصن فهو محصن، وأسهب فهو مسهب، وألفح فهو ملفح. «حسن»: هو الذي اجتمع فيه أربع شرائط: العقل، والبلوغ، والحرية، والإصابة في النكاح الصحيح.

٣٥٥٧- * وعن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةَ الرَّجْمِ، رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْإِعْتِرَافُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٥٨- * وعن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الحديث الثالث عن عمر رضى الله عنه: قوله: «آية الرجم» اسم «كان» و«من» التبعيضية في «مما أنزل» خبره، وإنما جعل قوله: «إن الله بعث محمدًا بالحق وأنزل عليه الكتاب» مقدمة للكلام ورفعًا للربة ودفعًا للتهمة، يدل عليه قوله في تمام هذا الحديث بعد قوله: «ورجمننا بعده» «فأخشى إن طال بالناس زمن أن يقولوا: ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله» فإن الرجم في كتاب الله حق، وفي آخره «وأيام الله لولا أن يقول الناس زاد في كتاب الله لكتبها» أخرجه الأئمة إلا النسائي، وفي رواية ابن ماجه: «وقد قرأ بها الشيخ والشیخة إذا فارجموهما البتة».

الحديث الرابع عن عبادة: قوله: «قد جعل الله لهم سبيلاً» «تو»: كان هذا القول حين شرع الحد في الزاني والزانية، والسبيل هاهنا الحد؛ لأنه لم يكن مشروعاً ذلك الوقت، وكان الحكم فيه ما ذكر في كتاب الله «وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاستَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَاْمَسْكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» (١).

أقول: التكرير في قوله: «خُذُوا عَنِّي» يدل على ظهور أمر قد خفي شأنه واهتم بيانه؛ فإن قوله: «قد جعل الله لهم سبيلاً» مبهم في التنزيل، ولم يعلم ماتلك السبيل؟ أى الحد الثابت في حق المحصن وغيره، فقوله: «البكر بالبكر» إلى آخره بيان لمبهم وتفصيل للمبهم وعلى طريقة الاستئناف مصداقاً لقوله تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ» (٢) والتقسيم حاصر من حيث المفهوم؛ لأن اللاتي يأتين الفاحشة لا يخلو إما أن تكون بكرة أو ثيباً، والأولى إما زنت بالبكر أو بالثيب، والثانية أيضاً كذلك، فبين في الحديث ما حد البكر بالبكر والثيب بالثيب، وترك ذكر الثيب مع البكر لظهوره، ولحديث عسيف على ماسبق: «مع»: اختلفوا في هذه الآية، فقيل: هي محكمة وهذا الحديث مفسر لها. وقيل: منسوخة بالآية التي في أول سورة النور. وقيل: إن آية النور في البكرين وهذه الآية في الثيبين.

٣٥٥٩- * وعن عبد الله بن عمر: أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنِيَا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟» قَالُوا: نَقْضُحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: فِيهَا الرَّجْمُ. فَاتَوَا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمَا يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ الرَّجْمُ، فَقَرَأَ مَاقِبَلَهَا وَمَابَعْدَهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: أَرْفَعْ يَدَكَ فَرَفَعَ، فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ. فَقَالُوا: صَدَقَ يَامُحَمَّدُ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ. فَأَمَرَ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ فَرُجِمَا. وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: أَرْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ تَلَوَحُ، فَقَالَ: يَامُحَمَّدُ إِنَّ فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ، وَلَكِنَّا نَتَكَاتَمُهُ بَيْنَنَا، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قوله: «البكر بالبكر» مبتدأ و«جلد مائة» خبره، أى حد زنا البكر جلد مائة «مع»: هو ليس على سبيل الاشتراط، بل حد البكر الجلد والتغريب سواء زنى ببكر أو ثيب، وحد الثيب الرجم، سواء زنى بتيب أو ببكر، فهو شبيه بالتقييد الذي يخرج على الغالب. واعلم أن المراد بالبكر من الرجال والنساء من لم يجامع فى نكاح صحيح، وهو حر بالغ عاقل سواء جامع بوطء شهية، أو نكاح فاسد أو غيرهما. والمراد بالتيب عكس ذلك سواء فى كل ذلك، المسلم والكافر والرشيذ والمحجور عليه بسفه. وأجمعوا على وجوب جلد الزانى البكر مائة، ورجم المحصن وهو الثيب. واختلفوا فى جلد الثيب مع الرجم، فقالت طائفة: يجلد ثم يرجم. وبه قال على رضى الله عنه والحسن والحسين وإسحاق، وداد وأهل الظاهر، وبعض أصحاب الشافعى.

وقال الجمهور: الواجب الرجم وحده، واحتجوا بأن النبى ﷺ اقتصر على رجم الثيب فى أحاديث كثيرة، منها قضية ماعز، وقضية المرأة الغامدية، وقضية المرأة مع العسيف، وحديث الجمع بين الجلد والرجم منسوخ، لأنه كان فى بدء الأمر. وأما تغريب عام ففيه حجة للشافعى والجمهور، أنه يجب نفى سنة رجلا كان أو امرأة. وقال الحسن: لا يجب النفى. وقال مالك والأوزاعى: لانفى على النساء، وروى مثله عن على رضى الله عنه. قالوا: لأنها عورة، وفى نفها تضيق لها وتمريض للفتنة، وأما العبد والأمة ففيهما أقوال للشافعى، وأصحها تغريب نصف سنة.

الحديث الخامس عن عبد الله: قوله: «نقضحهم ويجلدون» أى لانجد فى التوراة حكم الرجم بل نجد أننا نقضحهم ويجلدون. وإنما أتى أحد الفعلين مجهولا والآخر معروفاً؛ ليشعر بأن الفضيحة كانت مؤكدة إليهم وإلى اجتهدهم، إن شاءوا [سخموا] وجه الزانى بالفحم أو عزروه، والجلد لم يكن كذلك.

«مع»: فيه دليل لوجوب حد الزنى على الكافر، وأنه يصح نكاحه، وإنما على المحصن الرجم ولا يجلد مع الرجم، إذ لو لم يصح نكاحه لم يثبت إحصانه ولم يرجم. وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشرائع، وأن الكفار إذا تحاكموا إلينا يحكم القاضى بينهم بحكم

٣٥٦- وعن أبي هريرة: قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ وهو في المسجد، فناداه: يا رسول الله! إني زُيتُ، فأعرض عنه النبي ﷺ، فغشى لشق وجهه الذي أعرض قبله فقال: إني زيت فأعرض عنه النبي ﷺ فلما شهد أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال: «أبك جنون؟» قال: لا. فقال: «أحصنت» قال: نعم يا رسول الله! قال: «اذهبوا به فأرجموه» قال ابن شهاب: فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله يقول: فرجمناه بالمدينة، فلما أذلقته الحجارة هرب حتى أدركناه بالحرّة، فرجمناه حتى مات. متفق عليه.

شرعنا. قالوا: سؤاله ﷺ «ما تجدون في التوراة»: ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم، وإنما هو لإزامهم ما يعتقدونه في كتابهم، ولإظهار ما كتموه من حكم التوراة، وأرادوا تعطيل نصها ففضحهم بذلك، ولعله ﷺ قد أوحى إليه أن الرجم في التوراة موجود في أيديهم، لم يغيروه كما غيروا أشياء، أو أخبر بذلك من أسلم منهم. فإن قيل: كيف رجمهما بما ذكرت اليهود من قولهم: إن رجلا منهم وامرأة زنيا، إذ لا اعتبار بشهادتهم؟ قلنا: الظاهر أنهما اقرا بذلك أو شهد عليهما أربعة من المسلمين؛ لاحتمال ما جاء في سنن أبي داود وغيره: «أنه شهد عليهما أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها».*

الحديث السادس عن أبي هريرة رضى الله عنه: «فتنحى لشق وجهه» «حس»*: أى قصد الجهة التى إليها وجهه ونحا نحوها من قولك: نحوت الشيء انحوه. قوله: «أربع شهادات» «شف» أى أقر على نفسه أربع مرات، كأنه شهد على نفسه بإقراره بما يوجب الحد. قوله: «أذلقته الحجارة» «فا»: أذلقه فذلق إذا أجهدته حتى تفلق، وأذلقت الضب إذا صببت الماء فى جحره ليخرجه، والسنان المزلق الذى نفذ حتى صار نافذا ماضياً أى مسته الحجارة بحدّة طرفها.

«حس»: يحتج بهذا الحديث من يشترط التكرار فى الإقرار بالزنا حتى يقام عليه الحد، ويحتج أبو حنيفة بجميعة من الجوانب الأربعة على أنه يشترط أن يقر أربع مرات فى أربع مجالس، ومن لم يشترط التكرار قال: إنما رده مرة بعد أخرى لشبهة داخلية فى أمره، ولذلك سأل فقال: «أبك جنون؟» فأخبر أن ليس به جنون، قال: «أشربت خمرا؟» فقام رجل فاستنكه فلم يجد منه ريح الخمر، فقال: «أزيت؟» قال: نعم فأمر به فرجم. فرد مرة بعد أخرى للكشف عن حاله لا أن التكرار فيه شرط. وفيه دليل على أن المرجوم لا يشد ولا يربط ولا يجعل فى الحفرة، لأنه لو كان شيء من ذلك لم يمكنه الفرار والهرب. واختلقوا فيه، فقال قوم: لا يضر مطلقاً. وقيل: يضر للمرأة لا للرجل.

«مح»: إنما قال: «أبك جنون؟» لتحقيق حاله؛ فإن الغالب أن الإنسان لا يصبر على إقرار ما يقتضى إهلاكه، مع أن له طريقاً إلى سقوط الإثم بالتوبة، وهذا مبالغة فى تحقيق حال المسلم

* فى «ك» «شف».

* رواه أبو داود فى كتاب الحدود بسند فيه انقطاع.

وفي رواية للبخاري: عن جابرٍ بعدَ قوله: قال: نعم فأمَرَ به فرُجِمَ بالمصلَّى، فلما أذلقتهُ الحجارةُ فرَّ فأدركَ، فرُجِمَ حتى مات. فقال له النبي ﷺ خيراً وصلى عليه.

٣٥٦١ - * وعن ابنِ عباسٍ، قال: لما أتى ماعزُ بنُ مالكٍ النبي ﷺ فقال له: «لعلَّكَ قُبلْتَ أو غُمزْتَ أو نظرتَ؟» قال: لا يارسولَ الله! قال: «أَنكِهَها؟» لا يَكُنِّي، قال: نعم، فعند ذلك أمرَ برجمه. رواه البخاري

٣٥٦٢ - * وعن بُريدةَ، قال: جاءَ ماعزُ بنُ مالكٍ إلى النبي ﷺ فقال: يارسولَ الله

وصيانة دمه. وفيه إشارة إلى أن إقرار المجنون باطل، وأن الحدود لا تجرى عليه. وفي سؤاله «أحصنت؟» إشارة إلى أن على الإمام أن يسأل عن شرط الرجم من الإحصان وغيره، سواء ثبت بالإقرار أم بالينة. وفيه مؤاخذة الإنسان بإقراره. وفيه تعريض بالعفو عن حد الزنا إذا رجع عن الإقرار. وفيه دليل على أن الرجم كاف ولا يجلد.

قوله: «فرجم بالمصلَّى» «مع»: قالوا: المراد به مصلَّى الجنائز، ويشهد له الرواية الأخرى «في بقيع الغرقد»، وهو موضع الجنائز بالمدينة. قال البخاري: فيه دليل على أن مصلَّى الجنائز والأعياد إذا لم يجعل مسجداً لا يثبت له حكم المسجد؛ إذ لو كان له حكمه لاجتنب الرجم فيه لتلطخه بالدماء. وقال الدارمي من أصحابنا: إن مصلَّى العيد وغيره إذا لم يكن مسجداً هل يثبت له حكم المسجد؟ فيه وجهان: أحدهما ليس له حكم المسجد.

قوله: «أدركناه بالحرَّة» «مع»: اختلفوا في المحصن إذا أقر بالزنا، وشرعوا في رجمه فهرب هل يترك أم يتبع ليقام عليه الحد؟ قال الشافعي وأحمد وغيرهما: يترك ولكن يستقال له، فإن رجع عن الإقرار ترك، وإن أعاده رجم، واحتجوا بما جاء في رواية أبي داود أن النبي ﷺ قال: «هلا تركتموه فلعله يتوب، فيتوب الله عليه»، وقال مالك وغيره: إنه يتبع ويرجم، لأن النبي ﷺ لم يلزمهم ديتهم مع أنهم قتلوه بعد هربه، وأجيب عن هذا بأنه لم يصرح بالرجوع، وقد ثبت عليه الحد.

الحديث السابع عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «أَنكِهَها» مقول القول «ولا يَكُنِّي» حال، أي قال ذلك مصرحاً غير [مَكْنِي] * عنه، وهذا التصريح تصريح في استحباب التعريض بالعفو إذا كنى الجاني ولم يصرح. «مع»: فيه استحباب تلقين المقر بالزنا والسرقه وغيرهما بالرجوع، وبما يعتذر به من شبهة فيقبل رجوعه؛ لأن الحدود مبنية على المساهلة والدرء، بخلاف حقوق الأدميين وحقوق الله تعالى المالية كالزكاة والكفارة وغيرهما؛ فإنه لا يجوز التلقين فيها.

الحديث الثامن عن بريدة: قوله: «فرجع غير بعيد» أي غير زمان بعيد لقوله تعالى: ﴿فمَكَثْ

* كلما في «طه» و«ك» وهو جاز.

طَهَرَنِي فَقَالَ: «وَيْحَكَ أَرْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَرْنِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «فِيمَ أَطْهَرُكَ؟» قَالَ: مِنَ الزَّنا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبِهَ جُنُونٌ؟» فَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ. فَقَالَ: «أَشْرَبَ خَمْرًا؟» فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّهُ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمِرٍ. فَقَالَ: «أَزْنَيْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ فَأَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ، فَلَبِثُوا يَوْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوْسَعَتْهُمْ» ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَرْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَرْنِي.

غير بعيد^(١) أى غير زمان بعيد، كقولك: عن قريب. قوله: «وَيْحَكَ» «نه»: ويح كلمة ترحم وتوجع، يقال لمن وقع فيهلكة لا يستحقها، وقد يقال بمعنى المدح والتمعجب، وهى منصوبة على المصدر، وقد ترفع وتضاف ولا تضاف، يقال: ويح زيد ويحاً له ويويح له. قوله: «فِيمَ أَطْهَرُكَ» وفى نسخ المصاييح «مِمَّ أَطْهَرُكَ؟» والرواية الأولى فى صحيح مسلم وكتاب الحميدى. «مع»: «فِيمَ» بالفاء والياء التحتانية بنقطتين فى جميع النسخ وهو صحيح، وفيه معنى التسبب.

أقول: «ما» يسأل بها عن عموم الأحوال، و«من» الابتدائية فى الجواب مضمن معنى السبب، لأنها لإنشاء الابتداء، فخصت «ما» به لتطابقها، كأنه قيل: فى أى سبب أطهرك؟ فأجاب بسبب الزنا، ونظيره فى المعنى قوله تعالى: «قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ اللَّهُ»^(٢) لأن فى قوله «من رب السموات» معنى المالكية، كأنه قيل: لمن السموات والأرض؟ قوله: «فاستنكه» الجوهرى: استنكهت الرجل فنكه فى وجهى ينكه نكهاً، أمرته بأن ينكه ليعلم أشارب هو أم غير شارب؟ والنكته ريح الفم.

قوله: «لو قسمت بين أمتي لوسعتهم» أى لكفتهم سعة، يعنى توبة تستوجب مغفرة ورحمة تستوعبان جماعة كثيرة من الخلق، يدل عليه قوله فى الغامدية: «لقد تاب توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له». فإن قلت: فإذاً ما فائدة قوله ﷺ: «استغفروا لماعز؟» قلت: فائدة قوله: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَاسْتَغْفِرُوا»^(٣) وقوله تعالى: «إِذَا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ»^(٤) فإن الثانى طلب مزيد الغفران وما يستدعيه من الترقى فى المقامات والنبات عليها، ومنه قوله تعالى: «وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ»^(٥) وقوله: «إنها حبلى» جملة مستأنفة بيان لموجب قياس حالها على حال ماعز، والعللة غير جامعة، فكأنها قالت: إني غير متمكنة من الإنكار بعد

(٢) المؤمنون : ٨٦ : ٨٧

(٤) الفتح : ١ : ٢

(١) النمل : ٢٢

(٣) النصر : ١ - ٣

(٥) هود : ٣

فقال: «ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه» فقالت: تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك: إنها حبلتي من الزنا. فقال: «أنت؟» قالت: نعم. قال لها: «حتى تضعي مافي بطنك» قال: فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت، فأتى النبي ﷺ، فقال: قد وضعت الغامدية فقال: «إذن لا نرجعها وندع ولدها صغيراً، ليس له من يرضعه» فقام رجل من الأنصار، فقال: إني رضاعه يائي الله! قال: فرجمها. وفي رواية: أنه قال لها: «اذهي حتى تلدي» فلما ولدت قال: «اذهي فأرضعيه حتى تقطعيه». فلما قطعت أنه بالصبي في يده كسرة خبز. فقالت: هذا يائي الله قد قطعت، وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها. فيقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها، فتنضح

الإقرار لظهور الجبل بخلافه، وقوله: «إنها حبلتي» على الغيبة حكاية قولها: إني حبلتي، يدل عليه قول ﷺ: «أنت» لأنه تقرير لما تكلمت به، وقوله «حتى تضعي» غاية لجواب قولها: طهرني أي لم أظهر حتى تضعي.

قوله: «فكفلها» «مع»: أي قام بمثلها ومصالحتها، وليس هو من الكفالة التي بمعنى الضمان؛ لأنها غير جائزة في حدود الله تعالى. وقوله: «إذن» هو جواب وجزاء يعني إذا وضعت الغامدية فلا نرجعها ونترك ولدها. قوله: «بالصبي» حال من فاعل «أنت» وضمير المفعول راجع إلى رسول الله ﷺ.

«مع» الرواية الأخيرة مخالفة للأولى، فإن الثانية صريحة في أن رجمها كان بعد الفطام وأكل الخبز، والأولى ظاهرة في أن رجمها عقيب الولادة فوجب تأويل الأولى لصراحة الثانية، ليتفقا؛ لأنها قضية واحدة والروايتان صحيحتان، فقوله في الأول: «فقام رجل من الأنصار فقال: إني رضاعه». [إنما قاله بعد الفطام، والمراد بالرضاعة كفالته وتربيته. سماه رضاعاً مجازاً. أقول: ويحتمل أن يقال: إن معنى قوله: «إني رضاعه»* أي إني أتكفل مثونة المرضعة لترضع ولدها كما كفل الرجل مثونتها حين كانت حاملاً، فإذا الفاء في قوله: «فرجمها» فصيحة أي سلمها رسول الله ﷺ إليه مع ولدها فرضعته حتى فطمته، وأنت به في يده كسرة خبز، فدفع الصبي إلى غيرها فأمر بـرجمها.

قوله: «فيقبل» «تو»: يروى هذا اللفظ بآليات ذات النقطتين من تحت بين يدي القاف واللام على زنة الماضي من التقبيل، وليس بشيء مغنى ورواية، وإنما أتاهم الغلط من حيث إن الراوي أتى به على بناء المضارع من الإقبال، كأنه يريد حكاية الحال الماضية، وروى أنه لو كان من الإقبال الماضي لآتى به على زنة الماضي [لكنه أشبه بنسق الكلام وصحح القاضي هذه

* ما بين المعطوئين سقط من «ط»، وأثبتته من «ك».

الدم على وجه خالد، فسبها، فقال النبي ﷺ: «مهلا ياخالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكسر لغفر له» ثم أمر بها فصلى عليها ودُفنت. رواه مسلم.

الرواية، وقال في بعض النسخ: فقبل بالبلاء على صيغة الماضي* من التقبيل وهو التبع، أي يتبعها بحجر.

أقول: قد تقرر في علم المعاني أن القصة إذا كانت عجيبة الشأن يعدل من الماضي إلى المضارع لتصوير تلك الحالة مشاهدة واستحضاراً لتعجب السامع منها، قال تايط شرك:

بأني قد لقيت الغول يهوي يشهب كالصحيفة صحصحان
فأضربها بلا دهش فخرت صريعاً للدين وللجسران^(١)

قال: فاضربها بعد قوله: لقيت، تصويراً لتلك الحالة التي شجع فيها، ولا ارتياب أن قصة خالد رضى الله عنه بعد الفراغ من شأن الغامدية، إنما أتى به الراوي استحضاراً لما فعل خالد، وما قال ﷺ من قوله: «مهلا» ومعناه تريت وأنصت ومن تمثيل توبتها بتوبة العشار.

«مع» قوله: «فتنضح» روى بالحاء المهملة وبالمعجمة، والاكثرون على المهملة، ومعناه ترشش وأنصب. «مع»: النضح قريب من النصح، وقيل: بالمعجمة الآخر يبقى في الثوب والجسد، وبالمهملة الفعل نفسه. وقيل: هو بالمعجمة مافعل تملكاً، وبالمهملة من غير تمدد. والمكسر الضريبة التي يأخذها المكسر وهو العشار. «مع»: فيه أن المكسر من أعظم الذنوب والمعاصي الموبقات، وذلك لكثرة مطالبات الناس له ومظلماتهم عنده لتكرر ذلك منه، وأخذ أموال الناس بغير حقها وصرفها في غير وجهها.

قوله: «فصلى عليها» «مع»: قال القاضي عياض: هي بفتح اللام والصاد عند جماهير رواة صحيح مسلم وعند الطبري بضم الصاد، قال: وكلنا هو رواية ابن أبي شيبة وأبى داود. واختلفوا في الصلاة على المرجوم، وكرهها مالك وأحمد للإمام وأهل الفضل دون باقي الناس، وقال الشافعي وآخرون: يصلى عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم. واتفقوا على الصلاة على الفساق والمقتولين في المحاربة والحدود وأولاد الزنا سوى قتادة، فإنه منع من أن يصلى على أولاد الزنا. وفي الحديث دليل على أن الحد يكفر ذنب المعصية التي حد لها. فإن قيل: ما بال ما عز والغامدية لم يقتل بالتوبة، وهي محصلة غرضهما من سقوط الإثم، فأصراً على الإقرار فرجماً؟ فالجواب أن تحصيل البراءة بالحد متيقن لاسيما بمشاهدة رسول الله ﷺ، وأما التوبة فيخاف أن لا تكون تصوحاً، وأن يخل بشيء من شروطها.

وفيه احتجاج لأصحاب مالك وجماهير الحجازيين أنه يحد من وجد منه ربح الخمر. وإن لم تقم عليه بيعة ولم يقر. ومذهب الشافعي وأبى حنيفة أنه لا يحد بمجرد الربح بل لابد من بيعة أو إقرار. وفيه أنه لا ترجع الجبلي حتى تضع سواء كان حملها من زنا أو غيره، لتلا بقتل

(١) الجران: باطن العنق، وقيل: مقدم العنق من ملبح البير إلى متعره.

* في ذلك «له»
■ في ذلك «ابن شيبة».

٣٥٦٣- وعن أبي هريرة، قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «إذا زنت أمةٌ أحدكم، فتيبنَ زناها، فليجلدها الحدَّ ولا يُثْرَبَ عليها، ثمَّ إن زنت فليجلدها الحدَّ ولا يُثْرَبَ، ثمَّ إن زنتِ الثالثةَ فتيبنَ زناها فليبعها ولو بحبلٍ من شعرٍ». متفق عليه.

٣٥٦٤- وعن عليّ [رضي الله عنه]، قال: يا أيها النَّاسُ أقيموا على أرقائكم الحدَّ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يَحْصِنْ؛ فَإِنَّ أُمَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زنت فأمَرَنِي أَنْ أَجلدها، فإذا هي حديثٌ عهدٌ بنفاسٍ، فخشيتُ أَنْ أقتلها فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ، فقال: «أحسنْتَ». رواه مسلم. وفي رواية أبي داود: قال: «دعها حتى يقطعَ دمها، ثمَّ أقمِ عليها الحدَّ؛ وأقيموا الحدودَ على ما ملكت أيمانكم».

البرى من الذنب، وكذا لا تجلد، وأنه إن وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع حملها وتضع ولدها.

الحديث التاسع عن أبي هريرة: قوله: «الحد» مفعول مطلق أى فليجلدها حد المشروع. قوله: «ولا يثرب عليها» «قضى»: التثريب التأنيب والتعيير. كان تأديب الزناة قبل شرع الحد هو التثريب وحده، فأمرهم بالجلد ونهى عن الاختصار بالتثريب. وقيل: المراد به النهي عن التثريب بعد الجلد؛ فإنه كفارة لما ارتكبه، ولعله إنما سقط التثريب عن المماليك نظراً للسادّة وصيانة لحقوقهم. «مع»: فيه دليل على وجوب حد الزنى على الإمام أو العبيد، وأن السيد يقيم الحد عليهما، وله أن يتفحص عن جرمهما ويسمع البيّنة عليهما. وهذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة فى طائفة: ليس له ذلك. وهذا الحديث صريح فى الدلالة للجمهور.

وفيه دليل على أن العبد والأمة لا يرجمان وإن كانا متزوجين. وفيه أنه لا يويخ الزانى بل يقام عليه الحد فحسب، وفيه أن الزانى إذا تكرّر منه الزنا تكرّر عليه الحد فأما إذا زنى مرات ولم يحد فيكفى حد واحد للجميع. وفيه ترك مخالطة الفساق وأهل المعاصى. وهذا البيع مأمور به مستحب وليس بواجب. وقال أهل الظاهر: هو واجب. وفيه جواز بيع الشئى الثمين بشئ حقير إذا كان البائع عالمًا به، وإن كان جاهلاً ففيه خلاف لأصحاب مالك، فإنهم لا يجوزونه خلافاً للجمهور، وعلى البائع بيان حال السلعة وعيبتها للمشتري. فإن قيل: كيف يكره شيئاً لنفسه ويرتضيه لأخيه المسلم؟ فالجواب لعل الزانية تستعفف عند المشتري بنفسها أو يصونها أو بالإحسان إليها والتوسعة عليها أو يزوجها.

الحديث العاشر عن عليّ رضي الله عنه: قوله: «أن أقتلها» هو مفعول «فخشيت» و«جلدتها» مفسر لعامل «أنا» المقدم بعد «إن» الشرطية كقول الحماسى:

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها
فليس إلى حسن الثناء سبيل

الفصل الثاني

٣٥٦٥ - * عن أبي هريرة، قال: جاء ماعزُ الأحمليُّ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنْ شَقِّهِ الْآخِرِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنْ شَقِّهِ الْآخِرِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَمَرَ بِهِ فِي الرَّابِعَةِ، فَأَخْرَجَ إِلَى الْحَرَّةِ، فَرُجِمَ بِالْحِجَارَةِ. فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ، فَرَّ يَشْتَدُّ، حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ جَمَلٌ فَضَرَبَهُ بِهِ، وَضَرَبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ. فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ فَرَّ حِينَ وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ وَمَسَّ الْمَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ» رواه الترمذی، وابنُ ماجه. وفي رواية: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّه أَنْ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ». [٣٥٦٥].

وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام المفترض فيه من الفعل ومفعوله، وتقيد الأرقام بالإحصان مع أن الحرية شرط للإحصان، يراد به كونهن مزدوجات؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَلْنِ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (١) حيث وصفهن بالإحصان، ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾ وحكم عليهن بنصف ما على المحصنات من العقوبة. «مع»: فيه دليل على أن الجلد واجب على الأمة الزانية، وأن النكس والمريضة ونحوهما يؤخر جلدهما إلى البرء.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي هريرة: قوله: «يشتد» حال، والحي العظم الذي عليه الأسنان. وقوله: «ذلك» إذا جعل الإشارة إلى المذكور السابق من فراره من الحجارة، كان قوله: «أنه فر حين وجد مس الحجارة» تكراراً لأنه بيان لـ«ذلك» فيجب أن يكون «ذلك» مبهماً، وقد فسر بما بعده كقوله تعالى: «وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ» (٢) ولعله كرر لزيادة البيان.

وقوله: «ومس الموت» عطف على «مس الحجارة» على سبيل البيان، كقوله تعالى: «وَأَنْ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ» (٣) عطف على قوله: «فَفُهِى كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً» (٣) بياناً. فإن قلت: إذا كان رسول الله ﷺ وأخلهم بقتله حيث فر، فهل يلزمهم القود إذن؟

[٣٥٦٥] صححه الحاكم ٣/٤، ٣٦٣، ووافقه الذهبي قال الشيخ: وهو كما قال.

(٢) الحجر: ٦٦.

(١) النساء: ٢٥.

(٣) البقرة: ٧٤.

٣٥٦٦ - * وعن ابن عباس، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: «أَحَقُّ مَا بُلَغْنِي عَنْكَ؟» قَالَ: «وَمَا بُلَغْتَ عَنِّي؟» قَالَ: «بُلَغْنِي أَنَّكَ قَدْ وَقَعْتَ عَلَى جَارِيَةٍ أَلِ فُلَانٍ» قَالَ: نَعَمْ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قلت: لا؛ لأنه ﷺ أخذهم بشبهة عرضت تصلح أن يدفع بها الحد، فقد عرضت لهم شبهة أيضاً وهي إماء حكم رسول الله ﷺ، فلا جناح عليهم. «حسن»: فيه دليل على أن من أقر على نفسه بالزنا أو رجع في حال إقامة الحد، وقال: كذبت وما زنت أو رجعت سقط ما بقي من الحد عنه، وكذلك السارق وشاب الخمر.

الحديث الثاني عن ابن عباس: قوله: «أَحَقُّ مَا بُلَغْنِي؟» إلى قوله: «رواه مسلم» فيه تنبيه من المؤلف على أن هذا الحديث غير مقر في مكانه، بل مكانه الفصل السابق. فإن قلت: كيف التوفيق بين هذا الحديث وبين حديث بريدة؟ فإن هذا يدل على أنه ﷺ كان عارفاً بزنا ماعز، فاستنطقه ليقر به ليقم عليه الحد، وحديث بريدة وأبي هريرة يزيد بن نعيم يدل على أنه ﷺ لم يكن عارفاً به، فجاء ماعز فأقر فأعرض عنه مراراً، ثم جرت بعد ذلك أحوال جملة ثم رجم. قلت: للبلغاء مقامات وأساليب، فمن مقام يقتضى الإيجاز فيقتصرون على كلمات معدودة، ومن مقام يقتضى الإطناب فيطنبون فيه كل الإطناب، قال:

يرمون بالخطب الطوال وتارة
وحى الملاحظ خيفة الرقباء

فابن عباس سلك طريق الاختصار، فأخذ من أول القصة وآخرها، إذ كان قصده بيان رجم الزاني المحصن بعد إقراره، وبريدة وأبو هريرة وسلكوا سبيل الإطناب في بيان مسائل مهمة للأمة. وذلك لا يبعد أنه ﷺ بلغه حديث ماعز، فأحضره بين يديه فاستنطقه؛ لينكر ما نسب إليه لدرء الحد، فلما أقر أعرض عنه فجاءه من قبل اليمين بعد ما كان ماثلاً بين يديه، فأعرض عنه فجاءه من قبل الشمال، يدل عليه حديث أبي هريرة «ثم جاء من شقه الآخر» وكل ذلك ليرجع عما أقر، فلما لم يجد فيه ذلك، قال: «أبهِ جُنُونٌ؟» إلى آخره، ونظير سلوك ابن عباس في أخذ القصة أولها وآخرها قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخَذًا وَبِيلاً﴾ (١) فالقاء في «فأخذناه» كالقاء في «فأمر به فرجم» فالقاء تستدعي حالات وتارات وشئوناً لتكاد تنضب إلى أن يتصل إلى أول القصة من قوله: ﴿أَرْسَلْنَا... فَعَصَى﴾. والله أعلم.

(١) المزمّل: ١٥، ١٦.

٣٥٦٧ - * وعن يزيد بن نعيم، عن أبيه أن ماعزاً أتى النبي ﷺ فافترق عنده أربع مرأت، فامر برجمه وقال لهزال: «لو سترته بثوبك كان خيراً لك» قال ابن المنكدر: إن هزالاً امر ماعزاً أن يأتي النبي ﷺ فيخبره. رواه أبو داود. [٣٥٦٧]

٣٥٦٨ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص [رضى الله عنهما] أن رسول الله ﷺ قال: «تعاثوا الحدود فيما بينكم، فما بلغن من حد فقد وجب». رواه أبو داود، والنسائي. [٣٥٦٨]

٣٥٦٩ - * وعن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود». رواه أبو داود. [٣٥٦٩]

٣٥٧٠ - * وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج، فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من

الحديث الثالث عن يزيد: قوله: «لو سترته بثوبك» كناية عن إخفاء أمره وتعريض بصنيته من هتك ستره. «تو»: وذلك أن هزال بن نعيم كانت له مولاة اسمها فاطمة، فوقع عليها ماعز، فعلم به هزال فاستحمله وأشار إليه بالمجيء إلى رسول الله ﷺ والاعتراف بالزنا على نفسه، وحسن في ذلك شأنه وهو يريد به سوء والهوان. أقول: ولعل ذلك كان نصيحة له من هزال، وهو الظاهر لما سيرد في الفصل الثالث في الحديث الثاني.

الحديث الرابع عن عمرو بن شعيب: قوله: «تعاثوا» «مظ»: هو خطاب لغير الأئمة، يعنى الحدود التي بينكم ينبغي أن يعفوها بعضكم عن بعض من قبل أن يبلغن ذلك، فإذا بلغن وجب على إقامة الحدود عليكم.

الحديث الخامس عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «ذوى الهيئات» «مظ»: قال الشافعي في تفسير ذوى الهيئات: هو من لم يظهر منه ذنبه. «قض»: الهيئة في الأصل صورة أو حالة تعرض لأشياء متعددة، فتصير بسببها مقولاً عليها أنها واحدة ثم تطلق على الخصلة، فيقال: لفلان هيئات أى خصال. والمراد بـ«ذوى الهيئات» أصحاب المروءات والخصال الحميدة. وقيل: ذوو الوجوه بين الناس، (وبالعثرات) صفات الذنوب، وما ينذر عنهم من الخطايا، فيكون الاستثناء منقطعاً إذا كانت الهيئة بمعنى الخصلة أو الذنوب مطلقاً، وبالحدود ما يوجبها، فيكون متصلاً، والخطاب مع الأئمة وغيرهم ممن يستحق المواصلة بها والتأديب عليها. والله أعلم.

[٣٥٦٧] انظر سنن أبي داود (٣٤/٤) (٤٣٧٧).

[٣٥٦٨] انظر صحيح أبي داود (٣٦٨٠)، وصحيح النسائي (٤٥٣٨، ٤٥٣٩).

[٣٥٦٩] انظر صحيح الجامع (١١٨٥)، وصحيح أبي داود (٣٦٧٩).

* في ذلك، «خط».

أن يخطئ في العقوبة». رواه الترمذى، وقال: قد روى عنها ولم يُرفعَ وهو أصحُّ. [٣٥٧٠]

٣٥٧١ - * وعن وائل بن حُجْرٍ، قال: استكرهت امرأة على عهد النبي ﷺ فدرأ عنها الحد، وأقامه على الذي أصابها، ولم يذكر أنه جعل لها مهراً. رواه الترمذى.

٣٥٧٢ - * وعنه: أن امرأة خرجت على عهد النبي ﷺ تريد الصلاة، فتلقاها رجلٌ فتجللها. ففضى حاجته منها، فصاحت وانطلقت، ومرت عصابةً من المهاجرين فقالت: إن ذلك الرجل فعل بى كذا وكذا، فأخذوا الرجلَ، فأتوا به رسول الله ﷺ، فقال لها: «أذهبي فقد غفر الله لك» وقال للرجل الذى وقع عليها: «ارجموه» وقال: «لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لُقبِلَ منهم». رواه الترمذى، وأبو داود. [٣٥٧٢]

٣٥٧٣ - * وعن جابر: أن رجلاً زنى بامرأة فامر به النبي ﷺ فجُلِدَ الحد، ثم أُخبر أنه مُحَصَّنٌ فامر به فرجم. رواه أبو داود.

الحديث السادس عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «أن يخطئ» «مظ»: أى بأن يخطئ أو لأن يخطئ، يعنى ادفعوا الحدود ما استطعتم قبل أن تصل إلى، فإن الإمام إذا سلك سبيل الخطأ فى العفو الذى صدر منه خير من أن يسلك سبيل الخطأ فى الحدود؛ فإن الحدود إذا وصلت إليه وجب عليه الإنفاذ. أقول: نزل معنى هذا الحديث على معنى الحديث السابق، وهو «تعاافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغنى من حد فقد وجب» وجعل الخطاب فى الحديث لعامة المسلمين، ويمكن أن ينزل على حديث أبى هريرة فى قصة رجل ويريد فى قصة ماعز فيكون الخطاب للأمة لقوله ﷺ للرجل: «أبك جنون؟»، ثم قوله: «أحصنت؟» ولما زنى «أبه جنون؟» ثم قوله: «أشربت؟» لأن كل هذا تنبيه على أن للإمام أن يدرأ الحدود بالشبهات، فيكون قوله: «فإن الإمام» مظهر أقيم مقام المضمر على سبيل الالتفات من الغيبة حثاً له على إظهار الرافة والرحمة، يعنى فى حق إمام المسلمين وقائدهم أن يرجع سبيل العفو على العقوبة، و«أن» فى «أن يخطئ» مصدرية، وهو خبر «إن» أى إن الإمام خطؤه فى العفو خير من خطئه فى العقوبة.

الحديث السابع عن وائل: قوله: «ولم يذكر أنه جعل لها مهراً» «مظ»: لا يدل هذا على عدم وجوب المهر؛ لأنه ثبت وجوبه لها بليجابه ﷺ فى الأحاديث الأخر.

الحديث الثامن عن وائل: قوله: «فتجللها» «قض»: أى غشيها وجامعها، من الجلال كنى به عن الوطء كما كنى عنه بالغشيان.

[٣٥٧٠] انظر ضعيف الجامع (٢٥٩)، الإرواء (٢٤١٣)، الضعيفة (٢١٩٦).

[٣٥٧٢] إسناده حسن.

٣٥٧٤- وعن سعيد بن سعد بن عبادة، أن سعد بن عبادة أتى النبي ﷺ برجل - كان في الحي - مخدج سقيم، فوجد على أمة من إمائهم يخبث بها فقال النبي ﷺ: «خذوا له عثكالا فيه مائة شمراخ، فاضربوه ضربة». رواه في «شرح السنة» وفي رواية ابن ماجه نحوه [٣٥٧٤].

٣٥٧٥ - * وعن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول». رواه الترمذى وابن ماجه. [٣٥٧٥]

٣٥٧٦ - * وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أتى بهيمة فاقتلوه

الحديث التاسع عن جابر: قوله: «فامر» ليس خبر له، وإن كان اسمها نكرة موصوفة لعدم شيوعه وإيهامه، بل هو معطوف على محذوف، هو خبر «أن» أى أخبر به النبي ﷺ فامر بقرينة قوله: «ثم أخبر أنه محصن». [«قضى»]: فيه دليل على أن أحد الأمرين لا يقوم مقام الآخر، وعلى أن الإمام إذا أمر بشيء من المحذوف، ثم بان له أن الواجب غيره، عليه المصير إلى الواجب الشرعى.

الحديث العاشر عن سعيد: قوله: «مخدج سقيم» المخدج الناقص الخلق والعشكال الفصن الذى يكون عليه أغصان صغار، وكل واحد من تلك الأغصان يسمى شمراخا، و«خبث» أى يزنى بها، فإن الزنا من [أخبث] * الفعل. «قضى»: فيه دليل على أن الإمام ينبغي أن يراقب المجلود ويحافظ على حياته، وأن حد المريض لا يؤخر إلا إذا كان له أمد مؤخر كالمجبل، لحديث على رضى الله عنه. وقال: مالك وأصحاب أبى حنيفة: يؤخر الحد إلى أن يبرأ، وقد عد الحديث من المراسيل؛ فإن سعيدا لم يدرك النبي ﷺ ولم يذكر أنه سمعه من أبيه أو غيره، وهو وإن كان كذلك فهم محجوجون به؛ إذ المراسيل مقبولة عندهم.

الحديث الحادى عشر عن عكرمة: قوله: «فاقتلوا الفاعل» «حس»: اختلقوا فى حد اللوطى، فذهب الشافعى فى أظهر قوليهِ، وأبو يوسف ومحمد إلى أن حد الفاعل حد الزنا: إن كان محصنا يرجم، وإن لم يكن محصنا يجلد مائة جلدة، وعلى المفعول به عند الشافعى على هذا القول جلد مائة وتغريب عام رجلا كان أو امرأة، محصنا كان أو غير محصن؛ لأن التمكين فى الدبر لا يحصنها فلا يلزمها حد المحصنات. وذهب قوم إلى أن الواطئ يرجم محصنا كان أو غير محصن، وبه قال مالك وأحمد، والقول الآخر للشافعى أنه يقتل الفاعل والمفعول به، كما هو ظاهر الحديث. وقد قيل فى كيفية قتلها: هدم بناء عليهما، وقيل: رميها من شاهق كما فعل يقوم لوط، وعند أبى حنيفة يعزى ولا يعد.

الحديث الثانى عشر عن ابن عباس: قوله: «وقد فعل بها» تحقيق ذلك أن كل ما أوجده الله

[٣٥٧٤] إسناده حسن. [٣٥٧٥] انظر صحيح الترمذى ح (١١٧٧)، وصحيح ابن ماجه (٢٠٧٥).

* فى «ك»، «شف». * فى «ك»: «خبث»..

واقتلوا معه». قيل لابن عباس: ما شأن البهيمة؟ قال: ماسمعت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً، ولكن أراه كره أن يؤكل لحمها أو يستمتع بها وقد فعل بها ذلك. رواه الترمذى، وأبوداود، وابن ماجه. [٣٥٧٦]

٣٥٧٧ - * وعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أخوف ما أخاف على أمتي عمل قوم لوط». رواه الترمذى، وابن ماجه. [٣٥٧٧]

٣٥٧٨ - * وعن ابن عباس: أن رجلاً من بنى بكر بن ليث أتى النبي ﷺ فآفر أنه زنى بامرأة أربع مرات، فجلدته مائة، وكان بكراً، ثم سأله البيهية على المرأة فقالت: كذب والله يارسول الله! فجلد حد الفرية. رواه أبوداود. [٣٥٧٨]

٣٥٧٩ - * وعن عائشة، قالت: لمّا نزل عذرى، قام النبي ﷺ على المنبر، فذكر ذلك، فلمّا نزل من المنبر أمر بالرجلين والمرأة فضرّبوا حدّهم. رواه أبوداود. [٣٥٧٩]

تعالى في هذا العالم جعله صالحاً لفعل خاص، فلا يصلح لذلك العمل سواء؛ فإن المأكول من الحيوان خلق لكل الإنسان إياه لا لقضاء شهوته منه، والذكر من الإنسان خلق للفاعلية والائتي للمفعولية ووضعه فيها الشهوة لتكثير النسل بقاء لنوع الإنسان، فإذا عكس كان إبطالا لتلك الحكمة، وإليه أشار قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ (١) أى لا حامل لكم عليه إلا مجرد الشهوة من غير داع آخر، ولا ذم أعظم منه؛ لأنه وصف لهم بالبهيمية، وأنه لا داعي لهم من جهة العقل ألبيته كطلب النسل والتخلى إلى العبادة ونحوه. والله أعلم بالصواب.

«مقذ»: قال مالك والشافعى فى أظهر قوليه وأحمد وأبو حنيفة: إنه يعزر، وقال إسحاق: يقتل إن عمل ذلك مع العلم بالنهى. والبهيمية قيل: إن كانت مأكولة تقتل، وإلا فوجهان: القتل لظاهر الحديث، وعدم القتل للنهى عن ذبح الحيوان إلا لأكله.

الحديث الثالث عشر عن جابر: قوله: «إن أخوف ما أخاف» أضاف أفعال إلى «ما» وهى نكرة موصوفة؛ ليدل على أنه إذا استقصى الأشياء المخوف منها شيئاً بعد شيء لم يوجد شيء أخوف من فعل قوم لوط.

الحديث الرابع عشر عن ابن عباس: قوله: «حد الفرية» الفرية الكذب، والمراد به هاهنا القذف.

[٣٥٧٦] انظر صحيح أبى داود ح (٣٧٤٧) ويمنحوه فى صحيح ابن ماجه ح (٢٠٧٨).

[٣٥٧٧] انظر صحيح الترمذى ح (١١٧٨)، وصحيح ابن ماجه ح (٢٠٧٧).

[٣٥٧٨] سنن أبى داود ح (٤٤٦٧) ٤/١٥٩، ١٦٠.

[٣٥٧٩] انظر صحيح أبى داود ح (٣٧٥٦).

(١) الاعراف: ٨١.

الفصل الثالث

٣٥٨٠ - * عن نافع: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ مِنَ الْحُمُسِ فَاسْتَكْرَهَهَا، حَتَّى افْتَضَّهَا فَجَلَّدَهُ عُمَرُ وَلَمْ يَجْلِدْهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا. رواه البخاري.

٣٥٨١ - * وعن يزيد بن نعيم بن هزال، عن أبيه، قال: كَانَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ يَتِيمًا فِي حِجْرِ أَبِي فَاصْبَابٍ جَارِيَةٍ مِنَ الْحَيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْهُ بِمَا صَنَعْتَ لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ لَكَ وَإِنَّمَا يَرِيدُ بِذَلِكَ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ لَهُ مَخْرَجًا، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَعَادَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ، حَتَّى قَالَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ قَدْ قُلْتَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَبِمَنْ؟» قَالَ: بِفُلَانَةٍ. قَالَ: «هَلْ ضَامِعَتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «هَلْ بَاشَرْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «هَلْ جَامِعَتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، فَأُخْرِجَ بِهِ إِلَى الْحَرَّةِ، فَلَمَّا رُجِمَ، فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ فَجَزَعَ فَخَرَجَ يَشْتَدُّ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ، وَقَدْ عَجَزَ أَصْحَابُهُ، فَتَزَعَ لَهُ بِوُظُفٍ بَعِيرٍ، فَرَمَاهُ بِهِ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «هَلَا تَرَكْتُمُوهُ، لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ، فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

رواه أبو داود. [٣٥٨١]

الحدث الخامس عشر من عائشة رضي الله عنها: قوله: «لما نزل عذري» «قضى»: المراد بالعلل الآية الدالة على براءتها، شبهتها بالعلل الذي هو يبرئ المعلنون من الجرم، و«الرجلين» حسان بن ثابت، ومسطح بن أثانة، و«المرأة» حمنة بنت جحش، فضربوا حدهم حد المفتين انتهى كلامه. وقوله: «أمر بالرجلين» أي يحد الرجلين والمرأة على حذف المضاف، بدلالة قوله: «فضربوا حدهم» و«حدهم» مفعول مطلق أي فحدوا حدهم.

الفصل الثالث

الحدث الأول والثاني من يزيد: قوله: «أن يكون له مخرجًا» اسم «كان» ضمير يرجع إلى المذكور، وخبره «مخرجًا» و«له» ظرف لغو، كما في قوله تعالى: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْرًا أَحَدٌ» (١) المعنى يكون إتيانك وإخبارك رسول الله ﷺ مخرجًا لك، وينصروه ما أتبعه من قوله: «فأتاه فقال». والفاء في قوله: «فبمن» جزاء شرط محذوف، أي إذا كان كما قلت فبمن زنيت؟ و«أن

[٣٥٨١] إسناده حسن.

(١) الإخلاص: ٤.

٣٥٨٢ - * وعن عمرو بن العاصي، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ما من قوم يَظْهَرُ فيهِم الزنا إِلَّا أُخْذُوا بالسَّنةِ، وما من قوم يَظْهَرُ فيهِم الرِّشَا إِلَّا أُخْذُوا بالرُّعْبِ». رواه أحمد. [٣٥٨٢]

٣٥٨٣ - * وعن ابنِ عَبَّاسٍ، وأبى هُرَيْرَةَ، أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ». رواه رزين. [٣٥٨٣]

٣٥٨٤ - * وفي روايةٍ له عن ابنِ عباس: أَنَّ عليًّا [رضي الله عنه] أحرَقهما، وأبَاكَرَ هدمَ عليهما حائطًا.

٣٥٨٥ - * وعنه، أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَا يَنْظُرُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إلى رجلٍ أتى رجلاً أو امرأةً في دُبُرِها». رواه الترمذی وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ. [٣٥٨٥]

٣٥٨٦ - * وعنه، أَنَّهُ قال: «مَنْ أتى بهيمةً فلا حدَّ عليه». رواه الترمذی،

يرجم» بدل اشتغال من الضمير المجزور في «به» وعدى «أخرج» بالهمزة وبالباء توكيداً، كما في قوله تعالى: ﴿تَنَبَّأَ بِالذَّهْنِ﴾^(١).

قال الحريري في درة الغواص: قيل: في جوار الجمع بين حرفي التعدية في قراءة ضم التاء عدة أقوال: والأحسن أنما زيدت التاء؛ لأن إنباتها الدهن بعد إنبات الثمر الذي يخرج الدهن منه، فلما كان الفعل في المعنى قد تعلق بمفعولين يكونان في حال بعد حال، وهما الثمرة والدهن، احتيج إلى تقويته في التعدى بالباء. والوظيف مستدق الذراع والساق من الإبل والخيل ونحوهما، والجمع الأوظفة، والفاءات المذكورة بعد «لما» في قوله: «فلما رجم - إلى قوله - فقتله» كل واحدة تصلح للعطف، إما على الشرط أو على الجزاء إلا قوله: «فوجد» فإنه لا تصلح لأن تكون عطفًا على الجزاء، وقوله: «فقال: هلا تركتموه» يصلح للجزاء. وهذا فيه إشكال؛ لأن جواب «لما» لا تدخله الفاء على اللغة الفصيحة وقد يجوز أن يقتدر الجزاء، ويقال: تقديره لما رجم وكان كيت وكيت، علمنا حكم الرجم وما يترتب عليه حينئذ لا تكون الفاء إلا للعطف.

الحديث الثالث عن عمرو: قوله: «بالسنة» «نه»: هي الجذب، يقال: أخذتهم السنة إذا أجدبوا وأقصطوا، وهي من الأسماء الغالبة نحو الدابة في الفرس، والمال في الإبل. أقول: لعل الحكمة في استجلاب الزنا القحط أن الزنا يؤدي إلى إبطال النسل، والسنة لازمة لإهلاك الحرث وليس الفساد إلا كذلك، كما قال تعالى: ﴿وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾^(٢) والحاكم إنما

[٣٥٨٢] روى أحمد في «المسند» (٢٠٥/٤) بنحوه بلفظ (ما من قوم يظهر فيهم الربا... وساق الحديث).

[٣٥٨٣] انظر صحيح الترمذی بنحوه ح (١١٧٧) وصحيح الجامع بنحوه أيضاً ح (٥٨٩١).

[٣٥٨٥] انظر صحيح الترمذی ح (٩٣٠).

(٢) البقرة: ٢٠٥.

(١) المومنون: ٢٠.

وأبوداود، وقال الترمذی: عن سفیان الثوری، أنه قال: وهذا أصح من الحديث الأول وهو: «من أتى بهيمة فأقتلوه» والعمل على هذا عند أهل العلم.

٣٥٨٧ - * وعن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «أقيموا حدود الله في القريب والبعيد، ولا تأخذكم في الله لومة لائم». رواه ابن ماجه. [٣٥٨٧]

٣٥٨٨ - * وعن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «إقامة حد من حدود الله خير من مطر أربعين ليلة في بلاد الله». رواه ابن ماجه. [٣٥٨٨]

٣٥٨٩ - * ورواه النسائي عن أبي هريرة.

(١) باب قطع السرقة

الفصل الأول

٣٥٩٠ - * عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تقطع يد السارق إلا بربع دينار

فصاعداً». متفق عليه.

ينفذ حكمه ويمضى أمره في الوضع والشريف إذا تنزه عن الرشوة، فإذا تطلع بها خاف ورعب. الحديث الرابع إلى السابع من عبادة: قوله: «ولا تأخذكم عطف على «أقيموا» فيكون نهياً تأكيداً للأمر، ويجوز أن يكون خبراً بمعنى النهي، «والقريب والبعيد» يحتمل أن يراد بهما القرب والبعيد في النسب، أو القوة والضعف، والثاني أنسب؛ لأن المعنى أقيموا حدود الله في كل أحد ولا تخافوا لومة لائم، والتكثير في «لائم» للشيوع.

الحديث الثامن عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «إقامة حد من حدود الله» وذلك أن في إقامة حد من حدود الله، وسبباً لفتح أبواب السماء وإرخاء غرابها، وفي القعود عنها والتهاون بها انتهاك لهم في المعاصي، وذلك سبب لأخذهم بالسنين والجذب وإهلاك الخلق، كما ورد «إن الجباري لموت هزلاً بذنب بني آدم» أي أن الله تعالى يحبس عنها بشؤم ذنوبهم القطر. وخص الجباري بالذكر؛ لأنها أبعد الطير نجمة، فرجما تذبح بالبصرة ويوجد في حواصلها الحبة الخضراء وبين البصرة وبين منابها مسيرة أيام، وتخصيص الليلة بالامطار تكميم لمعنى الخصب.

[٣٥٨٧] إسناده جيد.

[٣٥٨٨] إسناده جيد.

٣٥٩١ - * وعن ابن عمر، قال: قطع النبي ﷺ يد سارق في مجن ثمنه ثلاثة دراهم. متفق عليه.

٣٥٩٢ - * وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده». متفق عليه.

باب قطع السرقة

المغرب: سرق منه مالا وسرقه سرقة وإذا أخذه في خفاء وحيلة، وفتح الرأه في السرقة لغة، وأما السكون فلم نسمعه - انتهى كلامه. والإضافة إلى المفعول على حذف المضاعف أي قطع أهل السرقة.

الفصل الأول

الحديث الأول عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «إلا بربع دينار» «مع»: اتفقوا على قطع يد السارق، واختلفوا في اشتراط النصاب وقدره. فقال الشافعي: النصاب ربع دينار ذهباً أو ما قيمته ربع دينار، وهو قول عائشة وعمر بن عبدالعزيز والأوزاعي والليث وأبي ثور وإسحاق وغيرهم، وقال مالك وأحمد وإسحاق في رواية: يقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمة أحدهما. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يقطع إلا في عشرة دراهم أو ما قيمته ذلك. والصحيح ما قاله الشافعي، لأن النبي ﷺ بين النصاب بلفظه في الحديث «وأنه ربع دينار»، وأما رواية ابن عمر أنه ﷺ «قطع يد سارق في مجن قيمته ثلاثة دراهم» فمحمولة على أن هذا القدر ربع دينار فصاعداً، أو على أنها قضية عين لاعوم لها. ولا يجوز ترك صريح اللفظ في تحديد النصاب للمحتمل، بل يجب حملها على موافقة لفظه. وأما الرواية الأخرى «لم تقطع يد سارق في أقل من ثمن المجن» فمحمولة على أنه كان ربع دينار. وأما ما يحتج به بعض الحنفية وغيرهم من رواية جاءت «قطع في مجن قيمته عشرة دراهم» وفي رواية «خمس» فهي ضعيفة لا يعمل بها لو انفردت، فكيف وهي مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة، مع أنه يمكن حملها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقاً، لا أنه شرط ذلك في قطع السارق.

وأما رواية «لعن الله السارق يسرق البيضة والحبل فتقطع يده» فقال جماعة: المراد بهما بيضة الحديد وحبل السفينة، وكل واحد منهما يساوي أكثر من ربع دينار، وأنكره المحققون وقالوا: ليس هذا السياق موضع استعمالهما، بل البلاغة تأباه؛ لأنه لا يذم في العادة من خاطر بيده في شيء له قدر، وإنما يذم من خاطر فيما لا قدر له، فالمراد التنبيه على عظم ما خسر يده في مقابلة حقير من المال، فربع دينار يشارك البيضة والحبل في الحقارة، والمراد جنس البيض وجنس الحبال. وقيل: هو على عادة الولاة سياسة لا قطعاً جائزاً شرعاً. وقيل: إن النبي ﷺ قال هذا عند نزول آية السرقة مجملة من غير بيان نصاب، ثم بين ذلك النصاب. - والله أعلم.

الفصل الثاني

٣٥٩٣ - * عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ، وقال: «لا قطع في ثمر ولا كثر». رواه مالك والترمذي، وأبو داود، والنسائي، والدارمي، وابن ماجه.

٣٥٩٤ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، عن رسول الله ﷺ: «أنه سئل عن الثمر المعلق قال: «من سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المِجن؛ فعليه القطع». رواه أبو داود، والنسائي. [٣٥٩٤]

الحديث الثاني والثالث عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «لعن الله السارق» «مح»: فيه جواز لعن غير الممين من العصاة؛ لأنه لعن الجنس مطلقاً، قال تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (١). وأما الممين فلا يجوز لعنه. أقول: لعل المراد من اللعن الإهانة والخذلان، كأنه قيل: لما استعمل أعز شيء عنده في أهون شيء وأحقره خذله الله وأهانته حتى قطع.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن رافع: قوله: «في ثمر» «نه» الثمر الرطب ما دام على رأس النخلة فإذا قطع فهو الرطب، فإذا كثر - بالكاف والنون والزاي - فهو التمر. قوله: «ولا كثر» «فاه»: الكثر جمار النخل وهو شحمه الذي يخرج الكافور، وهو وعاء الطلع من جوفه سمي جماراً وكثراً؛ لأنه أصل الكوافير، والمحل الذي يجتمع ويكثر فيه. «حس»: ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر الحديث فلم يوجب القطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة، سواء كانت محررة أو غير محررة، وقاس عليه اللحوم والألبان والأشربة والجوز، وأوجب الآخرون القطع في جميعها إذا كانت محررة، وهو قول مالك والشافعي، وتأول الشافعي الحديث على الثمار المعلقة غير المحررة، وقال: نمخيل المدينة لا حوائط لأكثرها، فلا تكون محررة، واللبليل عليه حديث عمرو بن شعيب. وفيه دليل على أن ما كان منها محرراً يجب القطع بسرقة.

الحديث الثاني عن عمرو: قوله: «قال: من سرق منه شيئاً» إلى آخره. فإن قلت: كيف طابق هذا جواباً عن سؤاله عن الثمر المعلق، فإنه سئل هل تقطع في سرقة الثمر المعلق؟ وكان ظاهر الجواب أن يقال: لا، فلم أطنب ذلك الإطناب؟ قلت: ليجب عنه معللاً كأنه قيل: لا يقطع لأنه لم يسرق من الحر، قوله «أن يؤويه الجرين» «نه»: هو موضع تجفيف. الثمر، وهو له كالبيدر للمحطة، ويجمع على جُرُن بضمتين.

[٣٥٩٤] إسناده حسن.

(١) هود: ١٨.

٣٥٩٥ - * وعن عبد الرحمن بن أبي حُسَيْن المَكِّي، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مَعْلَقٍ، وَلَا فِي حَرِيسَةِ جَبَلٍ، فَإِذَا آوَاهُ الْمَرَا حُ وَالْجَرِينُ، فَالْقَطْعُ فِيمَا بَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ». رواه مالك.

٣٥٩٦ - * وعن جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُتَنَهِّبِ قَطْعٌ، وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً مَشْهُورَةً فَلَيْسَ مِنْهَا». رواه أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٩٧ - * وعنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا مُتَنَهِّبٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ». رواه الترمذی، والنسائي، وابن ماجه، والدارمی.

٣٥٩٨ - * وروى فِي «شرح السنة»: أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ، وَتَوَسَّدَ رِءَاةَهُ، فَجَاءَ سَارِقٌ، وَأَخَذَ رِءَاةَهُ، فَأَخَذَهُ صَفْوَانُ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ أَنْ تُقَطَعَ يَدُهُ. فَقَالَ صَفْوَانُ: إِنِّي لَمْ أُرِدْ هَذَا، هُوَ عَلَيْهِ صِدْقَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ».

«مح»: قالوا: الحرز مشروط فلا قطع إلا فيما سرق من حرز، والمعتبر فيه العرف فما لم يعبه العرف حرزاً لذلك الشيء فليس بحرز له، ويشترط أن لا يكون للسارق في المسروق شبهة، فإن كانت لم يقطع، ويشترط أن يطالب المسروق منه بالمال.

الحديث الثالث عن عبدالله: قوله: «ولا في حريسة جبل» «نه»: الحريسة فطيلة بمعنى مفعلة أى أن لها من يحرسها ويحفظها. ومنهم من يجعل الحريسة السرقة نفسها. يقال: حرس يحرس حرساً إذا سرق فهو حارس ومحترس، أى ليس فيما يُسْرَقُ من الجبل قطع. ومنه الحديث إنه سئل عن حريسة الجبل فقال: «فيها غرم مثلها وجلدات نكالا، فإذا أواها «المراح» - وهو ما تآوى إليه الإبل والغنم بالليل - ففيها القطع». ويقال للشاة التى يدرکہا الليل قبل أن تصل إلى مراحها: حريسة. وفلان يأكل الحريسات إذا سرق أغنام الناس وأكلها، والاحتراس أن يسرق الشيء من المرعى.

الحديث الرابع إلى السابع عن جابر: قوله: «ولا مختلس» المغرب: الاختلاس أخذ الشيء من ظاهر بسرعة. «مظ»: ليس على المغير والمختلس والخائن قطع، ولو كان المأخوذ نصاباً أو قيمته؛ لأن شرطه إخراج ما هو نصاب أو قيمته من الحرز.

«مح»: قال القاضي عياض: شرع الله تعالى لإيجاب القطع على السرقة، ولم يجعل ذلك في

٣٥٩٩ - * وروى نحوه ابن ماجه، عن عبدالله بن صفوان، عن أبيه.

٣٦٠٠ - * والدارمي عن ابن عباس.

٣٦٠١ - * وعن بسر بن أرطاة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا تُقطعُ الأيدي في الغزو». رواه الترمذي، والدارمي. وأبو داود، والنسائي، إلا أنَّهما قالَا: «في السَّفر» بدل «الغزو» [٣٦٠١].

غيرها كالاختلاس والانتهاز والغصب؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة؛ ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستغاثة إلى ولاء الأمور، ويسهل إقامة البيعة عليه بخلافها، فيعظم أمرها واشتدت عقوبتها؛ ليكون أبلغ في الجزع عنها.

قوله: «فهلَّا قبل أن تأتيني به؟» أي فهلَّا تصدقت وتركت حقل قبل وصوله إلي؛ فالآن قطعه واجب ليس لك حق فيه بل هو حق الشرع.

الحديث الثامن عن بسر: قوله: «لا تقطع الأيدي في الغزو» [مطه]: * شبه أن يكون إنما أسقط عنه العزو الحد؛ لأنه لم يكن إماماً، وإنما كان أميراً أو صاحب جيش، وأمير الجيش لا يقيم الحدود في أرض الحرب على مذهب بعض الفقهاء، إلا إن يكون إماماً أو أميراً واسع المملكة، كصاحب العراق أو الشام أو مصر فإنه يقيم الحدود في عسكره، وهو قول أبي حنيفة. وقال الأوزاعي: لا يقطع أمير العسكر حتى يقتل من الدرب فإذا قتل قطع، وأما أكثر الفقهاء فإنهم لا يفرقون بين أرض الحرب وغيرها، ويرون إقامة الحدود على من ارتكبتها، كما يرون وجوب إقامة الفرائض والعبادات عليهم في دار الإسلام والحرب سواء. «تو»: ولعل الأوزاعي رأى فيه احتمال اثنان المقطوع بأن يلحق بدار الحرب، أو رأى أنه إذا قطعت يده والأمير متوجه إلى العدو، ولم يتمكن من الدفع ولا يغني غنى فيترك إلى أن يقتل الجيش.

«قض»: ولعله ﷺ أراد به المنع من القطع فيما يؤخذ من المغنم. أقول: هذا التركيب من باب ترتيب الحكم على الوصف المناسب؛ إذ لا بد من جمع الأيدي، والتقييد بعزو من عانده، فالتناسب أن يقال: لا تقطع أيديهم لثلاث تقع الفرقة والوهن فيمن يجاهد في سبيل الله؛ وإرادة التفرق والوهن ورد «اجعل الفساق يداً يداً» أي فرق بينهم. وقولهم: «تفرقوا أيدي سبأ» * والسر المذكور في الرواية الأخرى مطلق يحمل على المقيد.

[٣٦٠١] قال الشيخ: إسناده صحيح على ما قبل في ابن أرطاة.

* في «ك»، «خط». * * * كلنا في «ط»، «ك».

٣٦٠٢ - * وعن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال في السارق: «إِنْ سَرَقَ فاقطعوا يده، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فاقطعوا رجله، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فاقطعوا يده، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فاقطعوا رجله». رواه في «شرح السنة».

٣٦٠٣ - * وعن جابر، قال: جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اقطعوه، ففُطِعَ. ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «اقطعوه» ففُطِعَ. ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: «اقطعوه» ففُطِعَ. ثُمَّ جِيءَ بِهِ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: «اقطعوه» ففُطِعَ. فَأُتِيَ بِهِ الْخَامِسَةَ، فَقَالَ: «اقتلوه»، فأنطلقنا به، فقتلناه، ثُمَّ اجترأناه، فآلقيناه في بئر، ورمينا عليه الحجارة. رواه أبو داود، والنسائي.

الحديث التاسع والعاشر عن جابر: قوله: «فَأُتِيَ بِهِ» أصله فأتوا به النبي ﷺ فأقيم المفعول الأول مقام الفاعل، وهو ضمير النبي ﷺ ويحتمل أن يكون الجار والمجرور قد أقيم مقام الفاعل وكذا القول في «جِيءَ بِهِ». «حسن»: اتفقوا على أن السارق إذا سرق أول مرة تقطع يده اليمنى، ثم إذا سرق ثانياً تقطع رجله اليسرى. واختلفوا فيما إذا سرق ثالثاً بعد قطع يده ورجله فذهب أكثرهم إلى أنه تقطع يده اليسرى ثم إذا سرق رابعاً تقطع رجله اليمنى، ثم إذا سرق بعده يعزر ويحبس. وهو المروي عن أبي بكر رضي الله عنه وإليه ذهب مالك والشافعي، وقال قوم: إن سرق بعد ما قطعت إحدى يديه ورجليه لم يقطع وحبس، ويروى ذلك عن علي رضي الله عنه وهو مذهب أبي حنيفة.

«مط»: لا أعلم أحداً من الفقهاء يبيح دم السارق وإن تكررت منه السرقة مرة بعد أخرى، إلا أنه قد يخرج على مذهب بعض الفقهاء أنه يباح دمه، وهو أن يكون هذا من المفسدين في الأرض، وللإمام أن يجتهد في تعزيز المفسد، ويبلغ به ما يرى من العقوبة وإن زاد على مقدار الحد، وإن رأى أن يقتل قتل. ويعزى ذلك إلى مالك بن أنس. والحديث إن كان ثابتاً فهو يؤيد هذا الرأي - انتهى كلامه.

وقيل: هذا منسوخ بقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والشيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة». أقول: وفي قوله: «ثم اجترأناه فآلقيناه» في بئر ورمينا عليه الحجارة دليل على أن مثل هذه الإهانة والصغار لا يحل بحال المسلم وإن ارتكب الكبائر؛ فإنه قد يعزر ويصلى عليه لاسيما بعد إقامة الحد وتطهيره، فلملح ارتد ووقف ﷺ على ارتداده، كما فعل بالعرنيين من المثلة والعقوبة الشديدة ولأمر ما غير العبارة، فأتى في هذه

* في «ك» «خط».

٣٦٠٤ - * وروى فى «شرح السنة» فى قطع السارق، عن النبى ﷺ: «اقطعوه ثم احسموه».

٣٦٠٥ - * وعن فضالة بن عبيد، قال: أتى رسول الله ﷺ بسارق، ففُطِعت يده، ثم أمر بها فعلقت فى عنقه. رواه الترمذى، وأبو داود، والنسائى، وابن ماجه.

٣٦٠٦ - * وعن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سرق المملوك فبعه ولو بشئ». رواه أبوداود، والنسائى، وابن ماجه.

الفصل الثالث

٣٦٠٧ - * عن عائشة، قالت: أتى رسول الله ﷺ بسارق ففُطِعت، فقالوا: ما كنا نراك تبلى به هذا. قال: «لو كانت فاطمة لقطعتها». رواه النسائى.

٣٦٠٨ - * وعن ابن عمر، قال: جاء رجل إلى عمر بعلامة له. فقال: اقطع يده، فإنه سرق امرأة لامراتى. فقال عمر [رضى الله عنه]: لا قطع عليه وهو خادمكم، اخذ متاعكم. رواه مالك.

المرة بالفاء المستدعية للتعقيب بلامهلة، وفى المرات الأربع بحرف الترائى، ولعل الرجل بعد القطع تكلم بكلمة موجبة للقتل، والحسم القطع، وأراد به قطع الدم عنه بالكى.

الحديث العاشر والحادى عشر عن أبى هريرة رضى الله عنه: قوله «ولو بشئ» «نه»: النش نصف الأوقية، وهو عشرون درهماً، والأوقية أربعون. «حس»: قالوا: العبد إذا سرق قطع أبناً كان أو غير أبى. يروى عن ابن عمر أن عبداً له سرق وكان أبناً فأرسل به إلى سعيد بن العاص ليقطع يده، فأبى سعيد وقال: لا تقطع يد الأبى إذا سرق، فقال عبدالله: فى أى كتاب وجدت هذا فأمر به عبدالله، ففُطِعت يده. وعن عمر بن عبدالعزيز أنه أمر به، وهو قول مالك والشافعى وعامة أهل العلم.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «ما كنا نراك» أى ما نفلتك أنك تقطعه بل ترحم عليه وتتراف به، فأجاب أن هذا حق من حقوق الله وجب على إضاؤه، ولا تسع

٣٦٠٩ - * وعن أبي ذرٍّ، قال: قال لى رسولُ الله ﷺ: «يا أبا ذرٍّ! قلتُ: لبيكَ يا رسولَ الله وسعديكُ قال: «كيفَ أنتَ إذا أصابَ الناسَ موتٌ يكونُ البيتُ فيه بالوصيفِ» - يعنى القبرَ - قلتُ: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ. قال: «عليك بالصَّبرِ» قال حمادُ ابنُ أبى سليمان: تُقَطَّعُ يَدُ النَّبَاشِ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْمَيِّتِ بَيْتَهُ. رواه أبو داود.

(٢) باب الشفاعة فى الحدود

الفصل الأول

٣٦١٠ - * عن عائشة [رضى الله عنها]، أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التى سرقت، فقالوا: مَنْ يَكَلِّمُ فيها رسولَ الله ﷺ؟ فقالوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عليه إلا أسامةُ بنُ زيدٍ حبِّبَ رسولَ الله ﷺ. فكلَّمَهُ أسامةُ. فقال رسولُ الله ﷺ: «اتَشَفَّعْ فى حدٍّ مِنْ حدودِ الله؟» ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَأَيَّمُ اللَّهِ،

المسامحة فيه، ولو صدر ذلك عن بضعة منى لقطعتها، وكأنه ﷺ لمح إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ اللَّهِ﴾ .

الحديث الثالث عن أبى ذر: قوله: «بالوصيف» «نه»: الوصيف العبد والامة وصيفة وجمعهما وصفاء ووصائف يريد أنه يكثر الموت، حتى يصير موضع قبر يشتري بعبد من كثرة الموتى، وقبر الميت بيته - انتهى كلامه. واستدل حماد بتسمية القبر البيت على أن القبر حرز للميت فتقطع يد النباش. وقوله «بيته» يجوز أن يكون مجزوراً على البدل من «الميت»، ومنصوباً على التفسير والتمييز كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ سَفَهَةٍ نَفْسُهُ﴾ (٢) أو على تقدير «أعنى» والله أعلم.

باب الشفاعة فى الحدود

الفصل الأول

الحديث الأول عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «أهمهم» «تر»: يقال: أهمنى الأمر إذا أقلقك وأحزنك، والمرأة المخزومية هى فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بنت أخى أبى سلمة، وإنما ضرب المثل بفاطمة بنت محمد ﷺ؛ لأنها كانت أعز أهله عليه ثم لأنها كانت سمية

لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». متفق عليه. وفي رواية لمسلم، قالت: كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحدُهُ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، فأتى أهلها أسامة فكلّمه، فكلّم رسول الله ﷺ فيها، ثم ذكر الحديث بنحو ما تقدّم.

الفصل الثاني

٣٦١١ - * عن عبد الله بن عمر، قال سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؛ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ. وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ؛ لَمْ يَزَكْ فِي سَخَطِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يَنْزَعَ. وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ؛ أَسَكَنَهُ اللَّهُ رَدْعَةَ الْخَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ فِي

لِهَا. قَوْلُهُ: «وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةَ» عَطَفَ عَلَى مَحْذُوفٍ أَيْ لَا يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ مَنَّا أَحَدٌ لِمَهَابَتِهِ، وَلَمَّا لَا تَأْخُذُهُ فِي دِينِ اللَّهِ رَلَقَةً، وَمَا يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ.

«مَح»: معنى يجترئ يتجاسر عليه بطريق الإدلال، وهذه منقبة ظاهرة لأسامة. وقوله: «تستعير المتاع» المراد أنها قطعت بالسرقه، وإنما ذكرت العارية تعريضاً لها لا لأنها سبب القطع. وإنما لم تذكر السرقه في هذه الرواية؛ لأن المقصود منها عند الراوي ذكر منع الشفاعة في الحدود لا الإختبار عن السرقه.

قال الجمهور: لا قطع على من جحد العارية، وقال أحمد وإسحاق: يجب القطع في ذلك، وقد أجمعوا على تحريم الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام لهذا الحديث، وعلى أنه يحرم التشفيح فيه، فأما قبل البلوغ فقد أجاز فيها أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس، وأما المعاصي التي يجب فيها التعزير فتجوز الشفاعة والتشفيح فيها، سواء بلغت الإمام أم لا؛ لأنها أهون، بل هي مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: قوله: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ» أَيْ قَدَمَهُ فَيُحْجِزُ عَنِ الْحَدِّ بَعْدَ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ بِأَنْ بَلَغَ الْإِمَامَ، وَإِنَّمَا قَالَ: «فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ» لِأَنَّ حُدُودَ اللَّهِ حِمَاءٌ وَمَنْ اسْتَبَاحَ حِمَى اللَّهِ وَتَعَدَّى طَوْرَهُ، وَنَارَعَ اللَّهَ تَعَالَى فِيمَا حَمَاهُ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ. قَوْلُهُ: «رَدْعَةُ الْخَبَالِ» أَنَّهُ: جَاءَ تَفْسِيرُهَا فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا عَصَابَةُ أَهْلِ النَّارِ، وَالرَدْعَةُ - يَسْكُونُ الدَّلَالُ وَفَتْحُهَا - طَيْنٌ وَوَحْلٌ كَثِيرٌ، وَيَجْمَعُ عَلَى رَدَغٍ وَرَدَاغٍ. وَالْخَبَالُ فِي الْأَصْلِ الْفَسَادُ، وَيَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَبْدَانِ وَالْعُقُولِ. «قَضَى»: وَخَرُوجُهُ مِمَّا قَالَ أَنْ يَتَوَبَّ عَنْهُ وَيَسْتَحِلَّ مِنَ الْمَقُولِ فِيهِ.

«شعب الإيمان»: «مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ لَا يَدْرِي أَحَقُّ أَمْ بَاطِلٌ؛ فَهُوَ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ».

٣٦١٢ - * وعن أبي أمية المخزومي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بَلِصَّ قَدْ اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا، وَلَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ». قَالَ: بَلَى، فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَعْتَرِفُ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ، وَجِيءَ بِهِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَتُبَّ إِلَيْهِ». فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَاتُوبُ إِلَيْهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَتُبَّ إِلَيْهِ». فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَاتُوبُ إِلَيْهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَتُبَّ إِلَيْهِ».

«شف»: ويجوز أن يكون المعنى أسكنه الله ردغة الخبال ما لم يخرج من إثم ما قال، فإذا خرج من إثمه أي إذا استوفى عقوبة إثمه لم يسكنه الله ردغة الخبال، بل ينجيهِ الله تعالى منه ويتركه.

أقول: «حتى» على ما ذهب إليه القاضى غاية فعل المغتاب، فيكون في الدنيا فيجب التأويل في قوله: «أسكنه الله ردغة الخبال» بسخط الله تعالى وغضبه الذى هو سبب في إسكانه ردغة الخبال، ويؤيده القرينة السابقة واللاحقة؛ لأن النزاع في القرينة الأولى مفسر بترك الخصومة الباطلة، وعلى هذا في الثالثة، والحيلولة بالشفاعة أعظمها؛ لأنها مضادة الله تعالى ولم يذكر فيه النزاع. ثم الاختيار لوضع المسبب موضع السبب تصويراً لتهمجن أمر المغتاب، وكأنه فيها الآن. - والله أعلم.

الحديث الثانى عن أبي أمية: قوله: «ما إخالك سرقت» «قضى»: إخال من خال يخال إذا ظن. والعرب يكسرون الهمزة فيه غير بنى أسد، فإنهم يفتحونها على القياس، وبهذا الحديث يستشهد على أن للإمام أن يعرض للسارق بالرجوع، فإن رجع بعد الاعتراف قبل الحكم لا يسقط الحد كما في الزنا، وهو أصح القولين المحكيين عن الشافعى رضى الله عنه.

ولمن رعم أن السرقة لا تثبت بالإقرار مرة واحدة - كأحمد وأبى يوسف وزفر - أن يتمسك به أيضاً؛ لأنه لو ثبت بإقراره الأول لوجب عليه إقامة الحد ويحرم تلقينه بالرجوع؛ لقوله ﷺ في حديث عبدالله بن عمر: «تعافوا في الحدود فيما بينكم، فما بلغنى من حد فقد وجب». وجوابه أنه ﷺ إنما لقنه لما رأى أن له مخرجاً عنه بالرجوع، وقد قال ﷺ: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله» وإنما لم يجب حيث لم يكن له مخرج.

«خط»: وجه قوله ﷺ: «ما إخالك سرقت» عندى أنه ظن بالمعترف غفلة عن السرقة وأحكامها أو لم يعرف معناها، فأحب أن يبين ذلك منه يقيناً، وقد نقل تلقين السارق عن جماعة من الصحابة. أقول: ويمكن أن يقال: إنه ﷺ ظن ما ظن لما اعترف الرجل ذلك الاعتراف، والحال أنه لم يوجد معه متاع أى متاع ما، فإن هذه الإمارة كافية في الظن بالخير بالمسلمين.

ﷺ: «اللَّهُمَّ تُبِّ عَلَيْهِ ثَلَاثًا. رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي هكذا وجدتُ في «الأصول الأربعة» و«جامع الأصول» و«شعب الإيمان» و«معالم السنن» عن أبي أمية.

٣٦١٣ - * وفي نسخ «المصابيح»: عن أبي رمثة، بالراء، والثاء المثناة، بدل الهمزة والياء.

(٣) باب حد الخمر الفصل الأول

٣٦١٤ - * عن أنس، أن النبي ﷺ ضربَ في الخمرِ بالجَرِيدِ والنَّعَالِ، وجَدَّدَ أبو بكرٍ [رضى الله عنه] أربعينَ. متفق عليه.

وقوله: «كل ذلك» ظرف «يعترف»، قدم للاهتمام، أي لم يعترف في كل من تلك المرات، وذكره «ذلك» باعتبار المذكور، والجملة صفة لقوله: «ثلاثًا» و«ثلاثًا» نصب على المصدرية، وعامله «فأعاد» والأمر بالاستغفار بعد القطع، وتكرير رسول الله ﷺ الاستغفار له تأكيد وتقرير لتوبته. وقوله: «وفي نسخ المصابيح: عن أبي رمثة» يريد أن الناسخ لعله صحف وقصر الهمزة، وأمال آخرها فأثبتته على الناسخين فكتبوه رمثة. وسيأتي ذكر أمية المخزومي في أسماء الرجال.

باب حد الخمر

«غيب»: الخمر ستر الشيء، ويقال لما يشتر به: خمار، والخمر سمي به لكونه خامرًا لمقر العقل، وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر، وعند بعضهم اسم للمتخذ من العنب والتمر.

الفصل الأول

الحديث الأول عن أنس رضي الله عنه: قوله: «بالجريد» الجريدة السعفة وجمعها جرايد، وسميت بها لكونها مجردة عن الخوص. «حسن»: اختلفوا في حد شارب الخمر، فذهب قوم والشافعي إلى أن الحد أربعون جلدة، وقوم إلى أنه ثمانون، وروى أن عمر رضي الله عنه أشار عليًا رضي الله عنه، فقال: أرى أن يجلد ثمانين؛ فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، أو كما قال: فجلد عمر ثمانين. قال: وما راد على الأربعين كان تعزيرًا، وللإمام أن يزيد في العقوبة إذا أدى إليه اجتهاده.

وروى أن [عمر] قال لعلي رضي الله عنهما في رجل شرب الخمر: أقم عليه الحد، قال: على للحسن، أقم، فقال الحسن: وكى حارها من تولى قارها، فقال على لعبد الله بن جعفر:

* في «ك» «احسان».

٣٦١٥ - * وفي رواية عنه: أن النبي ﷺ كان يضربُ في الخمرِ بالنعالِ والجريدِ أربعين.

٣٦١٦ - * وعن السائب بن يزيد، قال: كان يُؤتى بالشَّاربِ على عهدِ رسولِ الله ﷺ وإمرة أبي بكرٍ، وصدرًا من خلافة عمرَ، فنقومُ عليه بأيدينا، ونعالتنا، وأرديتنا، حتى كان آخرُ إمرةِ عمرَ، فجلَّدَ أربعينَ، حتى إذا عتَوْا وفسقوا جلَّدَ ثمانينَ. رواه البخاري.

الفصل الثاني

٣٦١٧ - * عن جابرٍ، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ شَرِبَ الخمرَ فاجلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ

أقم عليه الحد، قال: فأخذ السوط فجلده، وعلى رضى الله عنه بعدُ، فلما بلغ أربعين قال: حبسك؛ جلد النبي ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين وكلُّ سنة، وهذا أحب إليَّ. وفي قول على عند الأربعين: «حبسك» دليل على أنه الأصل في الحد، وما وراء ذلك فهو تعزير، ولو كان حدًا لما كان لأحد فيه الخيار. وقوله: «ولى حارها» أى ولى العقوبة والضرب من تولى العمل والنفع، والقار البارد. وقال الأصمعي: ولى شديدها من ولى هنيئها.

أقول: الضميران المؤنثان راجعان إلى الخلافة، وهو تعريض بعثمان رضى الله عنه، يعنى ولى مشاق الخلافة من تولى ملائها؛ فإن الحرارة والبرودة مثالان للمشقة واللذة.

«تو»: «وكل سنة» أى كل واحدة من القضيتين مبناها على السنة، فسمى كلاهما سنة؛ لأنهما أخذتا من السنة، ويبين هذا المعنى قوله ﷺ: «فعليكم بستى وسنة الخلفاء الراشدين». «مع»: قول على رضى الله عنه: «وكل سنة» يدل على أن عليا كان معظمًا لأثار عمر، وأن حكمه وقوله سنة وأمره حق، وكذلك أبو بكر، بخلاف ما يفتري الشيعة عليه.

الحديث الثاني عن السائب: قوله: «وإمرة أبي بكر» الإمرة - بالكسر - الإمارة. وقوله: «إذا عتوا وفسقوا» أى أفسدوا وانهمكوا فى الطغيان، وأصل العتو التجبر والتكبر، وقد عتا يعتو عتوا فهو عات. وقوله: «بأيدينا» حال والمعنى نقوم عليه ونتشمر له ونتجلد ضاربين بأيدينا.

«مع»: أجمعوا على حصول حد الخمر بالجريد وأطراف الثياب، واختلفوا فى جوارحه بالسوط وفيه وجهان لأصحابنا، أصحهما الجواز وأما إذا ضرب بالسوط فينبغى أن يكون السوط سوطًا معتدلًا فى الحجم بين القضيبي والعصا، وضربًا بين بين، فلا يرفع يده فوق رأسه، ولا يكتفى بالوضع، فيرفع رفقًا معتدلًا.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن جابر: قوله: «فضربه ولم يقتله» هذه قرينة ناهضة على أن قوله: «فاقتلوه»

فِي الرَّابِعَةِ فَأَقْتُلُوهُ قَالَ: ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ، فَضَرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٦١٨ - * وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ.

٣٦١٩ - * وَفِي أُخْرَى لِهَمَا، وَلِلنَّسَائِيِّ، وَابْنِ مَاجَهَ، وَالدَّارِمِيِّ، عَنْ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، مِنْهُمْ ابْنُ عَمَرَ، وَمَعَاوِيَةُ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَالشَّرِيدُ، إِلَى قَوْلِهِ: «فَأَقْتُلُوهُ».

٣٦٢٠ - * وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَزْهَرِ، قَالَ: كَانَتِي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «اضْرِبُوهُ» فَمَنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالنَّعَالِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْعَصَا، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْمِيتَةِ. قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَعْنِي الْجَرِيدَةَ الرَّطْبَةَ، ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَرَابًا مِنَ الْأَرْضِ، فَرَمَى بِهِ فِي وَجْهِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

مَجَارٍ عَنِ الضَّرْبِ الْمَبْرَحِ مِبَالِغَةً لَمَّا عَتَا وَتَمَرَدَ، وَلَا يَبْعَدُ أَنْ عَمَرَ أَخَذَ الْجِلْدَ ثَمَانِينَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى. «خَطأ»: قَدْ يَرَادُ بِالْأَمْرِ الْوَعِيدُ وَلَا يَرَادُ بِهِ وَقُوعُ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يَقْصِدُ بِهِ الرَّدْعُ وَالتَّحْذِيرُ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ» وَهُوَ لَوْ قَتَلَ عَبْدَ نَفْسِهِ لَمْ يَقْتُلْ بِهِ فِي قَوْلٍ عَامَةٍ الْفُقَهَاءُ. وَقَالَ أَبُو عِيسَى: إِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ نَسَخَ.

«مَعَ»: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ شَرْبِ الْخَمْرِ وَعَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ عَلَى شَارِبِهَا سِوَاهُ شَرْبٍ شَرِبًا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ. وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ طَائِفَةٍ شَاذَةٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَقْتُلُ بَعْدَ جُلْدِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَالْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ، قِيلَ نَسَخَهُ قَوْلُهُ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ» الْحَدِيثِ. وَحَدَّثَ الْعَبْدُ عَلَى نِصْفِ حَدِّ الْحَرِّ كَمَا فِي الزَّنا وَالْقَذْفِ. وَاخْتَلَفُوا فِيْمَنْ شَرِبَ التَّيِّذَ وَهُوَ مَا سِوَى عَصِيرِ الْعَنْبِ مِنَ الْأَنْبِثَةِ الْمَسْكُورَةِ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ: هُوَ حَرَامٌ بِجُلْدٍ [فِيهِ] كَجُلْدِ شَارِبِ الْخَمْرِ سِوَاهُ كَانٍ يَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهُ أَوْ تَحْرِيمَهُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْكَوْفِيُّونَ: لَا يَحْرَمُ وَلَا يَحْدُ، وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: هُوَ حَرَامٌ بِجُلْدٍ بِحُدُودِ * بَشَرٍ بِهِ مَنْ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ دُونَ مَنْ يَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهُ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: قَوْلُهُ: «بِالْمِيتَةِ» «نَهْ»: هَذِهِ اللَّفْظَةُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي ضَبْطِهَا، فَقِيلَ: هِيَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ التَّاءِ، وَيفتح الْمِيمُ وَسكون الْيَاءِ قَبْلَ التَّاءِ، وَبِكَسْرِ الْمِيمِ وَتَقْدِيمِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ عَلَى التَّاءِ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَهَذِهِ كُلُّهَا أَسمَاءٌ لِحَرَامَةِ النَّخْلِ، وَأَصْلُ الْعَرَجُونِ. وَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ لِلْعَصَا، وَقِيلَ: الْقَضِيبُ الدَّقِيقُ اللَّيِّنُ. وَقِيلَ: كُلُّ مَا ضَرَبَ بِهِ مِنْ جَرِيدٍ أَوْ عَصَا أَوْ دُرَّةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

* مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (ط) وَابْتَدَأَ مِنْ (ك).

٣٦٢١ - * وعن أبي هريرة، قال: إنَّ رسولَ الله أتى برجلٍ قد شربَ [الخمِرَ]. فقال: «اضربوه» فمَنَّا الضاربُ بيده، والضاربُ بثوبه. والضاربُ بنعله. ثم قال: «بكتوه» فأقبلوا عليه يقولون: ما اتقيتَ الله، ما خشيتَ الله، وما استحييتَ من رسولِ الله ﷺ فقال بعضُ القوم: أخزأك اللهُ. قال: «لاتقولوا هكذا، لا تُعينوا عليه الشيطانَ، ولكن قولوا: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه». رواه أبو داود. [٣٦٢١]

٣٦٢٢ - * وعن ابنِ عباسٍ، قال: شربَ رجلٌ، فسكَّرَ، فلقىَ يميلُ في الفجِّ،

وأصلها فيما قيل من تبيخ الله رقبته بالسهم إذا ضربه. وقيل: من تبيخه العذاب وطبخه إذا ألح عليه، فأبدلت التاء من الطاء، ومنه الحديث: أنه خرج وفي يده ميتة في طرفها خوص معتمدا على ثابت بن قيس. قوله: «تربأً من الأرض» رمى به إرغاماً له واستهجاناً لما ارتكبه؛ فإنه أزال أشرف الأشياء ومقر تكاليف الله ومعرفته بأخص الأشياء وأخبثها.

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «بكتوه» «فا»: التبكيت استقباله بما يكره من ذم وتقريع، وإن يقال له: يا فاسق! ما اتقيت الله، ما خشيت الله.

أقول: المناسب في هذا المقام أن يفسر التبكيت بما فسره به الزمخشري في أساس البلاغة، قال: يقال: بكته بالحجة وبكته عليه يقال بكته حتى أسكته، وبكته قرعه على الأمر والزمه بما عصى بالجواب عنه، وبكته بالعصا ضربه. فقلوه ﷺ: «ما اتقيت الله، ما خشيت الله، وما استحييت من رسول الله ﷺ» كل ذلك إلزام له وإسكات بما يعنى عن الجواب؛ إذ ليس له أن يقول: ما اتقيته ولا استحييت منه. ومعنى «استغفر الله» مطابق لهذا التفسير؛ لأن الاستغفار إنما يصدر ممن يتقى الله ويخشاه، فحيث لا يستقيم أن يقال له: يا فاسق! ولا أخزأك الله.

قوله: «لاتعينوا عليه الشيطان» «قضى»: أى بنحو هذا الدعاء؛ فإنه تعالى إذا أخزاه استحوذ عليه الشيطان؛ أو لأنه إذا سمع منك ذلك أيس من رحمة الله واتهمك في المعاصي، أو حمله النجاس والغضب على الإصرار، فيصير الدعاء وصلة ومعونة في إغوائه وتسويله.

الحديث الرابع عن ابن عباس رضى الله عنهما: قوله: «يميل في الفج» «تو»: الفج الطريق الواسع بين الجبلين، وأرى أن ذلك بمكة؛ لأن دار العباس بها واقعة في أحد شعابها؛ إذ ليست الدار التي تنسب إلى العباس بالمدينة في فج من الفجاج ولا مقاربة منه. أقول: يمكن أن يستعار للزقاق الواسع الفج فيكون بالمدينة.

فانطلقَ به إلى رسول الله ﷺ، فلَمَّا حاذَى دارَ العباسِ، انفتحتَ فدخلَ على العباسِ،
فالتزمه، فذكرَ ذلكَ للنبي ﷺ، فضحك وقال: «أفعلها؟» ولم يأمُرْ فيه بشيءٍ. رواه
أبو داود. [٣٦٢٢]

الفصل الثالث

٣٦٢٣ - * عن عُمير بن سعيد النخعي، قال: سمعتُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ يقولُ:
ما كنتُ لأقيمَ على أحدٍ حدًا فيموتُ، فأجدُ في نفسِي منه شيئًا، إلَّا صاحبَ الخمرِ،
فإنه لو ماتَ ودَيْتُهُ، وذلكَ أنَّ رسولَ الله ﷺ لم يستَهْ متفق عليه.

وقوله: «أفعلها» الضمير للمذكورات من الانفلات والدخول والالتزام. ويجوز أن يكون
للمصدر أى أفعال الفعلة، كما فى قوله: «واجعله الوارث منا» فالفعل حيثش بمنزلة اللام كناية
عن المذكورات، كما فى قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا﴾^(١) بعد قوله: ﴿فأتانا بسورة من
مثله﴾^(٢).

«خط»: هذا دليل على أن حد الخمر أخف الحدود، وأن الخطر فيه أيسر منه فى سائر
الفواحش. وقد يحتمل أن يكون إنما لم يعرض له بعد دخوله دار العباس من أجل أنه لم يكن
ثبت عليه الحد بإقرار منه أو شهادة عدول. وإنما لقيَ فى الطريق يميل فظن به السكر فلم
يكشف عنه رسول الله ﷺ وتركه على ذلك.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن عمير: قوله: «لأقيم» دخل اللام فى خبر «كان» تأكيداً للنفى، كقوله
تعالى: ﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾^(٣) وقوله: «فيموت» مسبب عن «أقيم» وقوله: «فأجد»
مسبب عن مجموع السبب والمسبب. والاستثناء فى قوله: «إلا صاحب الخمر» منقطع، أى
لكن أجد من حد صاحب الخمر إذا مات شيئاً، ويجوز أن يقتل: ما أجد من موت أحد يقام
عليه الحد شيئاً إلا من موت صاحب الخمر فيكون متصلاً.

قوله: «لم يسته» «مح»: أى لم يقتل فيه حدًا مضبوطاً، وقد أجمعوا على أن من وجب عليه
الحد فجلده الإمام أو جلده الحد الشرعى فمات، فلا دية فيه ولا كفارة على الإمام، ولا على
جلده ولا فى بيت المال. وأما من مات بالتعزير فمذهبنا وجوب ضمانه بالدية والكفارة. أقول:
يمكن أن يراد بقوله: «لم يسته» الحد الذى يؤدى إلى التعزير كما سيأتى بعد، وسبق بيانه فى
حديث أنس ومشاورة عمر علياً رضى الله عنهما، وحديث عثمان معه، وقوله: «حسبك» وتلخيص

[٣٦٢٢] إسناده ضعيف.

(٢) البقرة: ١٤٣.

(٣) البقرة: ٢٣.

(١) البقرة: ٢٤.

٣٦٢٤ - * وعن ثور بن زيد الديلمى، قال: إن عمر استشار في حد الخمر فقال له علي: أرى أن تجلده ثمانين جلدة، فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، فجلد عمر [رضي الله عنه] في حد الخمر ثمانين. رواه مالك.

(٤) باب ما لا يدعى على المحدود

الفصل الأول

٣٦٢٥ - * عن عمر بن الخطاب [رضي الله عنه] أن رجلاً اسمه عبد الله يُلقَّبُ حماراً، كان يُضحكُ النبي ﷺ [وكان النبي ﷺ] قد جلده في الشراب، فأتى به يوماً، فأمر به فجلد. فقال رجلٌ من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به. فقال النبي ﷺ: «لا تلْعنوه، فوالله ما علمتُ أنه يحبُّ الله ورسوله». رواه البخاري.

المعنى أنه إنما خاف من سنة سنّها عمر وقرره برأى على رضي الله عنهما، لا مما سنّه رسول الله ﷺ من جلد أربعين.

وقد استدل عليه الشيخ محيي الدين بدلائل على إثباته وروينا في شرح السنة في حديث أنس أن علياً قال لجعفر لما بلغ أربعين: «حسبك، جلد النبي ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، فكل سنة، وهذا أحب إلي». وقد أوردته الشيخ محيي الدين أيضاً في شرح صحيح مسلم.

فإن قلت: كيف قال: إن الثمانين أحب إلي ثم خاف منه؟ قلت: إن المحبة والخوف تتفاوت بحسب الأشخاص والأوقات.

الحديث الثاني عن ثور: قوله: «إذا شرب سكر - إلى قوله - افتري» جعل سبب السبب سبباً، وأجرى على الأول ما على الأخير، فحد شارب الخمر حد القاذف تغليظاً وذلك لعنوه وتماديهِ في الفساد، كما أشار إليه في حديث السائب في الفصل الأول بقوله: «حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين» وما هذا شأنه يكون مبنياً على الاجتهاد، وحق لمثل أن يقال: وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسنه، ويؤدي عمن مات منه احتياطاً.

باب ما لا يدعى على المحدود

الفصل الأول

الحديث الأول والثاني عن عمر رضي الله عنه: قوله: «ما يؤتى به» «ما» مصدرية أي ما أكثر إثباته كقولك: ما أحسن زيداً. قوله: «فوالله ما علمت» «مظ»: «ما» موصولة و«أن» مع

٣٦٢٦ - * وعن أبي هريرة قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ قد شرب، فقال: «اضربوه» فمنا الضاربُ بيده، والضاربُ بِنعلِهِ، والضاربُ بِثوبِهِ، فلما انصرفَ قال بعضُ القومِ: أخزأك اللهُ. قال: «لا تقولوا هكذا، لاتميناؤا عليه الشيطان». رواه البخاري.

الفصل الثاني

٣٦٢٧ - * عن أبي هريرة، قال: جاءَ الأسلميُّ إلى نبيِّ الله ﷺ، فشَهِدَ على نفسه أنه أصابَ امرأةً حراماً، أربعَ مرَّاتٍ، كلَّ ذلك يُعرضُ عنه، فأقبلَ في الخامسة، فقال: «أنكتها؟» قال: نعم. قال: «حتى غابَ ذلكَ منك في ذلكَ منها؟» قال: نعم قال: «كما يغيبُ المِرودُ في المَكْحَلَةِ والرشاءُ في البئر؟» قال: نعم. قال: «هل تدري

اسمه وخبره سد مسد مفعولى «علمت»؛ لكونه مشتقاً على المنسوب والمنسوب إليه، والضمير في «أنه» يعود إلى الموصولة، والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف، تقديره هو الذي علمت والجملة جواب القسم. وفيه تعسف، وفي مطالع الأنوار: معناه فوالله الذي علمت أنه يحب الله ورسوله، فعلى هذا علم بمعنى عرف، و«أنه» خبر الموصول. وفيه أيضاً: أو تجعل «ما» نافية والثناء للخطاب على طريق التقرير له ويصح على هذا كسر «أنه» وفتحها، والكسر على جواب القسم. وفيه أن «ما» صلة تأكيداً، أي لقد علمت.

أقول: وكان جعل «ما» نافية أظهر لوجه اقتضاء القسم أن يتلقى بحرف النفي وأن واللام بخلاف الموصولة؛ ولأن الجملة القسمية جىء بها مؤكدة لمعنى النفي ومقررة للإنكار، ويؤيده رواية شرح السنة: «فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله» لأن معنى الحصر في هذه الرواية بمنزلة تاء الخطاب في تلك الرواية؛ لإرادة الرد ومزيد الإنكار على المخاطب. وفيه أن محبة الله ومحبة رسوله موجبتان للزلفى من الله والقربى منه، ولا يجوز لعنه لأنه طرد من الله تعالى وبعد من رحمته.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «أثبتت منها حراماً؟» جواب عن قوله: «أتدري ما الزنا؟» فإنه مستدرك لما سبق من قوله: «أصاب امرأة حراماً» وتصريحه بقوله: «نعم» في جواب «أنكتها؟» ثم قوله: «فما تريد بهذا القول؟» كل ذلك تعلل وسوق للمعلوم ساق المجهر لعله يرجع عن شهادته تلك؛ إيماناً بأن حق الله تعالى على المسامحة، وعلى أن للإمام أن يعرض [عن] * المحذود بإنكار موجب.

* في «ك» «على».

ما الزنا؟ قال: نعم؛ أثبت منها حراماً ما يأتي الرجلُ من أهله حلالاً. قال: «فما تريدُ بهذا القول؟» قال: أريدُ أن تطهرني، فأمر به فرُجِمَ، فسمعَ نبيُّ الله ﷺ رجلين من أصحابه يقولُ أحدهما لصاحبه: انظرْ إلى هذا الذي سترَ الله عليه، فلم تدعه نفسه حتى رُجِمَ الكلب، فسكتَ عنهما، ثم سارَ ساعة حتى مرَّ بجيفة حمارٍ شائلٍ برجله، فقال: «أين فلان وفلان؟» فقالا: نحنُ ذانِ يارسولَ الله فقال: «انزلا فكلَّا من جيفة هذا الحمار» فقالا: يا نبيَّ الله من يأكلُ من هذا؟ قال: «فما نلتما من عرضِ أخيكما أنفاً أشدَّ من أكلٍ منه، والذي نفسي بيده، إنه الآن لفي أنهارِ الجنة ينغمسُ فيها» رواه أبو داود. [٣٦٢٧]

٣٦٢٨ - * وعن خزيمة بن ثابت، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من أصابَ ذنباً أقيمَ عليه حدُّ ذلك الذنبِ فهو كفارته». رواه في «شرح السنة».

٣٦٢٩ - * وعن عليٍّ رضي الله عنه [عن النبي ﷺ] قال: «من أصابَ حداً فعجلَ عقوبته في الدنيا فاللهُ أعدلُ من أن يُثنيَ على عبده العقوبة في الآخرة، ومن أصابَ حداً فستره اللهُ عليه وعفا عنه فاللهُ أكرمُ من أن يعودَ في شيءٍ قد عفا عنه». رواه الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديث غريب.

[وهذا الباب خال عن الفصل الثالث]

قوله: «فما نلتما» (مظ): «ما» الموصولة مع صلتها مبتدأ، و«أشد» خبره والعائد محذوف أي ما نلتماه.

الحديث الثاني والثالث عن عليٍّ رضي الله عنه: قوله: «من أصابَ حداً أي ذنباً يوجب الحد فأقيمَ المسبب مقام السبب. ويجوز أن يراد بالحد المحرم من قوله تعالى: ﴿تلك حدود الله فلا تعتدوها﴾ (١) أي تلك محارمه. وقوله: «فستر» مع قوله: «وعفا عنه» معا عطف على الشرط، أي من ستر الله عليه وتاب فوضع غفران الله موضع التوبة إشعاراً بترجيح جانب الغفران، وأن الذنب مطلوب له؛ ولذلك وضع المظهر موضع المضمهر في الجزاء، ووصفه بالكرم. وفيه حث على السر والتوبة، وأنه أولى وأحرى من الإظهار.

[٣٦٢٧] إسناده ضعيف.

(١) الطلاق: ١

(٥) باب التعزير

الفصل الأول

٣٦٣٠ - * وعن أبي بردة بن نيار، عن النبي ﷺ قال: «لا يُجلدُ فوقَ عشرِ جَلَداتٍ إلَّا في حدٍّ من حدودِ الله». متفق عليه.

الفصل الثاني

٣٦٣١ - * عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا ضربَ أحدُكم فليتَّقِ الوجهَ». رواه أبو داود. [٣٦٣١]

«حسن»: قال الشافعي: وأحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستر على نفسه ويتوب فيما بينه وبين ربه. وكذلك روى عن أبي بكر وعمر أنهما أمرا أن يستر على نفسه. وقال به الزبير بن العوام وابن عباس رضي الله عنهم.

باب التعزير

المغرب: التعزير تأديب دون الحد، وأصله من العزr بمعنى الرد والردع

الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي بردة: قوله: «لا يجلد فوق عشر جلدات» «مع»: قال أصحابنا: هذا الحديث منسوخ، واستدلوا بأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين جاوزوا عشرة أسواط. وقال أصحاب مالك: إنه كان مختصاً بزمان النبي ﷺ وهو ضعيف. وقال جمهور أصحابنا: لا يبلغ تعزير كل إنسان أدنى الحدود كالشرب، فلا يبلغ تعزير العبد عشرين سوطاً، ولا تعزير الحر أربعين. وقال أحمد بن حنبل والأشهب المالكي وبعض أصحابنا: لا تجوز الزيادة على عشرة. وقال مالك وأصحابه وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور والطحاوي: لا ضبط لعدد الضربات، بل ذلك إلى رأي الإمام، فله أن يزيد على قدر الحدود.

«حسن»: مذهب أكثر الفقهاء أن التعزير أدب يقصر عن مبلغ أقل الحدود؛ لأن الجناية الموجبة للتعزير قاصرة عما يوجب الحد، كما أن الحكومة الواجبة بالجناية على العضو وإن فيح شيئاً، تكون قاصرة عن كمال دية ذلك العضو.

الفصل الثاني

الحديث الأول والثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «يا يهودي» فيه تورية وإيهام؛

٣٦٣٢ - * وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «إذا قال الرجلُ للرجل: يا يهودي! فاضربوه عشرين. وإذا قال: يا مُخَنَّث فاضربوه عشرين. ومن وقع على ذاتِ محرَّم فاقْتُلوه». رواه الترمذي، وقال: هذا حديثٌ غريبٌ. [٣٦٣٢]

٣٦٣٣ - * وعن عمر [رضي الله عنه] أن رسولَ الله ﷺ قال: «إذا وجدتم الرجلَ قد غلَّ في سبيلِ الله؛ فأحرقُوا متاعَهُ واضربوه». رواه الترمذي، وأبو داود، وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ. [٣٦٣٣]

[وهذا الباب خال عن الفصل الثالث]

(٦) باب بيان الخمر ووعيد شاربيها

الفصل الأول

٣٦٣٤ - * عن أبي هريرة، عن رسولِ الله ﷺ قال: «الخمرُ من هاتين الشجرتين: النخلةِ والعنبِ» رواه مسلم.

لأنه يحتمل أن يراد به الكفر والذلة؛ لأن اليهود مثل في الذلة والصغار، والحمل على الثاني أرجح للدرء في الحدود، وعلى هذا المخنث. قوله: «فاقتلوه» «خطأ»: حكم أحمد بظاهر الحديث، وقال غيره: هذا رجز ولا حكمه حكم سائر الزناة، يرجم إن كان محصناً ويجلد إن لم يكن محصناً.

الحديث الثالث عن عمر رضي الله عنه: قوله: «فأحرقوا متاعه» «تو»: إحراق المتاع كان في أول الأمر بالمدينة ثم نسخ. «خطأ»: أما تأديبه بعقوبة في نفسه على سوء فعله فلا أعلم من أهل العلم فيه خلافاً، وأما عقوبته في ماله فقد اختلف العلماء فيه، فقال الحسن البصري: يحرق ماله إلا أن يكون حيواناً أو مصحفاً. وبه قال جماعة من العلماء إلا أنه لا يحرق ما قد غل؛ لأنه حق الغانمين يرد عليهم. قال الشافعي: يعاقب الرجل في بدنه دون ماله.

باب بيان الخمر ووعيد شاربيها

الفصل الأول

الحديث الأول والثاني عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «الخمر من هاتين الشجرتين» بيان لحصول الخمر منهما غالباً، وليس للحصر لخلو التركيب عن أداته، ولأن عمر رضي الله

[٣٦٣٢] ضعيف.

[٣٦٣٣] ضعيف.

٣٦٣٥ - * وعن ابن عمر [رضي الله عنهما] قال: خطبَ عمر [رضي الله عنه] على منبر رسول الله ﷺ فقال: إِنَّهُ قد نزلَ تحريمُ الخمرِ، وهي من خمسةِ أشياء: العنب، والتمر، والحنطة، والشعير، والعسل. والخمرُ ما خامرَ العقل. رواه البخاري.

٣٦٣٦ - * وعن أنس، قال: لقد حرِّمَتِ الخمرُ حينَ حرِّمَت، وما نجدُ خمرَ الأعنابِ إلا قليلاً، وعامةُ خمرِنا البُسْرُ والتمرُ. رواه البخاري.

٣٦٣٧ - * وعن عائشة، قالت: سئلَ رسولُ الله ﷺ عن البتِّ وهو نبيذُ العسلِ فقال: «كلُّ شرابٍ أسكرٌ فهو حرامٌ». متفق عليه.

٣٦٣٨ - * وعن ابن عمر [رضي الله عنهما] قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كلُّ مسكرٍ خمرٌ، وكلُّ مسكرٍ حرامٌ، ومن شربَ الخمرَ في الدنيا فماتَ وهو يَدْمِنُهَا لم يَتَّبِ؛ لم يَشْرِبْهَا في الآخرة» رواه مسلم.

عنه راد عليه إلى خمسة، وتعداد عمر أيضاً ليس للحصر لتعقيبه بقوله: «والخمر ما خامر العقل».

الحديث الثالث عن أنس رضي الله عنه: قوله: «لقد حرمت الخمر» فيه إخبار بأن الخمر حرّمها الله تعالى بأن أنزل على رسوله تحريمها، وأن رسول الله ﷺ نص على تحريمها؛ لأن الصحابي إذا قال: أمرنا أو حرم أو شبه ذلك كان مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ.

الحديث الرابع عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «كل شراب أسكر» جواب عن سؤالهم عن البت، يدل على تحريم كل ما أسكر، وعلى جواز القياس باطراد العلة وعلى هذا قوله: «كل مسكر خمر». «مع»: فيه تصريح بتحريم جميع الأبنية المسكرة، وإن كلها تسمى خمرًا سواء في ذلك [الفضيخ]* ونبيذ التمر والرطب والبسر والشعير والزبيب والذرة والعسل وغيرها، هذا مذهبتنا وبه قال مالك وأحمد والجمهور من السلف والخلف.

وقال أبو حنيفة: إنما يحرم عصير ثمرات النخيل والعنب قليلها وكثيرها إلا أن تطبخ حتى ينقص ثلثها. وأما نقيم التمر والزبيب فقال: يحل مطبوخها وإن مسته النار شيئاً قليلاً من غير اعتبار كما اعتبر الثلث في سلافة العنب. قال: «التي»* منه حرام، ولكن لا يحسد شاربه، هذا كله مالم يسكر، فإن أسكر فهو حرام بالإجماع.

الحديث الخامس عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «لم يشربها في الآخرة» «نه»: هذا من باب التعليق بالبيان أراد أنه لم يدخل الجنة؛ لأن الخمر من شراب أهل الجنة، فإذا لم يشربها في الآخرة لم يدخل الجنة.

* «الفضيخ» في اللسان: عصير العنب.

* «التي» بوزن النبع: هو الذي لم يطبخ، ولم تسمه النار. وهي في «ط» «التي» وهو تصحيف.

٣٦٣٩ - * وعن جابر، أنَّ رجلاً قَدِمَ من اليمن، فسألَ النبي ﷺ عن شَرَابٍ يشربونه بِأَرْضِهِمْ من الذرة يُقال له: المِزْرُ، فقال النبي ﷺ: «أو مسكِرٌ هو؟» قال: نعم. قال: «كلُّ مسكِرٍ حرامٌ، إنَّ على الله عهداً لمن يشربُ المسكِرَ أن يسقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ». قالوا: يا رسولَ الله! وما طِينَةُ الْخَبَالِ؟ قال: «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ - أو عُصَاةُ أَهْلِ النَّارِ» رواه مسلم.

٣٦٤٠ - * وعن أبي قتادة: أنَّ النبي ﷺ نَهَى عن خَلِيطِ التَّمْرِ والبُسْرِ، وعن خَلِيطِ الزَّيْبِ والتَّمْرِ، وعن خَلِيطِ الزَّهْوِ والرُّطْبِ. وقال: «اتَّبِعُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ». رواه مسلم.

«مع»: قيل: يدخل الجنة ويحرم عليها شربها؛ فإنها من فاخر أشربة أهل الجنة، فيحرمها هذا العاصي بشربها في الدنيا. وقيل: إنه ينسى شهوتها؛ لأن الجنة فيها كل ما تشتهي الأنفس. وقيل: لا يشتهيها وإن ذكرها، فيكون لها نقص عظيم لحرماته أشرف نعيم الجنة.

الحديث السادس عن جابر: قوله: «الذرة» قال الجوهرى: الذرة حب معروف، وأصله ذرٌّ أو ذرٌّ والهاء عوض. قوله: «إن على الله عهداً» ضمن عهداً معنى الحتم وعدها به على، قال: تعالى: ﴿كَانَ عَلَى رِبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾^(١) أي كان ورودهم وسقيهم من طينة الخبال واجباً على الله وعيداً، أوجب على نفسه وأوعده عليه وعزم على أن لا يكون غيرهما، وفيهما معنى الحلف والقسم؛ لقوله ﷺ: «إلا تحلة القسم» وقوله: «حلف ربي عزوجل: بعزتي! لا يشرب عبد من عبدي جرعة من خمر إلا سقيته من الصديد مثلها».

وقوله: «لمن يشرب» اللام بيان كانه لما قيل: إن على الله عهداً قيل: هذا العهد لمن؟ قيل: لمن يشرب المسكر، نحوه قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾^(٢).

الحديث السابع عن أبي قتادة: قوله: «نهى عن خليط التمر» «قضى»: إنما نهى عن الخلط، وجوز إنباة كل واحد وحده؛ لأنه ربما أسرع التغير إلى أحد الجنسين، فيفسد الآخر، وربما لم يظهر فيتناوله محرماً. «مظ»: قال مالك وأحمد: يحرم شرب نبيذ خلط فيه شيطان، وإن لم يسكر؛ عملاً بظاهر الحديث، وهو أحد قولى الشافعى، وقال أبو حنيفة: لم يحرم إن لم يكن مسكراً وهو القول الثانى للشافعى.

(١) مريم: ٧١. (٢) البقرة: ٢٣٣.

٣٦٤١ - * وعن أنسٍ، أنَّ النبي ﷺ سئلَ عنِ الخمرِ يَتَخَذُ خَلَا؟ فقال: «لا». رواه مسلم.

٣٦٤٢ - * وعن وائلِ الحَضْرَمِيِّ، أنَّ طارقَ بنَ سُوَيْدٍ سألَ النبي ﷺ عن الخمرِ، فنهاه. فقال: «إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فقال: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ». رواه مسلم.

الفصل الثاني

٣٦٤٣ - * عن عبد الله بنِ عمرَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ شَرَبَ الخمرَ لم يَقْبَلِ اللهُ لَهُ صلاةَ أربعينَ صباحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ. فَإِنْ عَادَ لم يَقْبَلِ اللهُ لَهُ صلاةَ أربعينَ صباحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ. فَإِنْ عَادَ لم يَقْبَلِ اللهُ لَهُ صلاةَ أربعينَ صباحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ. فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ لم يَقْبَلِ اللهُ لَهُ صلاةَ أربعينَ صباحًا، فَإِنْ تَابَ لم يُتَبَّ اللهُ عَلَيْهِ وسقاهُ مِنْ نَهْرِ الْخَبَالِ» رواه الترمذي [٣٦٤٣].

الحديث الثامن عن أنس رضي الله عنه: قوله: «فقال: لا» «مع»: هذا دليل الشافعي والجمهور على أنه لا يجوز تخليل الخمر بنحو خبز أو بصل أو غيرها مما يلتقي فيها، فهي باقية على نجاستها، وينجس ما ألقي فيها، فلا يطهر أبدًا. أما إذا نقلت من الشمس إلى الظل ومن الظل إلى الشمس، ففي طهارتها وجهان: أحدهما تطهر عند أصحابنا. وقال الأوزاعي والليث وأبو حنيفة: تطهر بالتخليل. وعن مالك ثلاث روايات: أحدها أن التخليل حرام، فلو خللها عصي وطهرت.

الحديث التاسع عن وائل: قوله: «إنه ليس بدواء» «مع»: فيه تصريح بأنها ليست بدواء فيحرم التداوي بها، فإذا لم يكن فيها دواء فكأنه تناولها بلا سبب، وأما إذا غص بلقمة ولم يجد ما يسفها به إلا الخمر فيلزمه الإساعة بها؛ لأن حصول الشفاء بها حيثنذ مقطوع به، بخلاف التداوي.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن عبد الله: قوله: «لم يقبل الله صلاة له» «شف»: إنما خص الصلاة بالذكر لأنها أفضل عبادات البدن، أي إذا لم تقبل منه الصلاة التي هي أفضل عبادات البدن، فلان لا تقبل له عبادة أصلا كان أولى.

[٣٦٤٣] ضعيف.

٣٦٤٤ - * ورواه النسائي، وابن ماجه، والدارمي، عن عبد الله بن عمرو. [٣٦٤٤]

٣٦٤٥ - * وعن جابر، أن رسول الله ﷺ قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»
رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٦٤٥]

٣٦٤٦ - * وعن عائشة، عن رسول الله ﷺ قال: «ما أسكر منه الفرق فملاء الكف منه حرام». رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود. [٣٦٤٦]

«مط»: وهذا وأمثاله مبني على الزجر ولا يسقط عنه فرض الصلاة إذا أداها بشرائطها، ولكن ليس ثواب صلاة الفاسق كتاب صلاة الصالح، بل الفسق ينفي كمال الصلاة وغيرها من الطاعات. وقوله: «فإن تاب لم يتب الله عليه» أي فإن تاب بلسانه، وقلبه عارم على أن يعود إليه لاتقبل توبته، أما لو تاب على الإخلاص ثم اتفق عوده إلى ذلك الذنب، ثم تاب توبة قبلت توبته، وإن اتفقت ألف مرة.

أقول: قد نقلنا غير مرة عن الشيخ محيي الدين: أن لكل طاعة اعتبارين: أحدهما سقوط القضاء عن المؤدي، وثانيهما ترتب حصول الثواب عليه، فهذا المصلي وإن سقط عنه القضاء فلا يترتب على فعله الثواب، فبعبء عن عدم ترتب الثواب بعدم قبول الصلاة. ويمكن أن يقال: إن قوله: «إن تاب لم يتب الله عليه» محمول على إصراره وموته على ما كان عليه؛ فإن عدم قبول التوبة لازم للموت على الكفر والمعاصي، كأنه قيل: من فعل ذلك وأصر عليه ومات مات عاصياً، ولذلك عقبه بقوله: «وسقاء من نهر الخبال».

ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، ثُمَّ إِزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تَقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ (١) الكشاف (٢): فإن قلت: قد علم أن المرتد كيفما إرداد كفرًا فإنه مقبول التوبة إذا تاب، فما معنى لن تقبل توبتهم؟ قلت: جعلت عبارة عن الموت على الكفر؛ لأن الذي لاتقبل توبته من الكفار هو الذي يموت على الكفر وكأنه قال: إن اليهود والمتردين ماتون على الكفر داخلون في جملة من لا تقبل توبتهم.

[٣٦٤٤] ضعيف.

[٣٦٤٥] صحيح. صحيح الجامع (٥٥٣٠)، وغاية المرام ٥٨، والإرواء (٢٣٧٥).

[٣٦٤٦] صحيح، انظر صحيح الجامع (٥٥٣١)، الإرواء (٢٣٧٦)، غاية المرام (٥٩).

(١) آل عمران: ٩٠.

(٢) الكشاف: (٢٠٠/١).

٣٦٤٧ - * وعن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْحَنِطَةِ خَمْرًا، وَمِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا، وَمِنَ التَّمْرِ خَمْرًا، وَمِنَ الزَّيْبِ خَمْرًا، وَمِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا». رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريب.

٣٦٤٨ - * وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لَيْتِيْمٌ، فَلَمَّا نَزَلَتْ (المائدة) سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ، وَقُلْتُ: إِنَّهُ لَيْتِيْمٌ. فَقَالَ: «أَهْرِيْقُوهُ». رواه الترمذي. [٣٦٤٨]

الحديث الثالث عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «الْفَرْقُ» «نه»: الفرق بالتحريك مكيا ل يسع ستة عشر رطلا، وهي اثنا عشر مدًا وثلاثة أصوع عند أهل الحجاز. وقيل: الفرق خمسة أقساط والقسط نصف صاع. وأما «الْفَرْقُ» بالسكون فمائة وعشرون رطلا، ومنه الحديث «ما أسكر الْفَرْقُ منه فالحسوة منه حرام». أقول: الفرق وملء الكف كلاهما عبارتان عن التكثير والتقليل لا التحديد، يؤيده الحديث السابق.

الحديث الرابع إلى آخر الفصل عن أبي سعيد: قوله: «فلما نزلت المائدة» «خط»: يريد الآية التي فيها تحريم الخمر وهي قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ» (١) الآيتين. وفيهما دلائل سبعة على تحريم الخمر: أحدها قوله: «رجس» والرجس هو النجس وكل نجس حرام، والثاني قوله: «مَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانُ» (٢) وما هو من عمله فهو حرام. والثالث قوله: «فاجتنبوه» (٣) وما أمر الله باجتنابه فهو حرام. والرابع قوله: «لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ» (٤) وما علق رجاء الفلاح باجتنابه فالإتيان به حرام. والخامس «إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ» (٥) وما هو سبب وقوع العداوة والبغضاء بين المسلمين فهو حرام. والسادس قوله: «وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ» (٦) وما يصد به الشيطان المسلمين عن ذكر الله وعن الصلاة فهو حرام. والسابع قوله: «فَهَلْ أَنتُم مَّتَّهِونٌ» (٧) معناه انتهوا، وما أمر الله عباده بالانتهاء عنه فالإتيان به حرام -الكشاف- قوله: «فَهَلْ أَنتُم

[٣٦٤٨] صحيح بشواهده.

(١) (٢) (٣) (٤) المائدة: ٩٠

(٥) (٦) (٧) المائدة: ٩١

٣٦٤٩ - * وعن أنس، عن أبي طلحة: أنه قال: يا نبي الله! إني اشتريت خمرًا لايتام في حجرِي. قال: «أهريق الخمرَ واكسِرِ الدنانَ». رواه الترمذي. [٣٦٤٩]

الفصل الثالث

٣٦٥٠ - * عن أم سلمة، قالت: نهى رسول الله ﷺ عن كل مُسكرٍ ومُفترٍ. رواه أبو داود. [٣٦٥٠]

متنهون^(١) من أبلغ ما ينهى به كانه قيل: قد تلي عليكم ما فيها من أنواع الصوارف والموانع فهل أنتم مع هذه الصوارف متنهون أم أنتم على ما كنتم عليه؟ كان لم تعظوا ولم تزجروا. أقول: ويمكن أن يحمل قوله: «فهل أنتم متنهون» على الاختصاص؛ لأنه تقرر في علم المعاني أن «هل» لطلب النسبة ولها مزيد اختصاص بالفعلية، فإذا سلكت مع الإسمية كانت لNKة، فالكلام في هذا المقام جار على الفاعل لا الفعل؛ لأن الخطاب مع المؤمنين لقوله: «يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر»^(١) كانه قيل: يا أيها الذين خصكم بالإيمان وشرّفكم بالنبي المبعوث إلى الأميين ليذكركم ويظهركم إنما هذه الرذائل أنجاس وأرجاس لا تليق بحالكُم، فهل أنتم سالكون سبيل الطهارة والتزكية من بين سائر الأمم، لما خصكم بهذا النبي المكرم أم أنتم كسائر الأمم السالفة كان لم تعظوا؟ نحوه قوله تعالى: «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيراً»^(٢). والضمير في «عنه» راجع إلى «خمر» على حذف المضاف، أي سألنا عن شأن خمر يتيم وفي «أنه» وفي «أهريقوه» إلى المعنى المسئول عنه.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن أم سلمة: قوله: «ومفتر» «نه»: المفتر الذي إذا شرب أحمى الجسد وصار فيه فتور، وهو ضعف وانكسار ويقال: افتر الرجل فهو مفتر إذا ضعفت جفونه وانكسر طرفه. فلما أن يكون أفتره بمعنى فتره أي جعله فاتراً، وإما أن يكون أفتر الشراب إذا فتر شاربهُ، كأفطفت الرجل إذا قطفت دابته. أقول: لا يبعد أن يستدل به على تحريم [البئج] * والبرشعنا ونحوهما، مما يفتر ويزيل العقل؛ لأن العلة وهي إزالة العقل مطردة فيها. [قال: لا يقع من عظيم قوم وإن قلت مشاراً إليه بالتعظيم ولع الخمر، بالعقول رمى الخمر بتنجيسها وبالتحريم] **.

[٣٦٤٩] صحيح. [٣٦٥٠] إسناده ضعيف.

(١) المائدة: ٩٠. (٢) الأحزاب: ٣٣.

* [البئج] في اللسان ضرب من النيات. ** كذا في (ط) و(ك) وهي غير واضحة.

٣٦٥١ - * وعن دَيْلَمَ الحميري، قال: قلتُ لرسولِ الله ﷺ: يا رسولَ الله! إنَّنا بأرضٍ باردةٍ، ونُعالجُ فيها عملاً شديداً، وإنَّنا نتخذُ شرباً من هذا القمحِ نقتوي به على أعمالنا، وعلى بردِ بلادنا. قال: «هل يُسكر؟» قلتُ: نعم. قال: «فاجتنبوه». قلتُ: إنَّ النَّاسَ غيرُ تاركيه. قال: «إنَّ لم يتركوه فقاتلوهم». رواه أبو داود. [٣٦٥١]

٣٦٥٢ - * وعن عبدِ الله بنِ عمرو: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عنِ الخمرِ والميسرِ والكوبةِ والغبيراءِ، وقال: «كلُّ مُسكرٍ حرامٌ». رواه أبو داود.

٣٦٥٣ - * وعنه، عن النبيِّ ﷺ: «لا يدخلُ الجنةَ عاقٌ، ولا قمارٌ، ولا مئانٌ. ولا مُدْمِنٌ خمرٍ». رواه الدارمي. وفي روايةٍ له: «ولا وَلَدٌ زِنَةٍ بِلَدٍ قمارٍ».

٣٦٥٤ - * وعن أبي أمامة، قال: قال النبيُّ ﷺ: «إنَّ اللهَ تعالى بعثنى رحمةً

الحديث الثاني عن ديلم: قوله: «نعالج» أي نمارس ونزاول، و«القمح» البر، وإنما أتى بهذا ووصفه به، لمزيد البيان، وأنه من هذا الجنس وليس من جنس ما يتخذ منه السكر، كالعنب والزبيب والتمر.

الحديث الثالث عن عبدالله: قوله: «والكوبة» «نه»: هي النرد، وقيل: الطبل وقيل: «البربط»^{*}، و«الغبيراء» ضرب من الشراب يتخذ من الحبش من الدرة، ويسمى «السُّكْرَكَةُ»^{**} أي هي مثل الخمر الذي يتعارفها جميع الناس لافضل بينهما في التحريم

الحديث الرابع عن عبدالله: قوله: «والمئان» المئان هو الذي لا يعطي شيئاً إلا منه واعتد به على من أعطاه، وهو مدموم؛ لأن المنة تفسد الصنعة، ويحتمل أن يراد به انقطاع للرحم من أي قطع، ومنه قوله: «لهم أجر غير ممنون»^(١) ويؤيد هذا الاحتمال حديث أبي موسى الذي يأتي. وقوله: «لا يدخل الجنة» أشد وعيداً من لو قيل: يدخل النار لأنه يرجي منه الخلاص، وفيه تغليظ وتشديد على ولد الزنية تعريضاً بالزاني لثلا تورطه في السفاح، فيكون سبباً لشقاوة نسمة بريئة. ومما يؤذن أنه تغليظ وتشديد سلوك ولد الزنية في قرن العاق والمئان والقمار وملعن الخمر، ولا أرتياب أنهم ليسوا من رمة من لا يدخل الجنة أبداً. وقيل: إن النطفة إذا خبثت خبث الناشئ منها، فيجترئ على كل معصية فتؤديه إلى الكفر الموجب للخلود.

الحديث الخامس عن أبي أمامة: قوله: «المعارف» «نه»: العزف اللعب بالمعارف وهي

[٣٦٥١] إسناده صحيح.

(١) الانشقاق: ٢٥.

* «البربط»: البود من آلات المعارف.

** «السُّكْرَكَةُ»: في اللسان خمر الحبش.

للعالمين، وهدي للعالمين، وأمرني ربي عز وجل بمَحَقِّ المعارِف، والمزامير، والأوثان، والصلب، وأمر الجاهليَّة. وحلف ربي عز وجل: يعزِّي لا يشربُ عبدٌ من عبيدي جرعةً منْ خمرٍ إلا سقيته من الصَّدِيدِ مثلها، ولا يتركها منْ مخافتي إلا سقيته من حياضِ القدس. رواه أحمد. [٣٦٥٤]

٣٦٥٥ - * وعن ابن عمر، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «ثلاثةٌ قد حَرَّمَ اللهُ عليهم الجنةَ: مُدْمِنُ الخمرِ، والعاقُّ، والديوثُ الذي يُقرُّ في أهله الخُبث». رواه أحمد، والنسائي. [٣٦٥٥]

٣٦٥٦ - * وعن أبي موسى الأشعري، أنَّ النبي ﷺ قال: «ثلاثةٌ لا تدخلُ الجنةَ: مُدْمِنُ الخمرِ، وقاطعُ الرَّحِمِ، ومُصلِّقُ السَّحَرِ». رواه أحمد.

٣٦٥٧ - * وعن ابن عباس، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مُدْمِنُ الخمرِ إِنْ ماتَ لقيَ اللهَ كعابدٍ وكَن». رواه أحمد. [٣٦٥٧]

٣٦٥٨ - * وروى ابنُ ماجه، عن أبي هريرة.

الدُفوف وغيرها مما يضرب. وقيل: إن كل لعب عِزف، والمزامير جمع مِزمار وهي القِصبة التي يَزمَرُ بها. والأوثان الأصنام. والصلب جمع صليب.

قوله: «وحلف ربي» أفرد هذا النوع الخبيث من سائر ما تقدم من الخبايا، وجعله مصدراً بالحلف والقسم بعدلنا جعله مقدمة الكل فبعثه ﷺ رحمة وهدي، للإيذان بأن أخبث الخبايا وأبلغ ما يبعد عن رحمة الله تعالى، ويقرب إلى الضلال، هي أم الخبايا. ثم انظر كم التفاوت بين من يسقيه ربه عز وجل من حياض القدس الشراب الطهور، ومن يسقى في درك جهنم صليد أهل النار.

الحديث السادس عن ابن عمر: قوله: «الذي يقر في أهله» أي الذي يرى فيهن ما يسوءه ولا يفاخر عليه ولا يمتنهن، فيقر في أهله الخبث.

الحديث السابع والثامن عن ابن عباس: قوله: «إن مات» «إن» للشك فيقتضي أن يكون لقاء

[٣٦٥٤] إسناده ضعيف.

[٣٦٥٥] صحيح: صحيح الجامع (٣٠٥٢)، حجاب المرأة المسلمة ص ٦٧.

[٣٦٥٧] صحيح: الصحيحة (٢١٧٧) بنحوه، وكلنا صحيح الجامع (٥٨٦١).

٣٦٥٩ - * والبيهقي في «شعب الإيمان» عن محمد بن عبيد الله، عن أبيه. وقال: ذكر البخاري في التاريخ، عن محمد بن عبد الله، عن أبيه. ٣٦٦٠ - * وعن أبي موسى، أنه كان يقول: ما أبالي شربت الخمر أو عبدت هذه السارية دون الله. رواه النسائي.

كتاب الإمارة والقضاء

الفصل الأول

٣٦٦١ - * عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني؛ وإنما الإمام جنة يُقاتل من ورائه، ويتقى به، فإن أمر بتقوى الله وعلك فإن له بذلك أجرًا، وإن قال بغيره فإن عليه منه». متفق عليه.

شارب الخمر بربه تعالى يعد الموت مشابهًا بلقاء عابد الوثن الله تعالى، وليس كذلك، فهو من الشرط الذي يورده الواثق بأمره المدلل بحجته.

الحديث التاسع عن أبي موسى: قوله: «ما أبالي» أي ما أبالي في تسويتي بين هذين الأمرين، وجعلهما منخرطين في سلك واحد مبالغة، وهو أبلغ مما مر في الحديث السابق من قوله: «لقي الله تعالى كعابد وثن» لتصريح أداة التشبيه فيه وخلوه عنه هنا، ودون الله حال مؤكدة أي عبدتها متجاوزًا عن الله تعالى والله أعلم بالصواب.

كتاب الإمارة والقضاء

المغرب: الإمارة الإمرة وقد أمره إذا جعله أميرًا.

الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «ومن يطع الأمير فقد أطاعني» «خط»: كانت قريش ومن يليهم من العرب لا يعرفون الإمارة، ولا يدينون لغير رؤساء قبائلهم، فلما كان الإسلام وولّى عليهم الأمراء أنكرته نفوسهم وامتنع بعضهم من الطاعة، وإنما قال لهم ﷺ هذا القول؛ ليعلمهم أن طاعتهم مربوطة بطاعته، وليطاعوا الأمراء الذين كان النبي ﷺ يوليهم فلا يستعصوا عليهم.

قوله: «ويتقى به» بيان لقوله: «يقاتل من ورائه» والبيان مع المبين تفسير لقوله: «وإنما الإمام جنة» «مح»: أي هو كالسائر لأنه يمنع العدو من أذى المسلمين، ويمنع الناس بعضهم من بعض ويحمي بيضة الإسلام، ويتقيه الناس ويخافون سطوته. ومعنى «يقاتل من ورائه» أي يُقاتل معه الكفار والبغاة والخوارج، وسائر أهل الفساد ويتصرّ عليهم. قوله: «وإن قال بغيره»

٣٦٦٢ - * وعن أم الحصين، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجْدَعٌ يَقْدِرْكُمْ بكتابِ الله، فاسمَعُوا له وأطيعوا» رواه مسلم.

٣٦٦٣ - * وعن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «اسمَعُوا وأطيعوا وَإِنْ اسْتَعْمَلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبْشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ رِيبَةً» رواه البخاري.

«حسن»: أي حكم، يقال: «قال الرجل» إذا حكم، ومنه القيل وهو الملك الذي ينفذ قوله وحكمه. «تو»: «قال بغيره» أي أحبه وأخذ به إيثاقاً له وميلاً إليه، وذلك مثل قولك: فلان يقول بالقدر ونحو ذلك، فالمعنى أنه يحبه ويؤثره. «قضى»: «قال بغيره» أي أمر بما ليس فيه تقوى ولا عدل، بليل أنه جعل قسم «فإن أمر بتقوى الله وعدل»، ويحتمل أن يكون المراد به القول المطلق أو أهم منه، وهو ما يراه ويؤثره من قولهم: فلان يقول بالقدر، أي إن رأى غير ذلك وأثره قولاً كان أو فعلاً؛ ليكون مقابلاً لقسمه بقطريه، وسد الطرق المخالفة المؤدية إلى هيج الفتن. قوله: «فإن عليه منه» [كلنا وجدنا «منه» بحرف الجر في الصحيحين وكتاب الحميدي وجامع الأصول «تو»: «منه» أي عليه وزر من صنيعه ذلك، وقد وجدناه في أكثر نسخ المصابيح «فإن عليه منه». بتشديد النون مع ضم الميم وبتاء التانيث آخره - على أنها كلمة واحدة وهو تصحيف غير محتمل لوجه هاهنا، وإنما هو حرف الجر مع الضمير المتصل به. «قضى»: «فإن عليه منه» أي وزراً وثقلاً، وهو في الأصل مشترك بين القوة والضعف.

أقول: قوله: «فإن أمر بتقوى الله» إلى آخره مرتب على قوله: «ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني» وقوله: «وإنما الإمام - إلى قوله - ويتقى به» معترض بينهما لتأكيد الأمر بطاعته سواء كان عادلاً أو لم يكن؛ إيداعاً بأنه مفترض الطاعة لتلك الفوائد المذكورة. «مع»: فيه حث على السمع والطاعة في جميع الأحوال، وسببها اجتماع كلمة المسلمين؛ فإن الخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم.

الحديث الثاني عن أم حصين: قوله: «مجدة» «قضى»: المجدة المقطوع الأنف، «يقدركم» يسوقكم بالأمر والنهي على ما هو مقتضى كتاب الله وحكمه. وهذا وأمثال ذلك حث على المداورة والموافقة والتحرر عما يثير الفتن، ويؤدي إلى اختلاف الكلمة.

الحديث الثالث عن أنس رضي الله عنه: قوله: «وإن استعمل عليكم» «شف»: قيل: معناه وإن استعمل الإمام الأعظم على القوم؛ لأن العبد الحبشي لا يكون هو الإمام الأعظم؛ فإن الأئمة من قريش، وقيل: المراد به الإمام الأعظم على سبيل القرض والتقدير، وهو مبالغة في الأمر بطاعته والنهي عن شقاقه ومخالفته. «خط»: قد يضرب المثل بما لا يكاد يصحح في الوجود.

قوله: «كان رأسه ريبية» صفة أخرى لعبد أي يشبه رأسه بالزيبية؛ إما لصغره وإما لأن شعر رأسه [مقططاً]** كالزيبية تحقيراً لشأنه. «شف»: أي اسمعوه وأطيعوه وإن كان حقيراً.

* ما بين الممكوتين سقط من (ط) وأثبتاه من (ك).

** الشعر المقطط: هو الشعر الجمعد القصير وغالباً ما يكون في الزوج.

٣٦٦٤ - * وعن ابن عمر [رضي الله عنهما]، قال: قال رسول الله ﷺ: «السَّمْعُ والطاعةُ على المرءِ المسلمِ فيما أحبَّ وكرِهَ ما لم يُؤمرْ بمَعْصيةٍ، فإذا أُمِرَ بمَعْصيةٍ فلا سَمْعَ ولا طاعةَ». متفق عليه.

٣٦٦٥ - * وعن علي [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طاعةَ في معصيةٍ؛ إِنَّمَا الطاعةُ في المعروفِ». متفق عليه.

٣٦٦٦ - * وعن عبادة بن الصَّامِتِ، قال: بَايَعَنَا رسولَ الله ﷺ على السَّمْعِ والطاعةِ في العُسْرِ واليسْرِ، والمنشَطِ والمَكْرِهِ، وعلى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وعلى أَن لا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، وعلى أَن نقولَ بِالْحَقِّ أَيَّمَا كُنَّا، لا نخافُ في الله لَوْمَةَ لَائِمٍ. وفي رواية: وعلى أَن لا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَن تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ. متفق عليه.

الحديث الرابع عن ابن عمر، قوله: «السَّمْعُ والطاعةُ» «مط»: يعني سماع كلام الحاكم وطاعته واجب على كل مسلم، سواء أمره بما يوافق طبيعه أو لم يوافق، بشرط ألا يأمره بمَعْصيةٍ، فإن أمره بها فلا تجوز طاعته، ولكن لا يجوز له محاربة الإمام.

الحديث الخامس والسادس عن عبادة: قوله: «بايعنا» عذاه بعلی لتضمنه معنى عاهد، و«على» في قوله: «على أَثَرَةٍ» ليست بصلة المبايعة، بل هي متعلقة بمقدر، أي بايعناه على أن نصبر على أَثَرَةٍ عَلَيْنَا.

قوله: «وعلى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا» «نه»: الأثره - بفتح الهمزة والثاء- اسم من الإيثار، أي يستأثر عليكم فيفضل غيركم في إعطاء نصيبه من الفیء. «مع»: الأثره الاستئثار والاختصاص بأمر الدنيا عليكم، أي اسمعوا وأطيعوا وإن اختص الأمر بالدنيا، ولم يوصلكم حكم مما عندهم. وقوله: «وعلى أَن لا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ» كاليان والتقدير للسابق؛ لأن معنى عدم المنازعة هو الصبر على الأثره. قوله: «لا نخاف في الله لومة لائم» إما حال من فاعل «نقول» أي غير خائفين أو استئناف.

قوله: «إلا أن تروا» حكاية قول رسول الله ﷺ والقرآن السابقة معنى ما تلفظ به ﷺ. «قض»: أي عاهدناه بالتزام السَّمْع والطاعة في حالتي الشدة والرخاء، وتارتي الضراء والسراء. وإنما عبر عنه بصيغة المفاعلة للمبالغة أو للإيذان بأنه التزم لهم أيضاً بالأجر والثواب، والشفاعة يوم الحساب على القيام بما التزموا. و«المنشط والمكره» مفعلان من النشاط والكراهة

٣٦٦٧ - * وعن ابن عمر [رضي الله عنهما]، قال: كنا إذا بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة يقول لنا: «فيما استطعتم» متفق عليه.

٣٦٦٨ - * وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَيَمُوتُ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، متفق عليه.

للمحل، أي فيما فيه نشاطهم وكرهتهم، أو الزمان أي في زمانى انشراح صدورهم وطيب قلوبهم وما يضاد ذلك.

قوله: «كفركا بواحًا» «مع»: بواحًا بالواو في أكثر النسخ، وفي بعضها بالراء، يقال: باح الشيء إذا ظهر بواحًا وبووحًا، والبواح صفة لمصدر محذوف تقديره أمرًا بواحًا، وبواحًا بمعناه من الأرض البراح وهي الأرض البارزة. والمراد بالكفر هنا المعاصي، والمعنى لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتكم، ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقوموا بالحق حشماً كتم. وأما الخروج عليهم وتنازعهم فمحرم بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين.

وأجمع أهل السنة على أن السلطان لا ينزع بالفسق؛ لتهيج الفتن في عزله وإراقة الدماء وتفرق ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه، ولا تتعقد إمامة الفاسق ابتداءً. وأجمعوا على أن الإمامة لا تتعقد لكافر ولو طرأ عليه الكفر انمزل، وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها، وكذا البدعة.

قال القاضي: فلو طرأ عليه كفر وتغير في الشرع أو بدعة سقطت طاعته، ووجب على المسلمين خلعهم ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك. ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنوا القدرة عليه، وإلا فيهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويقر بدينه.

وقوله: «برهان» مبتدأ و«عندكم» خبره و«من الله» متعلق بالظرف أو حال من المستر في الظرف، أي برهان حاصل عندكم كائنًا من الله، أي من دين الله. «مع»: أي نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر في كل زمان ومكان الكبار والصغار، لأننا نحن فيه أحدًا ولا نخافه ولا نلتفت إلى الأكمة.

الحديث السابع عن ابن عمر: قوله: «ما استطعتم» «مع»: في جميع نسخ مسلم «فيما استطعت» على التكلم أي قل: فيما استطعت تلقينًا لهم، وهذا من كمال شفقتة ﷺ ورافته بأمته يلقتهم أن يقول أحدهم فيما استطعت؛ لئلا يدخل في عموم بيعته ما لا يطيقه.

٣٦٦٩ - * وعن أبي هريرة [رضي الله عنه]، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَمَاتَ؛ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصْبِيَّةٍ، أَوْ يَدْعُو لِعَصْبِيَّةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصْبِيَّةً، فَقَتَلَ؛ فَقَتَلَهُ جَاهِلِيَّةٌ وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي بِسَيْفِهِ، يَضْرِبُ بِرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لَدَى عَهْدٍ عَهْدَهُ؛ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ». رواه مسلم.

٣٦٧٠ - * وعن عوف بن مالك الأشجعي، عن رسول الله ﷺ، قال: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تَحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ. وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ

الحديث الثامن والتاسع عن أبي هريرة: قوله: «مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» المِيتَةُ والمقتلة بالكسر. الحالة التي يكون عليها الإنسان من الموت أو القتل، والمعنى أن من خرج عن طاعة الإمام وفارق جماعة الإسلام، وشذ عنهم وخالف إجماعهم ومات على ذلك، فمات على هيئة كان يموت عليها أهل الجاهلية؛ لأنهم كانوا لا يرجعون إلى طاعة أمير ولا يتبعون هدى إمام، بل كانوا مستنكفين عنها مستبدين في الأمور، لا يجتمعون في شيء ولا يتفقون على رأي.

قوله: «تَحْتَ رَايَةٍ عُمِيَّةٍ» «مع»: عمية بكسر العين وضمها، وكسر الميم وتشديد شها وتشديدها وفي الياه لغتان مشهورتان وهي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه، كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور. وفي الغريبين قال إسحاق: هذا في تخارج القوم وقتل بعضهم بعضاً، وكان أصله من التعمية وهي التلبس، ومعناه يقاتل بغير بصيرة وعلم تعصباً كقتال الجاهلية، ولا يعرف المحق من المبتطل، وإنما يغضب لعصبيّة لا لنصرة الدين، والعصبيّة إعانة قومه على الظلم. أقول: قوله: «تَحْتَ رَايَةٍ عُمِيَّةٍ» كناية عن جماعة مجتمعين على أمر مجهول لا يعرف أنه حق أو باطل، فيدعون الناس إليه ويقاتلون له.

وقوله: «يَغْضَبُ لِعَصْبِيَّةٍ» حال إما مؤكدة إذا ذهب إلى أن هذا الأمر في نفسه باطل أو منتقلة إذا فرض أنهم على الحق. وفيه أن من قاتل تعصباً لا لإظهار دينه ولا لإعلام كلمة الله، وإن كان المغضوب له محققاً كان على الباطل. وقوله: «فَقَتَلَ» خبر مبتدأ محذوف والجملة مع الفاء جواب الشرط. وقوله: «بِسَيْفِهِ» يجوز أن يكون حالاً أي خرج مشاهراً بسيفه، و«يَضْرِبُ» حال متلاخلة. ويجوز أن يكون متعلقاً بقوله: «يَضْرِبُ» والجملة حال والتقديم للاهتمام بإظهار الحرص على الأذى، «وَلَا يَتَحَاشَى» أي ولا يكثرث بما يفعله، ولا يخاف وباله وعقوبته، والمراد بالآمة الدعوة، فقوله: «بِرَّهَا وَفَاجِرَهَا» يشتمل على المؤمن والمعاهد والذمي. وقوله: «وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَفِي لَدَى عَهْدٍ عَهْدَهُ» كالتفصيل له.

الحديث العاشر عن عوف: قوله: «وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ» «شف»: الصلاة هنا بمعنى الدعاء، أي تدعون لهم ويدعون لكم، يدل عليه قوله: «تَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ» وكذا في شرح مسلم. «مظ»:

الذين تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ قال: قلنا: يا رسول الله! أفلا تُنابِذُهُمْ عند ذلك؟ قال: «لا. ما أقاموا فيكم الصلاة، لا، ما أقاموا فيكم الصلاة. ألا من ولي عليه وال، فراه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزع يداً من طاعة» رواه مسلم.

٣٦٧١ - وعن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «يكون عليكم أمراء، تعرفون وتُنكَرُونَ، فمن أنكرَ فقد برئ». ومن كرهَ فقد سلمَ، ولكن من رضى وتابَعَ». قالوا: أفلا نُقاتِلُهُمْ؟ قال: «لا؛ ما صلُّوا، لا؛ ما صلُّوا» أي: من كرهَ بقلبه وأنكرَ بقلبه. رواه مسلم.

أي يصلون عليكم إذا متم وتصلون عليهم إذا ماتوا عن الطوع والرغبة. أقول: ولعل هذا الوجه أولى أي تحبونهم ويحبونكم ما دتم في قيد الحياة، فإذا جاء الموت يترحم بعضكم على بعض ويذكر صاحبه بخير.

قوله: «ما أقاموا فيكم الصلاة» فيه إشعار بتعظيم أمر الصلاة وأن تركها موجب لترح اليد من الطاعة، كالكفر على ما سبق في حديث عبادة بن الصامت في قوله: «إلا أن تروا كفراً بواحاً» الحديث، ولذلك كرهه.

الحديث الحادي عشر عن أم سلمة: قوله: «تعرفون وتُنكَرُونَ» «قضى»: تعرفون وتُنكَرُونَ صفتان «لأمراء» والراجع فيهما محذوف، أي تعرفون بعض أفعالهم وتُنكَرُونَ بعضها. يريد أن أفعالهم تكون بعضها حسناً وبعضها قبيحاً، فمن قدر أن ينكر عليهم قبائح أفعالهم وسماجة حالهم وأنكر، فقد برئ من المداينة والتناق، ومن لم يقدر على ذلك ولكن أنكر بقلبه وكره ذلك، فقد سلم من مشاركتهم في الورد والويل، ولكن من رضى بفعلهم بالقلب وتابعهم في العمل فهو الذي شاركهم في العصيان، واندرج معهم تحت اسم الطغيان. وحذف الخبر في قوله «من رضى» لدلالة الحال، وسياق الكلام على أن حكم هذا القسم ضد ما أثبتته لقسميه، وإنما منع عن مقاتلتهم ما داموا يقيمون الصلاة التي هي عماد الدين وعنوان الإسلام، والفارق بين الكفر والإيمان حلاً من هيح الفتن واختلاف الكلمة، وغير ذلك مما يكون أشد نكاية من احتمال نكرهم، والمصابرة على ما ينكرون منهم.

قوله: «من كره بقلبه وأنكر بقلبه» «مظ»: هذا التفسير غير مستقيم؛ لأن الإنكار يكون باللسان، والكراهة بالقلب ولو كان كلاهما بالقلب لكانا متكرين؛ لأنه لا فرق بينهما بالنسبة إلى القلب. وقد جاء هذا الحديث في رواية أخرى، وفي تلك الرواية: «من أنكر بلسانه فقد برئ، ومن أنكر بقلبه فقد سلم».

٣٦٧٢ - * وعن عبدالله بن مسعود، قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «إنكم سترون بعدي أثره، وأموراً تُنكرونها» قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم» متفق عليه.

٣٦٧٣ - * وعن وائل بن حجر، قال: سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله ﷺ فقال: يا نبي الله! أرايت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم، ويمنعوننا حقنا، فما

أقول: وهذا التعليل غير مستقيم، وأول شيء يدفعه ما في الحديث من قوله: «تُنكرون» لأن هذا الإنكار ليس إلا بالقلب لوقوعه قسماً لا تعرفون، ومعناه على ما قال الشيخ التوربشتي والقاضي: أي ترون منهم من حسن السيرة ما تعرفون، وترون من سوء السيرة ما تنكرون أي تجهلون؛ فإن المعروف ما يعرف بالشرع حسنه، والمنكر عكسه؛ ولأن قوله: «فمن أنكر فقد برئ» ومن كره فقد سلم» تفصيل لـ«تُنكرون» بشهادة الفاء في «فمن أنكر» ولن يكون المفصل مخالفاً للمجمل، ومعناه فمن أنكر ما لا يعرف حسنه في الشرع فقد برئ من النفاق، ومن لم ينكره حتى الإنكار بل كرهه بقلبه فقد سلم، ولا بد لمن أنكره بقلبه حتى الإنكار، أن يظهره بالمكافحة بلسانه بل يجاهده بيده وجميع جوارحه. وإذا قيد الإنكار بقلبه أفاد هذا المعنى، وإذا خص بلسانه لم يفده، ويدل على أن الإنكار إذا لم يكن كما ينبغي سمي بالكراهة.

قول الشيخ التوربشتي: ومن كره ذلك بقلبه ومنعه الضعف عن إظهار ما يضر من النكر فقد سلم. وحاشى لمكانة إمام أئمة الدنيا - أعني مسلماً - أن يخرج من فيه كلام غير مستقيم لاسيما في تفسير الكلام النبوي، والرواية التي استدلل بها المظهر في شرح السنة كذا، ويروى «فمن أنكر بلسانه فقد برئ» ومن كره بقلبه فقد سلم» ولفظة «يروي» ونحوها إنما يستعمله أهل الحديث فيما ليس بقوي.

«مع»: في هذا الحديث معجزة ظاهرة لما أخبر به عن المستقبل، وقد وقع كما أخبر ﷺ، وفيه أن من عجز عن إزالة المنكر وسكت لا يأنم إذا لم يرض به. وقوله: «ومن كره فقد سلم» هذا في حق من لا يستطيع إنكاره بيده ولسانه، فليكرهه بقلبه ويسلم. والله أعلم.

الحديث الثاني عشر عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: قوله: «أثره» أي سترون ما يستأثر به من أمور الدنيا فيفضل غيركم عليكم بلا استحقاق في الفء. والمراد بالأمور أشياء آخر لا تستحسنونها. وسلوا الله حقكم أي لا تكافئوا استشارهم باستشاركم، ولا تقاثلوهم لاستيفاء حقكم، بل وفروا إليهم حقهم من السمع والطاعة وحقوق الدين. وأسألو الله من فضله أن يوصل إليكم حقكم من الغنيمة والفء ونحوهما، وكلوا إليه أمركم.

تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ». رواه مسلم.

٣٦٧٤ - * وعن عبد الله بن عمر، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ خَلَعَ يَدَكَ مِنْ طَاعَةِ لِقَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا حُجَّةَ لَهُ. وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ؛ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». رواه مسلم.

٣٦٧٥ - * وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَانَبِيُّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ، فَيَكْتُرُونَ». قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «فُوا بَيْعَةَ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ» متفق عليه.

الحديث الثالث عشر عن وائل: قوله: «فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم» قدم الجار والمجرور على عامله للاختصاص، أي ليس على الأمراء إلا ما حمله الله عليهم من العدل والتسوية، فإذا لم يقيموا بذلك فعليهم الوزر والويل، وأما أنتم فعليكم ما كلفتم به من السمع والطاعة وأداء الحقوق، فإذا قمتم بما عليكم فالله تعالى يفضل عليكم ويشيكم به. وقوله: «يسألونا» صفة «أمراء» وجزء الشرط. قوله: «فما تأمرنا» على تأويل الإعلام.

الحديث الرابع عشر عن عبد الله بن عمر: قوله: «من طاعة» أي طاعة كانت قليلة أو كثيرة. ولما كان وضع اليد كناية عن العهد وإنشاء البيعة لجري العادة على وضع اليد على اليد حال المعاهدة، كنى عن النقض بخلع اليد ونزعها، يريد من نقض العهد وخلع نفسه عن بيعه الإمام، لقي الله تعالى أتمًا لا عثر له.

الحديث الخامس عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «تسوسهم» أي تتولى أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالريعية. والسياسية القيام على الشيء بما يصلحه، وهو خبر كان، وكلما هلك إلى آخره حال من فاعله أي الأنبياء ترى تابع بعضهم بعضًا. وقوله: «وانه لا نبي بعدي» معطوف على «كانت بنو إسرائيل» واسم «إن» ضمير الشأن، وإنما خولف بين المعطوف والمعطوف عليه لإرادة الثبات والتوكيد في الثاني. يعني قصة بني إسرائيل كيت وكيت، وقصتنا كيت وكيت. والفاء في «فما تأمرنا» جواب شرط محذوف، أي إذا كثر بعدك الخلفاء فوقع للتشاجر والتنازع بينهم فما تأمرنا ففعل.

والفاء في قوله: «فالاول» للتعقيب والتكرير للاستمرار، ولم يرد به في زمان واحد بل

٣٦٧٦ - * وعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا بُويعَ لِخَلِيفَتَيْنِ؛ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا» رواه مسلم.

٣٦٧٧ - * وعن عَرْفَجَةَ، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّهُ سَيَكُونُ هُنَاتُ وَهَنَاتُ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ؛ فَاضْرِبْهُ بِالسَّيْفِ كَاتِبًا مَنْ كَانَ» رواه مسلم.

الحكم هنا عند تجدد كل زمان وتجدد بيعة. وقوله: «أعطوهم حقهم» كالبدل من قوله: «فوا بيعة الأول». وقوله: «فإن الله سائلهم» تعليل للأمر بإعطاء حقهم. وفيه اختصار أي فأعطوهم حقهم وإن لم يعطوكم حقكم؛ فإن الله سائلهم عما استرعاهم ويشيكم بما لكم عليهم من الحق؛ لقوله في الحديث السابق: «أدوا إليهم حقهم وأسألوا الله حقكم». وقوله: «عما استرعاهم» استرعيت الشيء فرعاه، وفي المثل: من استرعى الذئب فقد ظلم، والراعي الوالي، والرعية العامة.

الحديث السادس عشر عن أبي سعيد: قوله: «فاقتلوا الآخر» «قضى»: قيل: أراد بالقتل المقاتلة؛ لأنها تؤدي إليه من حيث أنه غايتها. وقيل: أراد إبطال بيعة وتوهين أمره من قولهم: قتلت الشراب إذا مزجته وكسرت ثورته بالماء. ومنه قول حسان رضى الله عنه:

إن التي ناولتني فرددتها قتلت قلت فهاتها لم تقتل

أقول: الأول من الوجهين يستدعي الثاني؛ لأن الآخر منهما خارج على الأول باغ عليه فتجب المقاتلة معه حتى يفنى إلى أمر الله ولا قتل، فهو مجاز باعتبار ما يؤول للحدث على دفعه وإبطال بيعة وتوهين أمره. «مع»: قاتل أهل البغي غير ناقض عهده لهم إن عهد؛ لأنهم حاربوا من يلزم الإمام محاربه.

واتفقوا على أنه لا يجوز أن تعقد الإمامة لخليفتين في عصر واحد، سواء اتسعت دار الإسلام أم لا. قال إمام الحرمين في كتاب الإرشاد: قال أصحابنا: لا يجوز عقدها لشخصين، قال: وعندي أنه لا يجوز عقدها للثنتين في صقع* واحد، وإن بعد ما بينهما وتخللت بينهما شسوع فلا احتمال فيه مجال، وهو خارج من القواطع، وحكى المازري هذا. قال الشيخ محيي الدين: هو قول غير سديد مخالف لما عليه السلف والخلف، والظاهر إطلاق الحديث.

الحديث السابع عشر والثامن عشر عن عرفجة: قوله: «هنات وهنات» «فه»: أي شرور وفساد، يقال: في فلان هنات أي خصال شر، ولا يقال في الخير، وواحداهن، وقد يجمع على هنوات، وقيل: واحداهن تأنيث هن، وهو كناية عن كل اسم جنس لا تريد أن تصرح به لشناعته.

* الصَّقْعُ: ناحية الأرض والبيت، ويقولون: فلان من أهل هذا الصقع أي من أهل هذه الناحية.

٣٦٧٨- * وعنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ أتاكم وأمركم جميعاً على رجلٍ واحدٍ، يُريدُ أَنْ يَشُقَّ عصاكم، أو يُفَرِّقَ جماعتكم؛ فاقتُلوه» رواه مسلم.

٣٦٧٩ - * وعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بايَعَ إماماً، فأعطاهُ صفقةً يده، وثمرةً قلبه، فليطعمه إِنْ استطاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنازعه؛ فاضربوا عنقَ الآخرِ» رواه مسلم.

٣٦٨٠ - * وعن عبد الرحمن بن سمرة، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «لا تسأل الإمامةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَها عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتا إِلَيْها، وَإِنْ أُعْطِيتَها عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَعْنَتْ عَلَيْها» متفق عليه.

قوله: «كأنَّما مَنْ كان» حال فيه معنى الشرط، أي ادفعوا من خرج على الإمام بالسيف، وإن كان أشرف وأعلم، وترون أنه أحق وأولى، هذا المعنى أظهر في لفظة «ما» كما في المتن*؛ لأنه مجرى حيثنذ على صفة ذوي العلم، كما في قوله تعالى: «ونفس وما سواها» (١) أي عظيم القدرة على الشأن.

الحديث الثامن عشر عن عرفة: قوله: «أَنْ يَشُقَّ عصاكم» «نه»: يقال: شق العصا أي فارق الجماعة. أقول: هذا تمثيل شبه اجتماع الناس واتفاقهم على أمر واحد بالعصا إذا لم تشق، واغتراقهم من ذلك الأمر يشق العصا، ثم كني به عنه فضرب مثلاً للتفريق، يدل على هذا التأويل قوله: «أمركم جميع على رجل» حيث أسند الجميع إلى «الأمر» إسناده مجازياً؛ لأنه سبب اجتماع الناس.

الحديث التاسع عشر عن عبد الله: قوله: «فأعطاه صفقة يده» «نه»: الصفقة المرة من التصفيق باليد؛ لأن المتعاهدين يضع أحدهما يده في يد الآخر كما يفعل المتبايعان، والمراد بشمرة القلب خالص العهد.

أقول: الفاء في «فأعطاه» كما هي في قوله تعالى: «فاقتلوا أنفسكم» (٢) إذا كانت التوبة عين القتل؛ إذ الصفقة الحاصلة بين المتبايعين، وكذلك إعطاء ثمرة القلب التي هي خلاصة الإنسان ليست إلا عين المبايعه. فإذا اجتمع الظاهر والباطن مع صاحبه فوجب أن يقاتل مع من ينازعه، وجمع الضمير في «فاضربوا» بعد ما أفرد في «فليطعمه» نظراً إلى لفظة «من» تارة ومعناها أخرى. وقوله: «عنق الآخر» وضع موضع عنقه إيذاناً بأن كونه آخره يستحق ضرب العنق تقريراً للمراد وتحقيقاً له.

الحديث العشرون عن عبد الرحمن: قوله: «وكلتا إليها» أي فوضت إلى الإمامة، ولا شك

(١) الشمس: ٧. (٢) البقرة: ٥٤.

* كذا في (ط)، (رك) ولعلها في المتن الذي شرحه المصنف (كأنَّما ما كان) والله تعالى أعلم، وفي جميع الأصول التي بين أيدينا (كأنَّما مَنْ كان).

٣٦٨١ - * وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَتَسْتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنَعَمْ الْمَرْضَعَةُ وَبَسَتْ الْفَاطِمَةُ» رواه البخاري.

٣٦٨٢ - * وعن أبي ذر، قال: قلتُ: يا رسول الله! ألا تستعملني؟ قال: فضربَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا». وفي رواية. قال له: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحَبُّ لَكَ مَا أَحَبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلِّينَّ مَالَ يَتِيمٍ» رواه مسلم.

أنها أمر شاق لا يقوم به أحد بنفسه من غير معاونة من الله إلا أوقع نفسه في ورطة، خسر فيها دينه وعقباه، وإذا كان كذلك لا يسألها الليب الحازم.

الحديث الحادي والعشرون عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «فنعمة المرضعة» «مظ»: لفظة «نعم وبس» إذا كان فاعلها مؤنثاً؛ جار إلحاق تاء التأنيث وجاز تركها، فلم يلحقها هنا في «نعم» والحقها في بس. أقول: إنما لم يلحقها بـ «نعم» لأن المرضعة مستعارة للإمارة، وهي وإن كانت مؤنثة إلا أن تأنيثها غير حقيقي، والحقها ببس نظراً إلى كون الإمارة حيتل داهية دهياء. وفيه أن ما يناله الأمير من البأساء والضراء أبلغ وأشد مما يناله من النعماء والسراء. وإنما أتى بالباء في «المرضع والفاطم» دلالة على تصوير تينك الحالتين المتجدبتين في الإرضاع والقطام.

«قض»: شبه الولاية بالمرضعة وانقطاعها بالموت أو العزل بالفاطمة، أي نعمت المرضعة الولاية؛ فإنها تدر عليك المنافع واللذات العاجلة، وبسست الفاطمة المنية؛ فإنها تقطع عنك تلك اللذائذ والمنافع، وتبقى عليك، الحسرة والتبعة، فلا ينبغي للعاقل أن يلم ببلدة تتبعها حشرات.

الحديث الثاني والعشرون عن أبي ذر: قوله: «وإنها أمانة» تأنيث الضمير إما باعتبار الإمارة المستفادة من معنى قوله: «ألا تستعملني» أو باعتبار تأنيث الخبر. وقوله: «إلا من أخذها» استثناء منقطع أي خزي وندامة على من أخذها بغير حقها ولم يؤد الذي عليه فيها، لكن من أخذها بحقها لم تكن خزيًا ووبالا عليه.

«مع»: هذا الحديث أصل عظيم في اجتناب الولاية لاسيما لمن كان فيه ضعف عن القيام بوظائفها، والخزي والندامة في حق من لم يكن أهلاً لها، أو كان أهلاً ولم يعدل فيها فيخزيه الله يوم القيامة ويفضحه ويندم على ما فرط، فاما من كان أهلاً لها وعدل فيها فله فضل عظيم، تظاهرت به الأحاديث الصحيحة كحديث «سبعة يظلمهم الله في ظله». وقوله: ﷺ: «إن

٣٦٨٣ - * وعن أبي موسى، قال: دخلتُ على النبي ﷺ أنا ورجلان من بني عمي. فقال أحدهما: يا رسول الله! أمرنا على بعض ما ولاك الله. وقال الآخر مثلاً ذلك. فقال: «إنا والله لأنوِّلِي على هذا العمل أحداً سأل، ولا أحداً حرَّصَ عليه». وفي روايةٍ قال: «لأنستعملُ على عملنا من أرادَه متفق عليه».

٣٦٨٤ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «تَجِدُونَ مِنَ خَيْرِ النَّاسِ أَشَدَّهُمْ كَرَاهِيَةً لِهَذَا الْأَمْرِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ». متفق عليه.

٣٦٨٥ - * وعن عبد الله بن عمر، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْتُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْتُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ،

المقسطين على منابر من نور» وغير ذلك، وكثرة الخطر فيها حذر صلوات الله عليه منها؛ ولذلك امتنع العلماء منها خلافت من السلف، وصبروا على الأذى حين امتنعوا.

الحديث الثالث والعشرون والرابع والعشرون عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «من خير الناس» ثانی مفعولي «تجدون» والأول قوله «أشدهم» ولما قدم المفعول الثاني أضمر في الأول الرجوع إليه، كقولك: على التمرة مثلها ريداً، ويجوز أن يكون المفعول الأول «خير الناس» على مذهب من يبيز زيادة «من» في الإثبات.

قوله: «حتى يقع فيه» يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون غاية «تجدون» أي تجدون خير الناس أشد كراهة حتى يقع فيه، فحيث لا يكون خيرهم. وثانيهما: أنه غاية «أشد» أي يكرهه حتى يقع فيه، فحيث يعينه الله تعالى فلا يكرهه، والأول أوجه لقوله: «يقع فيه».

الحديث الخامس والعشرون عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: قوله: «ألا كلكم راعٍ» «حسن»: معنى الراعي هنا الحافظ المؤمن على ما يليه، أمرهم النبي ﷺ بالنصيحة فيما يلونه، وحذرهم الخيانة فيه بإخباره أنهم مسئولون عنه، فالرعاية حفظ الشيء وحسن التعهد فقد استوى هؤلاء في الاسم، ولكن معانيهم مختلفة، وأما رعاية الإمام ولاية أمور الرعية، فالحيطة من ورائهم وإقامة الحدود والأحكام فيهم، ورعاية الرجل أهله، فالقيام عليهم بالحق في النفقة وحسن العشرة، ورعاية المرأة في بيت زوجها، فحسن التدبير في أمر بيته والتعهد لخدمته وأضيافه، ورعاية الخادم حفظ ما في يده من مال سيده والقيام بشغله.

أقول: قوله: «ألا كلكم» تشبيه مضمحل الأداة أي كلكم مثل الراعي، وقوله: «وكلكم مسئول عن رعيته» حال عمل فيه معنى التشبيه. وهذا مطرد في التفضيل، ووجه التشبيه حفظ الشيء وحسن التعهد لما استحفظ، وهو القدر المشترك في التفضيل.

والرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسئولٌ عن رعيته، والمرأة راعيةٌ على بيت زوجها وولده وهي مسئولةٌ عنهم، وعبد الرجل راعٍ على مال سيده وهو مسئولٌ عنه، ألا فكلُّكم راعٍ، وكلُّكم مسئولٌ عن رعيته. متفق عليه.

٣٦٨٦- * وعن معقل بن يسار، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَنِ وَالٍ بِلَى رِعْيَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ؛ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» متفق عليه.

٣٦٨٧- * وعنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَنِ عَبْدٌ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رِعْيَةً فَلَمْ يَحْطَها بِنَصِيحَةٍ، إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَاحَةَ الْجَنَّةِ» متفق عليه.

وفيه أن الراعى ليس بمطلوب لذاته، وإنما أقيم لحفظ ما استرعاه المالك، فعلى السلطان حفظ الرعية فيما يتعين عليه من حفظ شرائعهم، والذب عنها لكل متصد لإدخال داخله فيها، أو تحريف لمعانها، أو إهمال حدودهم، أو تضييع حقوقهم وترك حماية من جار عليهم ومجاهدة عدوهم، أو ترك سيرة العدل فيهم، فينبغى أن لا يتصرف فى الرعية إلا بإذن الله ورسوله، ولا يطلب أجره إلا من الله كالراعى. وهذا تمثيل لا يرى فى الباب ألطف ولا أجمع ولا أبلغ منه؛ ولذلك أجمل أولاً ثم فصله ثم أتى بحرف التنبيه مكرراً وبالفلكة كالتخاتمة.

والفاء فى قوله: «ألا فكلكم راعٍ» جواب شرط محذوف، والفلكة هى التى يأتى بها المحاسب بعد التفصيل، ويقول: فذلك كذا وكذا ضبطاً للحساب وترقياً من الزيادة والنقصان فيما فصله. والضمير فى قوله: «مسئولة عنهم» راجع إلى «بيت زوجها وولده» وغلب العقلاء فيه على غيرهم.

الحديث السادس والعشرون والسابع والعشرون عن معقل: قوله: «فيموت» الفاء فيه وفى قوله: «فلم يحطها» كاللام فى قوله: «فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً»^(١) وقوله: «وهو غاش» حال قيد للفعل ومقصود بالذكر؛ لأن المعتبر من الفعل والحال هو الحال، يعنى أن الله تعالى إنما ولاه واسترعاه على عباده ليديم النصيحة لهم لا ليفشهم فيموت عليه، فلما قلب القضية استحق أن لا يجد راحة الجنة.

«مع»: قال القاضى عياض: المعنى: من قلده الله تعالى شيئاً من أمر المسلمين واسترعاه

٣٦٨٨ - * وعن عائذ بن عمرو، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ الحُطَمَاءُ» رواه مسلم.

٣٦٨٩ - * وعن عائشة، قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَكِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ؛ فَاشْتَقُّ عَلَيْهِ. وَمَنْ وَكِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ؛ فَارْفُقْ بِهِ» رواه مسلم.

عليهم، ونصبه لمصلحتهم في دينهم ودنياهم، فإذا خان فيما اتّمن عليه فلم ينصح فيما قلده إما بتضييع حقهم وما يلزمه من أمور دينهم ودنياهم أو غير ذلك، فقد غشهم.

وفى قوله: «حرم الله عليه الجنة» تأويلان: أحدهما: أنه محمول على المستحل، والثاني: على أنه محرم عليه دخولها مع الفائزين السابقين. وقوله: «فيموت وهو غاش» دليل على أن التوبة قبل حالة الموت باقية. قوله: «فلم يحطها» «نه»: يقال حاطه يحوطه حوطًا وحياطة إذا حفظه وصانه، وذبح عنه وتوفر على مصالحه.

الحديث الثامن والعشرون عن عائذ: قوله: «إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ» «نه»: الرعاء بالكسر والمد جمع راع كتجار جمع تاجر. «فأ»: الحطمة هو الذي يعنف الإبل في السوق والإيراد والإصدار فيحطمها. ضربه مثلاً لوالى سوء. أقول: لما استعار للوالى والسلطان لفظ الراعى أتبعه بما يلائم المستعار منه من صفة الحطم، فالحطمة توشيح لاستعارة الراعى لهم. «قضى»: فالمراد بالحطمة اللفظ القاسى الذى يظلم الرعية ولايرحمهم، من الحطم وهو الكسر. وقيل: الأكل الحريص الذى يأكل ما يرى ويقضمه؛ فإن من هذا دأبه يكون دنى النفس ظالمًا بالطبع شديد الطمع فيما فى أيدي الناس.

الحديث التاسع والعشرون عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «مَنْ أَمَرَ أُمَّتِي» «مَنْ» بيان «شئًا» كانت صفة قدمت فصار حالاً. وقوله: «فاشتق عليهم» «مع»: هذا من أبلغ الزواجر عن المشقة على الناس وأعظم الحث على الرفق بهم، وقد تظاهرت الأحاديث فى هذا المعنى.

أقول: وهو من أبلغ ما أظهر صلوات الله عليه من الرأفة والشفقة والرحمة على أمته، فنقول بلسان الحال: اللهم! هذا أوان أن ترحم على أمة حبيبك وترأف بهم، وتنجيهم من الكرب العظيم الذى هم فيه، يا من لا إله إلا أنت العظيم الحليم، لا إله إلا أنت رب العرش العظيم، لا إله إلا أنت رب السموات ورب الأرض رب العرش الكريم، ويرحم الله عبدًا قال: آمينًا.

٣٦٩٠ - * وعن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ
المقسطينَ عندَ الله على منابرٍ من نورٍ عن يمينِ الرحمن ، وكلتا يديه يمين» الذين
يعدلونَ في حُكْمِهِم وأهلِهِم وما ولّوا». رواه مسلم.

الحديث الثلاثون عن عبد الله: قوله: «إِنَّ المقسطينَ» «تو»: القسط بالكسر العدل، والأصل
فيه النصيب، تقول منه: قسط الرجل إذا جاز، وهو أن يأخذ قسط غيره، والمصدر القسوط.
واقسط إذا عدل، وهو أن يعطي نصيب غيره، ويحتمل أن الألف أدخل فيه لسلب المعنى، كما
أدخل في كثير من الأفعال فيكون الإقسط إزالة القسوط.

قوله: «على منابر» «مع»: المنابر جمع منبر، سمي به لارتفاعه. قال القاضي عياض:
يحتمل أن يكونوا على منابر حقيقة على ظاهر الحديث، وأن يكون كناية عن المنازل الرفيعة.
قال الشيخ: ويمكن أن يجمع بينهما؛ لأن من كان على منابر فهو على أعلى مرتبة، ويؤيده
قوله: «عن يمين الرحمن». «تو»: المراد منه كرامتهم على الله وقرب محلهم وعلو منزلتهم؛
وذلك لأن من شأن من عظم قدره في الناس، أن يوا عن يمين الملك، ثم إنه نزه ربه سبحانه
عما سبق إلى فهم من لم يقدر الله حق قدره من مقابلة اليمين باليسار، وكشف عن حقيقة
المراد بقوله: «وكلتا يديه يمين» «خط»: ليس فيما يضاف إلى الله تعالى من صفة اليمين
شمال؛ لأن الشمال تدل على النقص والضعف؛ وقوله: «وكلتا يديه يمين» هي صفة جاء بها
التوقيف، فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكفيها، وننتهي حيث انتهى بنا الكتاب والأخبار
الصحيحة، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

أقول: - والله أعلم- قوله: «عند الله» خير إن، أي المقسطين مقربون عند الله تعالى،
والأعلى منابر» يجوز أن يكون خيرا، بعد خير أو حالا من الضمير المستقر في الظرف. «و» من
نور» صفة منابر مخصصة لبيان الحقيقة، «وعن يمين الرحمن» صفة أخرى لـ «منابر» مينة
للمرتبة والمنزلة. ويجوز أن يكون حالا بعد حال على التلاخل. وقوله: «يمين الرحمن» بعد
قوله: «عند الله» تقييد بعد إطلاق وتخصيص بعد تعميم؛ لوضع الرحمن موضع ضمير «الله»،
وقد سبق أن اسم الله جامع لجميع صفات الجلال والإكرام. «والرحمن» من صفة الإكرام، فدل
اليمين على أن الله تعالى يفيض عليهم حيثن من جلال نعمه وقضائل إحسانه ما لا يحصر
فيكون قوله: «وكلتا يديه يمين» تذيلا للكلام السابق، فعلى هذا اللام في «المقسطين» للتعريف
كما في الرجل والفرس، ويجوز أن تكون موصولة، وتكون الظروف كلها متصلة بالصلة،
وخبر «إن» قوله: «الذين يعدلون»، وقوله: «وكلتا يديه يمين» معترضة بين اسم «إن» وخبره
صيانة لجلال الله وعظمته عما لا يليق به. قال أبو الطيب:

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب ترى كل ما فيها وحاشاك فانيا

والثنية في اليدين للاستيعاب، كما في قوله تعالى: ﴿ثم أرجع البصر كرتين ينقلب﴾ (١) ولبيك وسعديك والخير كله يديك.

«مع»: العرب تنسب الفعل الذي يحصل بالجهد والقوة إلى اليمين، وكذا الإحسان والإفضال إليها وضدهما إلى اليسار. وقالوا: اليمين مأخوذ من اليمن. «قضى»: «وكلنا يديه» دفع لثومهم من يتوهم أن له يمينًا من جنس إيماننا التي يقابلها يسار، وأن من سبق إلى التقرب إليه حتى فاز بالوصول إلى مرتبة من المراتب الزلغى من الله، عاق غيره عن أن يفوز بمثله كالسابق إلى محل مجلس السلطان، بل جهاته وجوانبه التي يتقرب إليها العباد سواء.

قوله: «الذين يعدلون» «مع»: معناه أن هذا الفضل إنما هو لمن عدل فيما يقلده من خلافة وإمارة أو قضاء أو حسبة، أو نظر على يتيم أو صدقة أو وقف، فيما يلزمه من حقوق أهله وعياله ونحو ذلك. قال: «وما ولوا» بفتح الواو وضم اللام المخففة أى كانت لهم عليهم ولاية. «مظ»: وليوا على وزن علموا انقلبت ضمة الياء إلى اللام، وحذفت لالتقاء الساكنين. والمراد بقوله: «وماولوا» أى يعدلون فيما تحت أيديهم من أموال يتامى مثل الجدة، فإنه ولي الطفل، والوصى؛ فإنه حاكم في التصرف في أموال يتامى.

أقول: قوله: «الذين يعدلون» يحتمل وجهًا من الإعراب أن يكون خبرًا لـ «إن» كما سبق، وأن يكون صفة «للمقسطين» على تأويل ذوات لها الأقسام، كما يقال: شجاع باسل، وعليه ظاهر كلام الشيخ التوربشتي؛ إذ قال: وقد فسر «المقسطين» في الحديث بما وصفهم به من قوله: «الذين يعدلون» إلى آخر الحديث. وأن يكون بدلًا أو نصبًا على المدح أو رفعًا عليه، وأن يكون استثناءً، كأنه قيل: من هؤلاء السادة المقربون، وقد فازوا بالقدح المعلى والمنحة الكبرى؟ فقيل: هم الذين يعدلون إلى آخره، فإذا جعل صفة فالتعريف في «المقسطين» يحتمل العهد المتعارف بين الناس من الحكام، وأن يكون للجنس، فبين بقوله: «الذين يعدلون» أن المراد به الثانى.

ولما كان المراد به استغراق الجنس مشتملا على التعدد قال: «أولاً» فى حكمهم» ليدخل فيه من بيده أئمة حكم الشرع من الخلفاء والأمراء والقضاة وغيرهم. وثانيًا «وأهلهم» ليدخل فيه كل من تحت يده أحد من أهله وعياله ونحو ذلك، وثالثًا «وماولوا» ليستوعب جميع من يتولى أمرًا من الأمور، فيدخل فيه نفسه أيضًا. «شف»: فالرجل يعدل مع نفسه بأن لا يضيع وقته في غير ما أمر الله تعالى به بل يمثل أوامر الله ويتزجر عن نواهيه على الدوام، كما هو دأب الأولياء المقربين، أو غالبًا كما هو دين المؤمنين الصالحين. أقول: قسم الله تعالى عباده المصطفين من أمة محمد ﷺ ثلاثة أقسام: ظالم ومقتصد وسابق، فالمقتصد من عدل ولم يتجاوز إلى حد الظلم على نفسه، ولم يترق إلى مرتبة السابق الذى جمع بين العدل والإحسان.

(١) الملك: ٤.

• فى «ك» «قضى».

•• فى «ك» «مع».

٣٦٩١ - * وعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بعث الله من نبي، ولا استخلف من خليفة، إلا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه، والمعصوم من عصمه الله» رواه البخاري.

٣٦٩٢ - * وعن أنس، قال: كان قيس بن سعد من النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرط من الأمير. رواه البخاري.

فإن قلت: إذا بين «المقسطين» بالذين جمعوا بين هذه الخصال فكيف حال من انفرد بخصلة من هذه الخصال، هل يترتب عليه تلك المراتب العلية والمنال السنية؟ قلت: إذا سلك بالتعريف في «الذين يعدلون» الجنس من حيث هي، لا. وإذا سلك به الاستفراق كما ذهبنا إليه، نعم. ونحوه قولك: الرجل خير من المرأة، إذا أريد بالتعريف الحقيقة من حيث هي، فلا تدخل أفراد الجنس في هذا الحكم، وإن أريد به الاستفراق لزم أن يكون أدنى رجل خيراً من أشرف النساء. والله أعلم.

الحديث الحادي والثلاثون عن أبي سعيد رضى الله عنه: قوله: «بطانة» «ته»: بطانة الرجل صاحب سره وداخله أمره الذي يشاوره في أحواله. الكشف^(١) في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خِيَالًا﴾^(٢): بطانة الرجل ووليجه خصيصه وصفيه الذي يفرض إليه بحوائجه ثقة به، شبه ببطانة الثوب كما يقال: فلان شعاري.

فإن قلت: البطانة في الحديث على هذا المعنى قد تصور في بعض الخلفاء ولكنها منافية لحال الأنبياء، وكيف لا؟ وقد نهى الله تعالى عامة المؤمنين عن ذلك في الآية السابقة. قلت: الوجه ما روى الأشرف عن بعضهم أن المراد بأحدهما الملك، وبالثاني الشيطان، ويؤيده قوله: «والمعصوم من عصمه الله» فإنه بمنزلة قوله ﷺ: «فأسلم» في قوله: «ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة»، قالوا: وإياك يا رسول الله! قال: وإياي، إلا أن الله تعالى أماني، فأسلم فلا يأمرني إلا بخير.

الحديث الثاني والثلاثون عن أنس رضى الله عنه: قوله: «بمنزلة صاحب الشرط» «تو»: هو جمع شرطة وشرطى، وهو الذي يتقدم بين يدى الأمير لتنفيذ أوامره، وهو الحاكم على الشرط للأمور السياسية سما بذلك؛ لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها، وكان قيس بن سعيد ابن عبادة الأنصاري سيد الخزرج وابن سيدناه أحد دعاة العرب وأهل الرأي ورفاسة الجيوش، وكان من ذوى النجدة والبسالة والكرم والسخاء، وكان مع ذلك جسيماً طويلاً، وكان منتصباً بين يدى رسول الله ﷺ لتنفيذ ما يأمر به وما يره.

(١) الكشف: ٢١٢/١.

(٢) آل عمران: ١١٨.

٣٦٩٣ - * وعن أبي بكرؓ، قال: لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى. قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» رواه البخارى.

الفصل الثانى

٣٦٩٤ - * عن الحارث الأشعريؒ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمركم بخمسين: بالجماعة، والسمع، والطاعة، والهجرة، والجهاد في سبيل الله. وإنه من خرج من الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربة الإسلام من عنقه، إلا أن يرجع. ومن دعا بدعوى الجاهلية؛ فهو من جئى جهنم، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم» رواه أحمد والترمذى. [٣٦٩٤]

الحديث الثالث والثلاثون عن أبى بكر: قوله: «ولوا أمرهم امرأة» «حس»: لاتصلح المرأة أن تكون إماماً ولا قاضياً؛ لأن الإمام والقاضى محتاجان إلى الخروج للقيام بأمر المسلمين، والمرأة عورة لا تصلح لذلك؛ ولأن المرأة ناقصة والقضاء من كمال الولايات فلا يصلح لها إلا الكامل من الرجال. أقول: «لن يفلح قوم» إخبار بنفى الفلاح في المستقبل عن أهل فارس على سبيل التأكيد، وفيه إشعار بأن الفلاح للعرب، وأن الله تعالى سيجعل ملكهم مسخرًا لهم فيكون معجزة.

الفصل الثانى

الحديث الأول عن الحارث: قوله: «بالجماعة» المراد بهم الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعى التابعين من سلف الصحابة، أى أمركم بالتمسك بهديهم والانخراط فى زميرتهم، والمراد بالسمع الإصغاء إلى الأوامر والنواهي وتفهمهما، وباطاعة الامتثال بالأوامر والانزجار عن النواهي، وبالهجرة الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام. ويحتمل أنه ﷺ أراد بها ترك المعاصى، والرجوع عنها إلى الطاعات، كما قال ﷺ: «والمهاجر من هجر الخطايا والذنوب» والمراد بالجهاد الجهاد مع الكفار، ويحتمل أن يراد به الجهاد مع النفس بكفها عن شهواتها ومنعها عن لذاتها؛ فإن معادة النفس مع الشخص أقوى وأضر من معادة الكفرة معه. وقوله: «وانه من خرج» اسم «إن» ضمير الشأن، والجملة بعده تفسره كالتعليل للأمر بالتمسك بهدى الجماعة، والواو مثلها في قوله تعالى: «وقالوا الحمد لله» بعد قوله: «ولقد آتينا داود وسليمان علماً»^(١) فى الإخبار عن الجمليتين وتفويض الترتيب بينهما إلى ذهن السامع.

[٣٦٩٤] إسناده صحيح.

(١) فى عمران: ١١٨ (١) التمل: ١٥

٣٦٩٥ - * وعن زياد بن كُسيب العدوي، قال: كنت مع أبي بكره تحت منبر ابن عامر وهو يخطب، وعليه ثياب رقاق. فقال أبو بلال: انظروا إلى أميرنا يلبس ثياب الفساق. فقال أبو بكره: اسكت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ» رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن غريب. [٣٦٩٥]

«ومن دعا بدعوى الجاهلية» عطف على الجملة التي وقعت مفسرة لضمير الشأن؛ للإيدان بأن التمسك بالجماعة وعدم الخروج عن زمرتهم من شأن المؤمنين، والخروج من زمرتهم من هجري الجاهلية، كما قال صلوات الله عليه: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» فعلى هذا ينبغي أن تفسر دعوى الجاهلية بسننها على الإطلاق؛ لأنها تدعو إليها، وهو أحد وجهي ما قال القاضي، والوجه الآخر أن الدعوى تطلق على الدعاء وهو النداء، والمعنى من نادى في الإسلام بنداء الجاهلية، وهو أن الرجل منهم إذا غلب عليه خصمه، نادى بأعلى صوته قومه يا آل فلان! فينتشرون إلى نصره ظالماً كان أو مظلوماً جهلاً منهم وعصية. وحاصل هذا الوجه يرجع أيضاً إلى الوجه السابق، وينصره ما روى في شرح السنة في آخر هذا الحديث: «فادعوا المسلمين بما سماهم الله المسلمون المؤمنون عباد الله».

قوله: «فقد شبر» «فرض»: أي قدره، يريد به أي قدر خالف وانحرف عن الجماعة وخرج عن موافقتهم. «والريق» بالكسر حبل فيه عدة عرى يشد به إليهم الواحدة من تلك العرى ريقة، شبه ذمة الإسلام وعهده بالريقة التي تجعل في أعناق البهائم، من حيث أنه يقيده فيمنعه أن يتخطى حدود الله ويرتفع مراتع حرمانه. والمعنى أن من فارق الجماعة بترك السنة وارتكاب البدعة ولو بشيء يسير، نقض عهد الإسلام ونزع اليد عن الطاعة.

أقول: لما شبه صلوات الله عليه الإمام بالراعي، وسوء مراعاته الرعية بالحطمة في قوله ﷺ: «إن شر الرعاء الحطمة» ضرب في هذا الحديث مثلاً للرعية بهالهم التي جمعها الريق في سلك واحد، فوضح الاستعارة بالقيد والشير. وإنما قيل: «أن يراجع» على صيغة المفاعلة دون «يرجع»، إما مبالغة وإما أن يكون الرجوع من الجماعة ومن الخارج عنهم.

قوله: «من جشى جهنم» «فا»: واحدها جشوة بضم الجيم أي من جماعات جهنم، وهي في الأصل ما جمع من تراب أو غيره فاستعير للجماعة.

الحديث الثاني عن زياد: قوله: «ثياب الفساق» يحتمل أن تكون ثياباً محرمة من الحرير والديباج؛ لأن الغالب منها أن تكون رقائقاً، وأن لا تكون محرمة لكن لما كان لبس الثياب الرقاق من دأب المتتممين لا المتقشفين، نسبة إلى الفسق تغليظاً، والظاهر هذا؛ لأن أبا بكره

٣٦٩٦ - * وعن النّوّاس بن سميّان ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « لا طاعةَ

لمخلوقٍ في معصية الخالق » رواه في « شرح السنة » [٣٦٩٦]

٣٦٩٧ - * وعن أبي هريرة ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « ما من أميرٍ عشرة ، إلا يؤتى به يومَ القيامةِ مغلولاً ، حتى يَنقُ عنه العَدْلُ أو يُويقهُ الجورُ » رواه الدارمي . [٣٦٩٧]

رده بقوله : « من أمان سلطان الله » يعني تسييقك إياه بسبب لبسه هذه الثياب التي يصون بها عزته ليس بحق ؛ لأن المعنى من أمان من أعزه الله وألبسه خلع السلطنة ، أمّانه الله ، وفي الأرض متعلق بسلطان الله متعلقاً في قوله تعالى : « إنا جعلناك خليفة في الأرض »^(١) والإضافة في « سلطان الله » إضافة تشريف كبيت الله .

ويحكى عن جعفر الصادق رضي الله عنه : أنه دخل عليه سفيان الثوري ، وعلى جعفر جبة خبز دكتناه ، فقال يا بن رسول الله ! هذا ليس من لباسك فحسر عن رदन جبتك ، فإذا تحتها جبة صوف بيضاء يقصر الذليل عن الذليل والردن عن الردن ، فقال : يا ثوري ! لبسنا هذا لله وهذا لكم فما كان لله أخفيناه ، وما كان لكم أبديناه . ذكره صاحب جامع الأصول في كتاب مناقب الأبرار . والدكتناه بالدال المهملة تأنيث الأدكن ، وهو ثوب مغبر اللون .

الحديث الثالث عن النّوّاس قوله : « للمخلوق » صفة « طاعة » وفي معصية الخالق » خبر « لا » ، وفيه معنى النهي ، يعني لا ينبغي ولا يستقيم ذلك ، وتخصيص ذكر المخلوق والخالق مشعر بعلية هذا الحكم . « حسن » : اختلفوا فيما يأمر به الولاية من العقوبات ، قال أبو حنيفة وأبو يوسف : ما أمر به الولاية من ذلك غيرهم يسمهم أن يفعلوه فيما كانت ولايته إليهم . وقال محمد بن الحسن : لا يسع المأمور أن يفعله حتى يكون الذي يأمره عدلاً وحتى يشهد عدل سواء على أن المأمور ذلك . الكشف : عن أبي حازم أن مسلمة بن عبد الملك قال له : أستم أمرتم بطاعتنا في قوله تعالى : « وأولى الأمر منكم »^(٢) ؟ قال : أليس قد نزعتم عنكم إذا خالفتم الحق بقوله تعالى : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول »^(٣) ؟

أقول : يريد أن قوله : « وأطيعوا الرسول »^(٤) عطف على « أطيعوا الله » وكرر الفعل ليدل على استقلال طاعة الرسول ، ولم يؤت وأطيعوا في « وأولى الأمر منكم » دلالة على عدم استقلالهم ، وعلله بقوله : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » فكانه قيل : إذا لم يكن أولوا الأمر مستقلين وشاهدتم منهم خلاف الحق ، فردوه إلى الحق ولا يأخذكم في الله لومة لائم .

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضي الله عنه : قوله : « أو يويقه » أي يهلكه ، وهو عطف

[٣٦٩٦] إسناده صحيح .

[٣٦٩٧] انظر صحيح الجامع ح (٥٦٩٥) ، والصحيحة (٣٤٩) .

(١) (٢) (٣) (٤) النساء : ٥٩ .

(١) ص : ٢٦ .

٣٦٩٨ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ويلٌ للأمرءِ، ويلٌ للعرفاءِ، ويلٌ للأُمْناءِ، لِيَتَمَنَّيَنَّ أَقْوَامٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ نَوَاصِيَهُمْ مُعَلَّقَةٌ بِالْثُرَيَّا، يَتَجَلَّجِلُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَأَنْهُمْ لَمْ يَلُوكَا عَمَلًا» رواه فى «شرح السنة» ورواه أحمد، وفي روايته: «أَنَّ ذَوَابَّهُمْ كَانَتْ مُعَلَّقَةً بِالْثُرَيَّا، يَتَنَبِّذُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَلَمْ يَكُونُوا عَمَلُوا عَلَى شَيْءٍ». [٣٦٩٨]

على «يفك» فيكون غاية قوله: «يؤتى به يوم القيامة صغولاً» أى لم يزل مغلولاً حتى يحله العدل أو يهلكه الظلم، أى لا يفك عن الغل إلا الهلاك، يعنى يرى بعد الغل ما الغل فى جنبه السلامة، كما قال تعالى: «وإن عليك لعنتى إلى يوم الدين»^(١) يعنى ترى يوم الدين من العذاب ما اللعنة بالنسبة إليه سهلة يسيرة.

الحديث الخامس عن أبى هريرة رضى الله عنه: قوله: «ويل للأمرء» مبتدا وخبر، كقوله: «سلام عليك» وهو الحزن والهلاك والمشقة من العذاب. «قضى»: العرفاء جمع عريف وهو القيم بأمر قبيلة أو محلة إلى أمرهم، ويعترف منه الأمير أحوالهم، من عرف يعرف عرافة، مثل كتب يكتب كتابة إذا عمل ذلك، وعرف بالضم عرافة بالفتح إذا صار عريفاً، والمراد بالأمناء من ائتمته الإمام على الصدقات والخراج وسائر أموال المسلمين، ويذل عليه عطفه على «الأمراء والعرفاء» وقوله: «وأنهم لم يلوكا عملاً»، أو كل من ائتمنه غيره على مال أو غيره.

أقول: قوله: «ليتمنن أقوام» كالتخصيص للعام والتقيد للمطلق؛ فإنه ﷺ لما عمم التهديد وبألف فى الوعيد، أراد أن يستدرك ويخرج من قام بها حق القيام، وتجنب فيها عن الظلم والحيث، واستحق به الثواب وصار ذا حظ مما وعد به ذو سلطان عادل. قال: «ليتمنن أقوام» إلى آخره، أى ليتمنن طائفة من هؤلاء وذلك لينبه بالمفهوم على أن طائفة أخرى حكمهم على عكس ذلك، وهم على منابر من نور عن يمين الرحمن، وإنما لم يعكس ولم يصرح بمنطوق المدح للمقسطين، ليدل بالمفهوم على ذم الجائرين؛ لأن المقام مقام التهديد والزجر عن طلب الرياسة؛ لأنها وإن كانت مهمة لا ينظم صلاح حال الناس ومعاشهم دونها، لكن أمرها خطير والقيام

[٣٦٩٨] إسناده ضعيف.

(١) ص: ٧٨.

٣٦٩٩ - * وعن غالب القَطَّان، عن رجلٍ ، عن أبيه، عن جدِّه، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ العِرَافَةَ حَقٌّ وَلابدُّ للنَّاسِ من عُرَفَاءَ، وَلَكِنَّ العُرَفَاءَ فِي النَّارِ» رواه أبو داود. [٣٦٩٩]

٣٧٠٠ - * وعن كعب بنِ عُجْرَةَ، قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «أُعِيدُكَ بِاللَّهِ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ». قال: وما ذاكَ يا رسولَ الله؟ قال: أُمَرَاءٌ سَيَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي، مِنْ

بحقوقها عسير، فلا ينبغي للعاقل أن يقتحم عليها ويميل بطبعه إليها؛ فإن من زلت قدمه فيها عن متن الصواب قد يتدفع إلى فتنة تؤدي به إلى عذاب عظيم. واللام في «ليتمنين» لام القسم، والتمنى طلب مالا يمكن حصوله. والتمنى قوله: «أن نواصيهم معلقة» وأنهم لم يلوا، أو تمنوا يوم القيامة أنهم في الدنيا لم يلوا، وكانت نواصيهم معلقة بالثريا يعني: تمنوا أنه لم تحصل لهم تلك العزة والرياسة والترفع على الناس بل كانوا أذلاء وردهوسهم معلقة بنواصيهم في أعالٍ تتحرك وتجلجل، ينظر إليهم الناس ويشهدون مذلتهم وهوانهم، بدل تلك الرياسة والعزة والرفعة، وذلك أن التعليق بالناصية مثل للمذلة والهوان؛ فإن العرب إذا أرادوا إطلاق أسير جزوا ناصيته مذلة وهوانًا، وأنشدوا:

إذا جزت نواصي آل بدر فأدوها، وأسرى في الوثاق
وهذا التمني هو المعنى بالندامة في قوله ﷺ: «إنكم ستحرصون على الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة».

الحديث السادس عن غالب: قوله: «إِنَّ العِرَافَةَ حَقٌّ» «تو»: قوله: «حق» وقع هاهنا موقع المصلحة، والأمر الذي تدعو إليه الضرورة في ترتيب البعوث والأجناد وما يلم به شعثهم من الأوراق والأعطيات والإحاطة بعددهم لاستخراج السهمان ونحوه. وقوله: «ولكن العرفاء في النار» أي فيما يقربهم إليها، ورد هذا القول مورد التحذير عن التبعات التي تتضمنها والأفات التي لا تؤمن فيها والفتن التي تتوقع منها، والأمر بالتيقظ دونها وغير ذلك من البليات التي قلما يسلم منها الواقع فيها.

أقول: قوله: «ولكن العرفاء في النار» مظهر أقيم مقام المضمهر ليشعر بأن العرافة على خطر ومن باشرها على شفا حفرة من النار، فهو كقولهِ تعالى: «وإنما يأكولون في بطونهم ناراً»^(١) فينبغي للعاقل أن يكون على تيقظ وحزم وحذر منها لئلا تورطه في الفتنة وتؤدي به إلى عذاب النار، وهذا تلخيص كلام الشيخ.

الحديث السابع عن كعب: قوله: «من إمارة السفهاء» السفهاء: الخفاف الاحلام. «نه»: السفه

[٣٦٩٩] إسناده ضيف.

(١) النساء: ١٠.

دخلَ عليهمَ فصدَّقَهُمْ بِكُذِّبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ؛ فَلْيَسُوا مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُمْ ، وَلَنْ يَرُدُّوا عَلَيَّ الْحَوْضَ ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُصَدِّقَهُمْ بِكُذِّبِهِمْ وَلَمْ يَنْهَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ؛ فَأُولَئِكَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ، وَأُولَئِكَ يَرُدُّونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ» رواه الترمذي ، والنسائي. [٣٧٠٠]

في الأصل الخفة والطيش، وسفه فلان رآيه إذا كان مضطرباً لا استقامة له والسفيه الجاهل. أقول: «وما ذاك» إشارة إلى معنى إمارة السفهاء، وهو فعلهم المستعاذ منه من الظلم والكذب وما يؤدي إليه جهلهم وطيشهم.

فإن قلت: كيف أجاب عن السؤال عن وصفتهم بذواتهم؟ قلت: يحتمل أن تؤخذ الزبدة والخلاصة من الجواب فيعبر عنه كأنه لما قيل: ما ذلك الفعل المستعاذ منه؟ فاجيب ما يرغب فيه سفهاء مثلهم، ويتجنب عنه الألباء وأرباب العقول من الكذب والظلم. ويحتمل أن يؤول قوله: «من إمارة السفهاء» بقوله: «بالأمراء السفهاء». قوله: «وما ذاك» بمعنى «من هم» لإرادة الوصفية فيهم كقوله: «سبحان ما سخرَكُنَّ لنا»، فيكون الجواب حيثئذ من الأسلوب الحكيم حيث راد في الجواب بقوله: «من دخل» أي لا تسأل عنهم وعماهم فيه فحسب، بل سل عن من يتقرب إليهم ويتوصل بهم، فيصدقهم بكذبهم ويعينهم على ظلمهم ما حالهم؟ فإن حال أولئك قد يتجاوز عن حد البيان ويتحاشى عن ذكره اللسان.

وقال سفيان: لا نخالط السلطان ولا من يخالطه. وقال: صاحب القلم وصاحب الدواة وصاحب القراطيس وصاحب اللبطة بعضهم شركاء بعض. وروي أن خياطاً سأل عالماً عن خياطته للحكام هل أنا داخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١) قال: لا ، بل يدخل فيه من يبيعك الإبرة ، قال ابن مسعود: من رضى بأمر وإن غاب عنه كان كمن شهده وتلا الآية.

قوله: «فأولئك مني» أدخل الفاء في الخبر «من» لتضمنه معنى الشرط وزاد فيه «أولئك» وكرره لمزيد تقرير العلة؛ لأن اسم الإشارة في هذا المقام مؤذن بأن ما يرد عقيبهِ جدير بمن قبله لا تصافه بالخصال المذكورة، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢) بعد قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(٣) إلى ما يتصل به استحساناً على فعلهم من الاجتناب عنهم وعن تصديقهم ومعاونتهم.

[٣٧٠٠] انظر صحيح الترمذي بنحوه (٥٠١) وبه زيادة.

(١) هود: ١١٣. (٢) البقرة: ٥.

(٣) البقرة: ٣.

٣٧٠١ - * وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «من سكن البادية جفا، ومن اتبع الصيد غفل، ومن أتى السلطان افتتن» رواه أحمد، والترمذي، والنسائي. وفي رواية أبي داود: «من لزم السلطان افتتن، وما ازداد عبد من السلطان دنوا إلا ازداد من الله بعدا». [٣٧٠١]

٣٧٠٢ - * وعن المقدم بن معدي كرب أن رسول الله ﷺ ضرب على منكبيه، ثم قال: «أفلحت يا قديم إن مت ولم تكن أميراً، ولا كاتباً، ولا عريقاً» رواه أبو داود. [٣٧٠٢]

٣٧٠٣ - * وعن عتبة بن عامر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة صاحب مكس» يعني: الذي يُعسر الناس. رواه أحمد، وأبو داود، والدارمي. [٣٧٠٣]

الحديث الثامن عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «جفا» «قضى»: جفا الرجل إذا غلظ قلبه وقسا ولم يرق لير وصله رحم، وهو الغالب على سكان البوادي لبعدهم عن أهل العلم وقلة اختلاطهم بالناس، فصارت طباعهم كطباع الوحوش، وأصل التركيب للتبر عن الشيء، وخفلة التابع للصيد إما لحرصه الملهي أو لتشبهه بالسبع وانجذابه عن الترحم والرفقة، وافتتان المتقرب إلى السلطان مما لا يخفى؛ فإنه إن وافقه فيما يأتيه ويذره، فقد خاطر على دينه، وإن خالفه فقد خاطر على روحه.

«مظ»: يعنى من التزم البادية ولم يحضر صلاة الجمعة ولا الجماعة ولا مجلس العلماء فقد ظلم نفسه، ومن اعتاد الاصطياد للهو والطرب يكون غافلاً؛ لأن اللهو والطرب يحدث من القلب الميت، ومن اصطاد للقوت جاز؛ لأن بعض الصحابة كانوا يصطادون، ومن دخل على السلطان وداعته وقع في الفتنة، وأما من لم يداهن ونصحه وأمره بالمعروف، ونهاه عن المنكر فكان دخوله عليه أفضل.

الحديث التاسع والعاشر عن عتبة: قوله: «صاحب مكس» «نه»: المكس الضريبة التي يأخذها الماكس. «حس» وهو العشار أراد بصاحب المكس الذي يأخذ من التجار إذا مروا مكساً باسم العشر، وأما الساعى الذي يأخذ الصدقة، ومن يأخذ من أهل الذمة العشر الذي صولحو عليه فهو محتسب ما لم يتعد فيأثم بالتعدى والظلم.

[٣٧٠١] انظر صحيح أبي داود بنحوه (٢٤٨٦)، وصحيح الترمذي ح (١٨٤٠)، وصحيح النسائي ح (٤٠٢٠).

[٣٧٠٢] إسناده ضعيف.

[٣٧٠٣] إسناده ضعيف.

٣٧٠٤ - * وعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَقْرَبُهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ عَادِلٌ. وَإِنَّ أَبْغَضَ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَشَدَّهُمْ عَذَابًا». وفي رواية: «وَأَبْعَدُهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ جَائِرٌ» رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن غريب. [٣٧٠٤]

٣٧٠٥ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ مَنْ قَالَ كَلِمَةً حَقًّا عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٧٠٥]

٣٧٠٦ - * ورواه أحمد والنسائي عن طارق بن شهاب. [٣٧٠٦]

٣٧٠٧ - * وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِالْأَمِيرِ خَيْرًا جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ صَدِيقٍ، إِنْ نَسِيَ ذَكَرَهُ. وَإِنْ ذَكَرَ أَحَانَهُ. وَإِذَا أَرَادَ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ سَوِيءٍ، إِنْ نَسِيَ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَإِنْ ذَكَرَ لَمْ يُعْنَهُ» رواه أبو داود، والنسائي. [٣٧٠٧]

الحديث الحادى عشر والثانى عشر عن أبى سعيد رضى الله عنه قوله: «من قال كلمة حق» أى جهاد من قال، يعنى: من تكلم كلمة حق. وإنما قلنا: أن قال: بمعنى تكلم؛ لأن كلمة «حق» ليست بجملة. «خطأ»: إنما صار ذلك أفضل الجهاد؛ لأن من جاهد العدو كان متردداً بين الرجاء والخوف لا يدرى هل يَغْلِبُ، أو يُغْلَبُ، وصاحب السلطان مقهور في يده، فهو إذا قال الحق وأمره بالمعروف فقد تعرض للتلف، فصار ذلك أفضل أنواع الجهاد من أجل غلبة الخوف.

«مظ»: وإنما كان أفضل؛ لأن ظلم السلطان يسرى في جميع من تحت سياسته وهو جم غفير، فإذا نهى عن الظلم فقد أوصل النفع إلى خلق كثير بخلاف قتل كافر. قال الشيخ أبو حامد في الإحياء: الأمر بالمعروف مع السلاطين التعريف والوعظ. وأما المنع والقهر فليس ذلك لأحد الرعية؛ لأن ذلك يحرك الفتنة ويهيج الشر، ويكون ما يتولد منه من المحذور أكثر، وأما التخشن في القول كقولك: يا ظالم! يا من لا يخاف الله! وما يجرى مجراه، فذلك إن كان يتعدى شره إلى غيره لم يجز، وإن كان لا يخاف إلا على نفسه فهو جائز بل مندوب إليه، فلقد كان من عادة السلف التعرض للأخطار، والتصريح بالإنكار من غير مبالاة بهلاك المهجة؛ لعلهم بأن ذلك جهاد وشهادة.

الحديث الثالث عشر عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «وزير صدق» أصله وزير صادق ثم

[٣٧٠٤] انظر ضعيف الجامع (١٣٦٣). [٣٧٠٥] صحيح.

[٣٧٠٦] صحيح. [٣٧٠٧] انظر صحيح أبى خلدود (٢٥٤٤).

٣٧٠٨ - * وعن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا ابْتَغَى الرِّبِيَّةَ فِي النَّاسِ أَفْسَدَهُمْ» رواه أبو داود. [٣٧٠٨]

٣٧٠٩ - * وعن معاوية، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّكَ إِذَا اتَّبَعْتَ عَوْرَاتِ النَّاسِ أَفْسَدْتَهُمْ» رواه البيهقي في «شعب الإيمان». [٣٧٠٩]

وزير صدق على الوصف به؛ ذهاباً إلى أنه نفس الصدق ومجسم عنه، ثم أضيف إليه لمزيد الاختصاص به، ولم يرد بالصدق الاختصاص بالقول فقط بل بالأفعال والأقوال. «غب»: يعبر عن كل فعل فاضل ظاهراً وباطناً بالصدق، ويضاف إليه ذلك الفعل الذي يوصف به، نحو قوله تعالى: «فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ»^(١) «وَقَدِمَ صِدْقٍ»^(٢) وعلى عكس ذلك وزير سوء.

الحديث الرابع عشر عن أبي أمامة: قوله: «إِذَا ابْتَغَى الرِّبِيَّةَ» «غب»: الريب أن يتوهم بالشئ أمراً، فينكشف عما يتوهمه فيه، والإرابة أن يتوهم فيه أمراً فلا يتكشف عما يتوهمه فيه، والارتباب يجري مجرى الإرابة، وريب الدهر صروفه، وإنما قيل ريب لما يتوهم فيه المكر، والريبة اسم من الريب، قال تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بَنِيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾^(٣) أى يدل على [دغل] * وقلة يقين منهم - انتهى كلامه. والريبة فى الحديث من هذا؛ فإن الأمير إذا كان ذا دغلٍ ودخلٍ فى قلبه من الرعية، ابتغى عيوبهم ويتهمهم بالمعائب فيتجسس أحوالهم ومفاسدهم؛ فإن الإنسان قلما سلم من عيب. قال:

ولست بمستيق أخاً لا تلمه على شعث أى الرجال المهذب

فلو عاملهم بكل ما قالوا وفعلوا لاشتدت عليهم الأحوال، بل ينهى أن يستر عليهم عيوبهم ويعفو عنهم.

الحديث الخامس عشر عن معاوية: قوله: «عَوْرَاتِ النَّاسِ» العورة الخلل، ومنها أعور الفارس، إذا ظهر للقرن فيه موضع ضربة وطعنة، وأعور المكان إذا ظهر موضع خلل فيه. والأعور المختل العين، كئى في الحديث الأول عن العيوب بالريبة، وهنا بالعورة إيذاناً بأن عيوب الناس كمعورات مستورات، فيحرم كشفها والريبة فيها كما يحرم كشف المخدرات عن سترها.

وإنما خص في هذا الحديث الخطاب بقوله: «إِنَّكَ» وعم في الحديث السابق بقوله: «إِنَّ الْأَمِيرَ» لثلاث يتوهم أن النهى مختص بالأمير بل لكل من يتأتى منه اتباع العورات من الأمير وغيره. ولو قلنا: إن المخاطب معاوية على إرادة أنه سيصير أميراً فيكون معجزة، لكان وجهاً، وينصر هذا الوجه الحديث الخامس في الفصل الثالث.

[٣٧٠٨] انظر صحيح أبى داود ح (٤٠٨٩).

[٣٧٠٩] انظر صحيح أبى داود ح (٤٠٨٨)، ورواه البيهقي فى شعب الإيمان ح (١٠٧/٧/٩٦٥٩).

(١) القمر : ٥٥.

(٢) يونس : ٢.

(٣) التوبة : ١١٠.

* الدغل: مثل الدخل وهو الفساد فى الامر.

٣٧١٠ - * وعن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنتم وأئمة من بعدي، يستأثرون بهذا الفيء؟» قلت: أما والذي بعثك بالحق، أضع سيفي على عاتقي، ثم أضرب به حتى ألقاك. قال: «أولا أدلك على خير من ذلك؟ تصبر حتى تلقاني» رواه أبو داود. [٣٧١٠]

الفصل الثالث

٣٧١١ - * عن عائشة، عن رسول الله ﷺ، قال: «أتدرون من السابقون إلى ظل الله عز وجل يوم القيامة؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «الذين إذا أعطوا الحق قبلوه، وإذا سئلوه بذكوه، وحكموا للناس كحكمهم لأنفسهم». [٣٧١١]

الحديث السادس عشر عن أبي ذر: قوله: «كيف أنتم؟» كيف سؤال عن الحال وعامله محذوف، أي كيف تصنعون؟ فلما حذف الفعل أبرز الفاعل كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾^(١) والحال المستول عنه أتصبرون أم تقتاتلون يدل عليه قوله: «أضع سيفي» وقوله ﷺ: «تصبر حتى تلقاني»، وقوله: «وأنتم» مفعول معه «ويستأثرون» جملة حالية والعامل هو المحذوف.

قوله: «بهذا الفيء» المغرب: بالهمز ما نيل من أهل الشرك بعد ما تضع الحرب أوزارها وتصير الدار دار الإسلام. وحكمه أن يكون لكافة المسلمين ولا يخمس. والغنمة ما نيل منهم عتوة والحرب قائمة. وحكمها أن تخمس وسائر ما بعد الخمس للغانمين خاصة. والنفل ما ينقله الغزاة أي يعطاه رافداً على سهمه - انتهى كلامه.

والفيء في الحديث يشملها إظهاراً لظلمهم واستثارتهم ما ليس من حقهم، ومن ثمة جاء باسم الإشارة لمزيد تصوير ظلمهم، وبينه قول المظهر: يعني يأخذون مال بيت المال، وما حصل من الغنمة ويستخلصونه لأنفسهم ولا يعطونه لمستحقه. و«ثم» في قوله: «ثم أضرب به» لتراخي رتبة الضرب عن الوضع، وعبر عن كونه شهيداً بقوله: «حتى ألقاك» و«حتى» يحتمل أن تكون بمعنى كي وبمعنى الغاية، و«أولا أدلك» دخلت حرف العطف بين كلمة التنبيه المركبة من همزة الاستفهام و«ولا» النافية، وجعلتها جملتين أي أتفعل هذا ولا أدلك على خير من ذلك.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن عائشة رضى الله عنها: قوله: «من السابقون؟» «من» استظهارية علقت عمل الدراية وسدت بما بعده مسد مفعوليه. قوله: «إذا أعطوا الحق» «غيب»: أصل الحق المطابقة والموافقة كمطابقة رجلٍ الباب في حقه لدورانه على استقامة. والحق يقال على أوجه

[٣٧١٠] انظر ضعيف الجامع (٤٢٩٢).

[٣٧١١] انظر ضعيف الجامع (١٠١).

(١) الإسراء: ١٠٠.

٣٧١٢ - * وعن جابر بن سمرة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ثلاثةٌ أخافُ على أمتي: الاستسقاءُ بالأنواءِ، وحَيْفُ السُّلطانِ، وتكذيبُ القَدْرِ». [٣٧١٢]

لموجود الشيء بسبب ما تقتضيه الحكمة؛ ولذلك قيل في الله تعالى: هو الحق، ولما يوجد بحسب مقتضى الحكمة؛ ولهذا يقال: فعل الله تعالى كله حق، وللاعتقاد في الشيء المطابق لما عليه ذلك الشيء في نفسه، وللفعل والقول الواقع بحسب ما يجب ويقدر ما يجب، وفي الوقت الذي يجب كقولنا: فعلك حق وقولك حق. قال تعالى: ﴿وكذلك حقّت كلمة ربك﴾^(١) ويقال: أحققت كلنا أي أثبتت حقًا أو حكمت بكونه حقًا.

أقول: يمكن أن ينزل هذا الحديث على أكثر هذه المعاني: أحدها على الفعل الحق والقول الحق، والمراد به السابقون العادلون من الأئمة لقوله ﷺ: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، إمام عادل» يعني إذا نصّحهم ناصح وأظهر كلمة الحق العادلة قبلوها وفعلوا مقتضاها من البذل للربة ومن الحكم بالسوية.

وثانيها: على الواجب للإنسان من الأعطيات يعني إذا ثبت له حق ثابت إذا أعطى قبل، ثم بذل للمستحقين لينال درجة الأسخياء والأصفياء، الذين ينفقون أموالهم سرًا وعلانية يرجون تجارة لن تبور. ومنه قوله ﷺ: «لعمري رضي الله عنه: «خله فتموله وتصديق به» الحديث.

وثالثها: على ما يوجد بحسب مقتضى الحكمة، وعليه قوله ﷺ: «كلمة الحكمة ضالة الحكيم فحيث وجدها فهو أحق بها» لأنه يعلمها ويعمل بها ويعلمها غيره، فعلمه بها هو القبول وتعليم الغير هو البذل، والعمل بها هو الحكم، ولعمري إن هذا الحديث من الكلمات التي هي ضالة كل حكيم، فالمراد بالسابقين على الوجهين الآخرين هم السابقون السابقون أولئك المقربون.

الحديث الثاني عن جابر رضي الله عنه: قوله: «بالأنواء» «نه»: الأنواء هي ثمان وعشرون منزلة ينزل القمر كل ليلة في منزلة منها، ويسقط في الغرب كل ثلاث عشرة ليلة منزلة مع طلوع الفجر، وتطلع أخرى مقابلها ذلك الوقت في الشرق فتتقضي جميعها مع انقضاء السنة، وكانت العرب تزعم أن مع سقوط المنزلة وطلوع رقيبها يكون مطرًا، وينسبون إليها فيقولون مطرنا بنوء كذا، وإنما سمي نوءًا؛ لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب فالطالع بالشرق ينوء نوءًا، أي ينهض ويطلع.

وقيل: أراد بالنوء الغروب، وهو من الأضداد، وإنما غلظ النبي ﷺ في أمر الأنواء؛ لأن العرب كانت تنسب المطر إليها، فأما من جعل المطر من فعل الله تعالى وأراد بقوله: «مطرنا بنوء كذا» أي في وقت كذا وهو هذا النوء الفلاني. فإن ذلك جائز، أي أن الله تعالى قد أجرى العادة أن يأتي المطر في هذه الأوقات.

[٣٧١٢] انظر صحيح الجامع ح (٣٠٢٢).

(١) غافر: ٦.

٣٧١٣ - * وعن أبي ذرٍّ ، قال : قال لي رسولُ الله ﷺ : «مَتَّ أَيْامَ اعْقَلٍ يَا أَبَا ذَرٍّ! مَا يُقَالُ لَكَ بَعْدُ» . فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ السَّابِعُ . قَالَ : «أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي سِرِّ أَمْرِكَ وَعَلَانِيَتِهِ ، وَإِذَا أَسَأْتَ فَأَحْسِنْ ، وَلَا تَسْأَلَنَّ أَحَدًا شَيْئًا وَإِنْ سَقَطَ سَوَطُكَ ، وَلَا تَقْبِضْ أَمَانَةً ، وَلَا تَقْبِضْ بَيْنَ اثْنَيْنِ» . [٣٧١٣]

أقول: ولعلّه إنما خاف من هذه الخصال الثلاث؛ لأن من اعتقد أن الأسباب مستقلة، وترك النظر إلى المسبب وقع في شركِ الشرك، ومن كذب بالقدر وقال: «الامر أنف» وقع في حرف التعطيل، ومن اختن بالسلطان الجائر تاه في تيه الضلال.

الحديث الثالث عن أبي ذر: قوله: «اعقل» مقول القول، و«مئة أيام» ظرف القول واعقل أي تفكر وتأمل واحمل بمقتضى ما أقول لك، وعليه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (١)، وإنما فعل ذلك لينبه أن ما يقوله بعده معني به جدًّا يجب تلقيه بالقبول والقيام بحقه، ولعمري إن الكلمة الأولى لو أدى حقها، لكفى بها كلمة جامعة ونحوه قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ (٢) أي تنزه عما يشغل سرك عن الحق وتبتل إليه بشارشك تبتلا، وهذا هو التقوى الحقيقية التي لا غاية لها.

وقوله: «وإذا أسأت فأحسن» إشارة إلى أن الإنسان مجبور على الشهوات ومقتضى البهيمية والسبعية والملكية، فإذا ثارت من تلك الرذائل رذيلة يطفئها بمقتضى الملكية، كما قال ﷺ : «اتَّبِعِ السَّبِيَّةَ الْحَسَنَةَ تَحْمِهَا» وقوله: «وَلَا تَسْأَلَنَّ أَحَدًا شَيْئًا» انتهاء درجة التوكل وتفويض الأمور إلى الله تعالى.

وقوله: «وإن سقط سوطك» تنعيم له. وقوله: «وَلَا تَقْبِضْ أَمَانَةً» يدل على ثقل تحملها وصعوبة أدائها؛ ولذلك مثل الله تعالى ماله على المخلوقات، بقوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (٣).

قوله: «وَلَا تَقْبِضْ بَيْنَ اثْنَيْنِ» إشارة إلى معنى قوله ﷺ : «مَنْ جَعَلَ قَاضِيًا فَقَدْ ذَبَحَ بَغِيرَ سَكِينٍ» ويمكن أنه ﷺ إنما نهى أبا ذر عن قبض الأمانة، والحكم بين اثنين لضيقه عن القيام بهما، كما سبق في الفصل الأول أنه لما طلب الإمارة قال له ﷺ : «يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ وَلَا تَوْلِيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ».

[٣٧١٣] انظر صحيح الجامع بنحوه ح (٢٥٤٤).

(٣) الأحزاب : ٧٢.

(١) العنكبوت : ٤٣ . (٢) آل عمران : ١٠٢ .

٣٧١٤ - * وعن أبي أمامة، عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل يلكي أمرَ عشرةٍ فما فوقَ ذلك، إلاَّ أتاهُ الله عزَّ وجلَّ مغلولاً يدهُ إلى عنقه فكهُ بره، أو أوقه إثمهُ، أوَّلُها مَلامةٌ، وأوسطُها ندامةٌ، وآخرُها خزيٌ يومَ القيامةِ». [٣٧١٤]

٣٧١٥ - * وعن معاوية، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يامعاوية! إن وُلِّيتَ أمرًا فاتتِ اللهَ واعِدٌ» قال: فما زِلْتُ أظنُّ أني مبتلىٌ بعملٍ، لقولِ النبي ﷺ حتى ابتُلِيتُ. [٣٧١٥]

الحديث الرابع عن أبي أمامة رضى الله عنه قوله: «أولُها مَلامةٌ» إشارة إلى أن من يتصدى للولاية فالغالب أن يكون غرماً غير مجرب للامور ينظر إلى ملاذها ظاهراً فيحرص في طلبها ويلومُه اصدقاؤه، ثم إذا بأشراها وتلحقه تبعاتها وما يؤل إليه من وخامة عاقبتها يندم، وفي الآخرة خزي ونكال، هذا على رأى من قال: إن الجمل المتناسقة إذا أتى بقيد بعدها يختص بالآخر، وأما من قال: إنه مشترك بينها تكون الندامة والملامة والخزي يوم القيامة. ويؤيد الأول قوله: «أتاه الله عز وجل مغلولاً يوم القيامة يده إلى عنقه» فإن إتيانه مغلولاً يده إلى عنقه هو الخزي وهو اللذل والهوان، يقال: خزي يخزي خزاية أى استحي، وخزي يخزي خزيًا أى ذل وهان. وقوله: «أتاه الله» أي أمر الله أو ملاكته.

وقوله: «يده» يحتمل أن يكون مرفوعاً بمغلولاً وإلى عنقه، حالا، وعلى هذا يكون يوم القيامة متملِّكاً بمغلولاً. ويحتمل أن يكون مبتدأ وإلى عنقه» خبره والجملة إما مستأنفة أو حال بعد حال، وحيث «يوم القيامة» إما ظرف لـ «أتاه» وهو الأوجه، أو لـ «مغلولاً» وإذا كانت مستأنفة كانت بياناً لـ «مغلولاً»، والجملتان مستأنفتان مبيتان للمجموع، كان سائلاً سأل أولاً عن كيفية هيئة المغلول، فأجيب: يده إلى عنقه، ثم سأل ثانياً فماذا يجرى عليه بعد ذلك فأجيب: فكهُ بره.

فإن قلت: آخر الشيء مقتضاه فلا يصح أن يتخلل بينه وبين ما هو آخره غيرهما، ولا شك أن الإمارة تنقضى في الدنيا فكيف يكون الخزي يوم القيامة آخره ؟ قلت: نحن نعتبر صفة الإمارة مستمرة إلى يوم الدين على سبيل المجاز.

الحديث الخامس عن معاوية : قوله: «فما زلت» الفاء فيه للتسبب، يعني تسبب قول رسول الله ﷺ لحصول ظنى، فإن حمل «إن» فى قوله ﷺ: «إن وُلِّيت» على الجزم كما فى قوله ﷺ فى حديث عائشة رضى الله عنها: «إن يكن هذا من عند الله يمضه» - وكان الملك أخبره بالقضية - كان الظن بمعنى اليقين كما فى قوله تعالى: «الذين يظنون أنهم ملائكة ربهم» (١) فيكون معنى

[٣٧١٤] انظر صحيح الجامع (٥٧١٨).

[٣٧١٥] رواه احمد فى المسند (١٠١/٤) ونقله ابن كثير فى «البلاية» (١٢٣/٨)، ورواه البيهقى فى دلائل النبوة (٤٤٦/٦).

(١) البقرة: ٤٦.

٣٧١٦ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَعُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ رَأْسِ السَّبْعِينَ، وَإِمَارَةِ الصَّبِيَّانِ» روى الأحاديث الستة، أحمد، وروى البيهقي حديث معاوية في «دلائل النبوة». [٣٧١٦]

٣٧١٧ - * وعن يحيى بن هاشم، عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «كما تكونون، كذلك يؤمرُ عليكم». [٣٧١٧]

٣٧١٨ - * وعن ابن عمر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ السُّلْطَانَ ظُلُّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، يَأْوِي إِلَيْهِ كُلُّ مَظْلُومٍ مِنْ عِبَادِهِ، فَإِذَا عَدَلَ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ، وَعَلَى الرَّعِيَّةِ الشُّكْرُ، وَإِذَا جَارَ، كَانَ عَلَيْهِ الْإِصْرُ وَعَلَى الرَّعِيَّةِ الصَّبْرُ». [٣٧١٨]

الغاية في «حتى» نقلاً من علم اليقين إلى حق اليقين، وإن حمل على التردد فالظن مجرى على معناه؛ لأن تردد مثل رسول الله ﷺ لا يكون إلا راجعاً عند أمته، فمعنى الغاية في «حتى» النقل من الظن إلى علم اليقين.

الحديث السادس عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «وإمارة الصبيان» حال أي تعوذوا من فتنة تنشأ من بعد السبعين من تاريخ الهجرة أو وفاته، والحال أن الصبيان يكونون أمراء ويدبرون أمر أمته وهم أغيلة من قريش، رآهم ﷺ في منامه يلعبون على منبره ﷺ، وقد جاء في تفسير قوله تعالى: «وَجَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ»^(١) أنه ﷺ رأى في المنام أن ولد الحكم، يتداولون منبره كما يتداول الصبيان الكرة.

الحديث السابع عن يحيى: قوله: «كما تكونون» الكاف مرفوع المحل على الابتداء، والخبر «يؤمر» ولذلك جيء به تأكيداً وتقريراً للتشبيه وفي معناه قوله: «أعمالكم عمالكم» والحديث يوضحه الحديث الآتي لآي الدرداء.

الحديث الثامن عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «السلطان ظل الله» تشبيه، وقوله: «يأوى إليه كل مظلوم» جملة مبيّنة لما شبه به السلطان بالظل، كما أن الناس يستروحون إلى برد الظل من حر الشمس، كذلك يستروحون إلى برد عدله من حر الظلم. وأضاف إلى الله تشريعاً له كبيت الله وناقة الله، وإذناً بأنه ظل ليس كسائر الظلال، بل له شأن ومزيد اختصاص بالله لما جعل خليفة الله في أرضه، ينشر عدله وإحسانه في عبادته، ولما كان هو في الدنيا ظل الله يأوي إليه كل ملهوف، يأوي هو في الآخرة إلى ظل عرش الله يوم لا ظل إلا ظله.

فإن قلت: دلت الإضافة وقوله: «يأوى إليه كل مظلوم» أن السلطان عادل، فكيف يستقيم

[٣٧١٦] انظر ضعيف الجامع ح (٢٤٦٠) بلفظ «الستين».

[٣٧١٧] إسناده ضعيف.

[٣٧١٨] رواه البيهقي في شعب الإيمان ح (٧٣٦٩)، قال الهيثمي في المجمع (١٩٦/٥): (وفيه سعيد بن سنان أبو مهدي متروك، وقال الحافظ في التزيين: (متروك) ورواه الدارقطني وغيره بالوضع، وقال فيه البخاري: (متنكر الحديث)، وقال النسائي: (متروك الحديث).

(١) الإسراء: ٦٠.

٣٧١٩ - * وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ أفضلَ عبادِ الله عندَ الله منزلةُ يومِ القيامةِ، إمامٌ عادلٌ رفيقٌ. وإنَّ شرَّ الناسِ عندَ الله منزلةُ يومِ القيامةِ، إمامٌ جائرٌ خرقٌ». [٣٧١٩]

٣٧٢٠ - * وعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ نَظَرَ إِلَى أَخِيهِ نَظْرَةً يُخْفِيهِ، أَخَافَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» روى الأحاديث الأربعة البيهقي في «شعب الإيمان»، وقال في حديث يحيى هذا: منقطع، وروايته ضعيف. [٣٧٢٠]

على هذا أن يقال: «وإذا جار كان عليه الإصر»؟ قلت: قوله: «السلطان ظل الله» بيان لشأنه، وأنه مما ينبغي أن يكون كذلك، فإذا جار كأنه خرج عما من شأنه أن يكون ظل الله تعالى، وعليه قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾ (١) فرتب على الحكم بالوصف المناسب ونهاه عما لا يناسب.

الحديث التاسع عن عمر رضي الله عنه: قوله: «خرق» صفة مشبهة من الخرق وهو ضد الرفق. وفي الحديث «الرفق يمن والخرق شؤم»، وفيه أن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا الخرق في شيء إلا شانه، وجعل الرفق رديفًا للعادل من باب التكميل، لأنه ﷺ لما وصفه بالعادل رأى أن الوصف بمجرد العدل غير واف؛ لأنه قد يكون العادل جانيًا غليظ القلب فكماله بالرفق. قال الشاعر:

حليم إذا ما الحلم زين لأهله مع الحلم في عين العدو مهيب

فإنه رأى أن الوصف بمجرد الحلم غير واف، فكمل بقوله: في عين العدو مهيب. وقال تعالى في حق الصحابة رضي الله عنهم: ﴿أَفَلَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَمْرَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (٢) وجعل الجائر مردفًا بالخرق من باب التميم؛ لأن الثاني راد مبالغة في معنى الأول؛ لأن الجفاء والغلظة تزيد في جوهر وظلمه. قال امرؤ القيس:

حملت ردينيًا كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان

فإن النار المشتعلة إذا لم يتصل بها دخان كانت أشد تقويًا مما كان معها دخان.

الحديث العاشر عن عبد الله بن عمرو: قوله: «يخيفه» يجوز أن يكون حالًا من فاعل «نظر» وأن يكون صفة للمصدر على حذف الراجع، أي بها، وهذا الحديث كالاستطراد لمعنى قوله في

[٣٧١٩] رواه البيهقي في شعب الإيمان ح (٧٣٦٦) والحديث رواه أحمد (٥٥، ٢٢/٣) والترمذي (١٣٢٩) والبيهقي (٨٨/١٠) وقال الترمذي: (حديث أبي سعيد حديث حسن غريب لا يثره إلا من هذا الوجه). وعطية فيه كلام كثير قال ابن حجر في التريب: (صديق كثير الخطأ وكان شيعيًا ومذنبًا).

[٣٧٢٠] قال الشيخ: بل قيل إنها موضوعة.

(٢) المائدة : ٥٤ .

(١) ص : ٢٦ .

٣٧٢١ - * وعن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا مَالِكُ الْمُلُوكِ، وَمَلِكُ الْمُلُوكِ، قُلُوبُ الْمُلُوكِ فِي يَدِي، وَإِنَّ الْعِبَادَ إِذَا أَطَاعُونِي، حَوَّكْتُ قُلُوبَ مُلُوكِهِمْ عَلَيْهِم بِالرَّحْمَةِ وَالرَّأْفَةِ. وَإِنَّ الْعِبَادَ إِذَا عَصَوْنِي، حَوَّكْتُ قُلُوبَهُم بِالسَّخَطِ وَالنَّقْمَةِ، فَسَامُوهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ، فَلَا تَشْغَلُوا أَنْفُسَكُمْ بِالذُّعَاءِ عَلَى الْمُلُوكِ، وَلَكِنْ اشْغَلُوا أَنْفُسَكُمْ بِالذِّكْرِ وَالتَّضَرُّعِ كِي أَكْفِيَكُمْ مُلُوكَكُمْ» رواه أبو نعيم في «الحلية». [٣٧٢١]

الحديث السابق: «إمام جائر خرق» كما مر شرحه، وذكر أخيه للاستعطف، يعني أن الأخوة تقتضي الأمن لا سيما أخوة الإسلام، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.

الحديث الحادي عشر عن أبي الدرداء: قوله: «أَنَا اللَّهُ» على أسلوب قوله: «أَنَا أَبُو النِّجْمِ» أي أنا المعروف المشهور بالوحدانية أو المعبود «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا» حال مؤكدة لمضمون هذه الجملة. و«ملك الملوك» بعد قوله: «مالك الملوك» من باب الترقى؛ فإن الملك أعظم من المالك وأقوى تصرفاً منه؛ لأن المالك هو المتصرف في الأعيان المملوكة، والملك هو المتصرف بالأمر والنهي في المأمورين.

وقيل: المالك أجمع وأوسع لأنه يقال: مالك الطير والدواب والوحوش وكل شيء، ولا يقال إلا ملك الناس، والمعنى يملك جنس الملوك ويتصرف فيهم تصرف الملاك فيما يملكون. وقوله: «قُلُوبُ الْمُلُوكِ فِي يَدِي» استئناف على سبيل البيان، ويدل على التصرف التام فيهم. وقوله: «وإن العباد» الواو فيه بمنزلة الفاء التفضيلية، وقد روي بالفاء.

وقوله: «فَسَامُوهُمْ» من سامه خسفاً إذا أولاه ظلمًا، وأصله من سام السلعة إذا طلبها كأنه بمعنى علبوهم سوء العذاب، وإذا قههم أشد النكال. قوله: «وَالنَّقْمَةُ» الجوهري: نقمته إذا كرهته وانتقم الله منه أي عاقبه، والاسم منه النعمة والجمع النقمت، والنقم مثل كلمة وكلمات وكلم - انتهى كلامه. فالنقمة إذا حملت على الكراهية تكون تقريراً لمعنى السخطة التي هي سبب للسوم، وإذا حملت على المعاقبة تكون الفاء في «فَسَامُوهُمْ» كما في قوله تعالى: «فَتَوَيَّأُوا إِلَى بَارْتِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ»^(١) و«أَكْفِيَكُمْ» منصوب بـ«كِي» والمضاف من «ملوككم» محذوف أي شر ملوككم.

[٣٧٢١] قال الشيخ: ضعيف جداً، انظر السلسلة الضعيفة ح (٦٠٢/٢/٦٨).

(١) البقرة: ٥٤.

(١) باب ما على الولاة من التيسير الفصل الأول

- ٣٧٢٢ - * عن أبي موسى، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ. قَالَ: «بَشِّرُوا وَلَا تُتَفَرَّوْا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا» متفق عليه.
- ٣٧٢٣ - * وعن أنس، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلَا تُتَفَرَّوْا» متفق عليه.
- ٣٧٢٤ - * وعن ابن أبي بَرْدَةَ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ جَدَّه أَبَا مُوسَى وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ. فَقَالَ: «يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَيَسِّرَا وَلَا تُتَفَرَّوْا، وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلِفَا» متفق عليه.

باب ما على الولاة من التيسير

الفصل الاول

الحديث الاول عن أبي موسى: قوله: «بشروا ولا تنفروا» من باب المقابلة المعنوية إذ الحقيقة أن يقال: بشروا ولا تنذروا، واستأنسوا ولا تنفروا، فجمع بينهما ليعم البشارة والندارة والاستئناس والتنفير.

الحديث الثاني والثالث عن أبي بردة: قوله: «وتطاولوا» يعنى كوننا متفقين فى الحكم ولا تختلفا؛ فإن اختلافكما يؤدى إلى اختلاف أتباعكما، وحيث تدفع العداوة والمحاربة بينهم. أقول: والأحاديث الثلاثة متعاضدة على عدم الحرج والتضييق فى أمور الملة الحنيفية السمحة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١) من حرج مفعول أول «وفى الدين» ثان، و«من» ويدل للاستفراق والتكثير فى «حرج» للشيوخ، و«عليكم» متعلق به، قدم للاختصاص، كأنه قيل: وسع الله عليكم دينكم يا أمة نبي الرحمة خاصة، ورفع عنكم الحرج أيًا كان، فظهر من هذا ترجيح فعل الأولين من السلف الصالح على رأى المتكلمين، فيما نقله الشيخ محيى الدين النواوى فى الروضة من الشرح الكبير، من أنه لا يشترط أن يكون للمجتهد مذهب مدرن، وإذا دونت المذاهب فهل يجوز للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب؟، إن قلنا يلزمه الاجتهاد فى طلب الأعلم وغلب على ظنه أن الثانى أعلم، ينبغى أن يجوز بل يجب، وإن خيره أنه فينبغى أن يجوز أيضًا، كما لو قلد فى القبلة هذا أيامًا وهذا أيامًا. ولو قلد مجتهدًا

(١) الحج : ٧٨.

٣٧٢٥ - * وعن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فيَقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ» متفق عليه.

٣٧٢٦ - * وعن أنس، عن النبي ﷺ قال: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ» متفق عليه.

٣٧٢٧ - * وعن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وفي رواية: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ، إِلَّا وَلَا غَادِرٍ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ وَوَاهٍ مُسَلِّمٍ».

في مسائل وأخر في مسائل أخرى واستوى المجتهدان عنده خيرناه. فالنبي يقتضيه فعل الأولين الجوار، وكما أن الأعمى إذا قلنا: لا يجتهد في الأواني والثياب، له أن يقلد في الثياب واحداً وفي الأواني آخر.

لكن الأصوليون منعوا منه للمصلحة، وحكى الحناتى وغيره عن أبي إسحاق فيما إذا اختار من كل مذهب ما هو أهون عليه أنه يفتى به، وعن أبي هريرة أنه لا يفتى، ويعضد هذا الترجيح قول الإمام مالك رضى الله عنه حين أراد الرشيد الشخص من المدينة إلى العراق، قال له: ينبغى أن تخرج معي؛ فإني عزمته أن أحمل الناس على الموطن كما حمل عثمان الناس على القرآن، فقال: أما حمل الناس على الموطن فليس إلى ذلك سبيل؛ لأن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا بعده في الأمصار فحدثوا، فعند كل أهل مصر علم، وقد قال ﷺ: «اختلف أمتي رحمة».

الحديث الرابع إلى آخر الفصل عن أبي سعيد رضى الله عنه: قوله: «هذه غدره فلان» أي هذه علامة غدره فلان ليشتبه بين الناس ويقتضح على رموس الأشهاد، وينصره قوله: «يرفع له بقدر غدره» قوله: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ» «قضى»: الغدر في الأصل ترك الوفاء وهو شائع في أن يقتال الرجل من في عهده وأمنه، والمعنى أن الغادر ينصب ورائه لواء غدره يوم القيامة تشبيهاً بالغدر وإخراؤه وتقضيها على رموس الأشهاد.

وإنما قال: «عند استه» استخفافاً بذكره واستهانة لأمره، أو لأنه لما كان أمانة الوفاء وحسن العهد رواء الوجه وبهاؤه، ناسب أن تكون علامة الغدر ولواءه فيما هو كالمقابل له وعنده. يريد به «أمير العامة» من قدمه العوام وسفلات الناس، ولم يكن له استحقاق ولا لاهل الحل والعقد، من خواص الناس عليه اتفاق، وإنما عظم غدره وقضله على سائر أنواع الغدر؛ لأن نقض عهد

الفصل الثاني

٣٧٢٨ - * عن عمرو بن مرة أنه قال لمعاوية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ولّاه الله شيئاً من أمر المسلمين، فاحتجب دون حاجتهم، وخلّتهم، وفقرهم؛ احتجب الله دون حاجته، وخلّته، وفقره». فجعل معاوية رجلاً على حوائج الناس. رواه أبو داود، والترمذي. وفي رواية له ولأحمد: «أغلق الله له أبواب السماء دون خلّته، وحاجته، ومسكته». [٣٧٢٨]

الله ورسوله يتولى ما لا يستعده ومنعه عن يستحقه، وعهود المسلمين، بالخروج على إمامهم والتغلب على نفوسهم وأموالهم.

«مع»: وفيه بيان غلظ تحريم الغدر لا سيما من صاحب الولاية العامة؛ لأن غدره يتعدى ضرره إلى خلق كثير، والمشهور أن هذا الحديث وارد في ذم الإمام الغادر، وغدره للأمانة التي قلدها لرعيته والتزام القيام بها والمحافظة عليها، فمتى خاتهم أو ترك الشفقة عليهم والرفق بهم فقد غدر بمعهد، ويحتمل أن يكون المراد نهى الرعية عن الغدر بالإمام، فلا يشق عليهم العصا، ولا يتعرض لما يخاف حصول قتلة بسببه، والصحيح الأول.

أقول: إذا جعل سياق الكلام للأمير وغدره، ويجعل الكلام السابق كالمقدمة والتمهيد لذكر غدر الإمام، كما يقتضيه هذا الباب كان ما قاله، والصحيح الأول مستقيماً، وإذا جعل ذكر غدر الإمام كالاستطراد لا الأصالة لذكر الغدر العام كان الاحتمال الثاني أرجح وهو الظاهر لعمومه فيدخل غدر الإمام فيه دخولا أولياً، ويؤيده الحديثان السابقان عليه وعلى هذا التفسير الإضافة في أمير عامة إضافة محضة، وعلى التفسير الثاني إضافة إلى الفاعل وهي غير محضة.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن عمرو: قوله: «فاحتجب» «قض»: والمراد باحتجاب الوالى أن يمنع أرباب الحوائج والمهمات، أن يلجوا عليه فيعرضوها ويعسر عليهم إنهاؤها، واحتجاب الله تعالى أن لا يجيب دعوته ويخيب أماله. والفرق بين الحاجة والخلة والفقر، أن الحاجة ما يهتم به الإنسان وإن لم يبلغ حد الضرورة بحيث لو لم يحصل لاختل به أمره. والخلة ما كان كذلك، مأخوذ من الخلل، ولكن ربما لم يبلغ حد الاضطراب بحيث لو لم يوجد لامتنع التعيش، والفقر هو الاضطراب إلى ما لا يمكن التعيش دونه، مأخوذ من الفقار كأنه كسر فقره؛ ولذلك فسر الفقير بالذى لا شيء له أصلاً، واستعاذ رسول الله ﷺ من الفقر. «مظ»: يعنى من احتجب دون حاجة الناس وخلّتهم فعل الله به يوم القيامة ما فعل بالمسلمين

[٣٧٢٨] انظر صحيح أبى داود (٢٥٥٥)، وصحيح الترمذى ح (١٠٧١).

الفصل الثالث

٣٧٢٩ - * عن أبي الشَّامِخِ الْأَرْدِيِّ، عن ابنِ عَمٍّ لَهُ من أصحابِ النبي ﷺ، أَنَّهُ أتى معاويةَ، فدخلَ عليه، فقال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: مَنْ وكى من أمرِ الناسِ شيئاً، ثُمَّ أغلَقَ بابَهُ دونَ المسلمينَ، أو المظلومِ، أو ذي الحاجةِ؛ أغلَقَ اللَّهُ دونَهُ أبوابَ رحمتهِ عند حاجتِهِ وفقرِهِ أفقرَ ما يكونُ إليه. [٣٧٢٩]

٣٧٣٠ - * وعن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، أَنَّهُ كَانَ إِذَا بعثَ عمالَهُ شرطَ عليهم: أن لا تركبُوا بِرَدُونًا، ولا تاكلُوا نَفْيًا، ولا تلبسُوا رِقِيًا، ولا تغلقُوا أبوابكم دونَ حوائجِ النَّاسِ، فَإِنْ فعلْتُمْ شيئاً من ذلك ؛ فقد حلتْ بكم العقوبةُ، ثُمَّ يَشيعُهُم. رواهما البيهقي في «شعب الإيمان». [٣٧٣٠]

أقول: ولعل هذا الوجه أعنى التقيد بيوم القيامة أرجح؛ لأن الترقى في قوله: «حاجته وخلته وفقره» في شأن الملوك والسلاطين يؤذن بسد باب فورهم بمطالبهم ونجاح حوائجهم بالكلية، وليس ذلك إلا في العقبى، ونحوه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (١) تغليظاً عليهم وتشديداً، ولما كان جزاء المقسطين يوم القيامة أن يكونوا على منابر من نور على يمين الرحمن كان جزاء الفاسقين البعد، والاحتجاب عنهم والإقنات عن مبايعهم، ويؤيده قوله في الحديث الذي يليه: «أفقر ما يكون».

الفصل الثالث

الحديث الأول عن أبي الشماخ: قوله: «من أمر الناس» التعريف فيه لاستغراق الجنس، فيدخل فيه المسلم والذمي والمعاهد. وقوله: «دون المسلمين أو المظلوم أو ذي الحاجة» تفصيل لهم، فيفهم أن المسلم لا يمنع مطلقاً، سواء كان مظلوماً أو ذا حاجة، وغيرهم لا يدخل إلا للتظلم أو لحاجة ماسة. وقوله: «أفقر ما يكون» قد مر أن «ما» مصدرية والوقت مقدر، و«أفقر» حال من المضاف إليه في «فقره» وجار لأنه أضاف المصدر إلى الفاعل، وليس هذا الافتقار الكلي في وقت من الأوقات إلا وقت القيامة كما سبق في الحديث السابق.

الحديث الثاني عن عمر رضي الله عنه: قوله: «برذوناً» المغرب: البرذون التركي من الخيل والجمع البراذين، وخلافها العراب والائتى برذونها. أقول: إذا جعل علة النهي عن ركوب البراذين الخيلاء والتكبر كان النهي عن ركوب العراب أخرى وأولى.

[٣٧٢٩] رواه البيهقي في «شعب الإيمان» ح (٧٣٨٤) وقد مر بنحوه أنفاً في صحيح أبي داود ح (٢٥٥٥) وصحيح الترمذي ح (١٠٧١)، وصحيح الجامع ح (٦٥٩٥).
[٣٧٣٠] رواه البيهقي في «شعب الإيمان» ح (٧٣٩٤).
(١) المطففين: ١٥.

(٢) باب العمل في القضاء والخوف منه

الفصل الأول

٣٧٣١ - * عن أبي بكرة ، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « لا يَقْضِينَ حَكْمٌ بينَ اثْنينَ وهوَ غضبانٌ » متفق عليه .

٣٧٣٢ - * وعن عبدِ الله بنِ عَمْرٍو ، وأبي هريرة ، قالا : قال رسول الله ﷺ : « إذا حَكَمَ الحاكمُ فاجتهدَ فأصابَ ؛ فله أجرانِ ، وإذا حَكَمَ فاجتهدَ فأخطأ ؛ فله أجرٌ واحدٌ » متفق عليه .

«غب»: الخيلاء الكبير عن تخيل فضيلة تراءت للإنسان من نفسه، ومنها يتأول لفظ الخيل لما قيل: إنه لا يركب أحد فرساً إلا وجد في نفسه نخوةً. انتهى كلامه. والنهي عن ركوب البراذين نهى عن التكبر، وعن أكل النقي ولبس الرقيق، عن التمتع والترف، والنهي عن الاحتجاب، نهى عن تقاعدهم من قضاء حوائج الناس، والاشتغال منهم بخويصة نفسه. والله أعلم.

باب العمل في القضاء والخوف منه

الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي بكرة: قوله: «وهو غضبان» «عطف»: أى لا ينبغي للحاكم أن يحكم في حال الغضب؛ لأنه يمنعه من الاجتهاد والفكر، وكذلك في الحر الشديد والبرد الشديد والجوع والعطش والمرض؛ فإن حكم في هذه الأحوال نفذ حكمه مع الكراهة.

الحديث الثاني عن عبد الله: قوله: «فاجتهد» عطف على الشرط على تأويل أراد أن يحكم فاجتهد. وقوله: «فأصاب» عطف على «فاجتهد» و«فله أجران» جزاء الشرط. «خط»: إنما يؤجر المخطئ على اجتهاده في طلب الحق؛ لأن اجتهاده عبادة ولا يؤجر على الخطأ، بل يوضع عنه الإثم فقط. وهذا فيمن كان جامعاً لآلة الاجتهاد وعارفاً بالأصول عالماً بوجوه القياس. وأما من لم يكن محلاً للاجتهاد فهو متكلف، ولا يعثر بالخطأ بل يخاف عليه الوزر، ويدل عليه قوله ﷺ: «القضاة ثلاثة، واحد في الجنة، واثنان في النار». وهذا إنما هو في الفروع المحتملة للوجوه المختلفة دون الأصول التي هي أركان الشريعة وأمهات الأحكام التي لا تحتمل الوجوه، ولا تدخل فيها للتأويل؛ فإن من أخطأ فيها غير معلوم في الخطأ وكان حكمه في ذلك مردوداً.

«مح»: اختلفوا في أن كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد؟ وهو من وافق الحكم الذي عند الله تعالى، والآخر مخطئ، والأصح عند الشافعي وأصحابه الثاني؛ لأنه سمي مخطئاً ولو كان مصيباً لم يسم مخطئاً لأنه محمول على من أخطأ النص أو اجتهد فيما لا يسوغ فيه

الفصل الثاني

٣٧٣٣ - * عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله ﷺ : «من جعل قاضيًا بين الناس؛ فقد ذبح بغير سكين» رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٧٣٣]

الاجتهاد، ومن ذهب إلى الأول قال: قد جعل للمخطئ أجرًا، فلولا إصابته لم يكن له أجر، وقال أيضًا: ومن ليس بأهل حكم فلا يحل له الحكم ولا ينفذ، سواء وافق الحق أم لا؛ لأن إصابته اتفاقية فهو عاصي في جميع أحكامه.

أقول: ومن ذهب إلى الأول لم يقل: إن كلا منهما مصيب من كل الوجوه، بل إن أحدهما مصيب من وجه كونه آتياً بالعبادة، كما قال الخطابي، ومخطئ من وجه كونه لم يوافق الحكم الذي عند الله تعالى، ويؤيده حكاية ابن الأثير في الكامل في حكم داود وسليمان عليهما السلام في الحرث الذي نفشت فيه الغنم عن بعض العلماء، في الآية دليل على أن كل مجتهد في الأحكام الفرعية مصيب؛ فإن داود أخطأ الحكم الذي عند الله تعالى، وأصابه سليمان فقال تعالى: ﴿وَكَلَّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾^(١) يريد أن هذه الخاتمة كالتكميل لما سبق من توهم النقص في شأن نبي الله داود عليه السلام جيء بها جبرائلاً له بذلك.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «فقد ذبح بغير سكين» يحتمل وجوهاً:
الأول: «قض»: يريد به القتل بغيره كالخنق والتفريق والإحراق والحبس عن الطعام والشراب؛ فإنه أصعب وأشد من القتل بالسكين؛ لما فيه من مزيد التعذيب وامتداد مدته.
الثاني: أن الذبح إنما يكون في العرف بالسكين، فعُدل به إلى غيره ليعلم أن الذي أراد به ما يخاف عليه من هلاك دينه دون هلاك بدنه.
قال صاحب الجامع: وهو قريب من قوله:

تحية بينهم ضرب وجيع

جعل جنس الذبح نوعين: المتعارف وهو إزهاق الروح بألة مخصوصة، وغير المتعارف وهو ما يخاف عليه من هلاك دينه. «تو»: وشتان بين الذبحين؛ فإن الذبح بالسكين عناء ساعة، والآخر عناء عمر به ما يعقبه من العناء يوم القيامة.

[٣٧٣٣] حديث صحيح.

(١) الأنبياء : ٧٩.

٣٧٣٤ - * وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من ابتغى القضاء وسأل؛ وُكِّلَ إلى نفسه، ومن أُكِّرَ عليه؛ أُنْزَلَ الله عليه ملكاً يُسَدِّدُهُ» رواه الترمذى ، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٧٣٤]

٣٧٣٥ - * وعن بُريدة، قال: قال رسول الله ﷺ: «القضاءُ ثلاثة: واحدٌ في الجنة، واثنان في النار. فأما الذي في الجنة؛ فرجلٌ عرفَ الحقَّ فقضى به، ورجلٌ

الثالث: «شف» * يمكن أن يقال: المراد منه أن من جعل قاضياً فينبغي أن يموت** جميع دواعيه الخبيثة وشهواته الرديئة، فهو مذبوح بغير مسكين.

أقول: فعلى هذا القضاء مرغوب فيه ومحثوث عليه، وعلى الوجهين الأولين تحذير على الحرص عليه، وتنبية على التوقي منه لما تضمن من الأخطار المردية والله أعلم. «مظ»***: خطر القضاء كثير وضرره عظيم؛ لأنه قلما عدل القاضى بين الخصمين؛ لأن النفس مائلة إلى من تحبه أو تخدمه أو من له منصب يتوقع جاهه أو يخاف سلطته، وربما يميل إلى قبول الرشوة وهو الداء العضال.

الحديث الثانى عن أنس رضى الله عنه: قوله: «من ابتغى القضاء وسأل» إنما جمع بينهما إظهاراً لحرصه؛ فإن النفس مائلة إلى حب الرياسة وطلب الترفع على الناس، فمن منعها سلم من هذه الآفة، ومن اتبع هواها وسأل القضاء هلك، فلا سبيل إلى الشروع فيه إلا بالإكراه، وفي الإكراه قبح هوى النفس فحينئذ يسدد ويوفق لطريق الصواب. وإلى هذا نظر من قال: من جعل قاضياً فينبغي أن يموت جميع دواعيه الخبيثة وشهواته الرديئة.

الحديث الثالث عن بريدة: قوله: «ورجل عرف الحق» قرينة لقوله: «فأما الذى فى الجنة» وترك أداة التفصيل فيها ظاهراً؛ لئلا يسلكها فى مسلك واحد لبعد ما بينهما. وإنما قلنا: ظاهراً؛ لأن التقدير: فأما الذى فى النار فرجل كذا، نحوه قوله تعالى: «فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه - إلى قوله - والراسخون فى العلم يقولون»^(١) أى فأما الراسخون فيقولون، وهو من لصيح الكلام وبلغه.

والفاء فى قوله: «فرجل» جواب «أما» وفى «فقضى» مسبب عن «عرف» والسبب والمسبب صفة «رجل» والفاء فى «فجار» مثلها فى «فقضى» لكن على التعميس، يعنى عرفان الحق مسبب لقضاء الحق، فمعكس وجعله مسبباً للمجر كقوله تعالى: «وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون»^(٢) أى تجعلون شكر رزقكم التكذيب، وهو موجب للتصديق، وقوله: «فهو فى النار» خبر «رجل» وهو جواب «أما» المقدرة على أن المبتدأ نكرة موصوفة، وعلى «جهل» حال من فاعل «قضى» أى قضى للناس جاهلاً.

[٣٧٣٤] انظر ضعيف الجامع ح (٥٣٢٦)، الضعيفة (١١٥٤).

(١) آل عمران: ٧.

(٢) الواقعة: ٨٢.

* فى «ك» «تو».

** كذا فى «ك» بالمثلثة واضحة، وفى «ط» «يموت» بالثناة، ولعل ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب. وفى اللسان: مات الملع فى الماء: أتابه، ونص ابن السكيت على أن فيها لغة بالياء، وأخرى بالواو.

*** فى «ك» «نط».

عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحَكْمِ؛ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ، فَهُوَ فِي النَّارِ» رواه أبو داود، وابن ماجه. [٣٧٣٥]

٣٧٣٦ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ طَلَبَ قِضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ، ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرَهُ؛ فَلَهُ الْجَنَّةُ. وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَدْلُهُ؛ فَلَهُ النَّارُ». رواه أبو داود. [٣٧٣٦]

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «حتى يناله» غاية الطلب و«حتى» للتدرج، فيفهم منه أنه بالغ في الطلب وبذل المجهود فيه ثم ناله، فمثل هذ موكول إلى نفسه فلا ينزل عليه ملك يسدده. وقال في الحديث السابق: «من ابتغى القضاء وسأل وكل إلى نفسه» فكيف الجمع بينهما؟ ويمكن أن يقال: إن الطالب رجلان رجل مؤيد بتأييد الله محدث ملهم، كالصحابة ومن بعدهم من التابعين، فإذا طلبه بحقه فمثل هذا لا يكون موكولاً إلى نفسه وهو يقضى بالحق. وهذا هو الذي غلب عدله جوره، ورجل ليس كذلك وهو الذي وكل إلى نفسه فيغلب جوره عدله. «تو»: سبق إلى فهم بعض من لا يتحقق القول، أن المراد من الغلبة أن يزيد ما عدل فيه على ما جار، وهذا باطل.

أقول: وفي تأويله وجوه أحدها: «تو»: المراد من الغلبة في كلتا الصيغتين أن تمنعه إحداها عن الأخرى فلا يجوز في حكمه ولا يعدل. وثانيها: «مظ»: من قوى عدله بحيث لا يدع أن يصدر منه جور. وثالثها: «قض»: الإنسان خلق في بدء فطرته بحيث يقوى على الخير والشر والعدل والجور، ثم إنه يعرض له دواع داخلية وأسباب خارجية، تتعارض وتتصارع فيجذب هؤلاء مرة وهؤلاء أخرى، حتى يفضى التطارد بينهما إلى أن يغلب أحد الجزئين ويقهر الآخر فينقاد له بالكلية ويستقر ما يدعو إليه، فالحاكم إن وفق له حتى غلب له أسباب العدل، وتمكن فيه دواعيه صار بشارشه مائلاً إلى العدل، مشغولاً به متحاشياً عما ينافيه فنال به الجنة، وإن خذل بأن كان حاله على خلاف ذلك، جار بين الناس ونال بشؤمه النار.

أقول: قد سبق أن الطالب رجلان: محدث ملهم وغير ذلك، فالملهم من غلب لمة الملكية على لمة الشيطانية، فإذا عَنَّ له حكم وقضى بين الناس يستمر على ذلك ويجرى قضاؤه على المنهج. وهو المراد من قوله: «ثم غلب عدله جوره» «فثم» فيه كما في قوله تعالى: «إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا»^(١) المعنى ثم ثبتوا على الإقرار ومقتضياته،

[٣٧٣٥] حديث صحيح.

[٣٧٣٦] إسناده ضعيف.

(١) الحجرات: ١٥.

٣٧٣٧ - * وعن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟» قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: قَبَسْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؟» قَالَ: اجْتَهِدْ رَأْيِي وَلَا أَلُو. قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَدْرِهِ، وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لَمَّا يَرْضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ» رواه الترمذي، وأبو داود، والدارمي. [٣٧٣٧]

ومن لم يغلب ملكيته على شيطانيته، إذا عن له حكم وتميل نفسه إلى أحد الخصمين لفرض من الأغراض الفاسدة، ويضم إليه لمة الشيطان يوقعه في مهواة سحيق. والواو في «ومن غلب» أنيب متاب «ثم» وليس للانسحاب بل للتقرير، أي من طلب قضاء المسلمين حتى يناله، ثم غلب جوره عنده - والله اعلم.

الحديث الخامس عن معاذ: قوله: «اجتهد رأيي» المبالغة قائمة في جوهر اللفظ وبناءه؛ لأن الاتعمال للاعتمال والسعي وبذل الوسع ونسبته إلى الرأي أيضاً ترقية للمعنى. «غلب»: الجهد والجهد الطاقة والمشقة، والاجتهاد أخذ النفس ببذل الطاقة وتحمل المشقة، يقال: جهدت رأيي واجتهدت أتعبت بالفكر.

«خط»: لم يرد به الرأي الذي يسنح له من قبل نفسه أو يخطر بباله على غير أصل من كتاب أو سنة، بل أراد رد القضية إلى معنى الكتاب والسنة من طريق القياس. وفي هذا إثبات للحكم بالقياس.

«مظ»: أي إذا وجدت مشابهة بين المسألة التي أنا بصددتها وبين المسألة التي جاء نص فيها من الكتاب والسنة، أحكم فيها بحكمها. مثاله: جاء النص بتحريم الربا في البر ولم يجز نص في البطيخ. قاس الشافعي البطيخ على البر لما وجد بينهما من علة المطعومية. وقاس أبو حنيفة الجص على البر لما وجد بينهما من علة الكيلية، «ولا ألو» أي لا أقصر.

قوله: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله» استصواب منه ﷺ لرأيه في استعمال رأيه وهذا معنى قولهم: كل مجتهد مصيب. ولا إرتياب أن المجتهد إذا كدح في التحرر وأتعب الفريضة في الاستنباط استحق أجراً لذلك، هذا بالنظر إلى أصل الاجتهاد، فإذا نظر إلى الجزئيات فلا يخلو من أن يصيب في مسألة من المسائل أو يخطئ فيها، فإذا أصاب ثبت له

٣٧٣٨ - * عن علي [رضي الله عنه] ؛ قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضيًا، فقلت: يا رسول الله! ترسلني وأنا حديث السن، ولا علم لي بالقضاء؟ فقال: «إن الله سيهدي قلبك، ويثبت لسانك، إذا تقاضى إليك رجلان؛ فلا تقضى للأول حتى تسمع كلام الآخر، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء». قال: فما شككت في قضاء بعد. رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٧٣٨]

وسنذكر حديث أم سلمة: «إنما أقضي بينكم برأيي» في باب: «الاقضية والشهادات» إن شاء الله تعالى.

أجران، أحدهما باعتبار أصل الرأي والآخر باعتبار الإصابة، وإذا أخطأ فله أجر واحد باعتبار الأصل، ولا شيء عليه باعتبار الخطأ.

الحديث السادس عن علي رضي الله عنه: قوله: «ولا علم لي بالقضاء» «مط»: لم يرد به نفى العلم مطلقًا، وإنما أراد أنه لم يجرب سماع المرافعة بين الخصماء، وكيفية دفع كلام كل واحد من الخصمين ومكرهما. أقول: السين في قوله: «سيهدي قلبك» كما في قوله تعالى: ﴿إني ذاهب إلى ربي سيهدين﴾ (١) فإن السين فيهما صحب الفعل لتنفيس رمان وقوعه. ولا شك أنه رضي الله عنه حين بعثه قاضيًا كان عالمًا بالكتاب والسنة كعماز رضي الله عنه.

وقوله: «أنا حديث السن» اعتلار من استعمال الفكر واجتهاد الرأي من قلة تجاربه؛ ولذلك أجاب بقوله: «سيهدي قلبك» أي يرشدك إلى طريق استنباط القياس بالرأي الذي محله قلبك، فيشرح صدرك ويثبت لسانك، فلا تقضى إلا بالحق، ويدل عليه قوله ﷺ: «فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر» فإنك [لم] * تتمكن من الاستنباط وتميز الحق من الباطل بسماع كلام أحد الخصمين. فقوله: «إذا تقاضى إليك رجلان» مقدمة للإرشاد وأنموذج منه.

«خطأ»: فيه دليل على أن الحاكم لا يقضى على غائب وذلك أنه ﷺ إذا منعه من أن يقضى لأحد الخصمين وهما حاضران، حتى يسمع كلام الآخر ففي الغائب أولى بالمنع. وذلك لإمكان أن يكون مع الغائب حجة تبطل دعوى الآخر وتدحض حجته. «شف»: لعل مراد الخطأ بهذا الغائب الغائب عن مجلس الحكم فحسب، دون الغائب إلى مسافة القصر؛ فإن القضاء على الغائب إلى مسافة القصر جائز عند الشافعي.

[٣٧٣٨] انظر صحيح أبي داود (٣٠٥٧).

(١) الصافات: ٩٩.

* كلما في «ك»، «ط».

الفصل الثالث

٣٧٣٩- * عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من حاكم يحكم بين الناس، إلا جاء يوم القيامة وملك أخذ بقفاه، ثم يرفع رأسه إلى السماء، فإن قال: ألقه ألقاه في مهواة أربعين خريفاً» رواه أحمد، وابن ماجه، والبيهقي في «شعب الإيمان». [٣٧٣٩]

٣٧٤٠- * وعن عائشة، عن رسول الله ﷺ، قال: «ليأتين على القاضي العدل يوم القيامة يمتنى أنه لم يقض بين اثنين في تمر قط» رواه أحمد. [٣٧٤٠]

الفصل الثالث

الحديث الأول عن عبد الله: قوله: «ما من حاكم» هو نكرة في سياق النفي، و«من» زائدة للاستغراق فيشمل العادل والظالم. وقوله: «وملك أخذ بقفاه ثم يرفع رأسه» يدل على كونه مقهوراً في يده كمن رفع رأسه الغل مقحماً، قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالاً فَهِيَ إِلَى الْأَذْنَاقِ فَهُمْ مُمْقَحُونَ﴾^(١) وقوله: «فإن قال: ألقه» ألقاه فيه للتفصيل، و«إن» الشرطية تدل على أن غيره لا يقال في حقه ذلك، بل يكون حكمه عكس ذلك، فيقال في حقه: أدخله الجنة. فعلى هذا يتفق هذا الحديث وحديث أبي أمامة في الفصل الثالث من باب الإمارة. وهو قوله: «ما من رجل يلى عشرة فما فوق ذلك، إلا آتاه الله عز وجل مغلولاً يوم القيامة يده إلى عنقه، فكأنه بره أو أوبقه إثمه».

قوله: «أربعين» مجرور المحل صفة «مهواة» أى مهواة عميق، فكأنه عنه إذ لم يرد التحديد بل المبالغة في العمق. والمراد بالخريف السنة. «نه»: الخريف الزمان المعروف من فصول السنة مابين الصيف والشتاء، ويريد به أربعين سنة، لأن الخريف لا يكون في السنة إلا مرة واحدة. الحديث الثاني عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «يوم القيامة» قيل: هو فاعل «ليأتين» و«يتمنى» حال من المجرور. والأوجه أن يكون حالاً من الفاعل. والراجع محذوف أى يتمنى

[٣٧٣٩] ضعيف. انظر ضعيف الجامع ح/ (٥١٦٨).

[٣٧٤٠] ضعيف. انظر ضعيف الجامع ح/ (٤٨٦٦) بلفظ «ليأتين على القاضي العدل يوم القيامة ساعة...».

وهو لفظ أحمد عن عائشة (٧٥/٦)، وفي متن المشكاة تحقيق الشيخ ناصر بدون لفظ (ساعة) كذلك.

(١) يت: ٨.

٣٧٤١ - * وعن عبد الله بن أبي أوفى ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجُرْ، فَإِذَا جَارَ تَخَلَّى عَنْهُ وَلَزَمَهُ الشَّيْطَانُ» رواه الترمذي، وابن ماجه. وفي رواية: «إِذَا جَارَ وَكَلَّهِ إِلَى نَفْسِهِ». [٣٧٤١]

٣٧٤٢ - * وعن سعيد بن المسيب : أَنَّ مُسْلِمًا وَيَهُودِيًّا اخْتَصَمَا إِلَى عُمَرَ، فَرَأَى الْحَقَّ لِلْيَهُودِيِّ، فَقَضَى لَهُ عُمَرُ بِهِ. فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ لَقَدْ قَضَيْتَ بِالْحَقِّ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ بِالدُّرَّةِ، وَقَالَ: وَمَا يُنْزِيكَ؟ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ إِنَّا نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ أَنَّهُ لَيْسَ قَاضٍ يَقْضِي بِالْحَقِّ، إِلَّا كَانَ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ ، وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ، يَسُدُّانِهِ وَيُوقِفَانِهِ لِلْحَقِّ مَا دَامَ مَعَ الْحَقِّ، فَإِذَا تَرَكَ الْحَقَّ؛ عَرَجَا وَتَرَكَاهُ. رواه مالك. [٣٧٤٢]

٣٧٤٣ - * وعن ابن موهب: أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ [رضي الله عنه]، قَالَ لِابْنِ عُمَرَ: اقْضِ بَيْنَ النَّاسِ. قَالَ: أَوْتَعَاظِيْنِي؟ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: وَمَا تَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ كَانَ أَبُوكَ يَقْضِي؟ قَالَ: لَأَنْتَى سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالْعَدْلِ؛ فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافًا». فَمَا رَاجَعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ. رواه الترمذي. [٣٧٤٣]

فيه. ويجوز أن يكون يوم القيامة منصوبًا على الظرف، أي ليأتين عليه يوم القيامة من البلاء ما يعني أنه لم يقض، فإذا القاضل يتعني بتقدير «أن» وقد عبر عن السبب بالمسبب؛ لأن البلاء سبب التمني. والتقييد بالعدل والثمرة تميم لمعنى المبالغة مما نزل به البلاء.

الحديث الثالث عن عبد الله: قوله: «وكله» الجوهري: وكله إلى نفسه وكلأ ووكلأ، وهذا الأمر موكول إلى رأيك، وفرس واكل، يتكل على صاحبه في العدو، وواكلت فلاتًا موكلاً إذا أتكلت عليه وأتكل هو عليك.

الحديث الرابع عن سعيد: قوله: «فضربه عمر بالدرة» فإن قلت: لم ضربه وليس بمستحق به لأنه صدقه، وكيف يطابق جواب اليهودي: «والله إنا نجد في التوراة» إلى آخره لقوله: «وما يدريك؟». قلت: لم يضربه ضربًا مبرحًا للتأديب بل لإصابة كما يجرى بين الناس على سبيل المطاطية. وتطبيق الجواب أن عمر رضي الله عنه لو مال عن الحق لقضى للمسلم على اليهودي، فلم يكن مسددًا فلما قضى له عرف بتشديده وثباته وعدم ميله من غير تغيير أنه موقف مسدد.

الحديث الخامس عن ابن موهب: قوله: «أوتعافيني» أي أترحم علي وتعافيني؟ وهو استعطاف على سبيل الدعاء، و«فقضى بالعدل» عطف على الشرط، وقوله: «فبالحري أن ينقلب»

[٣٧٤١] حسنه الألباني في صحيح الجامع ح/ (١٨٢٧، ١٨٢٨).

[٣٧٤٢] رواه مالك في «الموطأ» (١٩٧/٢).

[٣٧٤٣] انظر ضعيف الجامع ح (٥٨١١).

٣٧٤٤ - * وفي رواية رزين، عن نافع، أن ابن عمر قال لعثمان: يا أمير المؤمنين لا أقضي بين رجلين. قال: فإن أباك كان يقضي. فقال: إن أبي لو أشكل عليه شيء سألت رسول الله ﷺ، ولو أشكل على رسول الله ﷺ شيء سألت جبريل عليه السلام، وإني لا أجد من أسأله، وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «من عاذ بالله، فقد عاذ بعظيم» وسمعت يقول: «من عاذ بالله؛ فاعينوه». وإنني أعود بالله أن تجعلني قاضياً فاعفاه، وقال: لا تخبر أحداً. [٣٧٤٤]

(٣) باب رزق الولاة وهداياهم

الفصل الأول

٣٧٤٥ - * عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أعطيكم ولا أمنعكم، أنا قاسمٌ أصحُّ حيث أمرت» رواه البخاري

جوابه. يقال: فلان حرى بكذا أو حر بكذا وبالحرى أن يكون كذا، أى جدير وخليق. قيل: «حرى» إن كان اسم فاعل يكون مبتدأ خبره «أن ينقلب» والباء زائدة نحو بحسبك درهم، أى الخلق والجدير كونه منقلباً منه كفافاً. وإن جعلته مصدراً، فهو خبر والمبتدأ ما بعده، والباء متعلق بمحذوف أى كونه منقلباً ثابت بالاستحقاق.

قوله: «كفافاً» «مظ»: الكفاف هو الذى لا يفضل عن الشيء ويكون بقدر الحاجة إليه، وهو نصب على الحال. وقيل: أردا مكفوفاً عنه شره. وقيل: معناه أن لا ينال من القضاء ولا ينال منه أى يكف هو من القضاء ويكف القضاء عنه.

أقول: يعنى أن من تولى القضاء واجتهد في تحرى الحق، واستفرغ جهده فيه، حقيق أن لا يثاب ولا يعاقب، فإذا كان كذلك فأى فائدة فى توليه؟ وفي معناه أنشد:

على أتنى راض بأن أحمل الهوى وأخلص منه لا على ولا ليا
وقوله: «فما راجعه» أى فما رد عليه الكلام وما رجع إلى ما طلب منه. والله أعلم.

باب رزق الولاة وهداياهم

وهو من إضافة المصدر إلى الفاعل؛ لقوله ﷺ: «من استعملناه على عمل فزوقناه رزقاً» والرزق ما يعطى الأجناد من بيت المال. المغرب: الفرق بين الرزق والعطاء أن العطاء ما يخرج للجندي من بيت المال فى السنة مرة أو مرتين، والرزق ما يخرج له كل شهر.

الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «أنا قاسم» جملة مبنية للكلام السابق.

[٣٧٤٤] ورواه أحمد فى المسند (١/٦٦)، وأنتظر صحيح الجامع (٦٣٩٠).

٣٧٤٦ - * وعن خَوْلَةَ الأنصاريَّة، قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ رجُلًا يتخَوَّضُونَ في مالِ الله بغيرِ حقٍّ؛ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه البخاري.

وفيه معنى الاختصاص لتقديم الفاعل المعنوي كقولك: أنا كفيتك مهمك . ولو لم يذهب إلى الاختصاص لم يستقم أن يكون بياناً؛ لأن المعنى ما أعطيتكم ما أعتيتكم، وما أمتعتكم ما منعتكم، وإنما المعطى والمنع هو الله، وإنما أنا قاسم أقسم عليكم بأمر الله، وأضع حيث أمرت بياناً للبيان. وفيه حجة على من قال: إن مثل: (إنما أنا عارف) لا يفيد الاختصاص؛ لأنه ليس بفعل مثل: أنا عرفت.

الحديث الثاني عن خولة: قوله: «يتخوضون» «غب»: الخوض هو الشروع في الماء والمرور فيه، ويستعار في الأمور وأكثر ما ورد فيما يذم الشروع فيه، نحو قوله تعالى: ﴿ذُرْهُمْ فِي غَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾^(١). قوله: «فلهم النار» خبر «إن» وأدخل الفاء لأن اسمها نكرة موصوفة.

الحديث الثالث عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «لقد علم قومي» قيل: أراد به (قومي) قريشاً، والأظهر أنه أراد به المسلمين لقوله: «ويحترف للمسلمين فيه» واللام في «لقد علم» قسمية أقسم أنه كان مشتتاً بين المسلمين في كونه كسواً ومحصلاً لمؤنة أهله وعياله بحرفة التجارة، ولم يكن عاجزاً عن ذلك، وهذا تمهيد واعتذار منه في إخلاله قدر ما يحتاج إليه أهله من بيت المال؛ ومن ثمة أتى بالفاء في قوله: «فياكل» لأنها فاء النتيجة.

«تو»: آل أبي بكر أهله وعياله. ويجوز أن يراد نفسه، وفي نسق الكلام من الدليل على أنه أراد بآل أبي بكر نفسه، وهو قوله: «ويحترف للمسلمين» أي يكتسب بالتصرف في أحوال المسلمين بدل ما يتناول ذلك. أقول: أراد بنسق الكلام أن «يحترف» مسند إلى ضمير «أبي بكر» وهو عطف على «فياكل» فإذا أسند إلى الأهل تنافر وانخرم النظم.

«قضى»: وآل أبي بكر أهله عدل عن التكلم إلى الغيبة على طريقة الالتفات. وقيل: نفسه والآل مقحم لقوله: «ويحترف» وليس بشيء بل المعنى إنى كنت أكسب لهم فياكلونه، والآل أكسب للمسلمين بالتصرف في أموالهم، والسعي في مصالحهم ونظر أحوالهم، فسياكلون من مالههم المعد لمصالحهم، وهو مال بيت المال.

أقول: لا بد في الانتقال من التكلم إلى الغيبة على ما سماه الثغناء من فائدة. فقوله: «آل أبي بكر» من باب التجريد، جرد من نفسه شخصاً متصفاً بصفة أبي بكر من كونه كسواً محصلاً لمؤنة الأهل بالتجارة، ثم تكفل بهذا الأمر العظيم من تولي أمور المسلمين وامتنع من الاكتساب

(١) الأنعام : ٩١.

٣٧٤٧ - * وعن عائشة ، قالت لما استخلف أبو بكر [رضي الله عنه] قال : لقد علم قومي أن حُرْفَتِي لم تكنْ تَعِجُزُ عن مؤونة أهلي ، وشُعِلْتُ بامرِ المسلمين ، فسَيَأْكُلُ كلُّ أبي بكرٍ من هذا المالِ ، ويَحْتَرِفُ للمسلمين فيه . رواه البخاري .

الفصل الثاني

٣٧٤٨ - * عن بُرَيْدَةَ ، عن النبي ﷺ ، قال : مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ ، فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا ، فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ رواه أبو داود . [٣٧٤٨]

لمؤنة أهله وجعله غيره، وهو هو . وفيه إشعار بالعلية وأن من اتصف بتلك الصفات حقيق بأن يأكل هو وأهله من بيت المال، وإذا كان كذلك فكيف يخالف المعنى الذي ذهب إليه الشيخ ونحوه في إطلاق آل مقحما كقوله تعالى : ﴿بَقِيَّةُ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ﴾ (١) الكشف (٢) : ويجوز أن يراد مما تركه موسى وهارون، وآل مقحم لتفخيم شأنهما . ومثله في الالتفات على سبيل التجريد ، ﴿فَأَمْنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ﴾ (٣) بعد قوله : ﴿إِنِّي رَسُولُ اللهِ﴾ (٣) الكشف (٤) : عدل عن الضمير إلى الاسم الظاهر ليجرى عليه الصفات التي أجريت عليه ؛ ليعلم أن الذي وجب الإيمان به واتباعه هو هذا الشخص المستقل ، بأنه النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته كائنًا من كان أنا أو غيره إظهارًا للنصفة وتفاديًا عن العصبية لنفسه ؛ إذ لو قال : «آمنوا بالله وبى» لم يقع هذا الموقع . وخص الأكل من بين المنافع بالذكر لكونه أعظمها وأهمها . «تو» : فرض رضى الله عنه لنفسه مدين من طعام وإداما ريتًا أو نحوه ، وإزارا ورداء فى الصيف وفروة أو جبة فى الشتاء ، وظهر بعير لحاجته فى السفر والحضر .

قوله : «ويحترف للمسلمين» فيه الضمير المجرور راجع إلى معنى قوله : «فسياكل» أي فيما أكل من المال عوضًا له ، وجيء بالحرفة مشاكلة لوقوعه فى صحبته وقوله : «إن حُرْفَتِي» «نه» : المراد باحترافه للمسلمين نظره فى أمورهم وتثمين مكاسبهم وأرزاقهم . والحرفة الصناعة وجهة الكسب ، وحريف الرجل معاملة فى حرفته . «مظ» : وفيه بيان أن للعامل أن يأخذ من عرض المال الذى يعمل فيه قدر ما يستحقه لعمالته ، إذا لم يكن فوقه إمام يقطع له اجرة معلومة .

الفصل الثاني

الحديث الأول عن بريدة : قوله : «فما أخذ بعد ذلك» جزاء الشرط ، و«ما» موصولة والعائد

[٣٧٤٨] إسناده صحيح .

(٢) الكشف : ١٤٩/١

(١) البقرة : ٢٤٨

(٣) الأعراف : ١٥٨

(٤) الكشف : ٩٨، ٩٧ / ٢ .

٣٧٤٩ - * وعن عمرَ [رضي الله عنه] ، قال : عملتُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ ، فعملني . رواه أبو داود . [٣٧٤٩]

٣٧٥٠ - * وعن مُعَاذٍ ، قال : بعثني رسولُ الله ﷺ إلى اليمن ، فلما سرتُ ، أرسلَ في أثرِي ، فرِدِدْتُ . فقال : «أتدري لِمَ بعثتُ إليك؟ لا تُصَيِّبُ شيئاً بغيرِ إِذْنِي ، فَإِنَّهُ غُلُولٌ ، وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلٌّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، لِهَذَا دَعَوْتُكَ فَأَمَضِ لِعَمَلِكَ» رواه الترمذي . [٣٧٥٠]

٣٧٥١ - * وعن المستوردِ بنِ شدَّادٍ ، قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : «مَنْ كَانَ لَنَا عاملاً فَلْيَكْتَسِبْ رَوْحَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيَكْتَسِبْ خَادِمًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا» . وفي رواية : «مَنْ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٌ» . رواه أبو داود . [٣٧٥١]

محلوف ، و«فهو» خبره وجيء بالفاء لتضمينه معنى الشرط . ويجوز أن تكون موصوفة . و«الغلول» الخيانة في الغنيمة وفي مال الفيء .

الحديث الثاني عن عمر رضي الله عنه : قوله : «لعملني» «تو» : أي أعطاني عمالتي وأجرة عملي وكذا أعملني . وقد يكون عملني بمعنى ولائي وأمرني . أقول : الوجه هو الأول إذ التقدير عملت في أمور المسلمين ومصالحتهم عملاً فأعطاني عمالتي ، والثاني لا يناسب الباب واللفظ ينبو عنه .

الحديث الثالث عن معاذ : قوله : «في أثرى» «تو» : أثر الشيء حصول ما يدل على وجوده ، ومن هذا يقال للطريق المستدل به على من تقدم آثار . قوله : «لا تصيبين» فيه إضمار تقديره بعثت إليك لأوصيك فأقول لك : لا تصيبين . قوله : «يأت بما غل» أراد بما غل ما ذكره في قوله ﷺ «ولا الفين أخذكم يجيء يوم القيامة على رقبتك يعير له رغاء» * .

الحديث الرابع عن المستورد : قوله : «فليكتسب روجه» «مظ» : أي يحل له أن يأخذ معاً في تصرفه من مال بيت المال قدر مهر زوجته ونفقتها وكسوتها ، وكذلك ما لا بد منه من غير إسراف وتنعم ، فإن أخذ أكثر ما يحتاج إليه ضرورة فهو حرام . أقول : وإنما وضع الاكتساب موضع العمالة والأجرة حسماً لطعمه ، وأنه فاز بحظ جزيل يكتسب منه أنواع المنافع فليل :

[٣٧٤٩] إسناده صحيح .

[٣٧٥٠] ورواه البيهقي في شرح السنة (٨٩/١٠) وقال المحقق : أخرجه الترمذي (١٣٣٦) في الأحكام : باب ما جاء في هدايا الأمراء ، وفي سننه داود بن يزيد الأودي ، وهو ضعيف ، ومع ذلك فقد قال الترمذي : حديث معاذ حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي أسامة عن داود الأودي ، وفي الباب عن عدي . [٣٧٥١] إسناده صحيح .

* حديث صحيح .

٣٧٥٢ - * وعن عدي بن عميرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «يأبها الناس من عمل منكم لنا على عمل ، فكتمنا منه مخيطاً فما فوقه فهو غال ، يأتي به يوم القيامة» . فقام رجل من الأنصار ، فقال : يا رسول الله أقبل عني عملك . قال : «وما ذاك؟» قال : سمعتك تقول كذا وكذا قال : «وانا أقول ذلك ، من استعملناه على عمل ، فليات بقليله وكثيره فما أوتى منه أخذه ، وما نهي عنه انتهى» رواه مسلم ، وأبو داود ، واللفظ له . [٣٧٥٢]

٣٧٥٣ - * وعن عبد الله بن عمرو ، قال : لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرثي . رواه أبو داود ، وابن ماجه . [٣٧٥٣]

ليس كسبك إلا هذا . ويفهم من تقييد القريتين الأخيرتين بالشرط أن القرينة الأولى مطلقة ، فإن كانت له زوجات يجوز أن يضيف إليها واحدة أو استغنى بتقييد الأخيرتين عن تقييد القرينة الأولى ، فهي مقيدة أيضاً وفائدة ذكرها أن له مؤونة زوجة واحدة .

الحديث الخامس عن عدي : قوله : «فما فوقه» الفاء للتعقيب الذي يفيد الترقى ، أي فوق المخيط في الحقارة نحوه قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ (١) «واقبل عني عملك» أي أقلني منه «وما ذاك» إشارة إلى ما في الذهن ، أي ما الذي حملك على هذا القول . والإشارة بقوله : «ذاك» إلى ما سبق من قوله : «من عمل منكم» الحديث : «ومن استعملنا» إلى آخره تكرير للمعنى ومزيد للبيان ، يعنى أنا أقول ذلك ولا أرجع عنه ، فمن استطاع أن يعمل فليعمل ومن لم يستطع فليترك .

الحديث السادس عن عبد الله : قوله : «الراشي والمرثي» «فا» : الرشوة الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، من الرشاء وقد رشاه رشواً فارثي ، كما يقال : كساه فاكسى . وقيل : هو من قولهم : رشا الفرج إذا مد عقه إلى أمه لترقه . «خط» : الراشي المعطى والمرثي الأخذ ، وإنما تلحقهما العقوبة إذا استويا في القصد والإرادة فرشا المعطى لينال به باطلا ويتوصل به إلى الظلم . فأما إذا أعطى ليتوصل به إلى حق أو ليدفع عن نفسه مضرة فإنه غير داخل في هذا الوعيد . «تو» : وروى فيه أن ابن مسعود أخذ في شيء بأرض الحبيشة ، فأعطى دينارين حتى خلى سبيله .

[٣٧٥٢] وفي صحيح أبي داود ح (٣٠٥٦) .

[٣٧٥٣] إسناده صحيح .

(١) البقرة : ٢٦

٣٧٥٤ - * ورواه الترمذي عنه وعن أبي هريرة. [٣٧٥٤]

٣٧٥٥ - * ورواه أحمد، والبيهقي في شعب الإيمان عن ثوبان وزاد :
«والرأش» يعني الذي يمشي بينهما. [٣٧٥٥]

٣٧٥٦ - * وعن عمرو بن العاص، قال: أرسل إلى رسول الله ﷺ: «إن اجمع عليك سلاحك وثيابك، ثم اتني» قال: فأتيتُه وهو يتوضأ. فقال: «يا عمرو! إني أرسلتُ إليك لأبعثك في وجه يسلمك الله ويغنمك، وأرعب لك رغبة من المال». فقلت: يا رسول الله ما كانت هجرتي للمال، وما كانت إلا لله ولرسوله. قال: «نعمًا بالمال الصالح للرجل الصالح». رواه في شرح السنة. وروى أحمد نحوه. وفي روايته: قال: «نعم المال الصالح للرجل الصالح». [٣٧٥٦]

الحديث السابع عن عمرو: قوله: «إن اجمع عليك سلاحك» «إن» يحتمل أن تكون مفسرة لما في «أرسل» من معنى القول، ومصدرية، أي أرسل إلى لجمع سلاحي. ويقال: رعبت رغبة من المال - بالزاي المنقوطة والعين المهملة - أي رفعت لك قطعة منه، والزعب بفتح الزاي وضمة الدفعة من المال. وقوله: «نعمًا بالمال» «ما» في «نعمًا» غير موصولة ولا موصوفة. قال ابن جنى: «ما» في «نعمًا» منصوبة لآخر، والتقدير نعم شيئًا المال الصالح. والباء زائدة مثلها في قوله: «كفى بالله» وإنما قلنا: إنها ليست بموصولة ولا موصوفة لتعين الأول بالصلة والثانية بالصفة. والمراد الإجمال ثم التبيين، فما هنا بمنزلة تعريف الجنس في نعم الرجل؛ فإنه إذا قرع السمع أولاً مجملًا ذهب بالسامع كل مذهب. ثم إذا بين تمكن من ذهته فضل تمكن، وأخذ بمجامع القلب.

وفي هذا مدح عظيم للمال الصالح، والصالح ضد الفساد وهما مختصان في أكثر الاستعمال بالأفعال، وقول تارة في القرآن بالفساد وتارة بالسيئة، قال تعالى: «خَلُوطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخِرُ سَيِّئًا» (١) وقال: «وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا» (٢) وخلاصته أن الشيء إذا كان منتفعًا به كان صالحًا، والفساد بخلافه، فالرجل الصالح من علم الخير وعمل به، والمال الصالح ما يكسب من الحلال ويتفق في وجوه الخيرات.

[٣٧٥٤] انظر صحيح الترمذي ح (١٠٧٣).

[٣٧٥٥] رواه أحمد في المسند (١٩٠/٢)، والبيهقي في شعب الإيمان ح (٣٩٠/٤/٥٥٠٣).

[٣٧٥٦] إسناده صحيح.

(١) الثوب : ١٠٢.

(٢) الأعراف : ٥٦.

الفصل الثالث

٣٧٥٧ - * عن أبي أمامة، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ شَفَعَ لِأَحَدٍ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا، فَقَدْ أَتَى أَبَا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ» رواه أبو داود. [٣٧٥٧]

(٤) باب الأقضية والشهادات

الفصل الأول

٢٧٥٨ - * عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ». رواه مسلم. وفي «شرحہ للنووي» أنه قال: وجاء في رواية «البيهقي» بإسناد حسن أو صحيح زيادة عن ابن عباس مرفوعاً: «لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

الفصل الثالث ظاهر.

باب الأقضية والشهادات

الأقضية وهي ما يرفع إلى الحاكم. قال الأزهري: القضاء في الأصل إحكام الشيء والفراغ منه. فيكون القضاء إمضاء الحكم. ومنه قوله تعالى: «وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(١) ويسمى الحاكم قاضياً؛ لأنه يمضي الأحكام ويحكمها ويكون قضي بمعنى أوجب، فيجوز أن يكون سمي قاضياً لإيجابه الحكم على من يجب عليه، وسمي حاكماً لمنعه الظالم من الظلم. ومنه حكمة الدابة لمنعها الدابة من ركوبها رأسها، وتسمى الحكمة حكمة لمنعها النفس من هواها.

والشهادات: «غيب»: الشهود والشهادة والمشاهدة الحضور مع المشاهدة إما بالبصر أو بالبصيرة، وشهدت جار مجرى العلم ويلفظه تقام الشهادة، ويقال: أشهد بكذا ولا يرضى من الشاهد أن يقول: أعلم، بل يحتاج أن يقول: أشهد. المغرب: الشهادة الإخبار بصحة الشيء عن مشاهدة وعيان، يقال: شهد عند الحاكم لفلان على فلان بكذا شهادة فهو شاهد وهم شهود وأشهاد وهو شهيد وهم شهداء.

الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ» المغرب: البينة الحجة

[٣٧٥٧] إسناده حسن.

(١) الإسراء: ٤

٣٧٥٩ - * وعن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانٌ». فانزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» (١) إلى آخِرِ الْآيَةِ. متفق عليه.

فيعله من البيئونة أو البيان. «مع»: هذا الحديث قاعدة شريفة كلية من قواعد أحكام الشرع، فيه أنه لا يقبل قول الإنسان فيما يدعيه بمجرد دعواه، بل يحتاج إلى بينة أو تصديق المدعى عليه، فإن طلب يمين المدعى عليه فله ذلك، وقد بين ﷺ الحكمة في كونه لا يعطى بمجرد دعواه؛ لأنه لو أعطي بمجرد ادعاه لادعى قوم دماء قوم وأموالهم واستبيح، ولا يتمكن المدعى عليه من صون ماله ودمه.

وفيه دلالة لمنه الشافعي والجمهور على أن اليمين تتوجه على المدعي عليه، سواء كان بينه وبين المدعي اختلاط أم لا. وقال مالك وأصحابه والفقهاء السبعة وفقهاء المدينة: إن اليمين لا تتوجه إلا على من بينه وبينه الخلطة؛ لثلا يتنزل السفهاء أهل الفضل بتخليغهم مراراً في اليوم الواحد؛ فاشتطرت الخلطة دفعا لهذه المفسدة. واختلفوا في تفسير الخلطة فقيل: هي معرفته بمعاملته ومدابته بشاهد أو شاهدين. وقيل: تكفي الشبهة. وقيل: هي أن تليق به الدعوى بمثلها على مثله. ودليل الجمهور هذا الحديث، ولا أصل لتلك الشرطة في كتاب ولا سنة ولا إجماع.

الحديث الثاني عن ابن مسعود: قوله: «على يمين» «نه»: الحلف هو اليمين فخالف بين اللفظين تأكيداً لمعناه، وهذا أولى مما ذهب إليه الشيخ التوريشي حيث قال: أقام اليمين مقام المحلوف عليه؛ لما جاء في حديث عبدالله بن أنيس في الفصل الثاني «وما حلف حالف بالله يمين صبر». «مع»: يمين صبر بالإضافة. «نه»: أي ألزم بها وحبس عليها، وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم. وقيل لها: مصبورة، وإن كان صاحبها في الحقيقة هو المصبور؛ لأنه إما صبر من أجلها أي حبس، فوصفت بالصبر وأضيف إليه مجازاً.

قوله: «فاجر» فيه أن الكذب في الشهادة نوع من أنواع الفجور «ويقتطع بها» حال من الراجع إلى الميتة في «فاجر» فهي حال مؤكدة تصويراً لشناعتها، وهو المعنى باليمين الغموس، وذلك لأن من ارتكب هذه الجريمة قد بلغ في الاعتداء الغاية القصوى، حيث انتهك حرمة بعد حرمة إحداها: اقتطاع مال لم يكن له ذلك. والثانية: الاستحقاق بحرمة وجب عليه رعايتها، وهي حرمة الإسلام وحق الأخوة. والثالثة: الإقدام على اليمين الفاجرة لوقوله: «وهو عليه غضبان» أي ينتقم منه لأن الغضب إذا أطلق على الله كان محمولاً على الغاية.

٣٧٦ - * وعن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِيتُهُ؛ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». فقال له رجل: «إِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَرْسُولُ اللَّهُ؟» قال: «إِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكَ». رواه مسلم.

٣٧٦١ - * وعن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ. فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ؛ فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ». متفق عليه.

الحديث الثالث عن أبي أمامة: * قوله: «مَنْ اقْتَطَعَ» «تو»: أي ذهب بطائفة من ماله ففصلها عنه، قال: اقتطعت من الشيء قطعته. «مع»: فيدخل في قوله: «حق امرئ مسلم» أن من حلف على غير مال كجلد الميتة والسرجين، وغير ذلك من النجاسات التي يتنفع بها، وكذا سائر الحقوق التي ليست بمال كحق القذف ونصيب الزوجة في القسم وغير ذلك. قوله: «وحرّم عليه الجنة» يدل على التأييد بعد احتمال الخروج من قوله: «أوجب الله عليه النار».

قيل: في تأويله وجهان أحدهما: أنه محمول على المستحل للملك وإذا مات عليه. وثانيهما: أنه قد استحق النار ويجوز العفو عنه، وقد حرم عليه دخول الجنة أول وهلة مع الفائزين. وأما تنقيده ﷺ بالمسلم فلا يدل على عدم تحریم حق الذمي، بل لتفطير شأن مرتكب هذه الفظيعة، كما مر؛ لأن أخوة الإسلام تقتضي القيام بحقه ومراعاة جانبه في سائر ما له وعليه. وهذه الفائدة كافية في التقيد فلا يلزم إلى العمل بالمفهوم.

الحديث الرابع عن أم سلمة: قوله: «الْحَنَ» «غَب»: اللحن صرف الكلام عن سننه الجاري عليه، إما بإزالة الإعراب أو التصحيف وهو المذموم، وذلك أكثر استعمالاً، وإما بإزالته عن التصريح وصرفه بمعناه إلى تعريض وفحوى، وهو محمود من حيث البلاغة، وإياه قصد الشاعر بقوله:

وخير الحديث ما كان لحناً

وكذا قوله تعالى ﴿وَلْتَعْرِفْنَهُمْ فِي لَحَنِ الْقَوْلِ﴾^(١) ومنه قيل للفظن لما يقتضي فحوى الكلام: لحن. ومنه الحديث «الْحَنَ بِحُجَّتِهِ» أي السن وأفصح كلاماً وأقدر على الحجة.

(١) محمد: ٣٠

* ما بين المعكوفتين سقط من (ط) وإتياءه من (ك).

«مع»: وإنما ابتدا في الحديث بقوله: «إنما أنا بشر» تنبيهاً على أن السهو والنسيان غير مستبعد من الإنسان، وأن الوضع البشري يقتضي أن لا يدرك من الأمور إلا ظواهرها، وأنه خلق خلقاً لا يسلم من قضايا تحجبه عن حقائق الأشياء. ومن الجائز أن يسمع الشيء فيسبق إلى وهمه أنه صدق، ويكون الأمر بخلاف ذلك، بمعنى: أتني إن تركت على ما جبلت عليه من القضايا البشرية، ولم ألد بالوحي السماوي طراً على منها ما يطرأ على سائر البشر.

فإن قيل: أو لم يكن النبي ﷺ مصوناً في أقواله وأفعاله معصوماً على سائر أحواله؟ قلت: إن العصمة تتحقق فيما يعد عليه ديناً ويقصد قصداً، وما نحن فيه فليس بداخل في جملته؛ فإن الله تعالى لم يكلفه فيما لم ينزل عليه إلا ما كلف غيره وهو الاجتهاد في الإصابة. يدل عليه ما روى عنه في الحديث الذي ترويه أم سلمة من غير هذا الوجه، وهو في حسان هذا الباب «إنما أقضي بينكم برأيي فيما لم ينزل علي».

«مع»: فيه تنبيه على حاله البشرية وأن البشر لا يعلم من الغيب ويواطن الأمور شيئاً، إلا أن يظلمه الله على شيء من ذلك، وأنه يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز على غيره، وأنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر والله يتولى السرائر، فيحكم بالبينية واليمين مع إمكان خلاف الظاهر. وهذا نحو قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس - إلى قوله - وحسابهم على الله» ولو شاء الله لأطلعهم ﷺ على باطن أمر الخصمين، فحكم يبين نفسه من غير حاجة إلى شهادة أو يمين، ولكن لما أمر الله تعالى أمته باتباعه والاكتفاء بأقواله وأفعاله وأحكامه، أجرى عليه حكمهم من عدم الاطلاع على باطن الأمور؛ ليكون للأمة أسوة به في ذلك؛ وتطبيقاً لنفوسهم في الانقياد للأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن.

فإن قيل: هذا الحديث ظاهره أنه يقع منه ﷺ حكم في الظاهر مخالف للباطن، وقد اتفق الأصوليون على أنه ﷺ لا يقر على الخطأ في الأحكام. فالجواب أنه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الأصول؛ لأن مرادهم فيما حكم فيه باجتهاده فهل يجوز أن يقع فيه خطأ؟ فيه خلاف، الأكثر على جوازه.

وأما الذي في الحديث فليس من الاجتهاد في الشيء؛ لأنه حكم بالبينية واليمين، فلو وقع منه ما يخالف الباطن لا يسمى الحكم خطأ، بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به التكليف، وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً فإن كانا شاهدي زور ونحو ذلك، فالتقصير منهما، وأما الحاكم فلا حيلة له في ذلك ولا عتب عليه بسببه، بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد، وفيه دلالة على أن حكم الحاكم لا يحل حراماً، فإذا شهد شاهد زور لإنسان بمال، فحكم به الحاكم له، لم يحل للمحكوم له ذلك المال، ولو شهد عليه بقتل لم يحل للولي قتله مع علمه بكذبهما، وإن شهدا على أنه طلق امرأته، لم يحل لمن علم كذبهما أن يتزوجها. انتهى كلامه. وإليه

٣٧٦٢ - * وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ أَبْغَضَ الرَّجُلُ إِلَى اللَّهِ الْإِلْدَ الْخَصِمَ» متفق عليه.

٣٧٦٣ - * وعن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد. رواه مسلم.

الإشارة بقوله: «فمن قضيت له بشيء» إلى آخره، يعني إن قضيت له بظاهر يخالف الباطن فهو حرام، فلا يأخذن ما قضيت له؛ لأنه أخذ ما يؤول به إلى قطعة من النار. فوضع المسبب - وهو قطعة من النار - موضع السبب وهو ما حكم به له.

الحديث الخامس عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «الإلد الخصم» «تو»: الإلد الشديد الخصومة، والأصل في الإلد الشديد اللديد، وهو صفحة العنق. وذلك لما لا يمكن صرفه عما يريده، والخصم المختص بالخصومة، فالأول منبئ عن الشدة، والثاني عن الكثرة. أقول: هذا إذا قيد الإلد بالخصومة فإزاء عن التكرار وإذا ترك على أصله يكون المعنى أنه شديد في نفسه ببلغ في خصومته، فلا يلزم التكرار، وعليه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ﴾ (١). الكشف (٢): أي شديد الجدال. وإضافة «الإلد» بمعنى «في» أو جعل الخصام إلد على المبالغة.

الحديث السادس عن ابن عباس: قوله: «يمين وشاهد» «مظ»: يعني كان للمدعي شاهد واحد، فأمره رسول الله ﷺ أن يحلف على ما يديه بدلا من الشاهد الآخر، فلما حلف قضى له رسول الله ﷺ بما ادعاه. وبهذا قال الشافعي ومالك وأحمد. وقال أبو حنيفة: لا يجوز الحكم بالشاهد واليمين، بل لابد من شاهدين، وخلافهم في الأموال. فأما إذا كانت الدعوى في غير الأموال، فلا يقبل شاهد ويمين بالاتفاق.

«تو»: وجه هذا الحديث عند من لا يرى القضاء باليمين والشاهد الواحد على المدعي عليه، أنه يحتمل أن يكون قضى بيمين المدعي عليه بعد أن أقام المدعي شاهداً واحداً، وعجز عن أن يتم البينة وذلك لأن الصحابي لم يبين في حديثه صفة القضاء، وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما بطرق مرضية أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد، وهذه الرواية تقوي ذلك الاحتمال، فلا يترك مع وجود ذلك الاحتمال ما ورد به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ (٣) فلما ورد التوفيق بذلك، لم يروا أن يحكموا بأقل من ذلك إلا ببئيل مقطوع به.

(١) البقرة: ٢٠٤.

(٢) الكشف: ١ / ١٢٦.

(٣) البقرة: ٢٨٢.

٣٧٦٤ - * وعن علقمة بن وائل، عن أبيه، قال: جاء رجلٌ من حضرموت، ورجلٌ من كِنْدَةَ إلى النبي ﷺ، فقال الحضرمي: يا رسولَ الله إنَّ هذا غلبنِي على أرضٍ لي فقال الكنديُّ: هي أرضي وفي يدي، ليسَ له فيها حقٌ. فقال النبي ﷺ

واستدلوا أيضًا بحديث علقمة بن وائل الذي يتلو حديث ابن عباس هذا. وذلك قوله ﷺ: «ألك بينة؟» قال: لا. قال: «فلك يمينه». فلما أعاد عليه القول، قال: «ليس لك منه إلا ذلك».

أقول: قوله: إلا بدليل مقطوع به يقال له: هل يجاء بأقطع من هذا الحديث صحة ونصاً، أما الصحة فقد رواه مسلم في صحيحه. قال ابن عبد البر: لا مطن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة في صحته. قال الشيخ محيي الدين: وجاءت أحاديث كثيرة في هذه المسألة من رواية علي وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي هريرة وعمارة بن حزم وسعد بن عباد وعبد الله ابن عمرو والمغيرة رضوان الله عليهم أجمعين، وهو حجة جمهور علماء الإسلام من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار.

وأما ظاهر النص فإن «قضى» يستعمل بالباء واللام وعلى، والباء للشيئية، فإذا قلت: قضى للمدعي على المدعى عليه بسبب البينة واليمين استقام وصح. ولو قلت: قضى للمدعي عليه بسبب يمينه وشاهد للمدعي أبعدت المرمى وركبت شططاً، ولكن أولئك الرامية في حنق البيان الحازنة بقصب السبق في حلبة الميدان، السابقون والمصلون من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أصابوا المخبر وركبوا متن الصواب، فعلى هذا أتى يكون للاحتمال فيه مجال.

وأما قوله: «ألك بينة» التكرير فيه للشيوخ أي ألك بينة ما، فقوله: «لا» يريد به أن ليس لي بينة أصلاً، فكيف يستدل بهذا على المطلوب؟ إذ لو كان له شاهد واحد لم يقل للمدعي فلك يمينه، بل فعليك اليمين.

الحديث السابع عن علقمة: قوله: «وهو عنه معرض» هو [مجاز عن الاستهانة به والسخط عليه والإبعاد عن رحمته]، نحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْلَمُهُمْ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (١) و«غلبنِي على أرض» أي غصبها مني قهراً. «مع»: وفي رواية «على أرض لأبي». وفي أنواع من الفوائد منها: أن صاحب اليد أولى من أجنبي يدعي عليه. ومنها: أن المدعى عليه يلزمه اليمين إذا لم يقر، ومنها: أن البينة تقدم على اليد ويقضى بها لصاحبها بخير يمين. ومنها أن يمين الفاجر المدعى عليه تقبل كيمين العدل، ويسقط عنه المطالبة بها.

(١) آل عمران: ٧٧.

* لو قال: يلزم عنه الاستهانة به... الخ لكان أولى من تأويله الصفة وجعلها مجازاً، وقد سبق التبيه على مسألة الصفات مراراً.

للحضرمي: «ألك بينة؟» قال: لا. قال: «فلك يمينه» قال: يا رسول الله إنَّ الرجلَ فاجرٌ، لا يُبالي على ما حلفَ عليه، وليسَ يتورَّعُ من شيءٍ قال: «ليس لك منه إلَّا ذلك». فانطلق ليحلف. فقال رسولُ الله ﷺ لما أدبرَ: «لئن حلفَ على ما له ليأكله ظمآنًا؛ ليلقين الله وهوَ عنه مُعرضٌ». رواه مسلم.

٣٧٦٥ - * وعن أبي ذرٍّ [رضي الله عنه]، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ادَّعى ما ليسَ له؛ فليسَ مِنَّا، وَلَيَتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رواه مسلم.

٣٧٦٦ - * وعن زيدِ بنِ خالدٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَها» رواه مسلم.

ومنها: أن أحد الخصمين إذا قال لصاحبه: إنه ظالم أو فاجر أو نحوه في حال المخاصمة يحتمل ذلك منه. ومنها: أن الوارث إذا ادعى شيئاً لمورثه، وعلم الحاكم أن مورثه مات ولا وارث له سواء، جاز الحكم له به ولم يكلفه حال الدعوى بينة على ذلك، وموضع الدلالة أنه قال: «علبني على أرض لي كانت لأبي» فقد أقر بأنها كانت لأبيه، فلولا أن النبي ﷺ علم بأنه ورثها وحده، لطلبه بينة على كونه وارثاً وبينه أخرى على كونه محققاً في دعواه على خصمه.

الحديث الثامن والتاسع عن زيد: قوله: «يأتي بشهادته قبل أن يسألها» «مع»: فيه تأويلان أصحهما وأشهرهما تأويل مالك وأصحاب الشافعي، أنه محمول على من عنده شهادة لإنسان بحق، ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد، فيأتي إليه، فيخبره بأنه شاهد له؛ لأنها أمانة له عنده. والثاني أنه محمول على شهادة الحسبة في غير حقوق الأدميين، كالطلاق والعتق والوقف والوصايا العامة والحدود ونحو ذلك، فمن علم شيئاً من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى القاضي وإعلامه به، قال تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ﴾ (١)، وحكي تأويل ثالث أنه محمول على المبالغة في أداء الشهادة بعد طلبها، كما يقال: الجواد يعطي قبل السؤال، أي يعطي سريعاً عقيب السؤال من غير توقف، وليس في هذا الحديث مناقضة للحديث الآخر من قوله ﷺ: «يشهدون ولا يستشهدون». قال أصحابنا: إنه محمول على من معه شهادة لإنسان وهو عالم بها، فيشهد قبل أن يطلب منه. وقيل: إنه شاهد زور فيشهد بما لا أصل له، ولم يستشهد. وقيل: هو الذي انتصب شاهداً وليس هو من أهل الشهادة.

٣٧٦٧ - * وعن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته» متفق عليه.

٣٧٦٨ - * وعن أبي هريرة [رضي الله عنه]، أن النبي ﷺ عرّضَ على قوم اليمين، فأسرعوا، فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف. رواه البخاري.

الفصل الثاني

٣٧٦٩ - * عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «البيّنة على المدعى، واليمين على المدعى عليه». رواه الترمذي. [٣٧٦٩]

٣٧٧٠ - * وعن أم سلمة [رضي الله عنها]، عن النبي ﷺ: في رجلين اختصما إليه في موارث لم تكن لهما بيّنة إلاّ دعواهما. فقال: «من قضيت له بشيء من حقّ

الحديث العاشر عن ابن مسعود: قوله: «خير الناس قرني» «نه»: القرن أهل كل زمان وهو مقدار التوسط في أعمار كل زمان، مأخوذ من الاقتران، وكأنه المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم.

قوله: «تسبق شهادة أحدهم يمينه» «قضى»: هم الذين يحرصون على الشهادة مشغوفين بترويجها، يحلفون على ما يشهدون به، فتارة يحلفون قبل أن يأتوا بالشهادة وتارة يمسكون. «مظ»: هذا يحتمل أن يكون مثلاً في سرعة الشهادة واليمين، وحرص الرجل عليهما والشروع فيهما، حتى لا يدري أنه بأيهما يتدبّر، فكأنه تسبق شهادته يمينه ويمينه شهادته من قلة مبالاته بالدين. «مح»: واحتج به المالكية في رد شهادة من حلف معها، والجمهور على أنها لا ترد. الحديث الحادي عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «فأمر أن يسهم بينهم» «مظ»: صورة المسألة أن رجلين إذا تداخيا متاعاً في يد ثالث، ولم يكن لهما بيّنة، أو لكل واحد منهما بيّنة، وقال الثالث: لم أعلم بذلك. فحكمها أن يقرع بين المتلاعبين، فأيهما خرجت له القرعة يحلف معها، ويقضى له بذلك المتاع، وبهذا قال على رضي الله عنه. وعند الشافعي يترك في يد الثالث، وعند أبي حنيفة يجعل بين المتلاعبين نصفين.

الفصل الثاني

الحديث الأول والثاني عن أم سلمة: قوله: «إلاّ دعواهما» هو من باب التعليق بالمحال مبالغة، كقوله تعالى: ﴿لَا يُلَاقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ (١) أي لم تكن لهما بيّنة إلاّ الدعوى، وقد علم أن الدعوى ليست بيّنة فيلزم أن لا يكون لهم بيّنة قط. وقوله: «كل واحد منهما» بذل من «الرجلان» أي قال كل واحد من الرجلين.

[٣٧٦٩] انظر صحيح الترمذي ح (١٠٧٨).

(١) اللسان ٥٦.

أخيه؛ فإنما أقطع له قطعة من النار». فقال الرجلان كل واحد منهما: يا رسول الله حقّي هذا لصاحبي فقال: لا، ولكن اذهبا، فاقسما، وتوخيا الحق، ثم استهما، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه. وفي رواية، قال: «إنما أقضي بينكما برأيي فيما لم يُزك على فيه» رواه أبو داود. [٣٧٧٠]

٣٧٧١ - * وعن جابر بن عبد الله: أن رجلين تداعيا دابة، فأقام كل واحد منهما البينة أنها دابته نتجها، فقضى بها رسول الله ﷺ للذي في يده. رواه في «شرح السنة». [٣٧٧١]

٣٧٧٢ - * وعن أبي موسى الأشعري: أن رجلين ادعيا بغيرك على عهد رسول الله ﷺ، فبعث كل واحد منهما شاهدين، فقبضه النبي ﷺ بينهما نصفين. رواه أبو داود وفي رواية له وللنسائي، وابن ماجه: أن رجلين ادعيا بغيرك ليست لواحد منهما بيته، فجعله النبي ﷺ بينهما. [٣٧٧٢]

قوله: «وتوخيا الحق» «نه»: يقال: توخيت الشيء اتوخاه توخياً إذا قصدت إليه وتعمدت فعله وتحريت فيه. أي اقصدوا الحق فيما تصنعانه من القسمة، وليأخذ كل واحد منكما ما تخرجه القرعة من القسمة قبل أمرهما بالتوخي في معرفة مقدار الحق. وذلك يدل على أن الصلح لا يصح إلا في الشيء المعلوم ثم ضم إليه القرعة؛ لأن التوخي طلب الظن، والقرعة نوع من البينة فهي أقوى، ثم أمر بالتحليل ليكون افتراقهما عن يقين براءة وطيبة نفس.

الحديث الثالث من جابر: قوله: «أن رجلين تداعيا» «حسن»: قالوا: إذا تداعى رجلان دابة أو شيئاً وهو في يد أحدهما فهو لصاحب اليد، ويحلف عليه إلا أن يقيم الآخر بيته فيحكم له به، فلو أقام كل واحد منهما بيته ترجح بيته ذي اليد. وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن بيته ذي اليد غير مسموعة وهو للخارجي، إلا في دعوى التنازع إذا ادعى كل واحد أن هذه الدابة ملكه نتجها، وأقام بيته على دعواه يقضى بها لصاحب اليد. وإن كان الشيء في أيديهما فتداعيا حلفاً، وكان بينهما مفسوماً بحكم اليد، وكذلك لو أقام كل واحد بيته، ومعنى «نتجها» أي ولدها ومصدره النتج.

الحديث الرابع عن أبي موسى: قوله: «فجعله النبي ﷺ بينهما» هذا مطلق يحمل على المقيد الذي يليه في قوله: «استهما على اليمين».

[٣٧٧٠] إسناده حسن.

[٣٧٧١] انظر شرح السنة (٢٥٠٤/١٠٦٠) وقال المحقق: ورواه الشافعي (٢٣٨/٢) وإسناده ضعيف جداً، فقد قال الحافظ في «التقريب» في ترجمة إسحاق بن أبي فروة: متروك وعزاه في «التلخيص» (٤/٢١٠) إلى اللارطقي والبيهقي وضعف إسناده.

[٣٧٧٢] أخرجه أبو داود (٣٦١٣) في الأقضية، والنسائي (٢٤٨/٨) في آداب القضاء، وابن ماجه (٦٢٣٠) في الأحكام، وصححه الحاكم (٩٥/٤) ووافقه الذهبي وقال المنذري: إسناده كلهم ثقات، لكن الحديث معلول انظر «تلخيص الحبير» (٢٠٩/٤، ٢١٠).

٣٧٧٣ - * وعن أبي هريرة، أن رجلين اختصما في دابة، وليس لهما بينة. فقال النبي ﷺ: «استهما على اليمين» رواه أبو داود، وابن ماجه. [٣٧٧٣]

٣٧٧٤ - * وعن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال لرجل حلفه: «حلف بالله الذي لا إله إلا هو، ماله عندك شيء» يعني للمدعي. رواه أبو داود. [٣٧٧٤]

٣٧٧٥ - * وعن الأشعث بن قيس، قال: كان بيني وبين رجل من اليهود أرض، فجددني، فقدمته إلى النبي ﷺ، فقال: «الك بينة؟» قلت: لا. قال لليهودي: «حلف» قلت: يا رسول الله إذن يحلف ويلهب بمالي، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (١) الآية، رواه أبو داود، وابن ماجه. [٣٧٧٥]

٣٧٧٦ - * وعنه، أن رجلاً من كندة، ورجلاً من حضرموت، اختصما إلى رسول الله ﷺ في أرض من اليمن. فقال الحضرمي: يا رسول الله إن أرضي اختصبتها أبو هذا، وهي في يده. قال: «هل لك بينة؟» قال: لا، ولكن أحلفه، والله ما أعلم أنها أرضي اختصبتها أبوه؟ فتهبأ الكندي لليمين. فقال رسول الله ﷺ: «لا يقطع أحد مالا يمين إلا لقي الله وهو أجدم» فقال الكندي: هي أرضه. رواه أبو داود. [٣٧٧٦]

الحديث الخامس إلى السابع عن الأشعث: قوله: «فأنزل الله تعالى» فإن قلت: كيف يطابق نزول هذه الآية قوله: «إذن يحلف ويلهب بمالي؟» قلت: فيه وجهان: أحدهما: كأنه قيل للأشعث: ليس لك عليه إلا الحلف فإن كذب فعليه وباله. وثانيهما: لعل الآية تذكّر لليهود بمثلها في التوراة من الوعيد. «حس»: فيه دليل على أن الكافر يحلف في الخصومات كما يحلف المسلم. أقول: قد جاء في آخر هذا الحديث في أكثر نسخ المصابيح «صح» أو «صحيح» وليس في سنن أبي داود وابن ماجه وشرح السنة ذلك.

الحديث الثامن عن الأشعث: قوله: «والله ما أعلم» ما هو اللفظ المحلوف به أي أحلفه بهذا. والوجه أن تكون الجملة القسمية منصوبة المحل على المصدر، أي أحلفه هذا الحلف. وقوله: «وهو أجدم» أي أجزم الحجة لا لسان له يتكلم ولا حجة في يده.

الحديث التاسع عن عبدالله: قوله: «واليمين الغموس» «نه»: هي اليمين الكاذبة المفاجرة التي

[٣٧٧٣] انظر صحيح أبي داود فيه زيادة (٣٠٧٨).

[٣٧٧٤] انظر سنن أبي داود (٣/٣٦٢٠).

[٣٧٧٥] انظر صحيح أبي داود (٢٧٧٩) [٣٧٧٦] انظر صحيح أبي داود (٢٧٨٠).

(١) آل عمران: ٧٧

٣٧٧٧ - * وعن عبد الله بن أنيس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ الشَّرْكَ بِاللَّهِ، وَعَقُوقَ الْوَالِدَيْنِ، وَالْيَمِينَ الْغُمُوسَ، وَمَحْلَفَ حَالِفٍ بِاللَّهِ يَمِينٌ صَبِيرٌ، فَادْخُلَ فِيهَا مِثْلَ جَنَاحِ بَعُوضَةٍ، إِلَّا جُعِلَتْ نُكْتَةٌ فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب. [٣٧٧٧]

٣٧٧٨ - * وعن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحْلِفُ أَحَدٌ عِنْدَ مَنْبَرِي هَذَا عَلَى يَمِينِ آئِمَّةٍ، وَلَوْ عَلَى سِوَاكِ أَخْضَرَ إِلَّا تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، أَوْ وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ». رواه مالك، وأبو داود، وابن ماجه. [٣٧٧٨]

يقطع بها الحالف مال غيره. سميت غموساً لأنها تنغمس صاحبها في الإثم ثم في النار وفعلوا للمبالغة. «منظ»: قوله: «فادخل فيها» أي فادخل في تلك اليمين شيئاً من الكذب.

أقول: ذكر ﷺ ثلاثة أشياء وخص الأخيرة منها بالوعيد ليؤذن بأنها مثلها، ودخله في أكبر الكبائر حلماً من احتقار الناس لها، وأنها ليست من الكبائر مثلها، ونحوه في الإلحاق قوله ﷺ في حديث خريم بن فاتك: «عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله» ومعنى الانتهاء في قوله: «إلى يوم القيامة» أن أثر تلك النكته التي هي من الرين يبقى أثرها إلى يوم القيامة، ثم بعد ذلك يترتب عليه وبالها والعقاب عليها، فكيف إذا كان كذباً محضاً.

الحديث العاشر عن جابر: قوله: «عند منبري هذا» «تو»: وجه ذكر المنبر فيه عند من يرى ذلك تغليظاً في اليمين ظاهر. وأما عند من لا يرى التغليظ يتأتى في شيء من الأرملة والأمكنة، فالوجه فيه أن يقال: إنما جرى ذكر المنبر؛ لأنهم كانوا يتحاكمون ويتحالفون يومئذ في المسجد، فاتخذوا الجانب الأيمن منه وهناك المنبر محلاً للأقضية، فذكر في الحديث على ما كان. وأرى هذا تأويلاً حسناً لا يرى العدول عنه؛ لئلا يفتر أن يعدل بالحلف بالله شيئاً، واليمين الأئمة موجبة لسخط الله وتكاله على أية صيغة كانت.

أقول: ولناصر القول الأول أن يقول: وصف المنبر باسم الإشارة بعد إضافته إلى نفسه ليس إلا للتعظيم، وأن للمكان مدخلاً في تغليظ اليمين. وقوله: «أخضر» تميم لمعنى التحقير في السواك؛ لأنه لا يستعمل إلا يابساً، يعني أن مثل هذا المحلوف عليه الذي لا يعتد به لليمين، بل يعد لفوق بسبب العرف، ولا يؤاخذ بها إذا ترتب عليه هذا الوعيد الشديد لأجل هذا المكان الرفيع فكيف بما هو فوقه؟ وفيه أن الأيمان إنما تصير مغلفة بحسب المكان والزمان، لا بحسب المحلوف عليه وإن كان عظيماً.

[٣٧٧٧] انظر صحيح الترمذي ح (٢٤١٧).

[٣٧٧٨] إسناده صحيح.

٣٧٧٩ - * وعن خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا انصَرَفَ، قَامَ قَائِمًا، فَقَالَ: «عُدْتُ شَهَادَةَ الزُّورِ بِالْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ حَتَّى يَخْشَى اللَّهُ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ. [٣٧٧٩]

٣٧٨٠ - * وَرَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ إِيْمَانَ بْنِ خُرَيْمٍ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَاجَةَ لَمْ يَذْكُرِ الْقِرَاءَةَ. [٣٧٨٠]

٣٧٨١ - * وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُورُوا شَهَادَةَ خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا مَجْلُودٍ حَلْدًا، وَلَا ذِي غَمْرٍ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا ظَنِينَ فِي وَلَايٍ

الحديث الحادي عشر عن خريم بن فاتك: قوله: «قام قائماً» هو اسم الفاعل أقيم مقام المصدر، وقد تقرر في علم المعاني أن في كل عدول عن الظاهر لابد فيه من نكته، فإذا وضع المصدر موضع اسم الفاعل نظر إلى أن المعنى تجسم وانقلب ذاتاً عكسه وفي عكسه، فكان قيامه ﷺ صار قائماً على الإستناد المجازي، كقولهم: نهارة صائم وليله قائم، وذلك يدل على عظم شأن ما قام له وتجلد وتشمر بسببه.

والزور: من الزور والإرورار وهو الانحراف، وإنما ساوي قول الزور الشرك بالله؛ لأن الشرك من باب الزور؛ لأن المشرك راعى أن الوثن يحق له العبادة. وفي التنزيل عطف قول الزور على عبادة الأوثان، وكرر الفعل استقلالاً فيما هو مجتنب عنه في كونهما من وادي الرجس، الذي يجب أن يجتنب عنه فكأنه قال: فاجتنبوا عبادة الأوثان التي هي رأس الزور. واجتنبوا قول الزور كله، ولا تقرروا شيئاً منه لتماديه في القبح والسماجة وما ظنك بشيء من قبيل عبادة الأوثان، وسمى الأوثان رجساً على طريق التشبيه، يعني أنكم كما تنفرون بطباعكم عن الرجس وتجتنبونه، فعليكم أن تنفروا من الأوثان مثل تلك الفسرة. وقرر هذا المعنى تقريراً بعد تقرير بقوله: ﴿حَتَّى يَخْشَى اللَّهُ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾^(٢) فإنه حال مؤكدة من الفاعل، وأنبهه بقوله: ﴿غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾^(٣) دلالة على أن لا فرق بين الإشراك بالله وقول الزور. وأنبهها سيان في الرجس الذي يجب أن يجتنب عنه، وفيه أن مراعاة حق العباد معاملة لحق الله تعالى.

الحديث الثاني عشر عن عائشة رضي الله عنها: قوله: «لا تجوروا شهادة خائن» «قض»: الخائن الذي يخون فيما اتهمته عليه الناس، ويحتمل أن يكون المراد به الأعم منه، وهو الذي

[٣٧٧٩] انظر سنن أبي داود ح (٣٥٩٩)، وضعيف ابن ماجه ح (٥١٨).

[٣٧٨٠] رواه أحمد في المسند (١٧٨/٤).

(١) الحج: ٣٠

(٢) (٣) الحج: ٣١.

ولاقرباءه، ولا القانع مع أهل البيت. رواه الترمذي، وقال : هذا حديثٌ غريبٌ.
وزيد بن زياد الدمشقي الراوي منكر الحديث. [٣٧٨١]

٣٧٨٢ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال:
لا تجوزُ شهادةُ خائنٍ، ولا خائنة، ولا رانٍ، ولا رانية، ولا ذي غمرٍ على أخيه. وردَّ
شهادة القانع لأهل البيت. رواه أبو داود. [٣٧٨٢]

يخون فيما اتّمن عليه سواء ما اتّمنه الله عليه من أحكام الدين، أو الناس من الأموال، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾^(١). ويكون أفراد المجلود حدًا وعطفه عليه لعظم خيانتته، وهو يتناول الزاني غير المحصن والقاذف والشارب.

«مظ»: قال أبو حنيفة: إذا جلد قاذف لا تقبل شهادته أبدًا وإن تاب، وأما قبل الجلد فتقبل شهادته. وقال غيره: القذف من جملة الفسوق ولا يتعلق بإقامة الحدود بل إن تاب قبلت شهادته سواء جلد أو لم يجلد، وإن لم يتب لا تقبل شهادته سواء جلد أو لم يجلد. و«الغمر» بكسر الغين المحذوف، أي لا تقبل شهادة عدو على عدو، سواء كان أخاه من النسب أو أجنبيًا. وعلى هذا إنما قال: «على أخيه» تليينًا لقلبه وتقييحًا لصنيعه.

و«الظنين» المتهم، يعني من قال: أنا عتيق فلان وهو كاذب فيه بحيث يتهمة الناس في قوله ويكذبونه، ولا تقبل شهادته لأنه فاسق؛ لأنه قطع الولاء عن المعتق وإثباته لمن ليس بعتيقه كبيرة، وراكبها فاسق. وكذلك الظنين في القرابة وهو المدعي القاتل أنا ابن فلان أو أنا أخو فلان من النسب والناس يكذبونه فيه.

والقانع السائل المعتنع الصابر بآدنى قوت، والمراد به هاهنا أن من كان في نفقة أحد كالمخادم والتابع لا تقبل شهادته؛ لأنه يجر نفعًا بشهادته إلى نفسه؛ لأن ما حصل للمعشود له من المال يعود نفعه إلى الشاهد؛ لأنه يأكل من نفقته. وكذلك لا تقبل شهادة من جر نفعًا بشهادته إلى نفسه، كالوالد يشهد لولده أو الولد لوالده أو الغريم يشهد بمال المفلس على أحد، وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر خلافًا لأبي حنيفة وأحمد. وتقبل شهادة الأخ لأخيه خلافًا لمالك.

الحديث الثالث عشر عن عمرو: قوله: «شهادة القانع لأهل البيت» معنى «مع» في الحديث السابق بمعنى هذه اللام فيكون حالًا من القانع. والعامل الشهادة، أي لا تجوز شهادة القانع

[٣٧٨١] إسناده ضعيف.

[٣٧٨٢] صحيح الجامع ٧٢٣٦.

(١) آل عمران : ٧٧.

٣٧٨٣ - * وعن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية» رواه أبو داود، وابن ماجه. [٣٧٨٣]

٣٧٨٤ - * وعن عوف بن مالك، أن النبي ﷺ قضى بين رجلين ، فقال المقضي عليه لما أدبر: حسبي الله ونعم الوكيل. فقال النبي ﷺ: «إن الله تعالى يلوم على العجز ولكن عليك بالكيس، فإذا غلبك أمر فقل: حسبي الله ونعم الوكيل» رواه أبو داود. [٣٧٨٤]

٣٧٨٥ - * وعن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ حبس رجلاً في تهمة. رواه أبو داود، وزاد الترمذي والنسائي: ثم خلى عنه. [٣٧٨٥]

مقارنة لأهل البيت. ويجوز أن يكون صفة للفانع، واللام موصولة وصلة الشهادة محذوف، أي لايجوز شهادة الذي يقنع مع أهل البيت لهم.

الحديث الرابع عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لا تجوز شهادة بدوي» «مط»: إنما لا تجوز شهادة البدوي لجهالتهم بأحكام الشريعة، وبكيفية تحمل الشهادة وأدائها وغلبة النسيان عليهم فإن علم كيفية تحمل الشهادة وأدائها بغير زيادة ونقصان، وكان عدلاً من أهل قبول الشهادة جازت شهادته خلافاً لمالك - انتهى كلامه - .

قيل: إن كانت العلة جهالتهم بأحكام الشريعة لزم أن لا يكون لتخصيص قوله:

«على صاحب قرية» فائدة. والوجه أن تكون العلة ما قاله التوريشتي وهو قوله: لحصول التهمة بعد ما بين الرجلين. ويؤيده تعدية الشهادة بـ «على» وفيه أنه لو شهد له تقبل، وقيل: لايجوز لأنه يعسر عليه عند الحاجة إلى أداء الشهادة.

الحديث الخامس عشر عن عوف: قوله: «ولكن عليك بالكيس» هو استدراك من العجز والمراد بالكيس هنا التيقظ في الأمر وإتيانه بحيث يرجى حصوله، فيجب أن يحمل العجز على ما يخالف الكيس، وما هو سبب له من التصيير والغفلة، يعني كان ينبغي لك أن تتيقظ في معاملتك، ولا تقصر فيها قيل من إقامة البينة ونحوها بحيث إذا حضرت القضاء كنت قادراً على الدفع، وحين عجزت عن ذلك قلت: حسبي الله.

وإنما يقال: حسبي الله إذا بولغ في الاحتياط، وإذا لم يتيسر له طريق إلى حصوله كان معدوراً فيه، فليقل حيثنذ: حسبي الله ونعم الوكيل، فمعنى قوله: «إن الله يلوم على العجز» أي

[٣٧٨٣] صحيح الجامع ٧٢٣٥.

[٣٧٨٤] انظر ضيف الجامع ح (١٧٥٩).

[٣٧٨٥] إسناده حسن.

الفصل الثالث

٣٧٨٦ - * عن عبدالله بن الزبير [رضي الله عنهما] قال: قضى رسول الله ﷺ: «أنَّ الخصمين يَفْعَدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ» رواه أحمد، وأبو داود. [٣٧٨٦]

كتاب الجهاد

الفصل الأول

٣٧٨٧ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، جَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وَكَّدَ فِيهَا». قالوا: أفلا نبشِّرُ النَّاسَ؟ قال: «إِنْ فِي الْجَنَّةِ مِائَةٌ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ

على التقصير والتهاون في الأمور، ولكن يحمده على التيقظ والحزم، وحاصل معنى الاستدراك: لا تكن عاجزاً. وتقول: حسبى الله، ولكن كن متيقظاً حارماً فإذا غلبك أمر فقل: حسبى الله.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن عبدالله: قوله «قضى» ليس قضى هنا بمعنى حكم وفصل، بل بمعنى أوجب، وإنما يقال ذلك في أمر يعظم شأنه، كقوله تعالى: «وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا يَإِيَّاهُ» (١) وليس على القاضي أمر أشق ولا أخوف من التسوية بين الخصمين.

كتاب الجهاد

«المغرب»: جهده حمله فوق طاقته، والجهاد مصدر جاهدت العدو إذا قابلته في تحمل الجهد، إذا بذل كل منكما جهده أى طاقته في دفع صاحبه، ثم غلب في الإسلام على قتال الكفار.

الفصل الأول

الحديث الأول عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «قال: إن في الجنة» «شف»: لما سوى النبي ﷺ بين الجهاد في سبيل الله وبين علمه، وهو المراد بالجلوس في أرضه التي ولد فيها في دخول المؤمن بالله ورسوله، المقيم للصلاة الصائم لرمضان في الجنة.

[٣٧٨٦] انظر سنن أبي داود ح (٣٥٨٨).

(١) الإمارة: ٣٣ .

والأرض، فإذا سألتُم الله فاسألوهُ الفردوسَ فإنه أوسطُ الجنةِ وأعلى الجنةِ، وفوقه عرشُ الرحمن، ومنه تَفَجَّرُ أنهارُ الجنةِ». رواه البخاري.

٣٧٨٨ - * وعنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مثلُ المجاهدِ في سبيلِ الله، كمثلِ الصَّائمِ القائمِ القانتِ بآياتِ الله، لا يفتُرُ من صيامٍ ولا صلاةٍ حتى يرجعَ المجاهدُ في سبيلِ الله» متفق عليه.

ورأى ﷺ استبشار الراوى بما سمعه لسقوط مشاق الجهاد عنهم وعدم امتياعه في نيل الجنة، استدرك النبي ﷺ قوله الأول بقوله الثانى.

أقول: الجواب من الأسلوب الحكيم، أى بشرهم بدخول الجنة بالإيمان والصوم والصلاة وإيجابها لهم بحسب الأجر على سبيل الوعد، ولم يكتف بذلك بل زاد على تلك البشارة البشارة الأخرى، وهو القوز بدرجات الشهداء فضلا من الله تعالى وزيادة على ذلك، ولم يقتنع بهذا أيضاً فبشرهم بالفردوس الذى هو أعلاها وأوسطها. وفيه الحث على ما يحصل به أقصى درجات الجنان وهى الفردوس الأعلى، من المجاهدة مع العدو والنفس والشيطان. وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وجاهدوا في الله حق جهاده﴾^(١).

فإن قلت: كيف التوفيق بين هذا الحديث وبين ما ورد فى صفة أهل الجنة: «مائة درجة، مابين كل درجتين كما بين السماء والأرض، والفردوس أعلاها». قلت: هو مطلق محمول على هذا المقيد أو تفسير للمجاهدين بالعموم، والدرجات بحسب مراتبهم فى الجهاد، فيكون الفردوس لمن جاهد حق جهاده. «مع»: قال القاضى عياض: يحتمل أن تجري الدرجات على ظاهره محموساً كما جاء فى أهل الغرف، أنهم يترأون كالنجوم اللرى، وأن تجري على المعنى. والمراد كثرة النعيم وعظم الإحسان مما لم يخطر على قلب بشر.

قوله: «أوسط الجنة» النكتة فى الجمع بين الأعلى والأوسط، أنه أراد بأحدهما الحسى وبالأخر المعنوى؛ فإن أوسط الشيء أفضله وخياره، وإنما كان كذلك؛ لأن الأطراف يتسارع إليها الخلل والأعوار، والأوساط محمية محفوظة. قال الطائى:

كانت هى الوسط المحمي فاكتنفت بها الحوادث حتى أصبحت طرفا

الحديث الثانى عن أبى هريرة رضى الله عنه: قوله: «القانت بآيات الله» «فه» القنوت فى الحديث يرد بمعان متعددة: كالطاعة والخشوع والصلاة والصوم والدعاء، والعبادة والقيام وطول القيام والسكوت. أقول: يحتمل أن يراد بالقانت ها هنا القائم، فيكون تعلق الباء به

(١) الحج: ٧٨.

٣٧٨٩ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «انتدب الله لمن خرج في سبيله

كتملقه في قولك: قام بالأمر إذا جد فيه وتجلد له. فالمعنى القائم بما يجب عليه من استفراف الجهد في معرفة كتاب الله، والامتنال بما أمر الله والانتهاه عما نهى الله، وأن يراد به طول القيام فيكون تابعاً للقائم، أي المصلي الذي يطول قيامه في الصلاة وتكثر قراءته فيها، ويؤيد الوجه الثاني قوله: «لا يفتر من صيام ولا صلاة».

فإن قلت: فيم شبهت حال المجاهد بحال الصائم؟ قلت: في نيل الثواب الجزيل بكل حركة وسكون في كل حين وأوان؛ لأن المراد من الصائم القائم من لا يفتر ساعة من ساعاته أثناء الليل وأطراف النهار من صيامه وصلاته، شبه المجاهد الذي لا يضيع لحظة من لمحاته من أجر وثواب، سواء كان قائماً أو نائماً يقاتل العدو أم لا، وبالصائم القائم الذي لا يفتر عما هو فيه، فهو من التشبيه الذي المشبه به مفروض غير محقق، وهو من قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله، ولا يطئون موطئاً يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلاً، إلا كتب لهم به عمل صالح، إن الله لا يضيع أجر المحسنين، ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة، ولا يقطعون وادياً إلا كتب لهم، ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون﴾^(١).

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «انتدب الله» «نه»: أي أجاهبه إلى غفرانه، يقال: ندبته فانتدب، أي بغيته ودعوته فأجاب. «تو»: وفي بعض طرقه «تضمن الله» وفي بعضها «تكفل الله»، وكلاهما أشبه بنسق الكلام من قوله: «انتدب الله» وكل ذلك صحاح.

أقول: أراد أن قوله: «أن أرجعه» متعلق بـ «انتدب» بحذف الجار على تضمين «تكفل» أي تكفل الله بأن يرجعه فأرجعه حكاية قول الله تعالى. ولعل «انتدب» أشبه وأبلغ؛ لأنه مسبوق بدعوة الداعي مثل صورة خروج المجاهد في سبيل الله بالدعى الذى يدعو الله ويندبه لنصرته على أعداء الدين وقهره أحزاب الشياطين ونيل أجوره والفوز بالغنيمة على الاستعارة التمثيلية. وكان المجاهد في سبيل الله الذى لا غرض له في جهاده سوى التقرب إلى الله تعالى، والإيمان به والتصديق برسله فيما أخبروا به، أنه قرية إلى الله تعالى ووصلة ينال بها الدرجات العلى، تعرض بجهاده لطلب النصر والمغفرة، فأجاهبه الله تعالى إلى بيتته، ووعده له إحدى الحسنيين: إما السلامة والرجوع بالأجر والغنيمة، وإما الوصول إلى الجنة والفوز بمرتبة الشهادة. وقوله: «بما نال» على لفظ الماضي وارد على تحقق وعد الله تعالى وحصوله.

قوله: «إلا إيمان بى» بالرفع. «مع»: «إيماناً وتصديقاً» بالنصب في جميع نسخ مسلم على أنه مفعول له، أي لا يخرج مخرج ولا يحرك محرك إلا إيماناً وتصديقاً. أقول: على رواية

لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرِسْـلِي؛ أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرِ وَغَنِيْمَةٍ، أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ.

الرفع المستثنى منه أعم عام الفاعل، أى لا يخرجـه مخرج ولا يحركـه محرك إلا إيمان وتصديق، وعلى رواية النصب المستثنى منه أعم عام المفعول له، أى لا يخرجـه المخرج ولا يحركـه المحرك لشيء من الأشياء إلا للإيمان والتصديق.

«شف»: قوله: «لا يخرجـه إلا إيمان بى» فيه إضمار أى انتدب الله لمن خرج فى سبيله قاتلا لا يخرجـه إلا إيمان بى. أقول: هذا أحد قولـي المالكي، والآخر أن الضمير فى «سبيله» راجع إلى «من» و«سبيله» نعت محذوف أى فى سبيله المرضية، والتعت يحذف كثيرا إذا كان مفهوماً، نحو قوله تعالى: ﴿لِرَأْـدِكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾^(١) تحبه، ثم أضمر بعد «سبيله» قولاً حكى به ما بعد ذلك لا موضع له من الإعراب، يعنى أن الجملة الثلثية استثنائية، كان قاتلاً قال: وما ذاك بالانتداب وكيف انتدب؟ أجيب: قال: «لا يخرجـه» لكن على هذا التقدير لا يلتزم قوله: «أن أَرْجِعَهُ» به «انتدب». والأشبه أن يكون التقاءً، إذ لو قيل: «إلا إيمان بى» لكان مجرى على الظاهر ولم يفتقر إلى الإضمار فعدل تفخيماً لشأن المخرج ومزيداً لاختصاصه وقربه، والجار من «أن أَرْجِعَهُ» محذوف، أى أجاب الله دعاه بأن قال: إما أن أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيْمَةٍ.

«تر»: ويروى «أو غنيمة» وهو لفظ الكتاب، ويروى بالواو وهو أوجه الروایتين وأسدھما معنى. «مع»: قالوا معناه أَرْجِعَهُ إِلَىٰ مَسْكَنِهِ مَعَ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ بِلَا غَنِيْمَةٍ إِنْ لَمْ يَنْتَمُوا، أَوْ مَعَ الْأَجْرِ وَالْغَنِيْمَةِ مَعًا إِنْ غَنَمُوا. وقيل: إن «أو» هنا بمعنى الواو أى من أجر وغنيمة. ووقع بالواو فى رواية أبى داود وكذا فى صحيح مسلم فى رواية يحيى بن يحيى. أقول: «أو» بمعنى الواو ورد فى التنزيل منه قوله تعالى: ﴿عَلِمُوا أَوْ نَدُّوا﴾^(٢) كنا ذكره القتيبي.

وقوله: «أو غنيمة» عطف على «أجر» و«أو» داخلة على «أن أَرْجِعَهُ» فيكون صلة «أن» والتقدير أن الله تعالى أجاب الخارج فى سبيله إما بأن يرجعه إلى مسكنه مع أجر بلا غنيمة أو أجر مع غنيمة، وإما أن يستشهد فيدخله الجنة.

«مع»: قال القاضى عياض: يحتمل أن يدخله عند موته كما قال تعالى فى الشهداء: ﴿أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(٣)، وأن يراد دخوله الجنة مع السابقين المقربين بلا حساب ولا عذاب، وتكون الشهادة مكفرة للنوية.

(١) القصص: ٨٥

(٢) المرسلات: ٦.

(٣) آل عمران: ١٦٩.

٣٧٩٠ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لولا أن رجلاً من المسلمين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني، ولا أجد ما أحملهم عليه؛ ما تخلفت عن سرية تغزو في سبيل الله. والذي نفسي بيده، لوددت أن أقتل في سبيل الله، ثم أحيى، ثم أقتل، ثم أحيى، ثم أقتل: ثم أحيى، ثم أقتل، متفق عليه.

٣٧٩١ - * وعن سهل بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «رباط يوم في سبيل الله، خير من الدنيا وما عليها». متفق عليه.

٣٧٩٢ - * وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لغدوة في سبيل الله أو روضة خير من الدنيا وما فيها». متفق عليه.

٣٧٩٣ - * وعن سلمان الفارسي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رباط

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «ثم أحيى ثم أقتل» ثم: وإن دل على التراخي في الزمان هنا، لكن الحمل على التراخي في الرتبة هو الوجه؛ لأن التمتع حصول درجات بعد القتل، والإحياء لم يحصل قبل؛ ومن ثمة كررها لتل مرتبة بعد مرتبة إلى أن ينتهي إلى الفردوس الأعلى كما سبق.

انظر أيها المتأمل وتفكر في إثارة ﷺ صعبة أولئك الكلمة على هذه المراتب العالية؛ ليعلم فضلهم ومكانتهم عند الله تعالى. ومن ثمة كرر «رجالا» تعظيما وتقنيما وهم أشهر الناس، ولأمر ما خاطب حبيب الله صلوات الله عليه بالجلوس إليهم والصبر معهم في قوله تعالى: «واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه» (١) وبالمفارقة (٣) عنهم بقوله: «فتطردهم فتكون من الظالمين» (٢).

«مح»: فيه فضيلة الغزو والشهادة والخير وما لا يمكن في العادة من الخيرات. وفيه أن الجهاد من فروض الكفاية لأمن العين. وفيه ما كان عليه ﷺ من الشفقة على المسلمين والراقة، وأنه كان يترك بعض ما يختاره للفرق بالمسلمين، وأنه إذا تعارضت المصالح يؤثر أهمها.

الحديث الخامس إلى السابع عن سلمان: قوله: «رباط يوم وليلة» «نه»: الرباط في الأصل الإقامة على جهاد العدو بالحرب وارتباط الخيل وإعدادها. والرباطة أن يربط الفريقان خيولهم في ثغر كل منهما معد لصاحبه. وسمى المقام في الثغور رباطا، ويكون الرباط مصدرا رابطة أي

(١) الكهف: ٢٨. (٢) الأنعام: ٥٢.

(٣) أي خاطب بشأن نهي الله تعالى إياه عن المفارقة عنهم.

يوم ليلة في سبيل الله ،خيرٌ من صيام شهر وقِيامه، وإن مات جَرَى عليه عمله الذي كان يعملُه وأجرى عليه رزقه، وأمن الفتان» رواه مسلم.

٣٧٩٤ - * وعن أبي عبيس، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما اغبرتَ قدما عبدٍ في سبيلِ الله ؛ فتمسَّه النارُ» رواه البخاري.

٣٧٩٥ - * وعن أبي هريرة، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا يجتمعُ كافرٌ وقاتلهُ في النارِ أبداً» رواه مسلم.

لازمت. قوله: «وإن مات جرى عليه عمله» الضمير في «مات» راجع إلى الم رابط، وإن لم يجر له ذكر لدلالة الرابط عليه.

«مع»: هذه فضيلة مختصة بالم رابط لا يشاركه فيها غيره، وقد جاء صريحاً في غير مسلم: «كل ميت يختم له على عمله إلا الم رابط، فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة».

«وأمن الفتان» ضبطوه من وجهين: أحدهما بفتح الهمزة وكسر الميم. والثاني: «أومن» بضم الهمزة وإببات الواو، و«الفتان» رواية الأكثرين بضم الفاء جمع فتن، ورواية الطبري بالفتح، وفي سنن أبي داود وفتنة القبر». أقول: إذا روى بالفتح فالوجه ما قيل: إن المراد منه الذي يفتن المقيم بالسؤال يعذب، وقد قال النبي ﷺ: «فيقيض له أعمى وأصم» وإن روى بالضم فالأولى أن يحمل على أنواع من الفتن بعد الإكبار من ضغطة القبر والسؤال والتعذيب في القبر، ويعدله من أهوال القيامة.

ومعنى «جرى عليه عمله» كقوله: جرى عليه القضاء، أى يقدر له من العمل بعد الموت، كما جرى منه قبل الممات. فجرى هنا بمعنى قدر ونحوه في المريض قوله ﷺ: «إن العبد إذا كان على طريقة حسنة من العبادة ثم مرض، قيل للملك الموكل به: اكتب له مثل عمله إذا كان طليئاً» ولما كان قوله ﷺ: «وأجرى عليه رزقه» تلميحاً إلى قوله: «يرزقون» أجرى مجراه في البناء للمفعول.

الحديث الثامن عن أبي عبيس: قوله: «تمسسه النار» مسبب عن قوله: «اغبرت» والنفي منصب على القيليين معاً، وفالذلة أن غير المذكور محال حصوله، فإذا كان مس الغبار قدميه دافعاً لمس النار إياه، فكيف إذا سعى فيها واستفرغ جهده، وألقى النفس عليها بشرائره^(١) فقتل وقتل.

الحديث التاسع عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «فى النار أبداً» «مع»: قال القاضى: يحتمل أن هذا مختص بمن قتل كافراً فى الجهاد، فيكون ذلك مكفراً لذنبه حتى لا يعاقب

(١) أى بمحبة نفسه وكليته.

٣٧٩٦ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من خير معاش الناس لهم، رجلٌ مُمسِكٌ عنانَ فرسه في سبيلِ الله، يطيرُ على منته، كلما سمعَ هَيْعَةً أو فَرْعَةً، طار عليه يبتغي القتلَ والموتَ مظانه، أو رجلٌ في غُنيمةٍ في رأسِ شَعْفَةٍ من هذه

عليها، وأن يكون عقابه بغير النار أو يعاقب في غير مكان عقاب الكفار، ولا يجتمعان في إدراكها. أقول: والأول هو الوجه، وهو من الكناية التلويحية، نفى الاجتماع فيلزم منه نفى المساواة بينهما فيلزم أن لا يدخل المجاهد النار أبداً، فإنه لو دخلها لساواه، ويؤيده قوله ﷺ في حديث أبي هريرة في الفصل الثاني: «ولا يجتمع على عبد غبار في سبيل الله ودخان جهنم» وفي رواية «في منخرى مسلم». وقوله: «أبداً» بمعنى «قط» في الماضي، وعوض في المستقبل تنزيلاً للمستقبل منزلة الماضي. «الجوهري»: يقال: لا أفعل أبدأ الآباد وأبدأ الآبدن، كما يقال: دهر الدهارين وعوض العائضين، والمقام يقتضيه لأنه ترغيب في الجهاد وحث عليه، ونحوه قوله: «ما أغبرت قدما عبد في سبيل الله فتسمه النار».

الحديث العاشر عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «من خير معاش الناس» «قضى»: المعاش التعيش، يقال: عاش الرجل معاشاً ومعيشاً وما يعاش به، فيقال له: معاش ومعيش كمعاش ومعيب ومحال ومحيل. وفي الحديث يصح تفسيره بهما و«رجل» رفع بالابتداء على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أى معاش رجل هذا شأنه من خير معاش الناس لهم. «يطير على منته» أى يسرع راكباً على ظهره مستعار من طيران الطائر. و«الهيعة» الصبيحة التى يفرغ منها ويحين، من هاع يهيج هيماً إذا جبن. و«الفرعة» ما هنا فسر بالاستغاثة من فرع إذا استغاث، وأصل الفرع شدة الخوف فيبتغي القتل والموت مظانه، أى لا يبالي ولا يحترق منه بل يطلبه حيث يظن أنه يكون».

و«مظان» جمع مظنة وهى الموضع الذى يعهد فيه الشيء ويظن أنه فيه، و«الضمير في «مظانه» إما لأن الحاصل والمقصود منهما واحد، أو لأنه اكتفى بإعادة الضمير إلى الأقرب، كما اكتفى بها في قوله تعالى: ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ (١) «أو رجل في غنيمة» أى معاشه، والطرف متعلق به إن جعل مصدرًا أو بمحذوف هو صفة لرجل، و«غنيمة» تصغير غنم وهو مؤنث سماعي؛ ولذلك صغرت بالتاء، و«الشعفة» رأس الجبل «من هذه الشعف» يريد به الجنس لا العهد، و«اليقين» الموت. سعى به لتحقيق وقوعه.

أقول: قوله: «يطير» إما صفة بعد صفة أو حال من الضمير في «ممسك» و«طار» جواب «كلما» وهو مع جوابه حال من ضمير «يطير». وفيه تصوير حالة هذا الرجل وشدة اهتمامه بما

الشَّعْفُ، أو بطْنِ وادٍ من هذه الأودية، يُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ وَيَعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ؛ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ» رواه مسلم.

هو فيه من المجاهدة في سبيل الله، وهو أنه عادته ودأبه ولا يهتم ولا يلتفت إلى غير ذلك. نحوه قول حاتم:

ولله صعلوك يساور همه	ويمضى على الأحلك والدرهم مقدما
في طلبات لا يرى المخلص ترحة	ولا شبعة إن نالها عد مغنما
إذا ما رأى يوما مكارم أعرضت	تيمم كبراهن ثم صمما
يرمى رمحه ونبله ومجسته	وقا شطب غضب الضرية مغلما
وأحناه سرج فائر ولجامه	عتاد أحبي هيجاء وطرقا مومما
فذلك إن يهلك فحسن ثنائه	وإن عاش لم يقعد ^(١) ضعيفا مذمما

وعطف قوله: «والموت» على «القتل» لما أريد به الأهوال والافتزاز في مواطن الحرب، كقول الحماسي:

لا يكشف الغما إلا ابن حرة يرى غمرات الموت ثم يزورها

فتكون «مقانه» بدل اشتغال من الموت، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ^(٢) إِيَّاهُ ذِكْرًا وَتَوَقَّعَ ابْنُ مَرْيَمَ نَفَاسًا لَمَّا وَضَعَتْهَا وَأَعَادَتْ لَهَا الْوَلَدَ الْحَيَّ وَاصْتَغْنَتْ وَأَنَّ الْمَوْلَىٰ عَلَىٰ الْغَلْبَةِ وَالْمَرْءُ عَلَىٰ الْإِنثَىٰ فِي هَٰذَا ذِكْرًا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾. وذهب الشارحون إلى أنه منصوب على الظرفية من قوله: «فيتنق».

وهذه من قوله: «من هذه الشعف» وهذه الأودية» للتحقير كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذُرِّيَّتُ النَّاسِ وَمَا هُمْ إِلَّا ذُرِّيَّتُهَا﴾ وقوله: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾^(٤) ومن ثمة صغر «غنيمة» وصفًا لقناعة هذا الرجل بأنه سكن في أحقر مكان ويجتزئ بأدنى قوت، واعتزال الناس يكفهم شره عنهم، ويستكفي شرهم عنه، ويشغل بعبادة ربه حتى يحييه الموت. وعبر عن الموت باليقين ليكون نصب عينيه مزيدًا للتسلي؛ فإن في ذكر هادم اللذات ما يعرضه عن أغراض الدنيا، ويشغله عن ملاذها بعبادة ربه حتى يحيه ألا ترى كيف سلى حبيبه صلوات الله عليه حين لقي ما لقي من

(١) في (ط) يقصد، والتصويب من «ك».

(٢) مريم: ١٦.

(٣) المتكوت: ٦٤.

(٤) البقرة: ٢٦.

٣٧٩٧ - * وعن زيد بن خالد، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ جَهَّزَ غَارِيًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَّفَ غَارِيًّا فِي أَهْلِهِ؛ فَقَدْ غَزَا» متفق عليه.

٣٧٩٨ - * وعن بُريدة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى

أذى الكفار بقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ - إلى قوله - حتى يأتيت اليقين﴾ (١).

«مع»: في الحديث دليل لمن قال بتفضيل العزلة على الاختلاط، وفي ذلك خلاف مشهور فمذهب الشافعي وأكثر العلماء، أن الاختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتنة. ومذهب طوائف من الزهاد أن الاعتزال أفضل، واستدلوا بالحديث. وأجاب الجمهور بأنه محمول على زمان الفتنة والحروب، أو فيمن لا يسلم الناس منه ولا يصبر على أذاهم.

وقد كانت الأنبياء صلوات الله عليهم وجماهير الصحابة والتابعين والعلماء والزهاد مختلطين ويحصلون منافع الاختلاط بشهود الجمعة والجماعة والجنائز وعيادة المرضى وحلق الذكر وغير ذلك.

أقول: وفي تخصيص ذكر المعاش تلميح، فإن العيش المتعارف بين أبناء الدهر هو استيفاء اللذات والانهماك في الشهوات، كما سميت البيداء المهلكة بالمفارقة والمنجاة، والدديغ بالسليم، وتلميح إلى قوله ﷺ: «اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة». وفيه أن لا يعيش الذؤامراً وأشهى وأهنا مما يجد العبد من طاعة ربه ويستروح إليها، حتى يرفع تكاليفها ومشاقها عنه، بل إذا فقدها كان أصعب عليه مما إذا وتر أهله وماله، وإليه ينظر قوله ﷺ: «أرحنا يا بلال» وقوله: «وجعل قرة عيني في الصلاة» وتعريض بلم عيش الدنيا لما ورد: «تعس عبد الدرهم وعبد الدينار وعبد الخميصة» إلى قوله: «طوبى لعبد أخذ بعنان فرسه في سبيل الله» الحديث. وجماع معنى الحديث الحث على مجاهدة أعداء الدين، وعلى مجاهدة النفس والشيطان والإعراض عن استيفاء اللذات العاجلة.

الحديث الحادي عشر عن زيد: قوله: «ومن خلف غارياً» «قضى»: يقال: خلفه في أهله إذا قام مقامه في إصلاح حالهم ومحافظة أمرهم، أي من تولى أمر الغارى وناب منابه في مراعاة أهله زمان غيبته، شاركه في الثواب؛ لأن فراغ الغارى له واشتغاله به بسبب قيامه بأمر عياله فكأنه مسبب من فعله.

الحديث الثاني عشر عن بريدة: قوله: «فيخونه فيهم» الضمير المفعول عائد إلى «رجلا» وفي «فيهم» إلى الأهل تعظيماً وتفخيماً لشأنهن، كقول الشاعر:

القاعدين كحرمة أمهاتهم، وما من رجل من القاعدين يخلف رجلاً من المجاهدين في أهله فيخونه فيهم؛ إلا وقف له يوم القيامة، فيأخذ من عمله ماشاء، فما ظنكم؟». رواه مسلم.

٣٧٩٩- * وعن أبي مسعود الأنصاري، قال جاء رجل بناق مخطومة، فقال: هذه في سبيل الله. فقال رسول الله ﷺ: «لك بها يوم القيامة سبعمئة ناقة كلها مخطومة». رواه مسلم.

«وإن شئت حرمت النساء سواكم» وإنهن ممن تجب مراعاتهن وتوقيرهن

وإلى هذا المعنى أشار ﷺ بقوله: «كحرمة أمهاتهم» والضمير في «له» يعود إلى «رجلا». والأظهر أن يكون بمنزلة اسم الإشارة كما في قول رؤية:

فيها خطوط من سواد ويلق كأنه فسى الجسد توليع البيهق

يعني وقف الخائن لأجل ما فعل من سوء الخلافة للغاوى في أهله.

وقوله: «فما ظنكم؟» فيه تهديد عظيم. «مع»: معناه ما تظنون في رغبة المجاهد في أخذ حسناته، والاستكثار منها في ذلك المقام، أي لا يبقى منها شيء إلا أخذه. «مظ»: أي ما ظنكم بالله مع هذه الخيانة؟ هل تشكون في هذه المجازاة أم لا؟ يعني إذا علمتم صدق ما أقول فاحذروا من الخيانة في نساء المجاهدين. «تو»: أي فما ظنكم بمن أحله الله بهذه المنزلة، وخصه بهذه الفضيلة وبما يكون وراء ذلك من الكرامة.

أقول: الأقرب قول المظهر؛ فإن سياق الكلام جاء في حرمة نساء المجاهدين، وتوقير شأنهن وتنزيلهن منزلة الأمهات، وأن الخيانة معهن منافية للدين والمروءة، يعني ما تظنون في ارتكابكم هذه الجريمة العظيمة، هل تتركون مع تلك الخيانة أم ينتقم الله منكم؟ ويلزم من هذا تعظيم شأن المجاهدين.

الحديث الثالث عشر عن أبي مسعود: قوله: «بناق مخطومة» «نه»: خطاب البعير أن يؤخذ حبل من ليف أو شعر أو كتان، فيجعل في أحد طرفيه حلقة ثم يشد به الطرف الآخر حتى يصير كالحلقة ثم يقلد البعير ثم يشي على مخطومه. وأما الذي يجعل في الأنف دقيقتاً فهو الزمام «مع»: يحتمل أن يكون المراد له أجر سبعمئة ناقة في غير سبيل الله، وأن يكون على ظاهره، ويكون له في الجنة بها سبعمئة ناقة، كما جاء في خيل الجنة.

٣٨٠٠ - وعن أبي سعيد: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعَثًا إِلَى بَنِي لَحْيَانَ مِنْ هَذِلِي. فَقَالَ: «لَيَبْعَثَنَّ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا، وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا». رواه مسلم.

٣٨٠١ - وعن جابر بن سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا، يَقَاتِلُ عَلَيْهِ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» رواه مسلم.

٢٨٠٢ - وعن أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَكُلَّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يَكُلَّمُ فِي سَبِيلِهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجْرُحُهُ يَتَعَبُّ دَمًا، لَوْ لَوْنُ الدَّمِ، وَالرِّيحُ رِيحُ الْمَسْكِ» متفق عليه.

الحديث الرابع عشر عن أبي سعيد قوله: «بعث بعثًا» البعث إثارة الشيء وتوجيهه، يقال: بعثته فانبعث، وقد يسمى الجيش بعثًا، لأنه ينبعث ثم يجمع. وقوله: «فقال: لينبعث» أي أراد أن يبعث بعثًا فقال: لينبعث. «مع»: «لحيان» بكسر اللام وفتحها والكسر أفصح، يعني بعث جيشًا إليهم ليخزوهم، فقال لهم: ليخرج من كل قبيلة نصف عددها. وكون الأجر بينهما محمول على ما إذا خلف المقيم الغاوى في أهله بخير.

الحديث الخامس عشر عن جابر: قوله: «يقاتل عليه» جملة مستأنفة بيانًا للجملة الأولى، وعدها بـ «على» لتضمينه معنى تظاهر، أي يظاهرون بالمقاتلة على أعداء الدين، يعني أن هذا الدين لم يزل قائمًا بسبب مقاتلة هذه الطائفة. وما اظن هذه العصابة إلا الفئة المنصورة بالشام والمغرب. «مع»: ورد في الحديث: «لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة» قيل: هم أهل الشام وما وراء ذلك، وفيه معجزة ظاهرة؛ فإن هذا الوصف لم يزل بحمد الله تعالى من زمن النبي ﷺ إلى الآن، ولا يزال حتى يأتي أمر الله تعالى.

الحديث السادس عشر عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «والله أعلم بمن يكلم في سبيله» جملة معترضة بين المستثنى منه، والمستثنى مؤكدة مقررة لمعنى المعترض فيه، وتفخيم بشأن من يكلم في سبيل الله. ومعناه - والله أعلم - تعظيم شأن من يكلم في سبيل الله. ونظيره قوله تعالى: «قالت رب إنى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى»^(١) قوله: «والله أعلم بما وضعت» معترض بين كلامي أم مريم تعظيمًا لموضوعها وتجهيلًا لها بقدر ما وهب لها، ومعناه والله أعلم بالشئ الذي وضعت وما علق به من عظام الأمور. ويجوز أن يكون تنعيمًا للبيان من الرياء والسمة.

«مع»: هذا تنبيه على الإخلاص في الغزو، وأن الثواب المذكور فيه إنما هو لمن أخلص فيه لتكون كلمة الله هي العليا، وهذا الفضل وإن كان ظاهرًا في قتال الكفار، لكن يدخل فيه من

(١) كى عمران: ٣٦.

٣٨٠٣ - وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «ممن أحد يدخل الجنة، يحب أن يرجع إلى الدنيا وله مافي الأرض من شيء، إلا الشهيد يتمنى أن يرجع إلى الدنيا. فيقتل عشر مرّات، لما يرى من الكرامة» متفق عليه.

٣٨٠٤ - وعن مسروق، قال: سألنا عبد الله بن مسعود عن هذه الآية: (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أموالاً بل أحياء عند ربهم يرزقون) ^(١) الآية. قال: «إنا قد سألنا عن ذلك. فقال: «أرواحهم في أجواف طير خضر، لها قناديل

خرج في قتال البغاة وقطاع الطريق، وإقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك. قوله: «وجرحه يشعب دماً» «تو»: ثعبت الماء فجرته فانتعب، إضاف الفعل إلى الجرح؛ لأنه السبب في فجر الدم و«دماً» يكون مفعولاً. ولرأى به التمييز لكان من حقه أن يقول: يشعب دماً أو يشعب، على بناء المجهول، ولم أجده رواية.

أقول: مجيئه متعدياً نقل عن الجوهري. وظاهر كلام صاحب النهاية أنه لازم حيث فسره بقوله: «يجرى» ولأنه جاء في حديث آخر: «وجرحه تشعب دماً» والشعب السيلان وقد شخب يشخب، فحينئذ يكون من قوله تعالى: «وأعينهم نقيض من الدمع» ^(١) فإن الظاهر أن يقال: إن الدمع نقيض من العين، فجعل العين فائضة مبالغة، كذلك الدم السائل من الجرح لا الجرح سائل. «مع»: فيه دليل على أن الشهيد لا يزول عنه الدم بغسل ولا بغيره، والحكمة فيه أنه يحيى يوم القيامة على هيأته ليكون معه شاهدك.

الحديث السابع عشر والثامن عشر عن مسروق: قوله: «إنا قد سألنا عن ذلك فقال: «مع»: الحديث مرفوع؛ لقوله: «إنا قد سألنا عن ذلك فقال» يعني النبي ﷺ «قض»: المسئول والمجيب هو الرسول صلوات الله عليه، وفي «فقال» ضمير له، ويدل عليه قرينة الحال؛ فإن ظاهر حال الصحابي أن يكون سؤاله واستكشافه من الرسول ﷺ، لاسيما في تأويل آية هي من المتشابهات وما هو من أحوال المعاد؛ فإنه غيب صرف لا يمكن معرفته إلا بالوحي؛ ولكونه بهذه المثابة من التمين أضمر من غير أن يسبق ذكره.

وقوله: «أرواحهم في أجواف طير خضر» أي يخلق لأرواحهم بعد ما فارقت أبدانهم هياكل على تلك الهيئة تتعلق بها، وتكون خلفاً عن أبدانهم فيتوسلون بها إلى نيل ما يشتهون من اللذائذ الحسية. وإطلاع الله عليهم واستفهامه عما يشتهونه مرة بعد أخرى مجاز عن مزيد تطفه بهم، وتضاعف تفضله عليهم. وإنما قال: «اطلاعة» ليدل على أنه ليس من جنس اطلاعنا على

معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأتي إلى تلك القناديل، فاطلع إليهم ربهم اطلاعة، فقال: هل تشتهون شيئاً؟ قالوا: أي شيء نشتهي ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا، ففعل ذلك بهم ثلاث مرات، فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا. قالوا: يارب! نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا» رواه مسلم.

الاشياء وعدها بـ «إلى» وحقه أن يعدى بـ «على» لتضمنه معنى الانتهاء. والمراد بقوله: «فلما رأوا أنهم لم يتركوا» إلى آخره، أنه لا يبقى لهم متمنى ولا مطلوب أصلاً غير أن يرجعوا إلى الدنيا، فيستشهدوا ثانياً؛ لما رأوا بسببه من الشرف والكرامة هذا.

وإن الحديث تمثيل لحالهم وماهم عليه من البهجة والسعادة، وشبه لطافتهم وبهائمهم وتمكنهم من التلذذ من أنواع المشتبهات والتبوء من الجنة حيث شاءوا، وقربهم من الله تعالى وانخراطهم في غمار الملأ الأعلى الذين هم حول عرش الرحمن، بما إذا كانوا في أجواف طير خضر تسرح إلى الجنة حيث شاء، وتأتي إلى قناديل معلقة بالعرش. وشبه حالهم في استجماع اللذات وحصول جميع المطالب، بحال من يبلغ ويشدد عليه ربه المتفضل المشفق عليه غاية التفضل والإشفاق، القادر على جميع الأشياء، بأن يسأل منه مطلوباً ويكرر عليه مرة بعد أخرى، بحيث لا يرى بذكر من السؤال فلم ير شيئاً ليس له أن يسأله إلا أن يرد إلى الدنيا، فيقتل في سبيل الله مرة أخرى. والعلم عند الله تعالى.

«مع»: قال القاضي عياض: واختلفوا فيه قيل: ليس للأقيسة والعقول في هذا حكم، فإذا أراد الله أن يجعل الروح إذا خرجت من المؤمن أو الشهيد في قناديل أو جوف طير خضر، أو حيث شاء كان ذلك وقوع، ولم يبعد لاسيما مع القول بأن الأرواح أجسام فغير مستحيل أن يصور جزء من الإنسان طائر، أو يجعل في جوف طائر في قناديل تحت العرش. وقد اختلفوا في الروح فقال كثير من أرباب المعاني وعلم الباطن والمتكلمين: لا يعرف حقيقته ولا يصح وصفه وهو مما جهل العباد علمه. واستدلوا بقوله تعالى ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^(١). وقال كثيرون من شيوخنا: هو الحياة. وقال آخرون: هو أجسام لطيفة مشابة للجسم تحيي بحياته، وأجرى الله تعالى العادة بموت الجسم عند فراقه؛ ولهذا وصف بالخروج والقبض ويلوغ المخلوق. قال الشيخ: هذا هو المختار.

وقد تعلق بهذا الحديث وأمثاله بعض القائلين بالتناسخ وانتقال الأرواح، وتنعيمها في الصور

٣٨٠٥ - وعن أبي قتادة، أن رسول الله ﷺ قام فيهم، فذكرَ لهم أن الجهاد في سبيلِ الله، والإيمان بالله أفضلُ الأعمال، فقام رجلٌ فقال: يا رسولَ الله! أرايتَ إن قُلتُ في سبيلِ الله، يُكفِّرُ عني خطاياي؟ فقالَ له رسولُ الله ﷺ: «نعم، إن قُلتَ في سبيلِ الله وأنتَ صابرٌ محتسبٌ، مقبلٌ غيرُ مُدبرٍ». ثم قالَ رسولُ الله ﷺ: «كيفَ قُلتَ؟» فقال: أرايتَ إن قُلتُ في سبيلِ الله، أيكفِّرُ عني خطاياي؟ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «نعم، وأنتَ صابرٌ محتسبٌ، مقبلٌ غيرُ مُدبرٍ، إلا الدينَ فإنَّ جبريلَ قالَ لي ذلك» رواه مسلم.

الحسان المرفهة وتعليقها في الصور القبيحة المسخرة، وزعموا أن هذا هو الثواب والعقاب وهذا باطل مردود لإبطال ما جاءت به الشرائع من إثبات الحشر والنشر والجنة والنار؛ ولهذا قال في حديث آخر: «حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعث الأجسام»، وفيه بيان أن الجنة مخلوقة موجودة، وهو مذهب أهل السنة وهي التي أبطل منها آدم، وينعم فيها المؤمنون في الآخرة.

وفيه أن مجازاة الأموات بالثواب والعقاب قبل يوم القيامة، وأن الأرواح باقية لا تنفد فينتعم المحسن ويعذب المسيء، وهو مذهب أهل السنة وبه نطق التنزيل والآثار، خلافاً لطائفة من المتدعة. قال الله تعالى: ﴿النار يعرضون عليها غدوً وعشيا، ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب﴾ (١).

قوله: «من أن يسألوا» من «والله لوقوعها في سياق النفي، وإن يسألوا» بدل من «ما» أقيم مقام القاهل في «يتركوا» يعني لن يترك سؤالهم.

الحديث التاسع عشر عن أبي قتادة: قوله: «مقبلٌ غير مُدبرٍ» «مع»: «غير مُدبرٍ» احتراز ممن يقبل في وقت ويُدبر في وقت. و«المحتسب» هو المخلص لله تعالى وإن قاتل عصبية أو لأخذ غنيمة ونحو ذلك فليس له الثواب، أقول: ويجوز أن يكون «غير مُدبرٍ» تأكيداً على منوال قولهم: أمس الدابر لا يعود؛ لأن الكر والفر في المبارزة محمود. وقوله: «إلا الدين» استثناء منقطع، ويجوز أن يكون متصلاً، أي الدين الذي لا ينوي أدائه.

«تو»: أراد بـ «الدين» هنا ما يتعلق بذمته من حقوق المسلمين؛ إذ ليس الدائن أحق بالوعيد والمطالبة منه من الجاني والغاصب والمخائن والسارق - انتهى كلامه. فإن قلت: كيف قال ﷺ: «كيف قلت؟» وقد أحاط بسؤاله علماً وأجاب بذلك الجواب؟. قلت: ليسأل ثانياً ويحييه بذلك الجواب ويعلق به إلا الدين استدراكاً بعد إعلام جبريل عليه السلام إياه ﷺ.

(١) خاتمة: ٤٦.

٣٨٠٦ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن النبي ﷺ قال: «القتلُ في سبيلِ الله يُكفرُ كلَّ شيءٍ إلا الدينَ» رواه مسلم.

٣٨٠٧ - * وعن أبي هريرة، أن رسولَ الله ﷺ قال: «يضحكُ الله تعالى إلى رجلين يَقتُلُ أحدهما الآخرَ، يَدْخُلَانِ الجنةَ: يقاتِلُ هذا في سبيلِ الله فيُقتلُ، ثمَّ يتوبُ الله على القاتِلِ فيُستشهدُ» متفق عليه.

٣٨٠٨ - * وعن سهل بن حنيف، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «من سألَ الله الشهادةَ بصدقٍ؛ بلغه الله منازلَ الشهداءِ . وإن مات على فراشه» رواه مسلم.

٣٨٠٩ - * وعن أنس، أن الرُّبيع بنتَ البراء، وهي أمُ حارثةَ بنِ سُرَاقَة، أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسولَ الله ! ألا تحدثُني عن حارثةَ، وكانَ قُتلَ يومَ بدرٍ. أصابه سهمٌ غربٌ، فإن كانَ في الجنةِ صبرتُ، وإن كانَ غيرَ ذلكَ اجتهدتُ عليه في البكاءِ. فقال: «يا أم حارثةُ! إنها جنانٌ في الجنةِ، وإن ابنك أصابَ الفردوسَ الأعلى» رواه البخاري.

٣٨١٠ - * وعنه، قال: انطلقَ رسولُ الله ﷺ وأصحابُه حتى سَبَقوا المشركينَ إلى بدرٍ، وجاءَ المشركونَ. فقال رسولُ الله ﷺ: «قوموا إلى جنةٍ عرضُها السماواتُ

الحديث الحادي والعشرون عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «يضحك الله تعالى إلى رجلين» عدى «يضحك» بـ «إلى» لتضمنه معنى التباسا والإقبال، مأخوذ من قولهم: ضحكت إلى فلان إذا انبسطت إليه وتوجهت إليه بوجه طلق وأنت راض عنه. «مع»: ويحتمل أن يراد ضحك ملائكة الله تعالى المتوجهين بقبض روحه كما يقال: قتل السلطان فلانا إذا أمر بقتله.

الحديث الثاني والعشرون والثالث والعشرون عن أنس رضي الله عنه: قوله: «سهم غرب» أي لا يعرف راميهِ، وهو بفتح الراء وسكونها وبالإضافة والوصف. وقيل: بالسكون إذا أتاه من حيث لا يدري، وبالفتح إذا رماه فأصاب غيره. قوله: «إنها جنان في الجنة» هو ضمير مبهم يفسره ما بعده من الخبر كقولهم: هي العرب تقول ما تشاء*، ويعجز أن يكون الضمير للشأن، و«جنان» مبتدأ والتكثير فيه للتعظيم. والمراد بالجنان الدرجات فيها؛ لما ورد: «في الجنة مائة درجة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض والفردوس أعلاها».

الحديث الرابع والعشرون عن أنس رضي الله عنه: قوله: «إلى بدر» «بدر» موضع يذكر

* في (ط) (شامت).

والأرض». قال عُمَيْرُ بْنُ الْحُمَامِ: بَيْحُ بَيْحٍ! فقال رسولُ الله ﷺ: «ما يحملك على قولك: بَيْحُ بَيْحٍ؟» قال: لا والله يارسولَ الله! إلا رجاءُ أن أكونَ من أهلها. قال: «فإنك من أهلها» قال: فأخرجَ تمراتَ من قرنه، فجعلَ يأكلُ مِنْهُنَّ. ثم قال: لئن أنا حييتُ حتى أَكُلَ تمراتي إني لأحياةٌ طويلةٌ قال: فرمى بما كانَ معه من التمرِ، ثم قَاتَلَهُمْ حتى قُتِلَ. رواه مسلم.

ويؤنث، وهو اسم ماء. وقال الشعبي: بثر بدر كانت لرجل يدعى بدرًا، ومنه يوم بدر. قتل عمير هذا أول من قتل من الانتصار في الإسلام. قوله: «قوموا إلى جنة» عداه بـ «إلى» لإرادة معنى المسارعة كما في قوله تعالى: «وسارعوا إلى مغفرة من ربكم»^(١) ووصف الجنة بالعرض مبالغة عرفًا. وتخصيص العرض بها دون الطول دلالة على أن العرض إذا كان كذلك فما بال الطول؟.

«تو» كلمة تقال عند المدح والرضى بالشئ، وكررت للمبالغة. وسبق إلى فهم الرجل من قوله ﷺ: «ما يحملك على قولك: بَيْحُ بَيْحٍ» أنه يوهم أن قوله ذلك صدر عنه من غير رؤية ونية، شبيهًا بقول: من سلك مسلك الهزل والمزاح، فنفي ذلك عن نفسه بقوله: «لا والله» أي ليس الأمر على ما توهمت. وقوله: «إلا رجاء» أي ما قلت ذلك إلا رجاء.

أقول قوله: شبيهًا بقول من سلك مسلك المزاح. وقوله: «ليس الأمر على ما توهمت». ليسا بمرضيين بل يحمل «بَيْحُ بَيْحٍ» على مافسر في الغريبين من قوله: قال أبو بكر: معناه تعظيم الأمر وتفخيمه وكذا في شرح مسلم، وذلك أنه ﷺ لما قال: «قوموا إلى جنة» أي سارعوا إليها وابدلوا مهجكم وأرواحكم في سبيل الله، ولا تقاعسوا عنها. عظم عمير ذلك وفخمه بقوله: «بَيْحُ بَيْحٍ». فقال ﷺ: «ما حملك على هذا التعظيم؟ أخوفًا قلت هذا؟ فقال: لا بل رجاء». والفاء في قوله: «فإنك» جزاء شرط أي إذا كان الأمر على ما قلت؛ فإن الله تعالى يجيبك إلى ما ترومه وترجو. «والقرن» بفتح القاف والراء جمعة للنشاب.

وقوله: «لئن أنا حييت» اللام موطنة للقسم، و«إن» شرطية و«أنا» فاعل فعل «مضمير يفسره ما بعده» و«إنها لحياة» جواب القسم، واكتفى به عن جواب الشرط. ويمكن أن يلعب إلى مذهب أصحاب المعاني، فيقال: إن الضمير المتفصل قدم للاختصاص، وهو على منوال قوله تعالى: «قل لو أنتم تملكون خزائن»^(٢) فكانه وجد نفسه مختارة للحياة على الشهادة فأنكر عليها ذلك الإنكار. وإنما قال ذلك استبطاءً للانتداب بما ندب به من قوله ﷺ: «قوموا إلى جنة» أي سارعوا إليها، ومما ارتجز به عمير يومئذ قوله:

(١) آل عمران: ١٣٣. (٢) الإسراء: ١٠٠.

* سقطت من (ط) وأثبتتها من (ك).

٣٨١١ - * وعن أبي هريرة، قال : قال رسول الله ﷺ : «ماتعدون الشهيد فيكم؟» قالوا: يا رسول الله! من قُتل في سبيل الله فهو شهيدٌ . قال: «إن شهداء أمتي إذن لقليل: من قُتل في سبيل الله فهو شهيدٌ، ومن مات في سبيل الله فهو شهيدٌ، ومن مات في الطاعون فهو شهيدٌ، ومن مات في البطن فهو شهيدٌ». رواه مسلم.

ركضاً إلى الله بغير راد

إلا التقى وعمل المعاد والصبر في الله على الجهاد

وكل راد عرضة النفاق غير التقى والبصر والرشاد

أى اركض ركضاً وأسرع إسراعاً مثل ركض الخيل وإسراعه، وركضه خفف في القول كما خفف في الأكل مبادرة إلى ما انتدب إليه.

الحديث الخامس والعشرون عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «ما تعدون الشهيد» قال المالكي: العد يوافق الظن في المعنى والعمل، ويشهد له ما روي أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي ﷺ فقال: ما تعدون أهل بدر فيكم؟ قال: من أفضل المسلمين. «فما» من قوله: «ما تعدون» استفهامية في موضع نصب مفعول ثان، و«أهل بدر» مفعول أول، وإجراء عد مجرى ظن معنى وعملاً مما أفعله النحويون، ومن شواهد قول الشاعر:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكن المولى شريكك في العلم

وقال الآخر:

لاتعدد المرء خلاً قبل تجربة قرب ذي ملق في قلبه أحسن

«تو»: «ما» استفهامية ويسأل بكلمة «ما» عن جنس ذات الشيء ونوعه [وعن صفات جنس الشيء ونوعه]*، وقد يسأل بها عن الأشخاص الناطقي. ولما كانت حقيقة الاستفهام هاهنا السؤال عن الحالة التي ينال بها المؤمن رتبة الشهادة، استفهم عنها بكلمة «ما» لتكون أدل على وصفها وعلى المعنى المراد منها، ثم إنها مع ذلك تسد مسد «من» ولهذا أجابوا عنها بقولهم: من قتل في سبيل الله.

أقول: «ما» هنا سؤال عن وصف من له كرامة وقرب عند الله، قال الله تعالى: «والشهداء عند ربهم»^(١) فيشتمل على ما ذكره ﷺ من قوله: «من قتل في سبيل الله» إلى آخره. فلما لم يطابق جوابهم سؤاله ﷺ رد عليهم بقوله: «إن شهداء أمتي إذن لقليل» وكان يكفي على ظنهم أن يقولوا: من قتل في سبيل الله . فاطنبوا وأتوا في الخبر بالفاء؛ دلالة على أن صلة الموصول علة للخبر فخصصوا ما أريد العموم فيه.

«قضى»: الشهيد فعمل من الشهود بمعنى المفعول؛ لأن الملائكة تحضره وتبشّره بالفوز والكرامة، أو بمعنى فاعل؛ لأنه يلقي ربه ويحضر عنده كما قال تعالى: «والشهداء عند

* سقطت من (ط).

(١) الحديد : ١٩ .

٣٨١٢ - * وعن عبدالله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من غارية، أو سرية، تغزوا، فتغنم وتسلم، إلا كانوا قد تعجلوا ثلثي أجورهم. وما من غارية، أو سرية، تخفق وتصاب، إلا تم أجورهم». رواه مسلم.

رِيْهِمْ^(١) أو من الشهادة فإنه بين صدقه في الإيمان والإخلاص في الطاعة ببذل النفس في سبيل الله ، أو يكون تلو الرسل في الشهادة على الأمم يوم القيامة. ومن مات بالطاعون أو بوجع في البطن ملحق بمن قتل في سبيل الله ؛ لمشاركته إياه في بعض ما ينال من الكرامة بسبب ما كابده من الشدة، لافي جملة الأحكام والفضائل.

قال المالكي «في» من قوله: «في الطاعون والبطن» بمعنى الباء الدالة على السببية كقوله تعالى: ﴿لَوْ لَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَيِّئٌ لَّكُمْ لِيَمَّا أَخَذْتُم مِّنَ الْقَبْرِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٢). أقول: «في» في مواقعها الأربعة ظرف لكن الأخيرتين على المجاز، ولما كان الطاعون والبطن لقابليتهما وتمكينهما الموت فيهما جملاً ظرفاً لهما، فكانتهما تمكناً منهما تمكن المظروف في الظرف، فجزياً لذلك مجرى سببين؛ ولهذا السر ذهب أهل الأصول إلى أن قولهم: سال الوادي. من المجاز الذي العلاقة فيه السببية؛ لقابلية الوادي سيلان الماء فيه.

الحديث السادس والعشرون عن عبدالله: قوله: «ما من غارية» فنه: «الغارية تأتيث الغاري، وهي هاهنا صفة لجماعة غارية، وقد غزا غزواً فهو غار والغزوة المرة من الغزو، والاسم الغزاه وجمع الغاري غزاة. والسرية قطعة من الجيش، وإنما أتى ﷺ به «أو» تنبيهاً على إثبات الحكم المذكور في الكثير من الغزاة والقليل منهم. وإن كان هذا اللفظ من الراوي فَلَشَكُّ في عبارة النبي ﷺ. «والإخفاق» أن يغزو فلا يغنم شيئاً، وكذلك كل طالب حاجة إذا لم تقض له، وأصله من الخفق وهو التحرك أي صارت الغنيمة خافقة غير ثابتة مستقرة.

«قضى»: والمعنى أن من غزا الكفار فرجع سالماً غانماً، فقد تعجل واستوفى ثلثي أجره، وهما السلامة والغنيمة في الدنيا، وبقي له ثلث الأجر يناله في الآخرة؛ بسبب ما قصد بغزوه محاربة أعداء الله ونصرة دينه. ومن غزا فأصيب في نفسه بقتل أو جرح، ولم يصادف غنيمة فأجره باقٍ بكماله، لم يستوف منه شيئاً فيوفر عليه بتمامه في الآخرة.

أقول: ولفظ «تعجلوا» يستدعي أن يكون لكل غاري في غزائه ثواب فمن أصاب السلامة والغنيمة، استوفى ثلثي ثوابه في الدنيا بدل ما كان له في الآخرة، وإليه الإشارة بقوله: «تعجل». ومن لم يغنم وقتل أثم أجره حيث لم يعجل بشيء. بقي قسمان: من سلم وانفق

٣٨١٣ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ». رواه مسلم.

٣٨١٤ - * وعن أبي موسى، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: الرجلُ يُقَاتِلُ لِلْمَعْنَمِ، والرجلُ يُقَاتِلُ لِلذِّكْرِ، والرجلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانَهُ، فمن في سبيلِ الله؟ قال: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». متفق عليه.

فقد تعجل بثلثه، وبقي له ثلثان في الآخرة. ومن رجع مجروحاً يقسم على هذا التقسيم بحسب جرحه، إن الله لا يضيع أجر المحسنين.

الحديث السابع والعشرون عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «مات على شعبة من نفاق» «مع»: قال عبدالله بن المبارك: نرى أن ذلك على عهد رسول الله ﷺ. قال: وهذا الذي قاله ابن المبارك محتمل، وقد قال غيره: إنه عام. والمراد أن من فعل فقد أشبه المنافقين المتخلفين عن الجهاد في هذا الوصف؛ فإن ترك الجهاد إحدى شعب النفاق. وفيه أن من نوى فعل عبادة فمات قبل فعلها، لا يتوجه عليه من الذم ما يتوجه على من مات ولم ينوها، وقد اختلف أصحابنا فيمن تمكن من الصلاة في أول وقتها فأعثرها بنية أن يفعلها ومات، أو آخر الحج كذلك. قيل: يائمه فيها، وقيل: لا يائمه فيها، وقيل: يائمه في الحج دون الصلاة.

الحديث الثامن والعشرون عن أبي موسى: قوله: «والرجل يقاتل للذكر» «نه»: أي ليزكر بين الناس ويوصف بالشجاعة، والذكر الشرف والفخر والصيت. قوله: «ليرى مكانه» «شف»: هو من باب الإفعال، فإن قرئ معلوماً ففاعله ضمير الرجل والمفعول الأول محذوف، أي يقاتل ذلك الرجل ليرى هو مكانه أي منزله ومكانته من الشجاعة الناس، فالفرق على هذا بين قوله: «يقاتل للذكر» وبين هذا، أن الأول سُمِعَ والثاني رِأى، أي من الغزاة من سمع ومنهم من رأى، وإن قرئ مجهولاً فالذي أقيم مقام الفاعل ضمير الرجل و«مكانه» نصب على المفعول الثاني، أي قاتل ذلك الرجل ليصير هو منزله من الجنة، وتحقيقه أنه قاتل للجنة لا لإعلاء كلمة الله ونصرة دينه. «مظ»: أي ليرى منزله من الجنة، أي لتحصل له الجنة.

أقول: قوله: فالذي أقيم مقام الفاعل ضمير الرجل، و«مكانه» نصب على المفعول الثاني غير صحيح، بل المفعول الثاني أقيم مقام الفاعل، وكذا في نسخة صحيحة للبخاري وجامع الأصول مضبوط بالرفع، أي ليرى الناس منزله في سبيل الله، وأيضاً لا فرق بين السمعة والرياء.

المغرب: يقال: فعل ذلك سمعة ليريه أي ليريه الناس من غير أن يكون قصد به التحقيق، وسمع بكذا شهره تسميعاً، ومنه الحديث: «من سمع الناس بعمله سمع الله به أسمع

٣٨١٥ - * وعن أنس: أن رسول الله ﷺ رجع من غزوة تبوك، فدنا من المدينة، فقال: «إن بالمدينة أقواماً، ماسرتم مسيراً، ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم». وفي رواية: «إلا شركوكم في الأجر». قالوا: يا رسول الله! وهم بالمدينة؟ قال: «وهم بالمدينة حبسهم العذر». رواه البخاري.

٣٨١٦ - * ورواه مسلم عن جابر.

خلقه وحقره وصغره، نوه الله لريائه وملأ به أسماع خلقه فيفتضح. ولعل الأظهر أن يراد بالذكر الصيت والسمة، وبالرؤية علم الله، ونحوه قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾^(١) يعنى المجاهد منكم للغنيمة والذكر، والمجاهد الصابر الذى يستفرغ جهده فى سبيل الله. ويجوز أن يراد بالرؤية رؤية المؤمنين فى القيامة منزلة عند الله تعالى، كما سيحى فى الفصل الثالث فى حديث فضالة عن رسول الله ﷺ: «إن الشهداء أربعة رجل مؤمن جيد الإيمان لقى العدو فصدق الله حتى قتل، فذلك الذى يرفع الناس إليه أعينهم يوم القيامة» هكذا الحديث. فيكون الرجل قد سأل عن أحوال المجاهدين بأسرها ومقاتلتهم، إما للغنيمة أو للذكر والصيت والفخر رياء، أو ليحمده الله تعالى، فكنى ﷺ عن الثالث بقوله: «من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا» إحماًداً عليه وشكراً لصنيعه، وإلا كان يكفيه فى الجواب أن يقول: «من يقاتل ليرى مكانه» والمكان هنا بمنزلة المكانة فى قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾^(٢).

«الكشاف»^(٣): المكانة تكون مصدراً، يقال: مكن مكانه إذا تمكن أبلغ التمكن، وبمعنى المكان يقال: مكان ومكانة ومقام ومقامة، أى اعملوا على تمكنكم من أمركم، وأقصى استطاعتكم وإمكانكم، أو اعملوا على جهنكم وحالكم التى أنتم عليها. وكلمة الله عبارة عن دين الحق؛ لأن الله تعالى دعا إليه وأمر الناس بالاعتصام به، كما قيل لعيسى كلمة الله. و«هى» فصل والخبر «العليا» فافاد الاختصاص أى لم يقاتل لغرض من الأغراض إلا لإظهار الدين. والله أعلم.

الحديث التاسع والعشرون عن أنس: قوله: «إلا شركوكم فى الأجر» يدل هذا على أن القاعدين من الأضراء يشاركون المجاهدين فى الأجر، ولا يدل على استوائهما فيه، والدال على نفي الاستواء قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾^(٤) أى

(١) آل عمران: ١٤٢ (٢) الأنعام: ١٣٥

(٣) الكشاف: (٤٠/٢). (٤) النساء: ٩٥.

٣٨١٧ - * وعن عبدالله بن عمرو، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فاستأذنه في الجهاد. فقال: «أحيى والدك؟». قال: نعم. قال: «ففيهما فجاهد». متفق عليه. وفي رواية: «فارجع إلى والدك فاحسن صحتهما».

٣٨١٨ - * وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال يوم الفتح: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا». متفق عليه.

على الأضراء منهم، وقوله تعالى: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ﴾ (١) أى على غير الأضراء منهم، وفضل الله تعالى المجاهدين على القاعدتين الأضراء درجة وهي الغنيمة ونصرة دين الله في الدنيا، وفضل الله عليهم درجات في العقبى.

«مع»: : فيه فضيلة النية في الخير، وأن من نوى غزواً أو غيره من الطاعات، فعرض له عذر منعه، حصل له ثواب نيته، وأنه كلما أكثر من التأسف على فوات ذلك، وتمنى كونه من الغزاة ونحوهم كان أكثر ثواباً.

الحديث الثلاثون عن عبدالله: قوله: «ففيهما فجاهد» فيها متعلق بالأمر، قدم للاختصاص، والفاء الأولى جزء شرط محذوف، والثانية جزائية لتضمن الكلام معنى الشرط أى إذا كان الأمر كما قلت، فاختص المجاهدة في خدمة الوالدين، نحوه قوله تعالى: ﴿لِيَأْيَ فَاُحْبِدُونَ﴾ (٢) أى إذا لم تخلصوا إلى العبادة فى أرض فاخلصوها فى غيرها، فحذف الشرط وعرض منه تقديم المفعول المفيد للاختصاص ضمناً.

وقوله: «فجاهد» جيء به مشكلة. «حس»: هذا فى جهاد التطوع لا يخرج إلا بإذن الوالدين إذا كانا مسلمين، فإن كان الجهاد فرضاً متعيناً فلا حاجة إلى إذنهما، وإن منعه عساهما وخرج، وإن كانا كافرين فيخرج دون إذنهما فرضاً كان الجهاد أو تطوعاً. وكذلك لا يخرج إلى شيء من التطوعات كالحج والعمرة والزيارة، ولا يصوم التطوع إذا كره الوالدان المسلمان أو أحدهما إلا بإذنهما.

الحديث الحادى والثلاثون عن ابن عباس رضى الله عنهما: قوله: «لا هجرة بعد الفتح» «خط»: كانت الهجرة على معنيين: أحدهما: الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، فأمر من أسلم منهم بالهجرة عنهم ليسلم دينهم؛ وليزول أذى المشركين عنهم ولئلا يفتنوا. والمعنى الثانى: الهجرة من مكة إلى المدينة، فإن أهل الدين بالمدينة كانوا قليلين ضعيفين يومئذ، فأوجبت الهجرة إلى النبي ﷺ، على كل من أسلم يومئذ فى أى موضع كان؛ ليستعين النبي ﷺ بهم إن حدث حادث؛ وليتقوا فى الدين فيعلموا أقوامهم أمر الدين وأحكامه. فلما فتحت

(١) النساء : ٩٥، ٩٦.

(٢) الأنبياء : ٩٢.

* فى «ك» «قضى».

الفصل الثاني

٣٨١٩ - * عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي يُقاتلون على الحق، ظاهرين على من ناوأهم، حتى يُقاتل آخرهم المسيح الدجال». رواه أبو داود. [٣٨١٩]

مكة وأسلموا، استغنى النبي ﷺ وأصحابه من ذلك إذ كان معظم خوف المؤمنين من أهل مكة، فلما أسلموا أمكن المسلمين أن يقرأوا في قعر دارهم، فقبل لهم: أقيموا في أوطانكم وقرأوا على نية الجهاد.

أقول: تقتضى «لكن» مخالفة ما بعدها لما قبلها، فالمعنى أن مفارقة الأوطان لله ورسوله التي هي الهجرة المعتبرة الفاضلة المميزة لأهلها من سائر الناس امتيازاً ظاهراً انقطعت، لكن المفارقة من الأوطان بسبب نية خالصة لله تعالى، كطلب العلم والفرار بدينه من دار الكفر، أو مما لا يقام فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزيارة بيت الله وحرَم رسوله والمسجد الأقصى وغيرها، أو بسبب الجهاد في سبيل الله بآقية مدى الدهر.

«مع»: معناه أن تحصيل الخير بسبب الهجرة قد انقطع بفتح مكة، لكن حصوله بالجهاد والنية الصالحة. وفيه حث على نية الخير وأنه يثاب عليها. «وإذا استغترم» معناه إذا طلبكم الإمام للخروج إلى الجهاد فاعرجوا. وهذا دليل على أن الجهاد ليس فرض عين بل هو فرض كفاية، إذا فعله من يحصل بهم الكفاية سقط الخروج* عن الباقيين، وإن تركوه كلهم أثموا أجمعون. قال أصحابنا: الجهاد اليوم فرض كفاية إلا أن ينزل الكفار ببلد المسلمين، فيعين عليهم الجهاد، فإن لم يكن في أهل ذلك البلد كفاية، وجب على من يليهم تميم الكفاية.

أقول: وقد خص الاستغفار بالجهاد، ويمكن أن يحمل على العموم أيضاً أي إذا استغترم إلى الجهاد فانفروا، وإذا استغترم إلى طلب العلم وشبهه فانفروا؛ قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾ (١) أي هلا نفروا حين استغترموا.

الفصل الثاني

الحديث الأول عن عمران: قوله: «ظاهرين على من ناوأهم» «تو»: أي غالبين على من عاداهم، والمنافاة المعادة، والأصل فيه الهمز؛ لأنه من التوء وهو التهنؤ. وربما ترك همزة، وإنما استعمل ذلك في المعادة؛ لأن كل واحد من المتعادين ينهض إلى قتال صاحبه انتهت كلامه. وقد سبق في الفصل الأول أن تنزيل أمثال هذا الحديث على الطائفة المنصورة من أهل الشام أولى وأحرى.

[٣٨١٩] انظر صحيح أبي داود (٢١٧٠).

* وفي (ط) الحرج.

(١) التوبة: ١٢٢

٣٨٢٠ - * وعن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ لَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُجْهَزْ غَارِيًا، أَوْ يَخْلَفْ غَارِيًا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ؛ أَصَابَهُ اللَّهُ بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رواه أبو داود. [٣٨٢٠]

٣٨٢١ - * وعن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «جَاهِدُوا الْمَشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَأَنْفُسِكُمْ، وَالسُّتُكُم». رواه أبو داود، والنسائي، والدارمي. [٣٨٢١]

٣٨٢٢ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «افْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَاضْرِبُوا الْهَامَ؛ تُورَثُوا الْجَنَّةَ». رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب. [٣٨٢٢]

قوله: «يقاتل آخرهم المسيح الدجال» أي لا تنقطع تلك الطائفة المتصورة، بل تبقى إلى أن يقاتل آخرهم الدجال. أي إلى قيام الساعة؛ فإن خروج الدجال من أشراف الساعة. ويمكن أن يراد بالآخر عيسى بن مريم ومن تابعه؛ فإنه عليه السلام ينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مهزودتين، «فيطلبه» أي الدجال حتى يدركه بباب لد فيقتله.

الحديث الثاني عن أبي أمامة: قوله: «أو يخلف» هو عطف على «يجهز» وإنما لم يعد الجازم لثلاثتهم استقلاله؛ وليؤذن بأن تجهيز الغاري وكونه خليفة للغاري في أهله ليس بمثابة الشخص بنفسه إلى الغزو. وقوله: «بقارعة» أي بشدة من الشدائد. والباء فيه للتعدي، تفرقه أي تدقه؛ ولذلك سميت القيامة قارعة. وقوله: «بخير» متعلق بـ «يخلف» حال من فاعله أتى به صيانة عما عسى أن ينوي الخيانة فيهم.

الحديث الثالث عن أنس: قوله: «والستكم» «مظ»: أي جاهدوهم بها بأن تدموهم وتصيبوهم وتسبوا أصدانهم ودينهم الباطل، وبأن تخوفوهم بالقتل والاختذ وما أشبه ذلك. فإن قلت: هذا يخالف قوله تعالى: «وَلَا تَسِيُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسِيُوا اللَّهَ عُدْوًا كَبِيرًا» علم^(١). قلت: كان المسلمون يسبون آلهتهم فنهوا؛ لئلا يكون سبهم سببًا لسب الله تعالى، والنهي منصب على الفعل المعطل، فإذا لم يؤد السب إلى سب الله تعالى يجوز.

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «افشوا السلام» «قض»: إفشاء السلام إظهاره ورفع الصوت به، أو إشاعته بأن تسلم على من تراه عرفته أو لم تعرفه. والمراد بضرب

[٣٨٢٠] إسناده ضعيف.

[٣٨٢١] إسناده صحيح.

(١) الأتم: ١٠٨.

٣٨٢٣- * وعن فضالة بن عبيد، عن رسول الله ﷺ، قال: «كل ميت يُختم على عمله إلا الذي مات مُرابطاً في سبيل الله؛ فإنه يُنمى له عمله إلى يوم القيامة، ويأمنُ فتنة القبر» رواه الترمذي، وأبو داود. [٣٨٢٣]

٣٨٢٤ - * ورواه الدارمي عن عتبة بن عامر. [٣٨٢٤]

٣٨٢٥- * وعن معاذ بن جبل، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من قاتل في سبيل الله فَوَاقٍ نَاقَةٍ؛ فَقَدْ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ وَمَنْ جُرِحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ نُكِبَ

الهَامُ الْجِهَادِ، وَلَمَّا كَانَتْ أَعْمَالُهُمْ هَذِهِ تَخْلَفُ عَلَيْهِمُ الْجَنَانُ فَكَانَهُمْ وَرُثَاهَا. أقول: الحديث من باب التكميل، كقوله تعالى: ﴿أَشْدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (١) و﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (٢) فإن تخصيص ذكر الهام بالضرب يدل على بطلانهم وتمكنهم من الضرب الشديد، قال: وأضرب هامة البطل المشيع مع مراعاة السجع، وتواطؤ القرائن على حرف الروى.

الحديث الخامس عن فضالة: قوله: «كل ميت يختم» الحديث، مضى شرحه في الفصل الأول.

الحديث السادس عن معاذ: قوله: «فَوَاقٍ نَاقَةٍ» هو قدر ما بين الحليتين من الراحة تضم فإياه وتفتح. «فا»: هو فى الأصل رجوع اللبى إلى الضرع بعد الحلب، سمي فوقاً لأنه نزل من فوق. قوله: «كاغزرة» الكاف زائدة و«ما» مصدرية والوقت مقدر، يعني يكون حيثئذ غزارة دمه أبلغ من سائر أوقاته، والضمير فى «فإنها» راجع إلى النكبة وهى ما أصابه فى سبيل الله من الحجارة.

«نه»: نكبت إصبعه أى نالت الحجارة، و«النكبة» ما يصيب الإنسان من الحوادث انتهى كلامه. وقد سبق بيان الجرح والنكبة، فاعاد الضمير إلى النكبة دلالة على أن الحكم حكم النكبة إذا كان بهذه المثابة، فما ظنك بالجرح باللسان والسيف، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَهَا﴾ (٣). و«الخراج» - بالضم - ما يخرج من البدن من القروح. و«الطابع» بالفتح الخاتم، والكسر لغة فيه، أى عليه علامة الشهداء وأمارتهم، ونسبة هذه

[٣٨٢٣] إسناده صحيح.

[٣٨٢٤] إسناده صحيح.

(١) الفتح: ٢٩ (٢) المائدة: ٥٤

(٣) التوبة: ٤٣

نكبة؛ فَإِنَّهَا تَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَغْزَرِ مَا كَانَتْ ، لَوْنُهَا الزُّعْفَرَانُ ، وَرِيحُهَا الْمَسْكُ .
وَمَنْ خَرَجَ بِهِ خُرَاجٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛ فَإِنَّ عَلَيْهِ طَائِعَ الشُّهَدَاءِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَأَبُو
دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ . [٣٨٢٥]

٣٨٢٦ - * وَعَنْ خُرَيْمِ بْنِ فَاثِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي
سَبِيلِ اللَّهِ ؛ كُتِبَ لَهُ بِسَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ» . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ . [٣٨٢٦]

٣٨٢٧ - * وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَفْضَلُ الصَّدَقَاتِ ظِلُّ
فُسْطَاطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَمَنْحَةٌ خَادِمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ طُرُوقَةٌ فَحْلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» .
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ . [٣٨٢٧]

٣٨٢٨ - * وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا يُلِجُ النَّارَ مَنْ بَكَى مِنْ
خَشْيَةِ اللَّهِ حَتَّى يَعُودَ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ ، وَلَا يَجْتَمِعُ عَلَى عَبْدِ خَبَرٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
وَدُخَانُ جَهَنَّمَ» . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ . وَزَادَ النَّسَائِيُّ فِي أُخْرَى : «فِي مَنْخَرِي مُسْلِمٍ
أَبَدًا» . وَفِي أُخْرَى : «فِي جَوْفِ عَبْدِ أَبَدًا ، وَلَا يَجْتَمِعُ الشَّحُّ وَالْإِيمَانُ فِي قَلْبِ عَبْدِ
أَبَدًا» . [٣٨٢٨]

القرينة مع القريتين الأولين؛ للترقي في المبالغة من الإثابة بآثار ما يصيب المجاهد في سبيل
الله من العدو تارة ومن غيره أخرى وطورًا من نفسه .

الحديث السابع والثامن عن أبي أمامة : قوله : «ظل فسطاط» «فا» : الفسطاط هو ضرب من
الأبنية في السفر دون السراقق . «الطروقة» الناقة التي يطرُق الفحل عليها أى يضربها . قوله :
«ومنحة خادم» «نه» : منحه اللبن أى يعطيه ناقة أو شاة يتنقع بلبنها زمانًا ويعيدها ، وقد تقع
المنحة على الهبة مطلقًا لأقرضًا ولاعارية . أقول : فقوله : «أو طروقة فحل» عطف على «منحة
خادم» فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أى منحة ناقة ، وكان من الظاهر أن يقال :
منحة فسطاط كما في القريتين ، فوضع الظل موضعها ؛ لأن غاية منفعتها الاستغلال بها .
الحديث التاسع عن أبي هريرة رضى الله عنه : قوله : «لا يجتمع الشح والإيمان» الكشف :
«الشح» - بالضم والكسر - اللوم ، وأن تكون نفس الرجل كزة حريصة على المنع كما قال :

[٣٨٢٥] إسناده صحيح . [٣٨٢٦] إسناده صحيح . [٣٨٢٧] إسناده حسن .

[٣٨٢٨] حديث صحيح لغيره . رواه أحمد ٢/ ٢٥٦ ، ٣٤٠ . والنسائي ١٣/ ١٤ ، والحاكم ٢/ ٧٢ ، وقال
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وسكت عنه الذهبي .

٣٨٢٩ - * وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». رواه الترمذي. [٣٨٢٩]

يمارس نفساً بين جنبيه كزاة إذا هم بالمعروف قالت له مهلا

وقد أضيف إلى النفس لأنه غريزة فيها، وأما البخل فهو المنع نفسه.

أقول: فإذا البخل أعم؛ لأنه قد يوجد البخل ولاشع ثمة ولاينعكس، وعليه ما ورد في شرح السنة: جاء رجل إلى ابن مسعود قال: إني أخاف أن أكون قد هلك، قال: وما ذاك؟ قال: أسمع الله يقول: ﴿وَمَنْ يَوْقَ شَحْ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١) وأنا رجل شحيح لا يكاد أن يخرج من يدى شيء فقال ابن مسعود: ليس ذاك بالشح الذي ذكر الله، إنما الشح أن تأكل مال أخيك ظلماً، ولكن ذاك البخل ويش السوء* البخل.

وقال ابن جبير: الشح إدخال الحرام ومنع الزكاة، فظهر من هذا أن البخل هو مطلق المنع، والشح المنع مع الظلم مطلقاً من أكل مال الغير ومنع الزكاة، وهو معنى* الكز في تفسير الكشف. والكزارة الانقباض واليأس؛ لأن المنع إذا انضم إلى الكزارة والحرص حمل الإنسان على رذائل الأخلاق، بخلاف المنع مطلقاً، روي عن مسلم عن جابر: أن رسول الله ﷺ قال: «اتقوا الشح؛ فإن الشح أهلك من كان قبلكم، حملهم أن يفسقوا دماءهم ويستحلوا محارمهم».

واعلم أن حقيقة الإنسان على ما أشار إليه شيخنا شيخ الإسلام أبو حفص السهروردي: عبارة عن روح ونفس وقلب. وإنما سمي القلب قلباً؛ لأنه تارة يميل إلى الروح ويتصف بصفاتها فيتور ويفلح، وأخرى إلى النفس فيصير مظلماً، فإذا اتصف بصفة الروح تنور وكان مرقاً للإيمان والعمل الصالح ففار وأفلح. قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٢). وإذا اتصف بصفة النفس اظلم، وكان مرقاً للشح الهالك فخاب وخسر ولم يفلح، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَوْقَ شَحْ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ فإني يجتمعان في قلب واحد.

الحديث العاشر عن ابن عباس: قوله: «عين بكت من خشية الله» كناية عن العالم العابد المجاهد مع نفسه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (٣) حيث حصر الخشية فيهم غير متجاوزة عنهم، فصهلت النسبة بين العيين: عين مجاهدة مع النفس والشيطان، وعين مجاهدة مع الكفار. والخوف والخشية مترادفان. قال الشيخ أبو حامد في الإحياء: الخوف سوط الله تعالى يسوق به عباده إلى المواظبة على العلم والعمل؛ لينالوا بهما رتبة القرب من الله تعالى.

[٣٨٢٩] صحيح لشواهده.

(١) الحشر: ٩ (٢) البقرة: ٥ (٣) فاطر: ٢٨

* وفي (ط) [لشيء] ولعله أقرب. * وفي (ك) [متن] ولعله تصحيف.

٣٨٣٠ - * وعن أبي هريرة، قال: مر رجل من أصحاب رسول الله ﷺ بشعب فيه عينة من ماء عذبة، فأعجبته، فقال: لو اعتزلت الناس، فأقمت في هذا الشعب. فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: لا تفعل؛ فإن مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته سبعين عاماً، ألا تحبون أن يغفر الله لكم ويدخلكم الجنة؟ اغزوا في سبيل الله، من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة. رواه الترمذي. [٣٨٣٠]

٣٨٣١ - * وعن عثمان رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل». رواه الترمذي، والنسائي. [٣٨٣١]

الحديث الحادي عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «من ماء» صفة عينة جيء بها مادحة؛ لأن التذكير فيها يدل على نوع من ماء صاف تروق به الأعين وتبهج به الأنفس. و«عذبة» صفة أخرى مميزة للطعم اللذ، السائغ في المرء، ومن ثم أعجب الرجل وتمنى الاعتزال عن الناس. ويجوز أن تكون «لو» امتناعية. وقوله: «فأقمت» عطف على «اعتزلت» وجواب لو محذوف، أي لكان خيراً لي. «تو» وجدنا في سائر النسخ «فيه غيبة» وليس ذلك بسديد ولم تشهد به رواية. «فرض»: في أكثر النسخ «غيضة من ماء» فإن صحت الرواية بها فالمعنى غيضة كائنة من ماء، وهي الأجمة من غاض الماء إذا نضب؛ فإنها مغيضة ماء يجتمع فيه الشجر، والجمع غياض وأغياض.

قوله: «ألا تحبون أن يغفر الله لكم؟» يؤذن أن اعتزال الرجل والاشتغال بعبادة الرب في ذلك الشعب؛ لا يوجب الغفران ولا إدخال الجنة وليس بذلك. والجواب أن المار بالشعب كان في صحبة رسول الله ﷺ وأصحابه القاصدين للغزو، وقد وجب الغزو وكان اعتزاله للتطوع معصية لاستلزامه ترك الواجب، ولذلك تمم الخطاب بقوله: «ألا تحبون؟» تعريضاً بغيره ممن صحبه يومئذ. والله أعلم.

الحديث الثاني عشر عن عثمان رضي الله عنه: قوله: «من المنازل» فإن قلت: هو جمع محلى بلام الاستفراق، فيلزم أن تكون المراقبة أفضل من المجاهدة في المعركة، ومن انتظار الصلاة بعد الصلاة في المساجد، وقد قال فيه: «فلذلك الرباط فذلكم الرباط» وقد شرحناه ثمة. قلت: هذا في حق من فرض عليه المراقبة، وتعين بتعصب الإمام على ما سبق في الحديث السابق.

[٣٨٣٠] إسناده حسن.

[٣٨٣١] إسناده ضعيف.

٣٨٣٢ - * وعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «عُرِضَ عَلَيَّ أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: شَهِيدٌ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ، وَعَبْدٌ أَحْسَنَ عِبَادَةِ اللَّهِ وَنَصَحَ لِمَوَالِيهِ».
رواه الترمذي. [٣٨٣٢]

٣٨٣٣ - * وعن عبدالله بن حُصَيْبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طَوْلُ الْقِيَامِ». قِيلَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جَهْدُ الْمَقْلِ». قِيلَ: فَأَيُّ الْهَجْرَةِ

الحديث الثالث عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «أول ثلاثة» أضاف أفعل إلى النكرة للاستغراق، وإن أول كل ثلاثة من الداخلين في الجنة هؤلاء الثلاثة. وأما تقديم أحد الثلاثة على الآخرين، فليس في اللفظ إلا التنسيق عند علماء المعاني.

قوله: «عفيف» «تو»: أي عفيف عما لا يحل، متعفف من السؤال. «فه»: التعفف هو الكف عن الحرام والسؤال من الناس، أي من طلب العفة وتكلفتها أعطاه الله إياها. وقيل: الاستغفار الصبر والزهادة عن الشيء، يقال: عف يعف عفة فهو عفيف.

أقول على ما ذهب إليه الشيخ التوريشي: الصفة جى بها تكميلاً؛ لأن العفيف الذي تنزه عما لا يحل قد لا يكون متعففاً عن السؤال، فاستدركه بقوله: «متعففاً». وعلى ما ذهب إليه صاحب النهاية من باب التميم؛ لأن المتعفف على تفسيره مبالغة لمعنى عفيف وأحسن عبادة الله، أي أخلص عبادته من قوله ﷺ: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه». ونصح العبد مواليه أن يقيم على ما وجب عليه من الخدمة والأمانة والشفقة. وأطلق الشهادة وقيد العفة والعبادة؛ ليشعر بأن مطلق الشهادة أفضل منهما، فكيف إذا قرن بالإخلاص والنصيحة؟ والوجه أن الشهادة مستغنية عن التقييد؛ فإن من شروطها الإخلاص والنصيحة، والخصلتان مفتقرتان إليه فقيدهما وأطلقها وفيه دلالة على فضلها وأنها أخرى بالتقديم، ودونها العفيف المتعفف إذا أريد بالعفيف الصابر المتنزه عما لا يليق به، والمتعفف تابع له على سبيل المبالغة.

الحديث الرابع عشر عن عبدالله: قوله: «أي الأعمال أفضل» سبق بيان ذلك في أول الكتاب، ووجه الجمع بينه وبين ما يخالفه في الترتيب. «وجهه المقل» مجهود؛ لأنه يكون بجهد ومشقة لقله ماله. وإنما يجوز له الإنفاق إذا قدر على الصبر، ولم يكن له عيال تضيق بإنفاقه.

ولابد في قوله: «من هجر ما حرم الله»، «ومن جاهد المشركين»، «ومن أمريق دمه» من تقدير مضاف أي هجرة من هجر وجهاد من جاهد وقتل من أمريق، ولعل تغيير العبارة في قوله: «فأي القتل أشرف؟» إنما كان لاهتمام هذه الخصلة؛ لأن معنى الشرف هو القدر والقيمة والرفعة. وذلك أن منزلة درجة الشهيد الذي نال من درجات الشهادة أقصاها وغايتها، هو

أفضل؟ قال: «مَنْ هَجَرَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ». قيل: فأيُّ الجهاد أفضل؟ قال: «مَنْ جاهد المشركين بماله ونفسه» قيل: فأيُّ القتل أشرف؟ قال: «مَنْ أَهْرَقَ دَمَهُ وَعُقِرَ جَوَادُهُ». رواه أبو داود.

وفي رواية النسائي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قال: «إِيمَانٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَجِهَادٌ لَا غُلُولَ فِيهِ، وَحَجَّةٌ مَبْرُورَةٌ». قيل: فأيُّ الصلاة أفضل؟ قال: «طَوَّلُ الْقُنُوتِ». ثُمَّ اتَّفَقَا فِي الْبَاقِي. [٣٨٣٣]

٣٨٣٤ - * وعن المقدم بن معدي كَرَبَ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتُّ خِصَالٍ: يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ، وَيُرَى مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيَجَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَرْعِ الْأَكْبَرِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، الْيَاقُوتَةُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَيَزُوجُ ثَتْنَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَيُسْقَى فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقْرَبَائِهِ». رواه الترمذي، وابن ماجه. [٣٨٣٤]

الفردوس الأعلى وهذا الشهيد هو الذي بلذ نفسه وماله وجواده في سبيل الله. وقطع عقر الجواد كناية عن غاية شجاعته وبطالته، وأنه مما لا يطاق أن يظفر به إلا بعقر جواده.

الحديث الخامس عشر عن المقدم: قوله: «في أول دفعة» الجوهري: الدفعة من المطر وغيره بالضم مثل الدفقة وفتح المرة الواحدة. أي يغفر له في أول دفعة وصبة من دمه. قوله: «ويأمن من الفرع الأكبر» إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ﴾ (١). الكشف (٢): قيل: هي النفخة الأخيرة لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ (٣). وعن الحسن: الانصراف إلى النار. وعن الضحاك حين يطبق على النار. وقيل: حين ذبح الموت.

قوله: «تاج الوقار» «نه»: التاج ما يصاغ للملوك من الذهب والجواهر، والوقار الحلم والوراة، وقد قرى وقاراً وقاراً انتهى كلامه. ثم الإضافة إذا كانت بمعنى «من» لا يكون التاج مما

[٣٨٣٣] إسناده صحيح، أما عند النسائي فانظر صحيحه (٢٣٦٦).

[٣٨٣٤] إسناده صحيح.

(١) الأنبياء: ١٠٣.

(٢) الكشف: ٢٢، ٢١/٣.

(٣) النمل: ٨٧.

٣٨٣٥ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من لقي الله بغير أثر من جهاد لقي الله وفيه ثلثة». رواه الترمذي، وابن ماجه. [٣٨٣٥]

٣٨٣٦ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهيد لا يجد ألم القتل إلا كما يجد أحدكم ألم القرصة». رواه الترمذي والنسائي، والدارمي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. [٣٨٣٦]

يتعارف بين الناس، وإذا كانت بمعنى اللام كان التاج هو المتعارف بينهم. ويؤيد الثاني قوله: «الياقوتة منها خير من الدنيا وما فيها» وقوله: «يشفع» أي تقبل شفاعته.

الحديث السادس عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «بغير أثر» «مظ»: أي بغير علامة من جراحة أو تعب نفسي أو بئذ مال أو تهية أسباب المجاهدين، فإن لم تكن له هذه الآثار في الغزو يكن له ثلثة، أي نقصان يوم القيامة.

أقول: قوله: «من جهاد» صفة «أثر» وهي نكرة في سياق النفي فيعم في كل جهاد مع العدو والنفس والشيطان، وكذلك الأثر بحسب اختلاف المجاهدة، قال الله تعالى: «سِيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ». والثلثة: ها هنا مستعمارة للنقصان، وأصلها أن تستعمل في الجدار، ولما شبه الإسلام بالبناء في قوله: «بني الإسلام على خمس» جعل كل خلل فيه ونقصان ثلثة على سبيل الترشيع، وهذا يدل أيضاً على العموم وينصره حديث أبي أمامة. وأما الأثران: فآثر في سبيل الله وآثر في فريضة من فرائض الله.

الحديث السابع عشر عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «القرصة» القرص الأخذ بأطراف الأصابع. وأتى في قوله: «لا يجد ألم القتل» بأداة الحصر، دفعاً لتوهم من يتصور أن ألمه يفضل على ألمها، وذلك في شهيد، دون شهيد يتلذذ ببذل مهجته في سبيل الله طيباً به نفسه، كعمير ابن الحمام وإلقاء تمراته ولقائه الموت. وأشد حبيب الانتصاري حين قتل:

ولست أبالي حين أقتل مسلماً على أي شق كان الله مصرعي

وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو ممزق

الشلو: عضو من أعضاء الجسد، المزعقة: القطعة من اللحم، والمزعقة: الشحم. الارصال: المفصلات.

[٣٨٣٥] ضعيف. (ضعيف الجامع) (٥٨٤٥).

[٣٨٣٦] إسناده حسن. كلما قال الشيخ.

(١) الفتح: ٢٩.

٣٨٣٧ - * وعن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، قال: «ليس شيء أحب إلى الله من قطرتين، وأثرين: قطرة دموع من خشية الله، وقطرة دم يراق في سبيل الله. وأما الأثران: فأثر في سبيل الله، وأثر في فريضة من فرائض الله تعالى». رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن غريب. [٣٨٣٧]

٣٨٣٨ - * وعن عبدالله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتركب البحر إلا حاجباً، أو معتمراً، أو غازياً في سبيل الله؛ فإن تحت البحر ناراً، وتحت النار بحراً». رواه أبو داود. [٣٨٣٨]

الحديث الثاني عشر عن أبي أمامة: قوله: «قطرة دموع» أي قطراتها، فلما أضيفت إلى الجمع أفردت؛ ثقة بفهم السامع مثل: كلوا في بعض بطنكم تغفوا. وإنما أفرد الدم وجمع الدمع تنبيهاً على تفضيل إهراق الدم في سبيل الله على تقاطر الدموع بكاء. قوله: «وأثر في فريضة» «قضى»: الأثر بفتح الحاء ما بقي من الشيء دالاً عليه. والمراد بالأثرين آثار خطي الماشي في سبيل الله، والساعي في فريضة من فرائضه أو ما يبقى على المجاهدين من أثر الجراحات، وعلى الساعي المتعب في أداء الفرائض والقيام بها والكد فيها، من علامة ما أصابه فيها، كاحتراق الجبهة من حر الرمضاء التي يسجد عليها وانفطار الاقدام من برد الماء الذي يتوضأ به. والله أعلم.

الحديث التاسع عشر عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه: قوله: «لا تتركب البحر» «قضى»: يريد أن العاقل لا ينبغي أن يلقي نفسه إلى المهالك ويوقعها مواقع الأخطار، إلا لأمر ديني يتقرب به إلى الله تعالى ويحسن ببلد النفس فيه وإيثاره على الحياة. وقوله: «فإن تحت البحر ناراً وتحت النار بحراً» يريد به تهويل شأن البحر وتعظيم الخطر في ركوبه؛ فإن راكبه متعرض للآفات والمهالك المتراكمة بعضها فوق بعض، لا يؤمن الهلاك عليه ولا يرجى خلاصه، فإن أخطأته ورطة منها جذبته أخرى بمخالبها، فكان الغرق رديف الحرق، والحرق خليف الغرق. الكشف^(١) في قوله تعالى: «وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ»^(٢): قيل: الموقد من قوله تعالى: «وَأَذًا الْبَحَارُ سُجِّرَتْ»^(٣). وعن علي رضي الله عنه أين موضع النار في كنانكم؟ قال: البحر، قال علي رضي الله عنه: «ما أراه إلا صادقاً لقوله»: «وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ»^(٢). والله أعلم.

[٣٨٣٧] إسناده حسن. كلما قال الشيخ.

[٣٨٣٨] إسناده ضعيف.

(٣) التكوين: ٦.

(٢) الطور: ٦.

(١) الكشف: ٣٣/٤.

٣٨٣٩ - * وعن أم حرام، عن النبي ﷺ قال: «المائدُ في البحر الذي يصيبه القىءُ له أجر شهيد، والغريقُ له أجرُ شهيدين». رواه أبو داود. [٣٨٣٩]

٣٨٤٠ - * وعن أبي مالك الأشعري، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من فصلَ في سبيلِ الله، فماتَ، أو قُتِلَ، أو وقَصَّه فرسهُ أو بعيرهُ، أو لدَغَتْهُ هامةٌ، أو ماتَ على فراشهِ بأيِّ حتفٍ شاءَ الله؛ فإنه شهيدٌ، وإنَّ له الجنةَ». رواه أبو داود. [٣٨٤٠]

الحديث العشرون عن أم حرام: قوله: «المائد» منه: هو الذي يدار برأسه من ريح البحر واضطراب السفينة بالأمواج، يقال: ماد يميد إذا مال وتحرك. «مظ»: يعني من ركبِه وأصابه دوران فله أجر شهيد إن ركبِه لطاعة، كالغزو والحج وتحصيل العلم والتجارة إن لم يكن له طريق سواه، ولم يتجر لطلب زيادة المال بل للقوت. أقول: «الذي يصيبه القىء» ليست بصفة مخصصة بل هي مبنية.

الحديث الحادي والعشرون عن أبي مالك: قوله: «من فصل» هو من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾. الكشف: فصل عن موضع كذا إذا انفصل عنه وجاوزه. وأصله فصل نفسه، ثم كثر حذف المفعول حتى صار في حكم غير المتعدي كأنفصل. وقيل: فصل عن البلد فصولاً، ويجوز أن يكون فصله فصلاً، وفصل فصولاً انتهى كلامه.

والمعنى من فصل عن بلده مجاهدًا في سبيل الله أي قاصدًا الغزو. «مظ»: وقَصَّه صرعه ودق عنقه، والوقص الدق والكسر ونحوهما. «نه»: الهامة كل ذات سم يقتل والجمع الهوام، فأما ما يسم ولا يقتل فهو السامة كالعقرب والزنبور. وقد تقع الهوام على ما يذب من الحيوان كالحشرات. والحتف الهلاك، ويقال: مات حتف أنفه إذا مات على فراشه، كأنه سقط لأنفه فمات.

قوله: «وإن له الجنة» تقرير معنى حصول الشهادة بسبب المقاتلة في سبيل الله، وأن له بدل الجنة فهو تلميح إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ - إِلَى قَوْلِهِ - بِأَن لَّهُمُ الْجَنَّةَ﴾ (١).

الحديث الثاني والعشرون عن عبدالله: قوله: «قفلة» هو المرة من القبول وهو الرجوع عن سفره. وفيه وجود أحدهما: أن أجر المجاهد في انصرافه إلى أهله بعد غزوه كأجره في إقباله إلى الجهاد؛ لأن في قوله إراحة للنفس واستعدادًا بالقوة للعود وحفظًا لأهله برجوعه إليهم.

[٣٨٣٩] إسناده حسن. كذا قال الشيخ

[٣٨٤٠] إسناده ضعيف

(٢) التوبة: ١١١

(١) البقرة: ٢٤٩.

* في «ك» «خط».

٣٨٤١ - * وعن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «قِفْلَةُ كَفْزَوَةٍ». رواه أبو داود. [٣٨٤١]

٣٨٤٢ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لِلْغَارِي أَجْرُهُ، وَلِلْجَاعِلِي أَجْرُهُ وَآجِرُ الْغَارِي» رواه أبو داود. [٣٨٤٢]

وثانيًا: أراد به التعقيب وهو رجوعه ثانيًا في الوجه الذي جاء منه منصرفًا، وإن لم يلق عدوا ولم يشهد قتالا، وقد يفعل ذلك الجيش إذا انصرفوا من مغزاهم لأحد أمرين:

أحدهما: أن العدو إذا رآهم قد انصرفوا عنهم آمنوهم، وخرجوا من أمكنتهم. فإذا قفل الجيش إلى دار العدو، نالوا الفرصة منهم، فأغاروا عليهم. والآخر: أنهم إذا انصرفوا ظاهرين لم يأمنوا أن يقفوا العدو أثرهم فيوقعوا بهم وهم غارون، فربما استظهر الجيش أو بعضهم بالرجوع على أدرأجهم، فإن كان للعدو طلب كانوا مستعدين للقائهم، وإلا فقد سلموا وأحرزوا ما معهم من الغنيمة. وثالثها: أن يكون ﷺ سئل عن قوم قفلوا لخوفهم أن يدهمهم من عدوهم من هو أكثر عددًا منهم، ففعلوا ليستضيفوا إليهم عددًا آخر من أصحابهم ثم يكرروا على عدوهم. «تو»: والأول أقوم؛ لأن القفول إنما يستعمل في الرجوع عن الوجه الذي ذهب إليه لحاجة إلى حيث توجه منه.

أقول: التشبيه إنما يذهب إليه إما لإلحاق الناقص بالكامل أو لبيان المساواة. فالتنكير إما للتعظيم فيكون معناه رب قفلة تساري غزوة لمصلحة ما، كما ذكر في الوجه الأول، بل يمكن أن تكون القفلة أرجح من الغزوة إذا لم يكن في الغزو مصلحة للمسلمين، وفي القفلة مصلحة لهم كما ذكر في الوجه الثالث، ولا يبعد أن تستعار القفلة للكثرة.

الحديث الثالث والمشروع عن عبد الله: قوله: «أجره» و«آجر الغاري» تقرر في علم البيان أن المعرفة إذا أُعيدت كان الثاني عين الأول، فالمراد بالغاري الأول، هو الذي جعل له جعل، فمن شرط للغاري جعلًا فله أجر بذل المال الذي جعله جعلًا، وأجر غزاه المجمعول له فإنه حصل بسببه كما قال ﷺ: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيء».

«حسن»: فيه ترغيب للجاعل ورخصة للمجمعول له. واختلفوا في جواز أخذ الجعل على الجهاد فرخص فيه الزهري ومالك وأصحاب أبي حنيفة، ولم يجزوه قوم. وقال الشافعي: لا يجوز أن يغزو بجعل، فإن أخذه فعليه رده. «قضى»: وعلى هذا فتأويل الحديث أن يحمل الجاعل على المجهز للغاري والمعين له ببذل ما يحتاج إليه، ويتمكن به من الغزو من غير استئجار وشرط.

[٣٨٤١] انظر صحيح أبي داود (٢١٧٣).

[٣٨٤٢] انظر صحيح أبي داود (٢٢٠٣).

٣٨٤٣ - * وعن أبي أيوب، سمع النبي ﷺ يقول: «استفتح عليكم الأمصار، وستكون جنود مجنّدة، يُقَطَّعُ عليكم فيها بعوثٌ، فيكره الرجلُ البعثَ، فيتخلصُ من قومه، ثم يتصفّحُ القبائلَ يعرضُ نفسه عليهم، من أكفّيه بعثَ كذا إلا وذلك الأجيرُ إلى آخرِ قطرةٍ من دمه» رواه أبو داود. [٣٨٤٣]

الحديث الرابع والعشرون عن أبي أيوب: قوله: «استفتح عليكم» «مظ»: يعني إذا بلغ الإسلام في كل ناحية، يحتاج الإمام إلى أن يرسل في كل ناحية جيشاً؛ ليحارب من يلي تلك الناحية من الكفار؛ لتلا يغلب كفار تلك الناحية على من في تلك الناحية من المسلمين. أقول: ذهب إلى أن كونهم جنوداً مجنّدة بعد فتح البلاد لهم، والأوجه أن تكون الجنود مبعوئين لفتح البلاد نفسها، فيجب أن يضمن «فتح» معنى «وقف وأطلع»؛ لتعديته به «على» كقوله تعالى: ﴿بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(١) أي أطلعكم ووقفكم. أخبر ﷺ بأنهم سيوقعون فيطمعون على فتح الأمصار لهم، وكذا أخبر بأنهم سيكونون جنوداً مجنّدة، فحيث لا يفتقر أن يقال: إن البعث كان قبل الفتح، وذلك أصعب عليهم من أن يكون بعد الفتح. قوله: «جنود مجنّدة» «فه»: أي مجموعة كما يقال: ألوف مؤلفة وقناطر مقتطرة.

قوله: «يقطع عليكم فيها بعوث» أي يقرر عليكم في تلك الجنود جيوش، بمعنى تلزمون أن تخرجوا بعوثاً تنبعت من كل قوم إلى الجهاد. «فيتخلص» أي يخرج منهم طالباً لخلاصه من أن يبعث، ثم يتصفّح القبائل أي يتفحص عنها، ويتأمل فيها من أكفّيه بعث كذا أي من يعطيني أو يشترط لي شيئاً فأبتمت بدله وأكفّيه البعث.

وقوله: «يعرض عليهم» بدل من قوله: «يتصفّح» ويجوز أن تكون الجملة في محل نصب على الحال من الضمير المرفوع في «يتصفّح». وكذا «من» يجوز أن تكون حالا من المستتر في «عارضاً» أي قاتلاً لهم من أكفّيه. وقوله: «إلا وذلك الأجير» إشارة إلى ذلك الرجل الذي يكره البعث في سبيل الله، بل يرغب فيه للأغراض الدنيوية. وذلك «متبداً والأجير» خبره وهو معرفة يدل على الحصر. وفي اسم الإشارة إشعار بأن ما بعده جدير بمن قبله؛ لاتصافه بالصفة المذكورة، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَأُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢).

ثم في الحصر وجهان: أحدهما: أن يكون تخصيصاً للصفة بالموصوف، أي ليس الأجير إلا هذا فيلزم منه أن يكون المجمعول في الحديث السابق هذا الأجير، وهذا هو الذي وجهه

[٣٨٤٣] انظر ضعيف الجامع (٣٢٥٢)، ولكن عزاه إلى أبي هريرة.

(١) البقرة: ٧٦.

(٢) البقرة: ٥: ٣.

٣٨٤٤ - * وعن يعلى بن أمية، قال: أذن رسول الله ﷺ بالغزو وأنا شيخ كبير ليس لي خادم، فالتمست أجيراً يكفيني، فوجدت رجلاً سميت له ثلاثة دنانير فلما حضرت غيمّة، أردت أن أجري له سهمه، فجئت النبي ﷺ، فذكرت له. فقال: «ما أجِدُ له في غزوتِه هذه في الدنيا والآخرة إلا دنانيره التي تسمى» رواه أبو داود. [٣٨٤٤]

٣٨٤٥ - * وعن أبي هريرة، أن رجلاً قال: يا رسول الله! رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يتنغي عَرَضاً من عَرَضِ الدُّنْيَا. فقال النبي ﷺ: «لا أجرَ له». رواه أبو داود. [٣٨٤٥]

٣٨٤٦ - * وعن مُعَاذ، قال: قال رسول الله ﷺ: «الغزو غزوان، فأما من ابتغى وجه الله، وأطاع الإمام، وأنفق الكريمة، وياسر الشريك، واجتنب الفساد فإن نومه

الشيخ التوريشي حيث قال: أراد بقوله هذا من حضر القتال؛ رغبة فيما عقد عليه من المال لارغبة في الجهاد، ولهذا سماه أجيراً.

وثانيهما: أن يكون تخصيصاً للموصوف بالصفة، أي ليس هذا الرجل غير الأجير وأن صفة الأجير إن تصورت وتحققت ما هي فذلك الرجل لا تتمده تلك الحقيقة. وقد جاء الوجهان في قوله تعالى: «وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»^(١)، وينصر الثاني معنى انتهاء الغاية في «إلى» أي هو الأجير من ابتداء بعثه وسميه ويدل مهبته إلى أن يموت فينقطع دمه، فلا يسمى بغير الأجير البتة، ولا يقال له الغاري في حالة من تلك الحالات، فلا يلزم أن لا يسمى غيره أجيراً، وهذا الوجه يدل على مذهب الشافعي كما دل الوجه الأول على مذهب أبي حنيفة ويؤيد مذهب الشافعي الحديث اللاحق، والحديث السابق مؤول كما سبق.

الحديث الخامس والعشرون عن يعلى: قوله: «أذن» أي أعلم. قوله: «ليس لي خادم» صفة لـ«شيخ» أي ليس لي من يخدمني في الغزو ويعاونني. «حسن»: اختلغوا في الأجير للعمل وحفظ الدواب يحضر الوقعة، هل يسهم له؟ فقيل: لا يسهم له قاتل أو لم يقتل إنما له أجرة عمله. وهو قول الأوزاعي وإسحاق وأحد قولي الشافعي. وقال مالك وأحمد: يسهم له وإن لم يقاتل، إذا كان مع الناس عند القتال. وقيل: يخير بين الأجرة والسهم.

الحديث السادس والعشرون عن معاذ: قوله: «الغزو غزوان» «قضى»: الغزو غزوان: غزو على ما ينبغي، وغزو على ما لا ينبغي، فاقصر الكلام راستغنى بذكر الغزاة وعد أصنافها

[٣٨٤٤] انظر صحيح أبي داود (٢٢٠٤).

[٣٨٤٥] صحيح بشواهده.

(١) البقرة: ٥٠.

وَبُنَّهٗ أَجْرٌ كُلُّهُ. وَأَمَّا مَنْ غَزَا فُخْرًا، وَرِيَاءً، وَسُمْعَةً، وَعَصَى الْإِمَامَ، وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ بِالْكَفَافِ. رواه مالك، وأبو داود، والنسائي. [٣٨٤٦]

وشرح حالهم وبيان أحكامهم عن ذكر القسمين، وشرح كل واحد منهما مفصلاً. قوله: «أطاع الإمام» أي في غزوه فأتى به على نحو ما أمره. «وافق الكريمة» أي المختارة من ماله. وقيل: نفسه، «وياسر الشريك» أي ساهل الرفيق، واستعمل اليسر معه نفعاً بالمعونة وكفاية للمؤنة.

«واجتنب الفساد» أي لم يتجاوز المشروع في القتل والنهب والتخريب. «فإن نومه ونبيه» -أي يظنّه- «أجر كله» أي ذو أجر وثواب. والمعنى أن من كان هذا شأنه كان جميع حالاته من الحركة والسكون، والاستراحة والانتباه مقتضية للأجر، جالبة للثواب، وأن من حاله على خلاف ذلك لم يرجع بالكفاف، أي الثواب، مأخوذ من كفاف الشيء وهو خياره، أو من الرزق أي لم يرجع بخير أو ثواب يقنيه يوم القيامة.

أقول قوله: «أجر كله» جملة «كله» مبتدأ و«أجر» خبره. ولا يصح أن يكون كله تأكيد لـ«أجر» على ما لا يخفى. والمعنى كلٌّ من ذلك أجر. وهذا التركيب مشعر باهتمام حمل الأجر على النوم، والنبه مبالغة في بيان كونهما سببين مستقلين غاية الاستقلال. «مظ»: «لم يرجع بالكفاف» أي لم يعد من الغزو رأساً برأس بحيث لا يكون له أجر ولا عليه وزر بل وزره أكثر؛ لأنه لم يفز لله، وأفسد في الأرض يقال: دعني كفافاً أي تكف عني وأكف عنك. أقول: الوجه ما قاله القاضي؛ لأن الكفاف على هذا المعنى يقتضي أن يكون له ثواب أيضاً واثم، ويزيد إثمه على ثوابه، كما قال عمر رضي الله عنه: وددت أني سلمت من الخلافة كفافاً، لا علي ولا لي. والمرامي المفسد ليس له ثواب آتية.

قال الشيخ أبو حامد في الإحياء: المرامي الذي لا يتغي وجه الله بل يعمل فخرًا ورياء وسمعة تبطل عبادته؛ لأن الأعمال بالنيات، وهذا ليس يقصد العبادة. ثم لا يقتصر على إحباط عبادته حتى يقول: صار كما كان قبل العبادة بل يعصي بذلك ويأثم. «شف»: «ولا بد في قوله: «فأما من ابتغى وجه الله» وفي قوله: «وأما من غزا» من إضمار مضاف تقديره، فأما غزو من ابتغى، وأما غزو من غزا فإنهما قسمان لمورد القسمة.

أقول: ولا يستتب على هذا التقدير إجراء الخير على المبتدأ، فينبغي أن يقلر: الغزو غزوان غزو من ابتغى وجه الله، وغزو من لم يتغ. فأما من ابتغى وجه الله فحكمه كذا، وأما من غزا فخرًا فحكمه كذا. فيكون مع باب الجمع مع التفريق والتقسيم، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ

٣٨٤٧ - * وعن عبد الله بن عمرو، أنه قال: يا رسول الله! أخبرني عن الجهاد. فقال يا عبد الله بن عمرو! إن قاتلتَ صابراً محتسباً؛ بعثك الله صابراً محتسباً. وإن قاتلتَ مرأئياً مكاثراً؛ بعثك الله مرأئياً مكاثراً. يا عبد الله بن عمرو! على أيِّ حال قاتلتَ، أو قُلتَ؛ بعثك الله على تلك الحال. رواه أبو داود. [٣٨٤٧]

لأنكلم نفس إلا بإذنه فمنهم شقي وسعيد فأما الذين شقوا^(١) الآيتين فحذف التفريق لدلالة التقسيم عليه.

هذا معنى قول القاضي: فاقصر الكلام واستغنى بذكر الغزاة عن ذكر القسمين.

وقوله: «أطاع الإمام» إلى آخره نتيجة الإخلاص وابتغاء وجه الله. وقوله: «فخرًا ورياء وسمعة» مقابل لقوله: «ابتغى وجه الله» فيكون ما بعده نتيجة عنه.

الحديث السابع والعشرون عن عبدالله: قوله: «أخبرني عن الجهاد» وهو مطلق يحتمل أنه سأل عن حقيقته وعن ثوابه وعن كونه مقبولا عند الله، أو غير مقبول. والجواب بنبىء أنه سأل عن الثالث. والتكاثر الثباري في الكثرة والتباهي بها، وقد يكون هذا في الأنفس والأموال، قال تعالى: ﴿وتكاثر في الأموال والأولاد﴾^(٢). فالرجل يجاهد للغنمة وإكثار المال ليباهي به؛ ولأن يكثر رجاله وأعدائه وأجناده ولإعلاء كلمة الله وإظهار دينه.

وأعاد «صابراً محتسباً» في الجزء ليؤذن بالتكثير فيهما على أنه له أجر لا يقدر قدره، أي: بعثك الله صابراً كاملاً فيه فيوفي أجره بغير حساب. و«محتسباً» أي مخلصاً متناهياً في إخلاصه راضياً مرضياً، ورضوان من الله أكبر، وفي عكسه قوله: «بعثك الله مرأئياً مكاثراً» ولترقية المعنى فيه وضع المظهر، وهو قوله: «الله» موضع الضمير، ونظيره قوله تعالى: ﴿ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يتوب إلى الله متاباً﴾^(٣).

«الكشاف»^(٤): من يترك المعاصي ويندم عليها ويدخل في العمل الصالح؛ فإنه بذلك تائب إلى الله متاباً مرضياً عنده مكفراً للخطايا محصلاً للثواب، وإلى الله الذي يعرف حق التائبين ويفعل لهم ما يستوجبون. والذي يحب التوابين ويحب المتطهرين، فقوله: «مرضياً عنده» إلى قوله: محصلاً للثواب هو معنى التكثير في «متاباً» المعاد في الجزء بعد الشرط، وقوله: «الذي يعرف» إلى قوله: - يحب التوابين» هو معنى وقوع اسم الله الأعظم الجامع لجميع الصفات في هذا المقام.

[٣٨٤٧] قال الشيخ: إسناده ضعيف.

(١) هود: ١٠٥: ١٠٦. (٢) الحديد: ٢٠.

(٣) الفرقان: ٧١.

(٤) الكشاف: ج (١٠٥/٣).

٣٨٤٨ - * وعن عُقْبَةَ بْنِ مَالِكٍ، عن النبي ﷺ قال: «اعجزتم إذا بعثت رجلاً فلم يَمْضِ لأمري أن تجعلوا مكانه من يَمْضِي لأمري؟». رواه أبو داود. [٣٨٤٨]
وذكر حديث فضالة: «والمجاهد من جاهد نفسه». في «كتاب الإيمان».

الفصل الثالث

٣٨٤٩ - * عن أبي أمامة، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في سرية، فمر رجل بغار فيه شيء من ماء ويقل، فحدث نفسه بأن يقيم فيه ويتخلى من الدنيا، فاستاذن رسول الله ﷺ في ذلك. فقال رسول الله ﷺ: «إني لم أبعث باليهودية، ولا بالنصرانية، ولكني بعثت بالحنيفية السمحة، والذي نفس محمد بيده لَغَدْوَةٌ أو رَوْحَةٌ في سبيل الله؛ خير من الدنيا وما فيها، ولمقام أحدكم في الصف؛ خير من صلاته ستين سنة». رواه أحمد. [٣٨٤٩]

٣٨٥٠ - * وعن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «من غزا في سبيل الله ولم يثر إلا عقلاً فله ما نوى» رواه النسائي. [٣٨٥٠]

الحديث الثامن والعشرون عن عقبة: قوله: «فلم يَمْضِ لأمري» أي إذا أمرت أحداً أن يذهب إلى أمر فلم يذهب إليه فاقبموا مكانه غيره، أو إذا بعثته لأمر ولم يَمْضِ لإمضاء أمري وعصاني فاعزلوه.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن أبي أمامة: قوله: «ولكني بعثت بالحنيفية السمحة» «الكن» تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها كما تقرر، أي ما بعثت بالرهبانية الشاقة بل بعثت بالحنيفية السمحة، فوضع قوله: «باليهودية ولا بالنصرانية» موضع قوله: «الرهبانية الشاقة». «مع»: الظاهر أن الغدوة والروحة غير مختصين بالغدو والروح، بل كل لمحمة وساعة هي في سبيل الله خير له من الدنيا وما فيها لو ملكها وتصور تنعم فيها؛ لأنه زائل ونعيم الآخرة باق. وقيل: لو ملكها وأنفقها في أمور الآخرة. وبقية الحديث مضى شرحه في الفصل الثاني في حديث أبي هريرة. الحديث الثاني عن عبادة: قوله: «إلا عقلاً» والعقل جبل صغير تشد به ركبتى البعير لتلا

[٣٨٤٨] انظر صحيح أبي داود (٢٢٨٧).

[٣٨٤٩] نم مسند أحمد (٢٦٦/٥).

[٣٨٥٠] قال الشيخ: حديث صحيح.

٣٨٥١ - * وعن أبي سعيد [رضي الله عنه] أن رسول الله ﷺ قال: «من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً؛ وجبت له الجنة». فعجب لها أبو سعيد. فقال: أعدّها عليّ يا رسول الله! فأعادها عليه، ثم قال: «وأخرى يرفع الله بها العبد مائة درجة في الجنة، ما بين كلّ درجتين كما بين السماء والأرض». قال: وما هي يا رسول الله؟ قال: «الجهاد في سبيل الله، الجهاد في سبيل الله، الجهاد في سبيل الله» رواه مسلم.

٣٨٥٢ - * وعن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف». فقام رجل رث الهيئة فقال: يا أبا موسى! أنت سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا؟ قال: نعم. فرجع إلى أصحابه، فقال: اقرأوا عليكم السلام، ثم كسر جفن سيفه، فالثقاء، ثم مشى بسيفه إلى العدو فضرب به حتى قتل. رواه مسلم.

ينفر، وهو مبالغة في قطع الطمع عن الغنيمة بل يكون خالصاً لله تعالى غير مشوب بأغراض دنيوية، كقوله ﷺ: «وإنما لأمرئ ما نوى».

الحديث الثالث عن أبي سعيد: قوله: «وأخرى» صفة موصوف محذوف، وهو مبتدأ «ويرفع الله» خبره، أو منصوب على إضمار فعل، أي ألا أبشرك ببشارة أخرى. وقوله: «يرفع الله» صفة أو حال. وقيل: أي وخصلة أخرى. وينصر التقدير الأول قوله: «فعجب لها». وفي هذا الأسلوب تفخيم أمر الجهاد وتعظيم شأنه فإن قوله: «من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً» مشتمل على جميع ما أمر الله به ونهى عنه ومنه الجهاد. وكذا إيهامه بقوله: «وأخرى» وإبرازه في صورة البشارة ليسأل عنها فيجاب بما يجاب؛ لأن التبيين بعد الإبهام أوقع في النفس، وكذا تكراره ثلاث مرات. ونظير الحديث قوله تعالى: «هل أدلكم على تجارة تنجيكم - إلى قوله - ويشر المؤمنين» (١).

الحديث الرابع عن أبي موسى: قوله: «تحت ظلال السيوف» «مع»: معناه أن الجهاد وحضور معركة القتال طريق إلى الجنة وسبب لدخولها. أقول: هو كناية تلويحية عن إعلاء كلمة الله ونصرة دينه؛ فإن «تحت ظلال السيوف» مشعر بكونها مشهورة غير مغمدة، ثم هو مشعر بكونها رافعة فوق رؤس المجاهدين كالمظلات. ثم هو على التسايف والتضارب في المعارك. ثم هو على إعلاء كلمة الله العليا، ونصرة دينه القويم الموجبة لأن يفتح لصاحبها أبواب الجنة كلها،

٣٨٥٣ - * وعن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه: «إنه لما أُصيب إخوانكم يوم أُحُدٍ؛ جعل الله أرواحهم في جوف طير خضر، ترد أنهار الجنة تأكل من ثمارها، وتاوي إلى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش؛ فلما وجدوا طيب مأكلهم، ومشربهم، ومقيلهم. قالوا: من يبلغ إخواننا عنا أننا أحياء في الجنة، لنكلا يزهّدوا في الجنة، ولا يَنكَلُوا عند الحرب. فقال الله تعالى: أنا أبلغهم عنكم، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءُ﴾^(١) إلى آخر الآيات» رواه أبو داود.

٣٨٥٤ - * وعن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «المؤمنون في الدنيا على ثلاثة أجزاء: الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، والذي يأمته الناس على أموالهم وأنفسهم، ثم الذي إذا أشرف على طمع تركه لله عز وجل» رواه أحمد. [٣٨٥٤]

ويدعى أن يدخل من أي باب شاء، وهو أبلغ في الكرامة من أن يقال: الجنة تحت ظلال السيوف؛ ومن ثم سلم الرجل على أصحابه تسليم توديع وكسر جفن سيفه ومضى.

الحديث الخامس عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «ومقيلهم» المقيل المكان الذي يورى إليه للاسترواح وقت الظهيرة والنوم فيه، وهو هنا كناية عن التمتع والترف؛ لأن المترفعين في الدنيا يعيشون فيها متنعين. وقوله: «ولا يَنكَلُوا» يقال: نكل عن العمل ينكل إذا جبن وفتر. «نه»: وفي حديث على رضي الله عنه: «غير نكل في قدم» أي بغير جبن وإحجام في الإقدام.

الحديث السادس عن أبي سعيد: قوله: «على ثلاثة أجزاء» الأجزاء إنما تقال فيما يقبل التجزئة من الأعيان، فجعل المؤمنين كنفس واحدة في التعاطف والتواد، كما جعلوا يدًا واحدة في قوله ﷺ: «وهم يد على من سواهم». و«ثم» في «ثم لم يرتابوا» كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْهَمُوا﴾^(٢) للتراضي في الرتبة؛ لأن الثبات على الاستقامة وعلى عدم الارتياب أشرف وأبلغ من مجرد الإيمان والعمل الصالح. وكذا في قوله: «ثم الذي إذا أشرف على طمع». والطمع هنا يراد به اتباع هوى النفس إلى ما تشتهيه فتؤثره على متابعة الحق فترك مثله منتهى غاية المجاهدة. قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾^(٣).

[٣٨٥٤] انظر مستد أحمد (٨/٣).

(١) آل عمران: ١٦٩.

(٢) فصلت: ٣٠.

(٣) النازعات: ٤٠، ٤١.

٣٨٥٥ - * وعن عبد الرحمن بن أبي عميرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ما من نفس مسلمة يقبضها ربها، تحب أن ترجع إليكم، وأن لها الدنيا وما فيها، غير الشهيد». قال ابن أبي عميرة: قال رسول الله ﷺ: «لأن أقتل في سبيل الله؛ أحب إلي من أن يكون لي أهل الوير والمدر». رواه النسائي. [٣٨٥٥]

٣٨٥٦ - * وعن حسناء بنت معاوية، قالت: حدثنا عمي، قال: قلت للنبي ﷺ: من في الجنة؟ قال: «النبي في الجنة، والشهيد في الجنة، والمولود في الجنة، والوكيد في الجنة». رواه أبو داود. [٣٨٥٦]

٣٨٥٧ - * وعن علي، وأبي الدرداء، وأبي هريرة، وأبي أمامة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وعمران بن حصين، رضي الله عنهم أجمعين، كلهم يحدث عن رسول الله أنه قال: «من أرسل نفقة في سبيل الله وأقام في بيته؛ فله بكل درهم سبعمائة درهم. ومن غزا بنفسه في سبيل الله، وأنفق في وجهه ذلك؛ فله بكل درهم سبعمائة ألف درهم» ثم تلا هذه الآية: «والله يضاعف لمن يشاء»^(١). رواه ابن ماجه. [٣٨٥٧]

الحديث السابع عن عبد الرحمن: قوله: «وأن لها الدنيا وما فيها» يجوز أن يكون معطوفاً على «أن ترجع» وأن يكون حالاً إن روى بكسر «إن». و«غير الشهيد» بدل من فاعل «تحب» والمراد به أهل الوير، سكان البوادي؛ لأن خيابهم من الوير غالباً، وبه أهل المدر، سكان القرى والأصبار، وأراد به الدنيا وما فيها كما سبق. فغلب العقلاء على غيرهم كما في قوله تعالى: «رب العالمين»^(٢) في أحد وجهيه، وأسند المحبة إلى نفسه الزكية ﷺ، والمراد به غيره لقوله ﷺ: «ما أحب إلي». الخ.

الحديث الثامن عن حسناء: قوله: «والمولود في الجنة» الظاهر أنه أراد جنس من هو قريب العهد من الولادة سواء كان من أولاد الكفار أو غيرهم. و«الوكيد» الموءود وهو الذي يدفن حياً من البنات، وقد سبق في باب القدر الخلاف في ذلك.

الحديث التاسع عن علي رضي الله عنه: قوله: «في وجهه ذلك» أي في جهته وقصده. «فأينما تولوا فثم وجه الله»^(٣) المغرب: أي جهته التي أمر بها تعالى ورضيها.

[٣٨٥٥] قال الشيخ: إسناده حسن.

[٣٨٥٦] انظر صحيح أبي داود (٢٢٠٠).

[٣٨٥٧] قال الشيخ: إسناده ضعيف.

(٣) البقرة: ١١٥

(٢) الفاتحة: ١١٥.

(١) البقرة: ١٦١.

٣٨٥٨ - * وعن فضالة بن عبيد، قال: سمعتُ عمرَ بنَ الخطابِ يقولُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «الشَّهادَةُ أَرْبَعَةٌ: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الْإِيمَانِ، لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهَ حَتَّى قُتِلَ؛ فَذَلِكَ الَّذِي يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَعْيُنُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَكَذَا» وَرَفَعَ رَأْسَهُ حَتَّى سَقَطَتْ قَلَنَسُوهُ، فَمَا أَذْرِي أَقْلَنَسُوهُ عُمَرُ أَرَادَ، أَمْ قَلَنَسُوهُ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: «وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الْإِيمَانِ، لَقِيَ الْعَدُوَّ، كَأَنَّمَا ضُرِبَ جِلْدُهُ بِشَوْكٍ طَلَعَ مِنَ الْجَبَنِ، أَنَّهُ سَهْمٌ غَرِبَ فَقَتَلَهُ؛ فَهُوَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ. وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهَ حَتَّى قُتِلَ؛ فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ. وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أَسْرَفَ عَلَى نَفْسِهِ، لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهَ حَتَّى قُتِلَ؛ فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ [٣٨٥٨].

٣٨٥٩ - * وعن عتبة بن عبيد السلمى، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْقَتْلَى ثَلَاثَةٌ: مُؤْمِنٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتِلٌ حَتَّى يُقْتَلَ». قَالَ النَّبِيُّ ﷺ

الحديث العاشر عن فضالة: قوله: «فصدق الله» يعني أن الله تعالى وصف المجاهدين الذين قاتلوا لوجهه صابرين محتسبين، فيجزى هذا الرجل بفعله، وقاتل صابراً محتسباً فكانه صدق الله تعالى بفعله. قال تعالى: ﴿رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (١) وقوله: «مكنا» مصدر قوله: «يرفع» أي رفعاً مثل رفع راسي هكذا كما تشاهدون. وهذا القول كناية عن تنامي رفعة منزلته. وقوله: «ضرب جلده بشوك طلع» إما كناية عن كونه يقف شعره من الغزع والخوف، أو عن ارتعاد فرواقه واليتية. قال:

متى ما نلتقي فردين ترجف روافف أليتيك وتستطارا

و«من الجبن» بيان التشبيه. والفرق بين هذا وبين الأول - مع أن كلاهما جيد الإيمان - أن الأول صدق الله في إيمانه لما فيه من الشجاعة، وهذا بذل مهجته في سبيل الله ولم يصدق لما فيه من الجبن. والفرق بين الثاني والرابع أن الثاني جيد الإيمان غير مصدق بفعله، والرابع عكسه. فعلم من وقوعه في الدرجة الرابعة، أن الإيمان والإخلاص لا يولايه شيء، ومبنى الأعمال على الإخلاص.

الحديث الحادي عشر عن عتبة: قوله: «مؤمن» بين القتلَى بقوله: «مؤمن» باختيار ما يؤول إليه بقوله: «يقتل». وقوله: «قال النبي ﷺ» ذكره في أثناء الحديث مرتين احتياطاً؛ لئلا يلتبس

[٣٨٥٨] انظر ضيف الجامع (٣٤٤٥).

(١) الأحزاب: ٢٣.

ﷺ فيه: «ذلك الشهيد الممتحن في خيمة الله تحت عرشه، لا يفضلُه النبيون إلا بدرجة النبوة. ومؤمنٌ خلطَ عملاً صالحاً وآخر سيئاً، جاهدَ بنفسه وماله في سبيلِ الله، إذا لقيَ العدوَّ قاتَلَ حتى يُقتَلَ» قال النبي ﷺ فيه: «مُصَمِّصَةٌ مَحَتْ ذُنُوبَهُ وَخَطَايَاهُ، إِنَّ السَّيْفَ مَحَاءٌ لِلخَطَايَا، وَأَدْخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَ. وَمُتَأَقِّقٌ جَاهِدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَإِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتَلَ حَتَّى يُقْتَلَ؛ فَذَلِكَ فِي النَّارِ، إِنَّ السَّيْفَ لَا يَمْحُو التُّفَاقَ» رواه الدارمي. [٣٨٥٩]

٣٨٦ - * وعن ابن عائذ، قال: خرج رسولُ الله ﷺ في جنازة رجل، فلما وُضِعَ قال عمرُ بنُ الخطابِ [رضي الله عنه]: لا تُصَلِّ عليه يا رسولَ الله! فإنه رجلٌ فاجرٌ، فالتفت رسولُ الله ﷺ إلى الناس، فقال: «هل رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ الْإِسْلَامِ؟» فقال رجلٌ: نعم، يارسولَ الله! حَرَسَ لَيْلَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَنَّا عَلَيْهِ التُّرَابَ، وَقَالَ: «أَصْحَابُكَ يَظُنُّونَ أَنَّكَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ» وَقَالَ: «يَا عَمْرُؤُا إِنَّكَ لَا تُسْأَلُ عَنْ أَعْمَالِ النَّاسِ؛ وَلَكِنْ تُسْأَلُ عَنِ الْفِطْرَةِ». رواه البيهقي في «شعب الإيمان». [٣٨٦٠]

نص النبي بروايته اهتماماً بشأن المقول. وقوله: «الشهيد» يجوز أن يكون خبر «ذلك» و«الممتحن» صفة «الشهيد» و«في خيمة الله» خبر بعد خبر، وأن يكون الشهيد صفة «ذلك» وكذا «الممتحن» صفة لـ «ذلك» و«في خيمة الله» خبر. والممتحن المجرب من قولهم: امتحن فلان لأمركذا جرب له ودرب للنهوض به، فهو مضطجع غير وأن عنه. والمعنى أنه صابر على الجهاد قوي على احتمال مشاقه.

«فا» «مصمصة» أي مطهرة من دنس الخطايا من قولهم: مصمصة الإناء بالماء إذا رقرقه فيه وحركته حتى يظهر، ومنه مصمصة الفم وهو غسله بتحريك الماء فيه كالمضمضة. وقيل: هي بالصاد غير المعجمة بطرف اللسان وبالضاد بالفم كله. وإنما أنت لأنه في معنى الشهادة، أو أراد خصلة مصمصة، فأقام الصفة مقام الموصوف.

الحديث الثاني عشر عن ابن عائذ: قوله: «ولكن تسأل عن الفطرة» أي عن الإسلام وأعمال الخير؛ لقوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه». يعني أنت يا عمراً ومثلك لا يخبر في مثل هذا الموطن عن أعمال الشر للموتى، بل أخبر عن أعمال الخير

[٣٨٥٩] قال الشيخ: [سناده صحيح.]

[٣٨٦٠] انظر شعب الإيمان (٤/٤٣).

(١) باب إعداد آلة الجهاد

الفصل الأول

٣٨٦١ - * عن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» (١) أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ» رواه مسلم.

٣٨٦٢ - * وعنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَتُنَحُّ عَلَيْكُمْ الرُّومُ وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ؛ فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهُوَ بِأَسْهُمِهِ» رواه مسلم.

كما قال: «اذكروا موتاكم بالخير» فوضع «الأسال» موضع لاتخير لثلا يسأل أحد عن ذلك. ولا تخبر نفيًا للسؤال بالكلية فينتفي الأخبار أيضًا؛ ولذلك سأل رسول الله ﷺ عن أعمال الخير، بقوله: «هل رآه أحد على عمل الإسلام» وشهد عليه بالجنة لحراسته، فاكتمى بالحراسة عن غيرها من الأعمال الصالحة؛ ترجيحًا للقطرة على الأعمال السيئة.

باب إعداد آلة الجهاد

الفصل الأول

الحديث الأول عن عقبة: قوله: «من قوة» «الكشاف»: هي كل ما يتقوى به في الحرب من عددها. أقول: تفسير رسول الله ﷺ القوة بالرمي يخالف ما ذكره؛ ولأن «ما» في «ما استطعتم» موصولة، والعائد محذوف و«من قوة» بيان له، فالمراد بها نفس القوة وفي هذا البيان والمبين إشارة إلى أن هذه العدة لا تستتب بدون المعالجة والإدمان الطويل، وليس شيء من عدة الحرب وأداتها أحوج إلى المعالجة والإدمان عليها مثل القوس والرمي بها؛ ولذلك كرر ﷺ تفسير القوة بالرمي.

وقوله في الحديث الآتي: «فلا يعجز أحدكم أن يلهو بأسهمه» إشارة إلى هذا. «مح»: وفيه وفي الحديث بعده فضيلة الرمي والمناضلة والاعتناء بذلك بنية الجهاد في سبيل الله والمراد بهذا الثمر على القتال والتدريب فيه ورياضة الأعضاء بذلك.

الحديث الثاني عن عقبة: قوله: «فلا يعجز أحدكم» «مظ»: يعني أهل الروم غالب حريمهم بالرمي، وأنتم تتعلمون الرمي ليمكنكم محاربة أهل الروم، وستفتح عليكم، ويدفع الله عنكم شر أهل الروم، فإذا فتح لكم الروم فلا تتركوا الرمي وتعلمه، بأن تقولوا: لم تكن نحتاج في

(١) الألفاظ: ٦٠.

٣٨٦٣ - * وعنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهُ؛ فَلَيْسَ مِنَّا، أَوْ قَدْ عَصَى» رواه مسلم.

٣٨٦٤ - * وعن سلمة بن الأكوع، قال: خرج رسول الله ﷺ على قوم من أسلم يتناضلون بالسوق. فقال: «ارموا بني إسماعيلَ فَإِنْ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا، وَأَنَا مَعَ بَنِي فَلَانٍ لِأَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ. فامسكوا بأيديهم، فقال: «ما لكم؟» قالوا: وكيف نرمي وأنت مع بني فلان؟ قال: «ارموا وأنا معكم كلُّكم». رواه البخاري.

٣٨٦٥ - * وعن أنس، قال: كان أبو طلحة يترسُ مع النبي ﷺ بترس واحد، وكان أبو طلحة حسن الرمي، فكان إذا رمى تشرف النبي ﷺ، فينظر إلى موضع تبليه. رواه البخاري.

قتالهم إلى الرمي بل تعلموا الرمي وداوموا عليه؛ فإن الرمي مما يحتاج إليه أبدًا. «شف: أي لا ينبغي أن يعجز أحدكم عن تعلم الرمي، حتى إذا حان وقت فتح الروم أمكنه العون على الفتح، وهذا حث وتحريض منه ﷺ على تعلم الرمي، والمعنى له أن يلعب بها وليس ممنوعًا عنه.

أقول: لعل الأوجه التوجيه الثاني؛ فإن الفاء في قوله: «فلا يعجز» سببية كأنه قيل: إن الله سيفتح لكم عن قريب الروم وهم رماة ويكفيكم الله تعالى بواسطة الرمي شرهم، فإذا لا يعجز أحدكم أن يلهو بأسهمه، أي عليكم أن تهتموا بشأن النضال وتمرنوا فيه، وعضوا عليه بالنواجذ حتى إذا راوئتم محاربة الروم تكونوا متمكنين منه وإنما أخرجه مخرج اللهو إمالة للرغبات إلى تعلم الرمي وإلى الترامي والمسابقة؛ فإن النفوس مجبولة على ميلها إلى اللهو.

الحديث الثالث عن عقبة: قوله: «فليس منا» أي فليس بمتصل بنا ومعدد في مرمتنا، وهو أشد مما لم يتعلم؛ لأنه لم يدخل في مرمتهم، وهذا دخل ثم خرج كأنه رأى النقص فيه أو استهزا به. وكل ذلك كفران لتلك النعمة الخطيرة.

الحديث الرابع عن سلمة: قوله: «بالسوق» وهو معروف وقيل: هو اسم موضع. «فرض: السوق جمع ساق استعمله للأسهم على سبيل الاستعارة. -انتهى كلامه. «ولاحد الفريقين» متعلق بقوله: «فقال» أي قال: لأجل أحد الفريقين أنا معهم. وقوله: «فأمسكوا بأيديهم» الباء زائدة في المفعول أي امتنعوا من الرمي.

الحديث الخامس عن أنس رضي الله عنه: قوله: «تشرف» «نه»: أي تحقق نظره وتطلع عليه، وأصل الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك، وتنظر كالذي يستظل الشمس حتى

٢٨٦٦ - * وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «البركة في نواصي الخيل» متفق عليه.

٣٨٦٧ - * وعن جرير بن عبدالله، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يُلَوِّي ناصيةَ فرسٍ بأصبعه، ويقولُ: «الخيْلُ معقودٌ بنواصيها الخيرُ إلى يومِ القيامةِ: الأجرُ والغنِمةُ» رواه مسلم.

٣٨٦٨ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَتَصَدِيقًا بِوَعْدِهِ؛ فَإِنَّ شَبْعَةَ، وَرِيَّةَ، وَرُوثَةَ وَبُوَكَةَ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه البخاري.

يستبين الشيء. أقول: والفاء في «فكان» سببية أي لأجل أنه كان حسن الرمي يتبع النبي ﷺ بصره لسهمة؛ لينظر المصاب من الأعداء من هو؟ لأن النبي ﷺ إنما يتوس بترسه وقاية واستشراقًا.

الحديث السادس والسابع عن جرير: قوله: «ناصية فرس» مع: «أراد به الناصية» هنا الشعر المسترسل على الجبهة. «خطأ»: قالوا: وكفى بالناصية عن جميع ذات الفرس. يقال: فلان مبارك الناصية ومبارك الفرة أي الذات.

قوله: «معقود» «نه»: أي ملازم لها كأنه معقود فيها. أقول: ويجوز أن يكون الخير المفسر بالاجر والغنمة استعارة مكنية، شبهه لظهوره وملازمته بشيء محسوس معقود بخيل على مكان رفيع ليكون منظورًا للناس ملازمًا لنظره، فنسب الخير إلى لازم المشبه به، وذكر «الناصية» تجريدًا للاستعارة. «حسن»: فيه الترغيب في اتخاذ الخيل للجهاد، وأن الجهاد لا يتقطع أبدًا.

الحديث الثامن عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «مَنْ احْتَبَسَ» «تو»: حبسته وأحبسته واحتبس أيضًا بنفسه يتعدى ولا يتعدى. والمعنى أنه يحبس على نفسه لئلا يفسد ما عسى أن يحدث في ثغر من الثغور من ثلثة، قوله: «إيمانًا» مفعول له أي ربطه خالصًا لله تعالى امتثالًا لأمره، وقوله: «تصديقًا بوعده» عبارة عن الثواب المرتب على الاحتباس. تلخيصه أنه احتبس امتثالًا واحتسابًا، وذلك؛ أن الله تعالى وعد الثواب على الاحتباس، فمن احتبس فكأنه قال: صدقت فيما وعدتني.

الحديث التاسع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «يكره الشكال» «نه»: الشكال في الخيل أن تكون ثلاث قوائم منه محجلة وواحدة مطلقة تشبيهاً بالشكال، أي الذي تشكل به الخيل؛ لأنه يكون في ثلاث قوائم غالبًا. وقيل: هو أن تكون الواحدة محجلة والثلاث مطلقة. وقيل: هو أن تكون إحدى يديه وإحدى رجليه من خلاف محجلتين.

٣٨٦٩ - * وعنه، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشُّكَالَ فِي الْخَيْلِ. وَالشُّكَالُ: أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيَمْنَى بَيَاضٌ وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى، أَوْ فِي يَدِهِ الْيَمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى. رواه مسلم.

٣٨٧٠ - * وعن عبد الله بن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي أَضْمَرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ، وَأَمَدَهَا ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ، وَبَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَمْيَالٍ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَبَيْنَهُمَا مِيلٌ. متفق عليه.

٣٨٧١ - * وعن أنس، قال: كَانَتْ نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْمَى الْعَضْبَاءُ، وَكَانَتْ لَا تَسْبِقُ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ، فَسَبَقَهَا، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْتَفِعَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ». رواه البخاري.

ولإنما كرهه لأنه كالمشكول صورة تفاؤلا. ويمكن أن يكون جرب ذلك الجنس فلم يكن فيه نجابة. وقيل: إذا كان مع ذلك أفر رالت الكراهة لزوال شبه الشكال.

الحديث العاشر عن عبد الله: قوله: «أضمرت» «نه»: الضمر الهزال وخفة اللحم، وأراد بالإضمار التضمير، وهو أن يعلف الفرس حتى يسمن ثم يرده إلى القوت، وذلك في أربعين يوما وقد كانوا يشدون عليه السرج ويجعلونه بالجل، حتى يعرف تحت فيذهب هزاله ويشد لحمه. وهذه المدة تسمى المضمار، والموضع الذي يضم فيه أيضا مضمار. والرواية على ما ذكرنا؛ والمشهور من كلام العرب التضمير؛ فلعله من بعض الرواة أقام الإضمار موضع التضمير، أو كانوا يستعملون ذلك. و«الحفيا» - بفتح الحاء وسكون الفاء - يمد ويقصر. وأضيف «الثنية» إلى «الوداع»؛ لأنها موضع التوديع.

الحديث الحادي عشر عن أنس: قوله: «العضباء» «نه»: هو علم لها منقول من قولهم: ناقة عضباء أي مشقوقة الأذن ولم تكن مشقوقة الأذن. قال: بعضهم: إنها كانت مشقوقة الأذن، والاول أكثر. قال الزمخشري: هو منقول من قولهم: ناقة عضباء وهي القصيرة اليد، والقعود من الإبل ما أمكن أن يركب وأثناء أن يكون له ستان، ثم هو قعود إلى السنة السادسة ثم هو جمل.

قوله: «على الله» متعلق بـ«حقًا» و«أن لا يرتفع» خبر «إن» و«أن» مصدرية فتكون معرفة الاسم نكرة، فيكون من باب القلب، أي أن عدم الارتفاع حق على الله على نحو قوله: كان مزاجها غسل وماء. ويمكن أن يتمحل بأن يقال: «على الله» صفة «حقًا» أي حقًا ثابتًا واجبًا على الله. وفيه وفي الذي قبله جوار المسابقة بالخيل والإبل.

الفصل الثاني

٣٨٧٢ - * عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ: صَانِعَهُ يَحْتَسِبُ فِي صُنْعَتِهِ الْخَيْرَ، وَالرَّامِيَ بِهِ، وَمُتَّبِعَهُ، فَارْمُوا وَارْكَبُوا، وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، كُلُّ شَيْءٍ يَكْهُو بِهِ الرَّجُلُ بَاطِلٌ، إِلَّا رَمِيَهُ بِقَوْسِهِ، وَتَأْدِيَتِهِ فَرَسَهُ، وَمُلَاعِبَتَهُ امْرَأَتَهُ؛ فَلِئَظْهَنَ مِنَ الْحَقِّ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِمِيُّ: «وَمَنْ تَرَكَ الرَّمِيَّ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ رَغْبَةً عَنْهُ فَإِنَّهُ نِعْمَةٌ تَرَكَهَا». أَوْ قَالَ: «كَفَرَهَا». [٣٨٧٢]

٣٨٧٣ - * وعن أَبِي نَجِيحٍ السُّلَمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَلَغَ بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَهُوَ لَهُ دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَمَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛

الفصل الثاني

الحديث الأول من عقبة: قوله: «ومنبله» «ته»: يقال: تَبَّلْتُ الرجلَ بالتشديد إذا ناولته النبل ليرمي به. وكذلك أنبلته. قال أبو عمرو الزاهد: نبلته وأنبلته ونبلته، ويجوز أن يراد بالنبل الذي يرد النبل على الرامي من الهدف. قوله: «واركبو» عطف «واركبو» يدل على المغايرة وأن الرامي يكون راجلاً والراكب رامحاً، فيكون معنى قوله: «وأن ترموا» أن الرمي بالسهم أحب إلي من الطعن بالرمح. قال ابن عباد:

ومكان ضنك على الفارس والراجل ضيق على الرامح والنابل

وفي هذا الكلام لف ونشر.

الحديث الثاني عن أبي نجيح: قوله: «من بلغ بسهم» «مظ»: أي أوصل سهماً إلى كافر فهو له درجة، ومن رمى سهماً كان له من الثواب مثل عدد رقبة وإن لم يوصل إليه. أقول: فعلى هذا في الكلام تنزل من الأعلى إلى الأدنى. ويمكن أن يحمل على الترتي فيقال: إن مفعول «بلغ» محذوف يقال: بلغت المكان إذا وصلت إليه، والباء حال أي من بلغ مكان الحرب مع سهمه ومصاحباً له يكون له درجة، وإن رمى به تكون له درجات. والرواية الثانية وهي «من شاب شبيبة في سبيل الله» أنسب بهذا المقام. ومعناه من مارس المجاهدة حتى تشيب طاقه من شعره فله ما لا يوصف من الثواب. دل عليه تخصيص ذكر النور والتذكير فيه. ومن روى «في الإسلام» بدل «في سبيل» أراد بالعام الخاص، أو سعى الجهاد إسلاماً؛ لأنه عموده وفروة سنامه.

[٣٨٧٢] انظر صحيح ابن ماجه (٢٢٦٧) وقال الشيخ (ضعيف، ضعيف أبي داود (٣٣٢)، لكن قوله «كل ما يلهو...» صحيح إلا فإظنه من الحق» الصحيحة ٣١٥.هـ. [٣٨٧٣] انظر شعب الإيمان (٦٨/٤).

فهو له عندلٌ مُحَرَّرٌ. وَمَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ؛ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. رواه البيهقي في «شعب الإيمان». وروى أبوداود الفصل الأول، والنسائي الأول والثاني، والترمذي الثاني والثالث، وفي روايتهما: «مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ بَذَلَ فِي الْإِسْلَامِ».

٣٨٧٤ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلِ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ» رواه الترمذي، وأبوداود، والنسائي. [٣٨٧٤]

٣٨٧٥ - * وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، فَإِنْ كَانَ يُؤْمِنُ أَنْ يُسَبِّقَ؛ فَلَا خَيْرَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يُسَبِّقَ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ». رواه في

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «لا سبق» أنه: هو يفتح الباب. ما يجعل من المال رهناً على المسابقة. وبالسكون مصدر سبقت أسبق. وقال الخطابي: الرواية الفصيحة بفتح الباب. المعنى: لا يحل أخذ المال في المسابقة إلا في هذه الثلاثة: وهي الإبل والخيل والسهام. ولأهد فيه من تقدير أي ذي خف وذئ نصل وذئ حافر.

«حسن»: ويدخل في معنى الخيل البغال والحمير وفي معنى الإبل الفيل. قيل: لأنه أغنى من الإبل في القتال، وألحق بعضهم الشد على الإقدام والمساابقة عليها. وفي إباحة أخذ المال على المناضلة لمن نضل، وعلى المسابقة على الخيل والإبل لمن سبق. وإليه ذهب جماعة من أهل العلم؛ لأنها عدة لقتال العدو، وفي بذل الجعل عليها ترغيب في الجهاد. قال سعيد بن المسيب: ليس برهان الخيل بأش إذا أدخل فيها محتل، والسباق بالطير والرجل والحمائم، وما يدخل في معناها مما ليس من عدة الحرب ولا من باب القوة على الجهاد، فأخذ المال عليه قمار محظور وسئل ابن المسيب عن اللحو بالحجارة. فقال: لا بأس به. يقال: فلان يدحو بالحجارة أي يرمي بها.

الحديث الرابع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «يؤمن أن يسبق» أي يعلم ويعرف أن هذا الفرس سابق غير مسبوق، فلا خير فيه. بخلافه إذا لم يعلم ولم يعرف. «مظ»: اعلم أن المحلل ينبغي أن يكون على فرس مثل فرس المخرجين أو قريباً من فرسيهما في العدو، فإن كان فرس المحلل جواذاً بحيث يعلم المحلل أن فرسي المخرجين لا يسبقان فرسه لم يجز. بل وجوده كعدمه وإن كان لا يعلم أنه يسبق فرسي المخرجين يقيناً. أو أنه يكون مسبوقاً جاز.

«شرح السنة». وفي رواية أبي داود، قال: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، يَعْنِي وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسْبَقَ؛ فَلَيْسَ بِقِمَارٍ. وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يُسْبَقَ؛ فَهُوَ قِمَارٌ». [٣٨٧٥]

٣٨٧٦ - * وعن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا جَلْبَ وَلَا جَتَبَ». زاد يحيى في حديثه: «في الرهان» رواه أبو داود، والنسائي، ورواه الترمذي مع زيادة في باب «الغضب». [٣٨٧٦]

«حس»: ثم في المسابقة إن كان المال من جهة الإمام، أو من جهة واحد من عرض الناس شرط للسابق من الفارسين مالا معلوماً فحائز، فإذا سبق استحقه، وإن كان من جهة الفارسين، فقال أحدهما لصاحبه: إن سبقتي فلک على كذا، وإن سبقتك فلا شيء لي عليك فهو جازئ أيضاً، فإذا سبق استحق المشروط. وإن كان المال من جهة كل واحد منهما بأن قال لصاحبه: وإن سبقتك فلي عليك كذا وإن سبقتي فلک على كذا، فهذا لا يجوز إلا بمحلل يدخل بينهما إن سبق المحلل أحد السبقين، وإن سبق فلا شيء عليه. وسمي محللاً؛ لأنه محلل للأسبق أخذ المال.

فبالمحلل يخرج العقد عن أن يكون قماراً؛ لأن القمار أن يكون الرجل متردداً بين الغنم والفرم، فإذا دخل بينهما لم يوجد فيه هذا المعنى. ثم إذا جاء المحلل أولاً ثم جاء المستبقان معاً أو أحدهما بعد الآخر أخذ المحلل السبقين. وإن جاء المستبقان معاً ثم المحلل فلا شيء لاحد، وإن جاء أحد المستبقين أولاً، ثم المحلل، والمستبق الثاني. أما معاً أو أحدهما بعد الآخر صور السابق سبقه وأخذ سبق الثاني وإن جاء المحلل وأحد المستبقين معاً ثم جاء الثاني مصلياً، أخذ السابقان سبق المصلي.

الحديث الخامس عن عمران رضى الله عنه: قوله: «لا جلب» مضى شرحه في باب الزكاة. قوله: «راد يحيى في حديثه» هو قول أبي داود، وروى هذا الحديث بإسنادين إسناد ليس فيه يحيى بن خلف هذا ولا هذه الزيادة، وإسناد فيه يحيى والزيادة. وأما ما في المصابيح من قوله: «يعني في الرهان» فهو تفسير مؤلفه، كما قال الشيخ التوريشي: لعله فسر الحديث الذي ليس فيه هذه الزيادة؛ لدلالة ما فيه عليه، وكان من حقه أن يذكر ما هي فيه.

الحديث السادس عن أبي قتادة رضى الله عنه: قوله: «الأدهم» «تو»: الأدهم الذي يشتد سواده. «والأقرح» الذي في وجهه القرحة بالضم، وهي مادون القرحة. «والأرثم» الذي في

[٣٨٧٥] قال الشيخ: إسناده ضعيف.

[٣٨٧٦] انظر صحيح النسائي (٣٣٥٨، ٣٣٥٧) بغير هذه الزيادة.

٣٨٧٧ - * وعن أبي قتادة، عن النبي ﷺ، قال: «خيرُ الخيلِ الأدهمُ الأقرحُ الأارثمُ، ثمَّ الأقرحُ المحجلُ طُلُقُ اليمينِ، فإنَّ لم يكنْ أدهمَ، فكُميتٌ: على هذه الشَّيْة» رواه الترمذي، والدارمي. [٣٨٧٧]

٣٨٧٨ - * وعن أبي وهب الجُشمي، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «عليكم بكلُّ كُميتٍ أغرَّ مُحجلٍ، أو أشقرَّ أغرَّ مُحجلٍ، أو أدهمَ أغرَّ مُحجلٍ» رواه أبوداود، والنسائي. [٣٨٧٨]

٣٨٧٩ - * وعن ابنِ عباسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يُمنُ الخيلِ في الشَّقرِ» رواه الترمذي، وأبوداود. [٣٨٧٩]

٣٨٨٠ - * وعن (عُتْبَةَ) بنِ عبدِ السُّلمي، أَنَّهُ سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقول:

حجفلة العليا بياض. والتحجيل بياض في قوائم الفرس أو في ثلاث منها أو في رجليه، قل أو كثر بعد أن يجاور الأرساغ، ولا يجاور الركبتين والعرقوين. «طلق» بضم الطاء واللام إذا لم يكن في إحدى قوائمه تحجيل. «والكميت» من الخيل يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمصدر الكمية وهي حمرة يدخلها قتره.

وقال الخليل: إنما صغر لأنه بين السواد والحمرة لم يخلص له واحد منهما، فأرادوا بالتصغير أنه قريب منهما. «والشَّيْة» كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره، فالهاء فيه عوض من الواو الذاهية من أوله، وهمزها خطأ.

الحديث السابع عن أبي وهب: قوله: «أو أشقر» الفرق بين الكميت والأشقر بقترة تعلق الحمرة وبسواد العرف والذنب في الكميت.

الحديث الثامن والتاسع عن عتبة(*) رضى الله عنه قوله: «ولا معارفها» «قضى»: أي شعور عنقها جمع عرف على غير قياس. وقيل: هي جمع معرفة وهي المحل الذي يثبت عليها العرف، فأطلقت على الأعراف مجازاً. «ولا أذناها» فإن أذناها مذابها أي مراوحها تذب بها الهوام عن أنفسها. «ومعارفها دفاؤها» أي كساها الذي تدفأ به. قوله: «معمود فيها الخير» قد

[٣٨٧٧] قال الشيخ: إسناده صحيح.

[٣٨٧٨] إسناده ضعيف.

[٣٨٧٩] إسناده حسن كذا قال الشيخ.

* وقع في المطبوع من المشكاة في المتن وفي الشرح تصحيف «عتبة» إلى «عتبة»، و«عتبة» والصواب ما أثبتناه «التقريب» ٥٥/٢.

«لَا تُقْصُوا نَوَاصِي الْخَيْلِ، وَلَا مَعَارِقَهَا، وَلَا أَذْنَابَهَا فَإِنَّ أَذْنَابَهَا مَذَابِهَا، وَمَعَارِقُهَا دِفَاقُهَا، وَنَوَاصِيهَا مَعْقُودٌ فِيهَا الْخَيْرُ» رواه أبو داود. [٣٨٨٠]

٣٨٨١ - * وعن أبي وهب الجشمي، قال: قال رسول الله ﷺ: «ارتبطوا الخيل، وامسحوا بنواصيها وأعجازها - أو قال: كفالها - وقلدوها، ولا تقلدوها الأوتار» رواه أبو داود، والنسائي. [٣٨٨١]

٣٨٨٢ - * وعن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ عبداً مأموراً، ما اختصنا دون الناس بشيء إلا بثلاث: أمرنا أن نُسبغ الوضوء، وأن لا نأكل الصدقة، وأن لا نُنزِي حماراً على فرس. رواه الترمذي، والنسائي. [٣٨٨٢]

سبق أنه من الاستعارة المكنية؛ لأن الخير ليس بمحسوس حتى يعقد عليه الناصية، فكيف جعله محسوساً هاهنا ونهى عن قطعها؟ يقال: إنهم قد يدخلون المعقول في جنس المحسوس، ويحكمون عليه بما يحكم على المحسوس مبالغة في اللزوم قال:

ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء

وقال الآخر:

هي الشمس مسكنها في السماء فعز القواد عزاء جميلاً

فلن تستطيع إليها الصعود ولن تستطيع إليك النزولاً

الحديث العاشر عن أبي وهب رضي الله عنه: قوله: «وقلدوها» «نه»: أي قلدها طلب أعداء الدين والدفاع عن المسلمين، ولا تقلدها طلب أوتار الجاهلية ودخولها التي كانت يبنكم. والأوتار جمع وتر - بالكسر - وهو الدم وطلب الثار. يريد اجعلوا ذلك لارماً لها في أعناقها لزوم القلائد للأعناق. وقيل: أراد بالأوتار جمع وتر القوس، أي لا تجعلوا في أعناقها الأوتار فتختنق؛ لأن الخيل ربما رعت الأشجار فتشبث الأوتار ببعض شعبها فتختنقها. وقيل: إنما نهاهم عنها لأنهم كانوا يعتقدون أن تقليد الخيل بالأوتار يدفع عنها العين والأذى فيكون كالعودة لها فنهاهم، وأعلمهم أنها لا تدفع ضرراً ولا تصرف حلاًراً.

الحديث الحادي عشر عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «عبداً مأموراً» «قضى»: أي مطواعاً غير مستبد في الحكم ولا حاكم بمقتضى ميله وتشهيه، حتى يخص من شاء بما شاء من الأحكام. «ما اختصنا» يريد به نفسه وسائر أهل بيت الرسول ﷺ «دون الناس بشيء إلا

[٣٨٨٠] إسناده ضعيف.

[٣٨٨١] إسناده ضعيف.

[٣٨٨٢] صحيح أبي داود (٧٦٩)، صحيح الترمذي (١٣٩١) صحيح النسائي (٣٣٤٨).

بثلاث» أي ما اختصنا بحكم لم يحكم به على سائر أمته، ولم يأمرنا بشيء لم يأمرهم به إلا بثلاث خصال.

والظاهر أن قوله: «أمرنا» إلى آخره تفصيل لها. وعلى هذا ينبغي أن يكون الأمر أمر إيجاب، وإلا لم يكن فيه اختصاص؛ فإن إسباغ الوضوء مندوب على غيرهم. وإنزاه الحمار على الفرس مكروه مطلقاً، لقوله ﷺ في حديث على رضي الله عنه: «إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون». والسبب فيه قطع النسل واستبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير؛ فإن البغلة لاتصلح للكر والفر؛ ولذلك لايسهم لها في الغنime ولا سبق فيها على وجه؛ ولأنه علق بأن لا يأكل الصدقة وهو واجب، فينبغي أن يكون قرينة أيضاً لذلك، وإلا لزم استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين، اللهم إلا أن تفسر الصدقة بالتطوع أو الأمر بالمشترك بين الإيجاب والندب. ويحتمل أن المراد أنه ﷺ ما اختصنا بشيء إلا بمزيد الحث والمبالغة في ذلك.

أقول: قد تقرر عند علماء البيان أنهم يقدمون على ما سبق الكلام له تنبيهات ومقدمات، كقرع العصا بأن ما يتلوها أمور عظام وخطوب جسام، ينبغي أن يتلقاها السامع بشرائره، فافتتاح ابن عباس رضي الله عنهما بقوله: «كان عبداً مأموراً» يدل على فخامة ما بعده من قوله: «ما اختصنا» إلى آخره.

ونظيره في تمهيد المقدمة والعرض والأسلوب ما سبق في تفسير قول على رضي الله عنه، حين سئل هل عندكم شيء ليس في القرآن؟ فقال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطى الرجل في كتابه وما في الصحيفة» الحديث؛ فإن القسمية في حديث على رضي الله عنه وقعت موقع قوله: «كان عبداً مأموراً». فقول ابن عباس أيضاً من ذلك الوادي، يعني ما اختصنا رسول الله ﷺ معاشر أهل البيت من بين سائر الناس إلا بهذه المخلال المعلومة المشهورة، بعضها سنة مشتركة بين سائر الناس، كأسباغ الوضوء مثلاً، وبعضها مكروهة كإنزاه الحمار مثلاً، وبعضها مختصة بأهل البيت كحرمة الصدقة المفصولة في الكتاب والسنة مثلاً.

فإن عدت هذه الأمور وتلك الأوامر من العلوم المختصة بنا فهو ذلك. فلما لم يكن مختصاً بنا علمها، فيلزم أن لم يكن استأثرنا بشيء من العلوم دون الناس. ردك للشبهة أبلغ رد؛ لأنه من باب إرخاء العنان وإجراء الكلام مع الخصم على سنن يبعث للمنتصف أن يتفكر فيه ويذهن للحق، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوَّلُكُمْ لَعَلِّي هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (١).

وتلخيص الكلام وتحريره أن سياق الكلام وارد لنفي التهمة عن أنفسهم، وأن النبي ﷺ اختصهم بشيء من العلوم دون الناس، فتعداد تلك الخصال ليست لبيان الواجب أو الندب أو الكراهة، بل لمجرد خلال معدودة على غير ترتيب والثام، ولذلك حسن موقعها في النظام وإلا كان كالجمع بين الضب والنون، والأروى* والنعام، عرف ذلك من ررق الذوق، وإلا فلا حيلة مع من حرّمها.

(١) سبأ: ٢٤.

* أثى الوعول، وتيوس الجبل.

٣٨٨٣ - * وعن عليٍّ رضي الله عنه، قال: أهديتُ لرسولِ الله ﷺ بغلةً، فركبها، فقال عليٌّ: لو حملنا الحميرَ على الخيلِ فكأنَّتْ لنا مثلُ هذه؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «إنما يفعلُ ذلكُ الذين لا يعلمون» رواه أبو داود، والنسائي. [٣٨٨٣]

٣٨٨٤ - * وعن أنسٍ، قال: كانت قبيعةٌ سيفُ رسولِ الله ﷺ من فضةٍ. رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، والدارمي. [٣٨٨٤]

وقريب من هذا قول الشيخ التوريشي حيث قال: ومن تدبر هذا القول - يعني قول ابن عباس: أمرنا بإسباغ الوضوء- عرف من طريق الفهم أنه من أعلام النبوة، وذلك أن الآخرين ممن ينتمي إلى بيت النبوة نسباً، أو يدعي موالاة أهل البيت عصبية قد أحدثوا في الإسلام بدعة، وهي القول بمسح الأرجل دون الغسل اختلافاً وافتراء على الأولين من أهل بيت النبوة صدقاً وعدلاً - ومعاذ الله - أن يظن بأولئك السادة مثل ذلك، فالنبي ﷺ إنما أمرهم بالإسباغ نفياً لهلل البدعة عنهم.

الحديث الثاني عشر عن علي رضي الله عنه: قوله: «الذين لا يعلمون» مطلق يحتمل أن يقدر مفعوله بدلالة الحديث السابق، أي لا يعلمون كراهيته وعلتها كما سبق. وأن لا يقدر ويجري مجرى اللام للمبالغة، أي الذين ليسوا من أهل المعرفة في شيء وأنهم غير عارفين أنه بعيد من الحكمة، وتغيير لخلق الله تعالى. ومال المظهر إلى كراهة ذلك حيث قال: وإنزاء الحمار على الفرس جائز؛ لأن النبي ﷺ ركب البغل وجعله تعالى من النعم، ومن على عباده بقوله: «والخيل واليغال والحمير لتركبوها وزينة»^(١). أقول: لعل الإنزاء غير جائز والركوب والتزين به جائزان كالصور؛ فإن عملها حرام واستعمالها في الفرس والبسط مباح. وقوله: «فكانت لنا» عطف على «حملنا» وجواب «لو» محذوف أي لكان صواباً.

الحديث الثالث عشر عن أنس رضي الله عنه: قوله: «قبيعة» «نه»: هي التي تكون على رأس قائم السيف. وقيل: هي ما تحت شارب السيف. والجوهري: قبيعة السيف ما على طرف مقبضه من فضة أو حديدية. «حس»: فيه دليل على جوار تحلية السيف بالقليل من الفضة وكذلك المنطقة.

«حس»: اختلفوا في تحلية اللجام والسرج فأباحه بعضهم كالسيف، وحرم بعضهم لأنه من رينة الدابة. وكذلك اختلفوا في تحلية سكين الحرب والمقلمة بقليل من الفضة. فأما التحلية بالذهب فغير مباح في جميعها. «تو»: حديث مزيلة لا تقوم به حجة إذ ليس له سند يعتد به؛ ذكر صاحب الاستيعاب حديثه، وقال: إسناده ليس بالقوي.

[٣٨٨٣] إسناده صحيح

[٣٨٨٤] انظر صحيح أبي داود (٢٣٢٦، ٢٣٢٨)، صحيح الترمذي (١٣٨٢)، الإرواء ٨٢٢.

(١) التحل ٨.

٣٨٨٥ - * وعن هود بن عبد الله بن سعد، عن جده مريدة، قال: دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة. رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب.

٣٨٨٦ - * وعن السائب بن يزيد: أن النبي ﷺ كان عليه يوم أحد درعان قد ظاهر بينهما. رواه أبوداود، وابن ماجه. [٣٨٨٦]

٣٨٨٧ - * وعن ابن عباس، قال: كانت راية نبي الله ﷺ سوداء، ولواؤه أبيض. رواه الترمذي، وابن ماجه. [٣٨٨٧]

٣٨٨٨ - * وعن موسى بن عبيدة مولى محمد بن القاسم، قال: بعثني محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب، يسأله عن راية رسول الله ﷺ. فقال: كانت سوداء مربعة من نمرة. رواه أحمد، والترمذي، وأبوداود. [٣٨٨٨]

٣٨٨٩ - * وعن جابر، أن النبي ﷺ دخل مكة ولواؤه أبيض. رواه الترمذي، وأبوداود، وابن ماجه. [٣٨٨٩]

الحديث الرابع والخامس عشر عن السائب: قوله: «قد ظاهر بينهما» «نه»: أي جمع بينهما، وليس أحدهما فوق الأخرى كأنه من التظاهر، التعاون والتساعد.

الحديث السادس عشر عن ابن عباس رضى الله عنهما: قوله: «راية» «نه»: الراية العلم الضخم. وكان اسم راية النبي ﷺ العقاب. ويقال: ربيت الراية أي ركزتها. المغرب: اللواء علم الجيش وهو دون الراية؛ لأنه شقة ثوب تلوى وتشد إلى عود الرمح. والراية علم الجيش ويكنى أم الحرب وهو فوق اللواء. قال الأزهري: والعرب لاتهمزها وأصلها الهمز، أنكر أبو عبيد والأصمعي الهمز. «تو»: الراية هي التي يتولاها صاحب الحرب ويقاوم عليها، وإليها تميل المقاتلة، واللواء علامة كبكية الأمير يدور معه جيشه حيث دارت.

الحديث السابع والثامن عشر عن موسى: قوله: «كانت سوداء» «قض»: أراد بالسوداء ما غالب لونه سواد، بحيث يرى من البعد أسود، لا مالونه سواد خالص؛ لأنه قال: «من نمرة» وهي بردة من صوف من سواد يلبسها الأعراب، فيها تخطيط من سواد وبياض، ولذلك سميت نمرة تشبيهاً بالنمر، ويقال لها العباء أبيضاً.

[٣٨٨٦] انظر صحيح ابن ماجه (٢٢٦٤).

[٣٨٨٧] انظر صحيح الترمذي (١٣٧٤).

[٣٨٨٨] انظر صحيح الترمذي (١٣٧٣).

[٣٨٨٩] انظر صحيح ابن ماجه (٢٢٧٣) وزاد «يوم الفتح».

الفصل الثالث

٣٨٩٠ - * عن أنس، قال: لم يكن شيء أحب إلى رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل. رواه النسائي. [٣٨٩٠]

٣٨٩١ - * وعن علي، قال: كانت بيد رسول الله ﷺ قوس عربية فرأى رجلاً بيده قوساً فارسية، قال: «ما هذه؟ ألقها، وعليكم بهذه وأشباهها ورماح القنا فإنها يؤيد الله لكم بها في الدين ويمكن لكم في البلاد» رواه ابن ماجه.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن أنس رضي الله عنه: قوله: «من الخيل» ذكر الخيل هنا كناية عن الغزو والمجاهدة في سبيل الله. وقرانه مع النساء هنا لإرادة التكميل كما جاء في حديث آخر: «حبيب إلى العليب والنساء، وجعل قرّة عيني في الصلاة» * فإنه لما أخبر أن النساء كانت أحب إلى رسول الله ﷺ لمصلحة العباد على ما مر في حديث الاستغفار، أحس في نفسه أن هذا الوصف يوهم أنه ﷺ، كان مائلاً إلى معايشة أرباب الخدور ومشتغلاً بهن عن معالي الأمور، فأكمل بقوله: «من الخيل» ليؤذن بأنه مع ذلك مقدم بطل في الكر والفر مجاهد مع أعداء الله، كما كمل في الحديث الآخر بقوله: «وجعل قرّة عيني في الصلاة» فأذن بأنه ﷺ مجاهد مع نفسه واصل إلى مخدع القرب.

الحديث الثاني عن علي رضي الله عنه: قوله: «فإنها» اسم «إن» ضمير القصة كقوله تعالى: ﴿فإنها لا تسمى الأبصار﴾^(١) ولعل الصحابي رأى أن القوس الفارسية أقوى وأشد وأبعد مرمى. فآثرها على العربية زعمًا بأنها أعون في الحرب وفتح البلاد، فأرشدته ﷺ بأنه ليس كما زعمت، بل إن الله تعالى هو الذي ينصركم في الدين، ويمكنكم في البلاد بعونه لا بقوتكم وقوة إعدادكم. قوله: «ويمكن لكم» يقال: مكنته في الأرض أثبت فيها.

[٣٨٩٠] ضعيف، انظر ضعيف النسائي (٢٣٢).

* صحيح.

(١) الحج: ٤٦.

(٢) باب آداب السفر

الفصل الأول

٣٨٩٢ - * عن كعب بن مالك: أن النبي ﷺ خرج يوم الخميس في غزوة تبوك، وكان يحب أن يخرج يوم الخميس. رواه البخاري.

٣٨٩٣ - * وعن عبدالله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم؛ ماساراً ركباً بليلٍ وحده» رواه البخاري.

٣٨٩٤ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب ولا جرس» رواه مسلم.

باب آداب السفر

الفصل الأول

الحديث الأول عن كعب رضى الله عنه: قوله: «تبوك» «نه»: التبوك تثير الماء بعود ونحوه ليخرج من الأرض. وبه سميت غزوة تبوك. «تو»: اختياره ﷺ يوم الخميس للخروج محتمل لوجوه: أحدها: أنه يوم مبارك ترفع فيه أعمال العباد إلى الله تعالى، وقد كانت سفرائه لله وفي الله وإلى الله، فأحب أن يرفع له فيه عمل صالح. وثانيها: أنه أتم أيام الأسبوع عدداً. وثالثها: أنه كان يتفاهل بالخميس في خروجه، وكان من سنته أن يتفاهل بالاسم الحسن. والخميس الجيش لأنهم خمس فرق: المقدمة والقلب والميمنة والميسرة والساقة. فيرى في ذلك من الفأل الحسن حفظ الله له وإحاطة جنوده به حفظاً وحماية. وزاد القاضي: ولتفأله بالخميس على أنه يظفر على الخميس الذي هو جيش العدو ويتمكن عليهم. والأشرف: أو لأنه يخمس فيه الغنيمة.

الحديث الثاني عن عبدالله رضى الله عنه: قوله: «ما في الوحدة» «ما الأولى استفهامية علق العلم على العمل، والثانية موصولة والثالثة نافية. «مظ»: فيه مضرة دينية إذ ليس من يصلي معه بالجماعة، ومضرة دنيوية؛ إذ ليس معه من يعينه في الحوائج.

أقول: وكان من حق الظاهر أن يقال: ما سار أحد وحده. فقيده بالراكب والليل؛ لأن الخطر بالليل أكثر، وأن اتباع الشرف فيه أكثر والتحرر منه أصعب، ومنه قولهم: الليل أخفى للويل. وقولهم: أعذر الليل لأنه إذا أظلم كثر فيه العثر لاسيما إذا كان ركباً؛ فإنه له خوف جفلة المركوب ونفوره من أدنى شيء، والتهورى في الوحدة بخلاف الراكب.

الحديث الثالث عن أبي هريرة رضى الله عنه: قوله: «رفقة» «مع»: هي بكسر الراء

* في «ك» «خط».

٣٨٩٥ - * وعنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «الجرسُ مزاميرُ الشيطان» رواه مسلم.

٣٨٩٦ - * وعن أبي بشير الأنصاري: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا: «لَا تُبْقِنَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ - أَوْ قِلَادَةً - إِلَّا قُطِعَتْ» متفق عليه.

وضمها. والمراد بالملائكة ملائكة الرحمة لا الحفظ، وسبب الحكمة في عدم مصاحبة الملائكة مع الجرس أنه شبيه بالتواقيس، أو لأنه من المعاليق المنهي عنها لكرامة صوتها، ويؤيده قوله: «مزامير الشيطان» وهو ملهنا وملهب مالك. وهي كراهة تنزيه. وقال جماعة من متقدمي علماء الشام: يكره الجرس الكبير دون الصغير.

«حسن»: روى أن جارية دخلت على عائشة رضي الله عنها وفي رجلها جلاجل، فقالت عائشة رضي الله عنها: أخرجوا عني مفرقة الملائكة. وروى أن عمر رضي الله عنه قطع أجراساً في رجل الزبير، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن مع كل جرس شيطاناً». قوله: «ولا جرس» جار عطفه على قوله: «فيها كلب» وإن كان مثبِتاً لأنه في سياق النفي.

الحديث الرابع من أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «مزامير الشيطان» أخبر عن المفرد بالجمع إما إرادة للجنس أو أن صوتها لا ينقطع كلما تحرك المعلق به، لاسيما في السفر، بخلاف المزامير المتعارفة كقول الشاعر: معي جياحاً. وصف المفرد بالجمع ليشعر بأن كل جزء من أجزاء المعى بمثابته لشدة الجوع. وأضاف إلى الشيطان لأن صوته لم يزل يشغل الإنسان من الذكر والفكر. والله أعلم.

الحديث الخامس من أبي بشير: قوله: «لَا تُبْقِنَنَّ» إما صفة لـ«رسولاً» أي أرسل رسولاً أمراً له أن ينادي في الناس بهذا، أو حال من فاعل «أرسل» أي أرسل رسولاً أمراً له أن ينادي بهذا، والاول أظهر. ومعنى الاستثناء إنما يستقيم إذا فسر «لَا يُبْقِنَنَّ» بـ«لا يتركَنَّ». والاستثناء مفرغ، والمستثنى منه أعم عام الأحوال.

«حسن»: تأويل مالك رضي الله عنه أمره ﷺ بقطع القلائد على أنه من أجل العين؛ وذلك أنهم كانوا يشدون تلك الأوتار والقلائد التمام، ويعلقون عليها العوذ يظنون أنها تعصم من الأتات، فنهاهم النبي ﷺ عنها وأعلمهم أنها لا ترد من أمر الله شيئاً. وقال غيره: إنما أمر بقطعها لأنهم كانوا يعلقون عليها الأجراس. وقد سبق هذا في باب أدب الخلاء. و«أو» من شك الراوي. «مع»: قال محمد بن الحسن وغيره: معناه لا تقلدوها أوتار القسي لتلا تضيق على عنقها فتخنقها.

٣٨٩٧ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخَصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَقَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَاسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَسْتُمْ بِاللَّيْلِ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ فَإِنَّهَا طَرِيقُ الدُّوَابِّ وَمَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ». وفي رواية: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَبَادِرُوا بِهَا نَقِيهَا» رواه مسلم.

الحديث السادس عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «حقها من الأرض» «قضى»: أي حفظها من نباتها، يعني دعوها ساعة فساعة ترعى؛ إذ حقها من الأرض رعيها فيها. وفيه «وإذا سافرتُم في السنة فأسرعوا عليها السير» أي إذا كان الزمان زمان قحط فأسرعوا السير عليها، ولا تتوقفوا في الطريق ليلجكم المنزل قبل أن يضعف. وقد صرح بهذا في الرواية الأخرى: «وهي إذا سافرتُم في السنة فبادروا بها نقيها» أي أسرعوا عليها السير ما دامت قوته باقية. «النقي» هو المخ.

أقول: وإنما أثبت لها الحق وصرح بها في القرينة الأولى على الأرض؛ لأن الله تعالى أنزل من السماء ماء فأخرج الكلا والمشب لرعيها، فلا ينبغي أن يهضم حقها منها. وخص النقي وكفى في الثانية دلالة على أن المخ أيضاً من حقها، بخلاف اللحم فإن السير سواء كان في الخصب أو في القحط ينقص من اللحم، فإذا كان المخ الذي منه القوة وعليه قيامها باقيًا، لا يتطرق إليها ما ينقص من حقها، وفي إذهابه الظلم.

«تو»: ومن الناس من يرويه «نقيها» بالياء الموحدة بعد القاف، ويرى الضمير فيه راجعًا إلى الأرض، ويفسر النقب بالطريق وليس ذلك بشيء، ومن التصحيفات التي لم يزل فيها العالم فضلًا عن الجاهل. «شف»: قال في الصحاح: نقب البعير - بالكسر - إذا رقت أخفافه، وأنقب الرجل إذا نقب بعيره، ونقب الخف الملبوس إذا تخرقت. ويمكن أن يجعل هذا اللفظ بهذا المعنى فلا يكون تصحيحًا.

أقول: قد ضبطه الشيخ محيي الدين في شرح صحيح مسلم، وقال: نقيها بكسر النون وإسكان القاف وهو المخ. ولم يبين إعرابه، ويحتمل الحركات الثلاث أن يكون منصوبًا مفعولًا به.

قال في أساس البلاغة: بدر إلى الخير وبادره الغاية وإلى الغاية، قال: فبادروها ولجات الخمر أي مواضع الولوج، وفلان يبادر في أكل مال اليتيم بلوغه بدارًا، وتبادروا الباع وابتدروها. وقيل: تبادر الباع من خصال الكرام، ومنه: إذا الكرام ابتدروا الباع. بدر عدا إلى المفعول الأول بالواسطة وبغيرها وإلى المفعول الثاني بالواسطة وبغيرها، وهذا من القسم الأخير. وجعل ذهاب النقي بمنزلة المبادر إلى الغاية وجاء بالمفاعلة. «وبها» حال منه، أي بادروا نقيها إلى المقصد ملتبسًا بها، أو من الفاعل أي ملتبسين بها. ويجوز أن تكون الباء

٣٨٩٨ - * وعن أبي سعيد الخدري، قال: بينما نحن في سفرٍ مع رسول الله ﷺ إذ جاءه رجلٌ على راحلة فجعل يضربُ يمينًا وشمالًا، فقال رسول الله ﷺ: «من كان معه فضلٌ ظهرٍ فليعد به على من لا ظهر له ومن كان له فضلٌ زاد فليعد به على من لا زاد له» قال: فذكر من أصناف المالِ حتى رأينا أنه لا حقَّ لأحدٍ منا في فضلٍ. رواه مسلم.

سببية أي بادروا بسبب سيرها نقيها، وأن تكون للاستعانة، أي بادروا نقيها مستعنيين بسيرها، ومنه الحديث: «بادروا بالأعمال ستًا الدخان والدجال» * الحديث. ويجوز أن يكون مرفوعًا فاعلا للظرف وهو حال، أي بادروا إلى المقصد ملتبسين بها نقيها، أو مبتدأ والجار والمجرور خبره والجملة حال كقولهم: فوه إلى في. وأن يكون مجرورًا بدلًا من الضمير المجرور، المعنى: بادروا سارعوا بنقيها إلى المقصد باقية النقي، فالجار والمجرور حال. وليت شعري كيف يستقيم المعنى مع إرادة نقب الخف؟.

قوله: «وإذا عرستم» «مع»: التعريس النزول في آخر الليل للنوم والراحة، وقيل: هو النزول أي وقت كان من ليل أو نهار، والمراد في الحديث الأول أرشد إليه صلوات الله عليه وسلامه؛ لأن الحشرات ودواب الأرض وذوات السموم والسياع وغيرها تطرق في الليل على الطرق لتلتقط ما سقط من المارة من مأكول ونحوه.

الحديث السابع عن أبي سعيد رضى الله عنه: قوله: «فجعل يضرب يمينًا وشمالًا» «مظ»: أي طفق يمشي يمينًا وشمالًا، أي يسقط من التعب أن كان راحلته ضعيفة لم يقدر أن يركبها فمشى راجلا. ويحتمل أن تكون راحلته قوية إلا أنه قد حمل عليها زاده وأمشته، ولم يقدر أن يركبها من ثقل حملها فطلب له صلوات الله عليه من الجيش فضل ظهر أي دابة رائدة على حاجة صاحبها.

أقول: في توجيهه إشكال؛ لأن «على راحلة» صفة «رجل» أي راكب عليها. وقوله: «فجعل» عطف على جاء بحرف التعقيب، اللهم إلا أن يتمحل ويقال: إنه عطف على محذوف، أي فنزل فجعل يمشي، والأوجه أن يقال: إن «يضرب» مجاز عن أن يلتفت لآخر يمشي أي فطفق يلتفت يمينًا وشمالًا، وبهذا أيضًا يسقط الاحتمال الثاني الذي ياباه المقام، ويشهد ما روى في صحيح مسلم. قال الشيخ محيي الدين: جاء رجل على راحلة فجعل يلتفت يصرف بصره يمينًا وشمالًا، هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها: يمينًا وشمالًا وليس فيها ذكر بصره. وفي بعضها «يضرب» -بالضاد المعجمة- المعنى يصرف بصره متعرضًا بشيء يدفع به حاجته.

وفيه حث على الصدقة والمواساة والإحسان إلى الرفقة والأصحاب، والاعتناء بمصالحهم والسعي في قضاء حاجة المحتاج يتعرض للعطاء وتعرضه من غير سؤال، وإن كان له راحلة

٣٨٩٩ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «السفرُ قطعَةٌ من العذاب، يمنعُ أحدكمُ نومَهُ وطعامَهُ وشرابه، فإذا قضى نَهْمَتَهُ من وجهه فليعجل إلى أهله» متفق عليه.

٣٩٠٠ - * وعن عبد الله بن جعفر، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قَدِمَ من سفرٍ تَلَقَّى بصبيان أهل بيته، وإنه قَدِمَ من سفرٍ قَسِبُ بِي إِلَيْهِ، فحَمَلَنِي بين يديه، ثم جِيءَ بِأَحَدِ ابْنِي فَاطِمَةَ، فَأَرَدَهُ خَلْفَهُ، قال: فَأَدْخَلْنَا الْمَدِينَةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. رواه مسلم.

٣٩٠١ - * وعن أنس، أنه أَقْبَلَ هو وأبو طلحة مع رسول الله ﷺ ومع النبي ﷺ صَفِيَّةُ مُرَدِّفَهَا عَلَى راحلته . رواه البخاري.

وعليه ثياب أو كان موسراً في وطنه، يعطى من الزكاة في هذا الحال. والله أعلم. قوله: «فليمد به» أي فليرفق به ويحمّله على ظهره. قال في أساس البلاغة: تقول: عاد إلينا فلان بمعرفه، وهذا الأمر أعود عليك أي أرفق بك من غيره.

الحديث الثامن عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «نهمته» «تو»: النهمة بلوغ الهمة في الشيء، وقد نهم بكذا فهو منهوم أي مولع به انتهى كلامه. و«من وجهه» متعلق بـ«قضى» أي إذا حصل مقصوده من جهته وجانبه الذي توجه إليه. «خط»: فيه الترغيب في الإقامة لثلاث فوته الجمعات والجماعات والحقوق الواجبة للأهل والقرابات، وهذا في الأسفار غير الواجبة، ألا تراه يقول ﷺ: «إذا قضى نهمته فليعجل إلى أهله» أشار إلى السفر الذي له نعمة وأرب من تجارة أو تقلب دون السفر الواجب كالحج والغزو. انتهى كلامه.

«حسن»: فيه دليل على تغريب الزاني؛ قال الله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) والتغريب عذاب كالجلد. «مع»: سمي السفر قطعة من العذاب؛ لما فيه من المشقة والتعب ومعاناة الحر والبرد والخوف والسرى، ومفارقة الأهل والأصحاب وخشونة العيش.

الحديث التاسع عن عبدالله: قوله: «ثلاثة على دابة» حال موطنه أي ثلاثة كاتبة على دابة كقوله تعالى: ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾^(٢).

الحديث العاشر عن أنس رضي الله عنه: قوله: «أقبل» أكد المستر ليعطف المظهر عليه، و«مع النبي» ظرف «أقبل» أو حال أي مصاحبين النبي ﷺ. وقوله: «مردفها» حال من «النبي» والعامل متعلق الظرف كأنهم أقبلوا من سفر على هذه الهيئة والحالة. وكذا صرح في شرح السنة عن أنس قال: أقبلنا من خيبر وبعض نساء النبي ﷺ رديفه.

٣٩٠٢ - * وعنه، قال: كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غُدُوَةً أَوْ عَشِيَّةً. متفق عليه.

٣٩٠٣ - * وعن جابر، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْغَيَْةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا». متفق عليه.

٣٩٠٤ - * وعنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ لَيْلًا فَلَا تَدْخُلْ عَلَى أَهْلِكَ حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغَيِّبَ وَتَمْسُطَ الشَّعْنَةَ» متفق عليه.

٣٩٠٥ - * وعنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَحَرَ جَزُورًا أَوْ بَقَرَةً. رواه البخاري.

٣٩٠٦ - * وعن كعب بن مالك، قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَقْدَمُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا نَهَارًا فِي الضُّحَى، فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ لِلنَّاسِ. متفق عليه.

٣٩٠٧ - * وعن جابر، قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ لِي: «ادْخُلِي الْمَسْجِدَ فَصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ» رواه البخاري.

الحديث الحادي عشر والثاني عشر عن أنس رضي الله عنه: قوله: «إلا غدوة أو عشيّة» لم يرد بالعشيّة الليل كقوله: «لا يطرق أهله ليلًا» وإنما المراد بعد العصر كقوله تعالى: ﴿وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ (١) الكشاف: ﴿عَشِيًّا﴾ صلاة العصر «وتظهِرون» صلاة الظهر. «نه»: الظروف من الطرق وهو الدق، وسمي الآتي بالليل طارِقًا لحاجته إلى دق الباب. «حسن»: عن ابن عباس أنه قال: فطرق رجلان بعد نهي النبي ﷺ فوجد كل واحد منهما مع امرأته رجلاً.

الحديث الثالث عشر إلى السادس عشر عن جابر رضي الله عنها: قوله: «تستحد المغيبة». «تو»: الاستحداد حلق شعر العانة، وأغابت المرأة إذا غاب عنها زوجها فهي مغيبة بالهاء وشذ بلا هاء وأراد بالاستحداد أن تعالج شعر عانتها بما منه المعتاد من أمر النساء، ولم يرد به استعمال الحديث؛ فإن ذلك غير مستحسن في أمرهن. والشعنة المتفرقة الشعر.

«مع»: هذه كلها تركه لمن طال سفره، فأما من سفره قريب يتوقع إتيانه ليلًا فلا بأس؛ لقوله: «إذا أطال الرجل الغيبة» وكذا إذا كان في قفل عظيم أو عسكر ونحوهم، واشتهر قدومهم، وعلمت امرأته وأهله أنه قادم فلا بأس بقدومه ليلًا؛ لئوال المعنى الذي هو سببه، فإن المراد التهيؤ وقد حصل ذلك.

الحديث السابع عشر عن جابر رضي الله عنه: قوله: «جزورًا أو بقرة» أي السنة لمن قدم من سفر أن يضيّف بقدر وسعه. والله أعلم.

الفصل الثاني

٣٩٠٨ - * عن صخر بن وداعة الغامدي، قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم باركْ لأمّتي في بكورها» وكان إذا بعث سرية أو جيشاً بعثهم من أول النهار، وكان صخر تاجرًا. فكان يبعث تجارته أول النهار، فأثرى وكثر ماله. رواه الترمذي، وأبوداود، والدارمي. [٣٩٠٨]

٣٩٠٩ - * وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالدلجة، فإن الأرض تطوى بالليل» رواه أبوداود. [٣٩٠٩]

٣٩١٠ - * وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «الراكبُ شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب» رواه مالك، والترمذي، وأبوداود، والنسائي. [٣٩١٠]

الفصل الثاني

الحديث الأول عن صخر: قوله: «في بكورها» «مظ»: المسافرة سنة في أول النهار، وكان صخر هذا يراعي هذه السنة وكان تاجرًا يبعث ماله في أول النهار للتجارة، فكثر ماله ببركة مراعاة السنة؛ لأن دهاء النبي ﷺ مقبول لا محالة.

الحديث الثاني عن أنس رضي الله عنه: قوله: «بالدلجة» «مظ»: الدلجة بضم الدال وسكون اللام اسم من أدلج القوم - بسكون الدال- إذا سافروا أول الليل، والدلجة أيضًا اسم من أدلجوا - بفتح الدال وتشديدها - إذا ساروا آخر الليل. يعني لا تقنعوا بالسير نهارًا، بل سيروا بالليل أيضًا؛ فإنه يسهل بحيث يظن الماشي أنه سار قليلا وقد سار كثيرًا.

الحديث الثالث عن عمرو رضي الله عنه: قوله: «الراكب شيطان» «مظ»: يعني مشى الواحد منفردًا منه، وكذلك مشى الاثنين. ومن ارتكب منها فقد أطاع الشيطان، ومن أطاعه فكأنه هو؛ فلهذا أطلق ﷺ اسمه عليه. «حسن»: معنى الحديث عندي ما روى عن سعيد بن المسيب مرسلاً: الشيطان يهيم بالواحد وبالاثنين فإذا كانوا ثلاثة لم يهيم بهم. روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال في رجل سافر وحده: أرايتم إن مات من أسأل عنه؟.

[٣٩٠٨] إسناده جيد. قاله الشيخ.

[٣٩٠٩] إسناده جيد. قاله الشيخ.

[٣٩١٠] إسناده حسن. انظر الصحيحة (ج/٦١).

٣٩١١ - * وعن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ» رواه أبو داود. [٣٩١١]

٣٩١٢ - * وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُمِائَةٍ، وَخَيْرُ الْجِيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَنْ يَغْلِبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَّةٍ» رواه الترمذي، وأبو داود، والدارمي، وقال الترمذي: هذا حديث غريب. [٣٩١٢]

«خطأ»: المتفرد في السفر إن مات لم يكن بحضرته من يقوم بفعله ودفنه وتجهيزه ولا عنده من يوصى إليه في ماله، ويحمل تركته إلى أهله ويورد خبره عليهم، ولا معه في السفر من يعينه على الحمولة، فإذا كانوا ثلاثة تعاونوا وتناوبوا المهنة والحراسة، وصلوا الجماعة وأحرزوا الحظ فيها.

الحديث الرابع عن أبي سعيد رضي الله عنه: قوله: «فليؤمروا أحدهم» «حس»: إنما أمر بذلك ليكون أمرهم جميعاً ولا يقع بينهم خلاف فيتعبوا فيه. وفيه دليل على أن الرجلين إذا حكما رجلاً بينهما في قضية ففضى بالحق نفذ حكمه.

الحديث الخامس عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «خير الصحابة أربعة» قال أبو حامد: المسافر لا يخلو عن رجل يحتاج إلى حفظه وعن حاجة يحتاج إلى التردد فيها، ولو كانوا ثلاثة لكان المتردد واحداً فيبقى بلا رفيق، فلا يخلو عن خطر وضيق قلب لفقد الأئیس. ولو تردد اثنان لكان المحافظ وحده. «مط»: يعني الرفقاء إذا كانوا أربعة خير من أن يكونوا ثلاثة لأنهم إذا كانوا ثلاثة ومرض أحدهم وأراد أن يجعل أحد رفيقه وصى نفسه لم يكن هناك من يشهد بإمضائه إلا واحد فلا يكفي، ولو كانوا أربعة كفى شهادة اثنين؛ ولأن الجمع إذا كان أكثر تكون معارضة بعضهم بعضاً أتم، وفضل صلاة الجماعة أيضاً أكثر، فخمسة خير من أربعة، وكذا كل جماعة خير ممن أقل منهم لا من فوقهم.

أقول: جميع قرائن الحديث دائرة على الأربع، واثنان عشر ضعفاً أربع، ولعل الإشارة بذلك إلى الشدة والقوة واشتداد ظهرائهم تشبيهاً بأركان البناء؛ ولذلك قال لوط عليه السلام: «أَو

[٣٩١١] إسناده حسن.

[٣٩١٢] قال الشيخ: «كلما في جميع النسخ، والذي في الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وتمام كلامه: لا يسند كبير أحد غير جرير بن حازم، وإنما روى هذا الحديث عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا. وقد رواه حبان بن علي العتري عن عقيل بن الزهري عن عيينة بن عبيد الله بن ابن عباس عن النبي ﷺ، ورواه الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا».

٣٩١٣ - * وعن جابر، قال: كان رسول الله ﷺ يتخلف في المسير، فيرجي الضعيف، ويردف، ويدعو لهم. رواه أبو داود. [٣٩١٣]

٣٩١٤ - * وعن أبي ثعلبة الحُشَنِي، قال: كان الناس إذا نزلوا منزلاً تفرقوا في الشعاب والأودية، فقال رسول الله ﷺ: «إن تفرقكم في هذه الشعاب والأودية إنما ذلكم من الشيطان» فلم يتزلوا بعد ذلك منزلاً إلا انضم بعضهم إلى بعض، حتى يُقال: لو بسط عليهم ثوب لعمهم. رواه أبو داود. [٣٩١٤]

أوي إلى ركن شديد^(١) فهو أبلغ من قوله تعالى: «كانهم بنيان مرصوص»^(٢) لأن البنيان إنما يشتد بالاركان وأركان العبادات جوانبها التي عليها مبناها ويتركمها بطلانها.

وفي أساس البلاغة: ولقوة الحبل قيل حبل مريوع مفتول على أربع قوى. ورجل ربيعة مريوع ومرتبع وسيط القائمة. ومر يقوم يربعون حجراً ويرتبعون ويرتبعون وهذه ربيعة الأشداء وهي الحجر المرتب. ورباعي فلان حاملني، وهو أن يأخذ بأيديهما حتى يرفع الحمل على ظهر الجمل. وفلان مستربع للحمل وغيره مطبق. واستربع الأمر أطلقه. قال الأخطل:

لعمري لقد ناطت هوازن أمراً مستربعين الحرب ثم المناخر

وفلان على ربيعة قومه إذا كان سيدهم. وتربع في جلوسه. ومن المجاز: جاء فلان وعيناه تدمعان بأربعة، إذا جاء باكياً أشد البكاء. أي تسيلان بأربعة إماق.

وقوله: «لن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة» أي لو صاروا مغلوبين لم يكن للقلة بل لامر آخر سواها، وإنما لم يكونوا قليلين والأعداد مما لا تعد ولا تحصى؛ لأن كل واحد من هذه الألائل جيش قوبل بالعميمة، أو بالميسرة، أو القلب فيكفيها؛ ولأن الجيش الكثير المقاتلة منهم بعضهم وهؤلاء كلهم مقاتلون. ومن ذلك قول بعض الصحابة يوم حنين وكانوا اثنا عشر ألفاً: لن تغلب اليوم من قلة، وإنما غلبوا من إعجاب منهم، قال تعالى: «ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً»^(٣).

الحديث السادس عن جابر: قوله: «فيزجي»^(٤): أي يسوقه ليلحمه بالرفاق.

الحديث السابع عن أبي ثعلبة رضي الله عنه: قوله: «إنما ذلكم» وقع موقع خبر «إن» كقوله

[٣٩١٣] قال الشيخ: إسناده جيد

[٣٩١٤] قال الشيخ: إسناده جيد

(١) هو: ٨٠.

(٢) الصف: ٤

(٣) التوبة: ٢٥.

٣٩١٥ - * وعن عبد الله بن مسعود [رضي الله عنه]، قال: كنا يوم بدر، كل ثلاثة على بعير، فكان أبو ثابة وعلي بن أبي طالب زميلي رسول الله ﷺ، قال: فكانت إذا جاءت عقبه رسول الله ﷺ قالوا: نحن نمشي عنك. قال: «ما أنتم بأقوى مني، وما أنا بأغنى عن الأجر منكما» رواه في «شرح السنة». [٣٩١٥]

٣٩١٦ - * وعن أبي هريرة [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ، قال: «لا تتخذوا ظهور دوابكم منابر، فإن الله تعالى إنما سخرها لكم لتبلغكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشئ الأنفس، وجعل لكم الأرض فعلية فاقضوا حاجتكم» رواه أبو داود. [٣٩١٦]

تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ﴾^(١) والتركيب من باب الترديد للتعليق، كقول الشاعر:

لو مسها حجر مسته صرا

أي لو مسها حجر لسرته فإن «إن» ريدت للتركيد وطول الكلام و«ما» لتكفيها عن العمل، وأصل التركيب إن تفرقكم في هذه الشعاب ذلكم من الشيطان.

الحديث الثامن عن عبد الله رضي الله عنه: قوله: «زميلي» «نه»: الزميل العدليل الذي حملة مع حملك على البعير، وقد زاملني عارلني والزميل أيضاً الرفيق. و«العقبه» النوبة، ومنه أن كل غارية غزت يعقب بعضها بعضاً. أي يكون الغزو بينهم نوباً. قوله: «نمشي عنك» ضمن المشي معنى الاستغناء أي نستغنيك عن المشي يعني نمشي بذلك. وفيه إظهار غاية التواضع منه صلوات الله عليه، والمواساة مع الرفقاء والافتقار إلى الله تعالى.

الحديث التاسع عن أبي هريرة رضي الله عنه: قوله: «منابر» كناية عن القيام عليها لأنهم إذا خطبوا على المنابر قاموا. «خط»: قد ثبت أن النبي ﷺ خطب على راحلته واقفاً عليها، فدل ذلك على أن الوقوف على ظهرها إذا كان لأرب أو بلوغ وطر لا يدرك مع النزول إلى الأرض مباح، وأن النهي إنما انصرف إلى الوقوف عليها لا لمعنى يوجبه، فيمتنع الدابة من غير طائل. وكان مالك بن أنس يقول: الوقوف على ظهور الدواب بعرفة سنة والقيام على الأقدام رخصة.

[٣٩١٥] أخرجه أحمد (٣٩٠١)، (٣٩٦٥)، (٤٠٢٩) من طرق عن حماد بن سلمة عن عاصم بن بهلثة، عن زيد بن حبيش، وذكره في «المجمع» ٦/٦٨ و زاد نسبه إلى البراز وقال: في عاصم بن بهلثة وحليته حسن، انظر شرح السنة (٣٥/١١).

[٣٩١٦] إسناده صحيح. انظر للصحيح (٢٢).

(١) آل عمران: ١٥٥.

٣٩١٧ - * وعن أنس، قال: كنّا إذا نزلنا منزلاً لا نُسبِحُ حتى نحُلَّ الرِّحالَ. رواه أبو داود. [٣٩١٧]

٣٩١٨ - * وعن بريدة، قال: بينما رسولُ الله ﷺ يمشي إذ جاءه رجلٌ معه حمارٌ، فقال: يا رسولَ الله اركبْ! وتأخَّرَ الرَّجُلُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا، أنتَ أحقُّ بصدرِ دابَّتِكَ، إلّا أنْ تجعله لي» قال: جعلته لك، فركبَ. رواه الترمذي، وأبو داود. [٣٩١٨]

٣٩١٩ - * وعن سعيد بن أبي هند، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «تكونُ إِبِلُ للشَّيَاطِينِ وبيوتُ للشَّيَاطِينِ». فأما إِبِلُ الشَّيَاطِينِ فقد رأيتها: يخرجُ أحدكمُ بنجياتٍ معه قد أسَمَّها فلا يعلو بعيراً منها ويمرُّ بأخيهِ قد انقطعَ به فلا يحملُه. وأما بيوتُ الشَّيَاطِينِ فلم أراها، كانَ سعيدٌ يقولُ: لا أراها إلّا هذه الأقفاصَ التي يسترُ النَّاسُ بالدُّبِيَّاجِ. رواه أبو داود. [٣٩١٩]

قوله: «[لا بشق الأنفس] «نه»: الشق بالكسر من المشقة يقال: هم قوم بشق من العيش إذا كانوا في جهد. قوله: «فعلينا فاقضوا» الفاء الأولى للسببية والثانية للتعقيب، أي إذا كان كذلك فعلى الأرض اقضوا حاجاتكم لا على الدواب، ثم عقبه بقوله: «فاقضوا حاجاتكم» تفسيراً للمقدر، ففيه تأكيد مع التخصيص. وجمع الحاجات وأضافها إلى سائر المخاطبين؛ ليفيد العموم يعني خصوا الأرض بقضاء حاجاتكم المختلفة الأنواع، ويكفيكم من الدواب أن تبلغكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس.

الحديث العاشر عن أنس رضي الله عنه: قوله: «لانسح» قيل: أراد بالتسبيح صلاة الفصحى. المعنى: أنهم كانوا مع اهتمامهم بأمر الصلاة لا يباشرونها، حتى يحطوا بالرحال ويريحوا الجمال رفقا بها وإحساناً إليها.

الحديث الحادي عشر عن بريدة رضي الله عنه: قوله: «لا» هنا حلف وأنت أحقّ تعليل له أي لا أركب وأنت تأخرت لأنك أحقّ بصدر دابتك. وفيه بيان إنصاف رسول الله ﷺ وتواضعه وإظهار لحق المرأة؛ حيث رضي أن يركب خلفه.

الحديث الثاني عشر عن سعيد رضي الله عنه: قوله «بنجيات» «نه»: النجيب من الإبل

[٣٩١٧] إسناده صحيح.

[٣٩١٨] إسناده صحيح.

[٣٩١٩] إسناده حسن.

٣٩٢٠ - * وعن سهل بن معاذ، عن أبيه، قال: غزونا مع النبي ﷺ، فضيقَ النَّاسُ المنازلَ وقطعوا الطريقَ، فبعثَ نبيُّ الله ﷺ مُنادياً يُنادي في النَّاسِ: «إِنَّ مَنْ ضَيَّقَ منزلاً، أو قطعَ طريقاً، فلا جهادَ له» رواه أبو داود. [٣٩٢٠]

٣٩٢١ - * وعن جابر [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ أَحْسَنَ ما دخلَ الرَّجُلُ أهله إذا قَدِمَ مِنْ سفرٍ أَوَّلَ اللَّيْلِ» رواه أبو داود.

القوي منها الخفيف السريع. والتجيب الفاضل الكريم السخي. «قصر»: يريد بها ما تكون معدة للتأخر والتكاثر ولم يقصد بها أمر مشروع، ولم يستعمل فيما تكون فيه قرية، فعين الصحابي من أصناف هذا النوع من الإبل صفتاً، وهو نجيبات سمان يسوقها الرجل معه في سفره فلا يركبها ولا يحتاج إليها في حمل متاعه، ثم إنه يمر بأخيه المسلم قد انقطع به من الضعف والعجز فلا يحمله، وعين التابعي صفتاً من البيوت وهو الاقفاص المجللة بالديباج يريد بها المحامل التي يتخذها المترفون في الأسفار.

«شف»: وليس في الحديث ما يدل عليه بل نظم الحديث دليل على أن جميعه إلى قوله: «فلم أرها» من متن الحديث، من قول النبي ﷺ، وعلى هذا فمعناه أنه ﷺ قال: «فأما إبل الشياطين فقد رأيتها» - إلى قوله - «فلا يحمله، وأما بيوت الشياطين فلم أرها» فإن النبي ﷺ، لم ير من الهودج المستورة بالديباج والمحامل التي يأخذها المترفون في الأسفار. ومما يدل على ما ذكرنا قول الراوي بعد قوله «فلم أرها»: كان سعيد يقول: إلى آخره. أقول: وهذا توجيه غير موجه يعرف بأدنى تأمل والتوجيه ما عليه كلام القاضي.

الحديث الثالث عشر عن سهل رضي الله عنه: قوله: «فضيق الناس» قيل: التضييق هنا بسبب أخذ منزل لا حاجة له إليه أو فوق حاجته. وقطع الطريق تضيقها على المارة «فلا جهاد له» أي لا كمال ثواب الجهاد لإضراره الناس.

الحديث الرابع عشر عن جابر رضي الله عنه: قوله: «إِنَّ أَحْسَنَ ما دخلَ» «قصر»: «ما» موصولة والراجع إليه محذوف، والمراد به الوقت الذي يدخل فيه الرجل على أهله. و«أهله» منصوب بنزع الخافض وإيصال الفعل إليه على سبيل الاتساع. ويحتمل أن تكون مصدرة على تقدير مضاف، أي أن أحسن دخول الرجل على أهله دخول أول الليل. أقول: والأحسن أن تكون موصوفة أي أحسن أوقات دخل الرجل فيها أهله أول الليل. و«إذا» هنا مرفوع محلاً خبر لـ «إِنَّ».

[٣٩٢٠] إسناده صحيح.

الفصل الثالث

٣٩٢٢ - * عن أبي قتادة، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ، إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَعَرَّسَ بَلِيلٍ اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِهِ، وَإِذَا عَرَّسَ قَبِيلَ الصَّبْحِ نَصَبَ ذِرَاعَهُ وَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ. رواه مسلم.

٣٩٢٣ - * وعن ابن عباس، قال: بعث النبي ﷺ عبد الله بن رواحة في سرية، فوافق ذلك يوم الجمعة، فعدا أصحابه، وقال: اتخلف وأصلي مع رسول الله ﷺ، ثم ألحقهم، فلما صلى مع رسول الله ﷺ رآه، فقال: «مامنعك أن تغدو مع أصحابك؟» فقال: أردت أن أصلي معك ثم ألحقهم. فقال: «لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما أدركت فضل غدتهم». رواه الترمذي. [٣٩٢٣]

«تو»: و«قض»: والتوفيق بينه وبين ما روى أنه ﷺ قال: «إذا طال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً» أن يحمل الدخول على الخلو بها وقضاء الوطر منها، لا القدوم عليها. وإنما اختار ذلك أول الليل؛ لأن المسافر لبعده عن أهله يغلب عليه الشبق ويكون ممسكاً تواقفاً، فإذا قضى شهوته أول الليل خف بدنه وسكن نفسه وطاب نومه.

أقول: قد سبق عن الشيخ محيي الدين أنه قال: يكره لمن طال سفره طروق الليل. فأما من كان سفره قريباً يتوقع إتيانه ليلاً، وكذا إذا طال واشتهر قدومه وعلمت امرأته قدومه. فلا بأس بقدومه ليلاً لزال المعنى الذي هو سببه؛ فإن المراد التهيط وقد حصل ذلك. انتهى كلامه. والأحسن أن يتزل الحديث على الثاني؛ لأن من طال سفره وبعد مدة الفراق طار قلبه اشتياقاً، وخصوصاً إذا قرب من الدار ورأى منها الآثار قال:

إذا دنت المنازل راد شوقي ولا سيما إذا بدت الخيام

ولأنه يكره للمسافر الذي طال سفره أن يقرب من الأهل إلا بعد أيام، لأنه يتضرر به.

الفصل الثالث

الحديث الأول والثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «فوافق» الفاء فيه كما في قولك: أنا نزيلكم هذا الشهر فإن أحملتكم أقمت عندكم، وإلا لم أقم إلا ريثما أتحوّل، فهو للتعقيب؛ فإن التفصيل يعقب المجهول. وقوله: «لو أنفقت ما في الأرض» الظاهر أن يقال: غدتهم أفضل من صلاتك هذه. فعدل إلى المذكور مبالغة كأنه قيل: لا يوازيسها شيء من الخيرات. وذلك أن تأخره ذاك ربما يفوت عليه مصالح كثيرة؛ ولذلك ورد: «الغدوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها».

[٣٩٢٣] أخرجه أحمد (٢٢٤/١)، والترمذي (٥٢٧) في الصلاة باب ما جاء في السفر يوم الجمعة، والحديث فيه الحجاج بن أوطاة وهو مدلس وكثيراً ما يخطئ، وله شاهد بمعناه عند ابن عبد الحكم في «فتح مصر» من طريق ابن لهيعة. انظر شرح السنة (٢٢٧/٤).

٣٩٢٤ - * وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصحبُ الملائكةُ رُفَقَةً فيها جِلْدٌ نمرٍ» رواه أبو داود. [٣٩٢٤]

٣٩٢٥ - * وعن سهل بن سعد [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ «سيدُ القومِ في السَّفرِ خادمُهم، فمن سَبَقَهُم بِخُدْمَةٍ لم يَسْبِقُوهُ بِعَمَلٍ إِلَّا الشَّهَادَةُ» رواه البيهقي في «شعب الإيمان». [٣٩٢٥]

(٣) باب الكتاب إلى الكفار ودعائهم

إلى الإسلام

الفصل الأول

٣٩٢٦ - * عن ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَبَعَثَ أَهْلَ بَيْتِهِ إِلَيْهِ دَحِيَّةَ الْكَلْبِيِّ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمٍ بَصْرِيٍّ لِيَدْفَعَهُ إِلَى قَيْصَرَ،

الحديث الثالث والرابع عن سهل رضي الله عنه: قوله: «سيد القوم في السفر خادمهم» فيه وجهان: أحدهما: أنه ينبغي أن يكون السيد كذلك لما وجب عليه من الإقامة بمصالحهم ورعاية أحوالهم ظاهراً وباطناً. نقل عن عبدالله المروزي: أنه صحبه أبو علي الرباطي فقال أبو علي: أتكون أنت الأمير أم أنا؟ فقال: بل أنت. فلم يزل يحمل الزاد لنفسه ولأبي علي على ظهره، وأمطرت السماء ليلة، فقام عبدالله طوال الليل على رأس رفيقه وفي يده كساء يمنع المطر منه، فكلما قال له: الله الله لا تفعل. فيقول: ألم تقل إن الإمارة مسلمة لك فلا تحكم علي. حتى قال أبو علي: وددت أنني مت ولم أؤمره. كنا في الإحياء.

وثانيهما: أخبر أن من يخدمهم وإن كان أدناهم ظاهراً فهو في الحقيقة سيدهم؛ لأنه يثاب بعمله لله تعالى، وإليه الإشارة بقوله ﷺ: «فمن سبقهم بخدمة لم يسبقوه بعمل إلا الشهادة» وذلك لأنه شريكهم فيما يزاولونه من الأعمال بواسطة خدمته.

باب الكتاب إلى الكفار ودعائهم إلى الإسلام

الفصل الأول

الحديث الأول عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «إلى قيسر» هو لقب ملك الروم. وبصرى بضم الباء مدينة خوران ذات قلعة وأعمال قريبة من طرف البرية بين الشام والحجاز،

[٣٩٢٤] انظر صحيح الجامع (٧٣٤٥)، صحيح أبي داود (٣٤٧٨).

[٣٩٢٥] انظر ضعيف الجامع (٣٣٢٤).

فإذا فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم. سلام على من اتبع الهدى، أما بعد، فإني أدعوك بدعاية الإسلام. أسلم تسلم. وأسلم يوتك الله أجرك مرتين، وإن توكلت فعليك إثم الأريسين» و«يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله، فإن تولوا فقولوا أشهدوا بأننا مسلمون»^(١)، متفق عليه. وفي رواية لمسلم، قال: «من محمد رسول الله» وقال: «إثم الأريسين» وقال: «بدعاية الإسلام».

وعظيم بصرى أميرها. والدعاية مصدر بمعنى الدعوة كالعافية والعاقبة، ويروى «بدعاية الإسلام» أي بدعوته. وهي كلمة الشهادة التي يدعى إليها أهل الملل الكافرة.

قوله: «الأريسين» «مع»: اختلفوا في ضبطه على أوجه: أحدها: بياقين بعد السين. والثاني: بياء واحدة بعدها، وعلى الوجهين الهزئة مفتوحة والراء مكسورة مخففة. والثالث: بكسر الهزئة وتشديد الراء وياء واحدة بعد السين. ووقع في الرواية الثانية في مسلم، في أول صحيح البخاري «إثم الأريسين» بياء مفتوحة في أوله وبياقين بعد السين. ثم اختلفوا في المراد بهم على أقوال: أصحها وأشهرها: أنهم الأكارون أي الفلاحون والزراعون، ومعناه أن عليك إثم رعاياك الذين يتبعونك وينقادون بانقيادك. ونبه بهؤلاء على جميع الرعايا لأنهم الأغلب؛ ولأنهم أسرع انقياداً فإذا أسلم أسلموا وإذا امتنع امتنعوا.

وقد جاء مصرحاً به في رواية «دلائل النبوة» للبيهقي قال: «عليك إثم الأكارين». والثاني: أنهم النصراني وهم الذي اتبعوا أريس الذي ينسب إليه الأروسية من النصراني. وفي هذا الكتاب جمل من القواعد وأنواع من القوائد.

منها: أن قوله: «سلام على من اتبع الهدى» فيه دليل لمذهب الشافعي وجمهور أصحابه أن الكافر لا يبدأ بالسلام.

ومنها: دهاء الكفار إلى الإسلام قبل قتالهم، وهو واجب والقتال قبله حرام، وإن لم يكن بلغتهم دعوة الإسلام.

ومنها: وجوب العمل بخير الواحد؛ لأنه بعث مع دحية الكلبي وحده.

ومنها: استحباب تصدير الكلام بالبسملة وإن كان المبعوث إليه كافراً.

ومنها: جواز المسافرة إلى أرض العدو بآية أو آيتين أو نحوهما، والنهي عن المسافرة بالقرآن محمول على ما إذا خيف وقوعه في أيدي الكفار. وجواز مس المحدث والكافر آية أو آيات يسيرة مع غير القرآن.

(١) آل عمران: ٦٤.

٣٩٢٧ - * وعنه، أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى مع عبدالله بن حذافة السهمي، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى

ومنها: أن السنة في المكتبة بين الناس أن يبدأ بنفسه، فيقول: من ريد إلى عمرو. سواء فيه تصدير الكتاب به أو العنوان، قال تعالى: ﴿إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم﴾ (١).

وقيل: الصواب أن يكتب في العنوان إلى فلان ولا يكتب لفلان؛ لأنه إليه لا له. ومنها: أن لا يفرط ولا يفرط في المدح والتعظيم؛ ومن ثم قال ﷺ: «إلى هرقل عظيم الروم» ولم يقل: ملك الروم؛ لأنه لا ملك له ولا غيره بحكم دين الإسلام، ولا سلطان لأحد إلا لمن ولاء رسول الله ﷺ أو من أذن له، وإنما ينفذ من تصرفات الكفار ما فيها الضرورة. ولم يقل: «إلى هرقل» فحسب بل أتى بنوع من الملاحظة فقال: «عظيم الروم» أي الذي يعظمونه ويقدمونه، وقد أمر الله تعالى بإلانة القول لمن يدعى إلى الإسلام، فقال: ﴿فقلوا له قولاً ليئلاً﴾ (٢).

ومنها: استحباب استعمال البلاغة والإيجاز وتحري الألفاظ المجزلة؛ فإن قوله ﷺ في غاية الإيجاز والبلاغة وجمع المعاني، مع ما فيه من بديع التجنيس فإن «تسلم» شامل لسلامته من خزي الدنيا بالحرب والسبي والقتل وأخذ الديار والأموال ومن عذاب الآخرة.

ومنها: أن من أدرك من أهل الكتاب النبي ﷺ، فآمن به له أجران. ومنها: أن من كان سبب ضلال ومنع هداية كان أكثر إثماً، قال الله تعالى: ﴿وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم﴾ (٣).

ومنها: استحباب «أما بعد» في الخطب والمكاتبات.

«شف»: تقديم لفظ العبد على لفظ الرسول دال على أن العبودية لله تعالى أقرب طرق العباد إليه، وكرر لفظ أسلم إيداً منه ﷺ إياه على شفقتة بإيمانه. أقول: وفي هذا التقديم تعريض بالنصارى وقولهم في عيسى بالإلهية، مع أنه ﷺ قال: «إني عبدالله أتاني الكتاب وجعلني نبياً» (٤) وصدر هذا الحديث سيذكر في باب علامات النبوة في الفصل الثالث. الحديث الثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله: «إن يمزقوا» تو: أي يفرقوا كل نوع

(١) النمل: ٣٠.

(٢) طه: ٤٤.

(٣) المائدة: ١٣.

(٤) مريم: ٣٠.

فلما قرأ مرقه. قال ابن المسيب: فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل مرق. رواه البخاري.

٣٩٢٨ - * وعن أنس: أن النبي ﷺ كتب إلى كسرى وإلى قيصر وإلى النجاشي وإلى كل جبار يدعوهم إلى الله، وليس بالنجاشي الذي صلى عليه النبي ﷺ. رواه مسلم.

٣٩٢٩ - * وعن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: «اغزوا بسم الله، فإني سبيل الله قاتلوا من كفر بالله، اغزوا فلا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى

من التفرق، وأن يبدؤوا من كل وجه. والممزق مصدر كالتمزيق، والذي مزق كتاب رسول الله ﷺ هو إيرويز بن هرمز بن نوشروان قتله ابنه شيرويه، ثم لم يلبث بعد قتله إلا ستة أشهر يقال: إن إيرويز لما أيقن بالهلاك - وكان مأخوذاً عليه - فتح خزانة الأدوية وكتب على حقة السم «الدواء السامع للجماع»، وكان ابنه مولعاً بذلك فاحتال في هلاكه. فلما قتل أباه فتح الخزانة فرأى الحقة فتناول منها فمات من ذلك السم. ويزعم الفرس أنه مات أسماً على قتله أباه ولم يبق لهم بعد الدعاء عليهم بالتمزيق أمر نافذ بل أدبر عنهم الإقبال، ومالت عنهم الدولة وأقبلت عليهم النحوسة حتى انقضوا عن آخرهم. والقاء في «فدفعه» معطوف على مقدرات معدودة، أي فذهب إلى عظيم البحرين فدفعه إليه، ثم بعثه العظيم إلى كسرى فدفعه إليه.

الحديث الثالث عن أنس رضي الله عنه: قوله: «والى كل جبار» أتى به اختصاراً أي كسرى وأمثلة. «مح»: كسرى لقب كل ملك من الفرس، وقيصر من ملك الروم، والنجاشي الحبشة، وخاقان الترك، وفرعون القبط، والعزير مصر، وتبع حمير.

الحديث الرابع عن سليمان رضي الله عنه: قوله: «في خاصته متعلق بتقوى الله» وهو «بأوصي» و«خير» نصب على نزع الخافض، «أو من» في محل الجر* وهو من باب المعطف على عاملين مختلفين، كأنه قيل: أوصى بتقوى الله في خاصة نفسه وأوصى بخير فيمن معه من المسلمين. وفي اختصاص التقوى بخاصة نفسه، والخير بمن معه من المسلمين إشارة إلى أن عليه أن يشدد على نفسه فيما يأتي ويذر. وأن يسهل على من معه من المسلمين، ويفرق بهم كما ورد: «يسروا ولا تعسروا وسكتوا ولا تنفروا».

ثلاث خصال - أو خلال - فأتيتن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها فآخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنمة والفبيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم

وقيل: «ومن معه» مجرور عطف على الضمير المجرور في «خاصته». وقوله: «بسم الله في سبيل الله» متعلقان بـ«اغزوا»، ويجوز أن يكون الثاني ظرفاً له والاول حالاً، ويجوز أن يتعلق الثاني بالحال. أي: اغزوا مستعينين بالله في سبيل الله. وقوله: «قاتلوا» جملة معترضة موضحة لـ «اغزوا» أعاد «اغزوا» ليعقبه بالمذكورات بعده.

وقوله: «وإذا لقيت عدوك» إلى آخره، كان من الظاهر أن يجاء به بعد قوله: «اغزوا» بسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله. وقوله: «اغزوا فلا تغلوا» إلى آخره كالاستطراد وقع بين الكلامين اهتماماً به. والخطاب في قوله: «وإذا لقيت» من باب تلوين الخطاب، خاطب أولاً عائداً يدخل فيه الأمير دخولا أولياً، ثم خص الخطاب به فدخلوا فيه على سبيل التبعية، كقوله تعالى: «وأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن»^(١) خص النبي ﷺ بالنساء، وعمم بالخطاب. و«ما» في «ما أجابوك» رائدة والقاء في «فاقبل» جزاء الشرط.

«مع»: قوله: «ثم ادعهم إلى الإسلام» هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم «ثم ادعهم». قال القاضي عياض: الصواب الرواية «ادعهم» بإسقاط «ثم» وقد جاء بإسقاطها على الصواب في كتاب أبي عبيد. وفي سنن أبي داود وغيرهما؛ لأنه تفسير للخصال الثلاث، وليست غيرها. وقال الماردي: ثم هاتنا رائدة، وردت لاستفتاح الكلام والأخذ فيه.

أقول في تحرير قول الماردي: إن الخصال الثلاث هي الإسلام وإعطاء الجزية والمقاتلة، كما في حديث أبي وائل في الفصل الثالث من هذا الباب. فقوله: «ثم ادعهم إلى الإسلام» إشارة إلى الخصلة الأولى. وقوله: «ثم ادعهم إلى التحول» إلى قوله: «إلا أن يجاهدوا مع المسلمين» متفرع على هذه الخصلة. وقوله: «فإن هم أبوا فسلهم الجزية» بيان للخصلة الثانية.

(١) الطلاق: ١.

وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعْنِ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصِرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفَرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفَرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِنْ حَاصِرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَنْزِلَهُمْ عَلَى حَكَمِ اللَّهِ فَلَا تَنْزِلَهُمْ عَلَى حَكَمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلَهُمْ عَلَى حَكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: أَتُصِيبُ حَكَمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا؟» رواه مسلم.

وقوله: «إِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعْنِ بِاللَّهِ» إشارة إلى المصلحة الثالثة، فعلى هذا قوله: «ثم ادعهم» مكر زيد لمزيد التقرير، ولينبه على أن الدعوة إلى الإسلام هي المطلوبة الأولية وأشرف المصالح، ونظيره في التكرير قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: «رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لِيلَا وَنَهَارًا» (١) - إلى قوله - «ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا ثُمَّ إِنِّي أَهْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا» (٢). قصد بقوله: «لِيلَا وَنَهَارًا» اشتغال دعوته على الأمانة كلها، ويقول: «جهارًا وإسرارًا» كيفية دعوته في الأمانة، ويكرر «ثم» والدعاء التلويح إلى التفاوت بين الأحوال.

«خطأ: في قوله: «فأخبرهم» أي أخبرهم أن حكمهم حكم المهاجرين مع حصول الثواب والأجر، وأنه كان يتفق على المهاجرين مما آتاه الله من الفسء، ولم يعطوا شيئًا لأعراب المسلمين. وقوله: «وعليهم ما على المهاجرين» يعني يجب عليهم الخروج إلى الجهاد إذا أمرهم الإمام سواء كان بإزاء العدو من به الكفاية [أو لم يكن، بخلاف غير المهاجرين، فإنه لم يجب عليهم الخروج إلى الجهاد، إذا كان بإزاء العدو من به كفاية] * . «حسن: تقديم الدعوة ليس بشرط إذا كانت الدعوة قد بلغت قبل ذلك؛ لأنه ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون.

«مع: في الحديث فوائد: وهي تحريم الغلب والغلول وقتل الصبيان إذا لم يقاتلوا وكراهة المثلة، واستحباب وصية الإمام أمراء وجيوشه بتقوى الله والرفق بمتابعتهم، وتعريفهم بما يحتاجون في غزوهما وما يجب عليهم وما يحل لهم وما يحرم وما يكره وما يستحب، وأنه لا يعطي الفء والغنيمة لأهل الصدقات نحو هؤلاء الأعراب الذين لم يتحولوا وكانوا فقراء مساكين، ولا تعطى الصدقات أهل الفء والغنيمة. وقال مالك وأبو حنيفة: المالان سواء يجوز صرف كل منهما إلى النوعين.

والحديث مما يستدل به مالك والأوزاعي ومن وافقهما على جواز أخذ الجزية من [كل كافر عربيًا كان أو عجميًا كتابيًا أو غير كتابي. وقال أبو حنيفة: تؤخذ الجزية من] * جميع الكفار

(١) نوح: ٥. (٢) نوح: ٦-٩.

* ما بين المعكوفين زيادة من «ط» وليست في «ك».

٣٩٣ - * وعن عبدالله بن أبي أوفى: أن رسول الله ﷺ في بعض أيامه التي لقي فيها العدو انتظر حتى مالت الشمس، ثم قام في الناس فقال: يا أيها الناس! لا تتمنوا لقاء العدو، واسألوا الله العافية، فإذا لقيتم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف، ثم قال: «اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب، وهادم الأحزاب، اهزمهم وانصرنا عليهم» متفق عليه.

إلا مشركي العرب ومجوسهم. وقال الشافعي: لا تؤخذ الجزية إلا من أهل الكتاب والمجوس أعراباً كانوا أو أعاجم. ويحتج بمفهوم آية الجزية وبحديث: «سنا بهم سنة أهل الكتاب». وتناول هذا الحديث على أن المراد بهؤلاء أهل الكتاب؛ لأن اسم المشرك يطلق على أهل الكتاب وغيرهم، وكان تخصيصه معلوماً عند الصحابة. وقوله: «أن تخفروا ذممكم» والذمة العهد، ويقال: أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وخفرت أمته وحميته.

قالوا: وهذا النهي تنزيه، أي لا تجعل لهم ذمة الله فإنه قد ينقضها من لا يعرف حقها، ويهتك حرمتها بعض الأعراب وسواد الجيش. وكذا قوله: «فلا تنزلهم على حكم الله» نهي تنزيه. وفيه حجة لمن يقول: ليس كل مجتهد مصيباً بل المصيب واحد. وهو الموافق لحكم الله تعالى في نفس الأمر، ومن يقول: إن كل مجتهد مصيب يقول معنى قوله: «فإنك لا تدري أتصيب حكم الله تعالى فيهم؟» إنك لا تأمن أن ينزل على وحي بخلاف ما حكمت، كما قال ﷺ في حديث أبي سعيد وتحكيم سعد بن معاذ في بني قريظة: «لقد حكمت فيهم بحكم الله» وهذا المعنى متفق بعد النبي ﷺ فيكون كل مجتهد مصيباً.

قوله: «فلأنكم» إلى آخره على الخطاب كذا في صحيح مسلم وكتاب الحميدي وجامع الأصول، وفي نسخ المصابيح «فلأنهم» على الضمة والأول أصح درایة أيضاً كما سبق في قول الشيخ محيي الدين: «لا تجعل لهم ذمة الله فإنه قد ينقضها من لا يعرف حقها» إلى آخره.

قوله: «أن تخفروا» الظاهر بفتح الهزة كما في بعض نسخ المصابيح «أن» مع صلته في تأويل المفرد بدل من ضمير المخاطب، وخبر «أن» قوله: «أهون» وقد وقع في نسخة «إن» بالكسر على الشرطية، وهو مشكل.

الحديث الخامس عن عبدالله رضى الله عنه: قوله: «تحت ظلال السيوف» «نه»: هو كناية عن الدنو من الضراب في الجهاد حتى يعلوه السيف، ويصير ظله عليه. والظل الفء الحاصل الحاجز بينك وبين الشمس أي شيء كان. وقيل: هو مخصوص بما كان منه إلى زوال الشمس وما كان بعده فهو الفء.

«مع»: معناه ثواب الله والسبب الموصل إلى الجنة عند الضرب بالسيوف، ومشى المجاهدين في سبيل الله فاحضروا فيه بصدق النية وثابتوا، وإنما نهى عن مني لقاء العدو لما

٣٩٣١ - * وعن انس، أن النبي ﷺ كان إذا غزا بنا قوماً لم يكن يغزو بنا حتى يصبح وينظر إليهم، فإن سمع أذاناً كف عنهم، وإن لم يسمع أذاناً أغار عليهم، قال: فخرجنا إلى خيبر، فانتهينا إليهم ليلاً، فلما أصبح ولم يسمع أذاناً ركب وركبت خلف أبي طلحة وإن قدمي لتمس قدم نبي الله ﷺ، قال: فخرجوا إلينا بمكاتيلهم ومساحيهم، فلما رآوا النبي ﷺ قالوا: محمد، والله محمد والخميس، فلجئوا إلى الحصن، فلما رآهم رسول الله ﷺ قال: «الله أكبر الله أكبر، خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين» متفق عليه.

فيه من صورة الإعجاب والاعتكاف على النفس والوثوق بالقوة، وأيضاً هو يخالف الحزم والاحتياط. وأول بعضهم [التمني] في صورة خاصة وهي إذا شك في المصلحة والقتال، فيمكن حصول ضرر وإلا فالقتال كله فضيلة وطاعة والصحيح الأول.

أقول: وفي قوله: «انتظر حتى مالت الشمس» إشارة إلى الفتح والنصرة؛ لأنه وقت هبوب الرياح ونشاط النفوس، وقالوا: سببه فضيلة أوقات الصلوات والدعاء عندها، والوجه الجمع بينهما لما نص عليه في الحديث الآخر من هذا الفصل والأول من الفصل الثاني.

«تو»: ومصادق ذلك قوله ﷺ: «نصرت بالصبا» وفي استحباب الدعاء والاستغفار عند القتال.

الحديث السادس عن انس رضي الله عنه: قوله: «إذا غزا بنا قوماً الباء بمعنى المصاحبة أي إذا غزونا وهو معنا. «تو»: «لم يكن يغز بنا» هكذا هو في المصابيح، وأرى الواو قد سقط من قلم الكاتب، وصوابه إثباتها، ولو جعل من الإغزاء على أنه يلهيها لم يستقم؛ لأن معناه يجهزنا للغزو. «قض»: وهو يستقيم لأن معناه لم يرسلنا إليه ولم يحملنا عليه على سبيل المجاز.

أقول: لا بد أن يجعل الثاني عين الأول؛ لأن المعنى إذا أراد الغزو بنا قوماً لم يغز بنا حتى يصبح.

قوله: «وينظر» «قض»: أي كان يتثبت فيه ويحتاط في الإغارة؛ حذراً من أن يكون فيهم مؤمن فيغتر عليه غافلاً عنه جاهلاً بحاله. «خط» فيه بيان أن الأذان شعار لدين الإسلام لا يجوز تركه، فلو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه.

قوله: «قال: فخرجوا» الفاء عطف على محذوف أي ركب النبي ﷺ ولم يشعروا به فخرجوا بمكاتيلهم، والمكاتيل جمع مكمل بكسر الميم وهو الزنيل الكبير، والمساحي جمع مسحاة وهي المجرفة من الحديد والميم زائلة؛ لأنه من السحو أي الكشف لما يكشف به الطين عن وجه

• كذا في «ط» وفي «ك» «النبى».

٣٩٣٢ - * وعن النعمان بن مقرن، قال: شهدت القتال مع رسول الله ﷺ فكان إذا لم يُقاتل أول النهار انتظر حتى تهبّ الأرواح وتحضر الصلاة. رواه البخاري.

الفصل الثاني

٣٩٣٣ - * وعن النعمان بن مقرن، قال: شهدت مع رسول الله ﷺ، فكان إذا لم يُقاتل أول النهار انتظر حتى تزول الشمس وتهبّ الرياح وينزل النصر. رواه أبو داود. [٣٩٣٣]

٣٩٣٤ - * وعن قتادة، عن النعمان بن مقرن، قال: غزوت مع رسول الله ﷺ فكان إذا طلع الفجر أمسك حتى تطلع الشمس، فإذا طلعت قاتل، فإذا انتصف النهار أمسك حتى تزول الشمس، فإذا زالت الشمس قاتل حتى العصر، ثم أمسك حتى يصلي العصر، ثم يُقاتل. قال: قتادة: كان يقال: عند ذلك تهبّ رياح النصر، ويدعو المؤمنون لجيوشهم في صلاتهم. رواه الترمذي.

الأرض. «تو»: وقوله: «محمد والله» أي هذا محمد والله ومعه الجيش أو أنا محمد.
«مح»: والخميس معطوف على قوله: «محمد» وروى منصوباً على أنه مفعول معه. أقول على الأول: «والخميس» حال والخبر مقدر، والعامل معنى اسم الإشارة. وقوله: «إنا إذا نزلنا» جملة مستأنفة بيان لموجب خراب خبير. وقوله: «الله أكبر الله أكبر» فيه معنى التعجب من أنه تعالى يقدر نزوله بساحتهم بعد ما أثبتوا ثم أصبحهم وهم غافلون عن ذلك. «مح»: فيه استحباب التكبير عند لقاء العدو، وفيه جواز الاستشهاد في مثل هذا الشأن بالقرآن في الأمور المحققة، وقد جاء له نظائر منها عند فتح مكة وطعن الأصنام قال: «جاء الحق وزهق الباطل» (١). قال العلماء: ويكره من ذلك ما كان على سبيل ضرب المثل في المحاورات ولغو الحديث تعظيماً لكتاب الله تعالى.

الحديث السابع عن النعمان رضى الله عنه: قوله: «الأرواح» «نه»: الأرواح جمع ريح لأن أصلها الواو وتجمع على أرياح قليلاً وعلى رياح كثيراً.

الفصل الثاني

الحديث الأول والثاني والثالث عن قتادة رضى الله عنه: قوله: «فكان» ما أظهره من دليل على وجود الفاء التفضيلية؛ لأن قوله: «غزوت مع رسول الله ﷺ» مشتمل مجملاً على جميع ما

[٣٩٣٣] انظر صحيح أبي داود (٢٣١٣)

(١) الإسراء: ٨١.

٣٩٣٥ - * وعن عصام المزني، قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فقال: «إذا رأيتم مسجدًا أو سمعتم مؤذنين فلا تقتلوا أحدًا» رواه الترمذي، وأبو داود. [٣٩٣٥]

الفصل الثالث

٣٩٣٦ - * عن أبي وائل، قال: كتب خالد بن الوليد إلى أهل فارس: بسم الله الرحمن الرحيم من خالد بن الوليد إلى رستم ومهران في ملاء فارس. سلام على من اتبع الهدى. أما بعد فإننا ندعوكم إلى الإسلام، فإن أبيتُم فاعطوا الجزية عن يد وأنتم صاغرون، فإن أبيتُم فإن معي قوماً يحبون القتل في سبيل الله كما يحب فارس الخمر، والسلام على من اتبع الهدى. رواه في «شرح السنة».

ذكر بعده مفصلاً. قوله: «تهيج رياح النصر» وينصره قوله ﷺ: «نصرت بالصبا». وقوله: «في صلاتهم» إشارة إلى أن تركه ﷺ القتال حتى في الأوقات المذكورة، كان لاشتغالهم بها فيها. اللهم إلا بعد العصر؛ فإن هذا الوقت يستثنى منها لحصول النصر فيه لبعض الأنبياء. وعن النبي ﷺ أنه قال: «غزا نبي من الأنبياء فدنا من القرية صلاة العصر أو قريباً من ذلك، فقال للشمس: إنك مأمورة وأنا مأمور، اللهم احبسها علينا فحبست حتى فتح الله عليه» رواه البخاري عن أبي هريرة. ولعل لهذا السر خص في الحديث هذا الوقت بالفعل المضارع حيث قال: «ثم يقاتل» وفي سائر الأوقات «قاتل» على لفظ الماضي استحضاراً لتلك الحالة في ذهن السامع؛ تنبيهاً على أن قتاله في هذا الوقت كان أشد، وتحريه فيه أكمل.

الفصل الثالث

الحديث الأول عن أبي وائل: قوله: «في ملاء» حال من المجرورين أي كائنين في زمرة أكابر فارس، والملاء أشراف الناس وروساؤهم ومقدموهم، وهم الذين يرجع إلى قولهم، وجمعه أملاء. وقوله: «فإن معي قوماً» وضع موضع فهشوا للقتال، وشبه محبتهم الموت ولقاء العدو بمحبتهم الخمر لئلا نأبى بشجاعتهم وأنهم من رجال الحرب. قال:

فوارس لا يملكون المنايا إذا دارت رحي الحرب الزيون

وأنهم ليسوا منها في شيء بل هم قوم مشغلون باللهو والطرب كالمخدرات.

فخرت بأن لك مأكولا ولبسا وذلك فخر ربات الحجول

[٣٩٣٥] انظر سنن أبي داود (٢٦٣٥)، والترمذي (١٥٤٩) والحديث فيه عبدالله بن نوفل بن مساحق لم يوثقه غير ابن حبان وابن عصام المزني لا يعرف حاله. انظر شرح السنة (١١/٦٠).

(٤) باب القتال في الجهاد

الفصل الأول

٣٩٣٧ - * عن جابر، قال: قال رجل إلى النبي ﷺ يوم أحد: أرايت إن قتلْتُ، فأين أنا؟ قال: «في الجنة» فالقَى تمراتٍ في يدهِ ثم قاتَلَ حتى قُتِلَ. متفق عليه.

٣٩٣٨ - * وعن كعب بن مالك، قال: لم يكن رسولُ الله ﷺ يريدُ غزوةَ إلا ورىَ بغيرِها، حتى كانت تلك الغزوةُ - يعني غزوةَ تبوك - غزاها رسولُ الله ﷺ في حرٍّ شديد، واستقبلَ سفركَ بعيداً، ومقارَكَ وعدوكَ كثيراً، فجلىَ للمسلمينَ أمرهم، ليتأهبوا أهبةَ غزوهم، فأخبرهم بوجهه الذي يريدُ. رواه البخاري.

٣٩٣٩ - * وعن جابر، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الحربُ خُدعة» متفق عليه.

٣٩٤٠ - * وعن أنس، قال: كانَ رسولُ الله ﷺ يَغزوُ بأَمِّ سُلَيم، ونسوةَ من الأنصارِ معه، إذا غزا يسقينَ الماءَ ويداوينَ الجرحى. رواه مسلم.

٣٩٤١ - * وعن أُمِّ حَطيَّةَ، قالت: غزوتُ معَ رسولِ الله ﷺ سبعَ غزواتٍ أخلفهم في رحالهم، فأصنعُ لهمُ الطعامَ، وأداويَ الجرحى، وأقومُ على المرضى. رواه مسلم.

باب القتال في الجهاد

الفصل الأول

الحديث الأول والثاني عن كعب رضى الله عنه: قوله: «إلا ورى» «نه»: ورى بغيره أى ستره وكنى عنه، وأوهم أنه يريد غيره، وأصله من وراء أى ألقى البيان وراء ظهره، والمغاز والمفازة البرية القفر والجمع المغازى سميت بذلك؛ لأنها مهلكة من فور إذا مات.

الحديث الثالث عن جابر رضى الله عنه: قوله: «خدعة» «تو»: روى ذلك من وجوه ثلاثة: بفتح الخاء وسكون الدال أي أنها خدعة واحدة من تيسرت حق له الظفر، ويضم الخاء وسكون الدال أي معظم ذلك المكر والخديعة، ويضم الخاء وفتح الدال أي أنها خداعة للإنسان بما يخيل إليه ويمنيه، ثم إنه إذا لايسها وجد الأمر بخلاف ما خيل إليه.

«مع»: أفصح اللغات فيها فتح الخاء وإسكان الدال وهي لغة النبي ﷺ واتفقوا على جواز الخداع مع الكفار في الحرب كيف اتفق، إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان. وقد صح في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء. وقال الطبرى: إنما يجوز من الكذب في الحرب المعارض لحقيقته لا تجوز، والظاهر إباحة حقيقة الكذب لكن الاقتصار على المعارض أفضل.

٣٩٤٢ - * وعن عبد الله بن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان. متفق عليه.

٣٩٤٣ - * وعن الصعب بن جثامة، قال: سئل رسول الله ﷺ عن أهل الدار يبيتون من المشركين، فيصاب من نسائهم وذرائعهم، قال: «هم منهم» وفي رواية: «هم من آبائهم» متفق عليه.

٣٩٤٤ - * وعن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قطع نخل بني النضير وحرق، ولها يقول حسان:

وهان على سرة بني لؤي حريق بالبويرة مستطير

وفي ذلك نزلت ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله (١).

الحديث الرابع عن أنس قوله: «ونسوة» إن روى بالجر عطفًا على «أم سليم» لم يكن لقوله: «معه» زيادة فائدة؛ لأن الباء في «بأم سليم» بمتناه، والوجه أن يكون مرفوعًا على الابتداء «ومعه» خبره والجملة حالية «مع» هذه المداواة لمحارمهم وأزواجهم وما كان منها لغيرهم لا يكون فيه مس البشارة إلا في موضع الحاجة.

الحديث الخامس إلى السابع عن الصعب: قوله: «يبيتون» هو على صيغة المجهول حال من «أهل الدار» ومن «المشركين» حال أخرى ومن «من» بيانية. «نه»: أي يصابون ليلاً وتبيت العدر هو أن يقصد بالليل من غير أن يعلم فيؤخذ بقتة وهو البيات. قوله: «هم منهم» أي النساء والصبيان من الرجال.

«قضى»: أراد به تجويز سيئهم واسترقاقهم، كما لو أتوا أهلها نهارًا وحاربهم جهارًا، أو أن من قتل منهم في ظلمة الليل اتفاقًا من غير قصد وتوجه إلى قتله فهدر لا حرج في قتله؛ لأنهم أيضًا كفار، وإنما يجب التحرر عن قتلهم حيث يسر، وكذلك لو تترسوا بنسائهم وذرائعهم لم يبال بهم.

«مع»: أما شيوخ الكفار فإن كان فيهم رأى قتلوا، وإلا ففيهم وفي الرهبان خلاف. قال مالك وأبو حنيفة: لا يقتلون، والأصح في ملهب الشافعي قتلهم. وفيه أن أولاد الكفار حكمهم في الدنيا كحكم آبائهم، وأما في الآخرة ففيهم إذا ماتوا قبل البلوغ ثلاث مذاهب: الصحيح أنهم في الجنة، والثاني: في النار، والثالث: لا يجزم فيهم بشئ.

الحديث الثامن عن ابن عمر رضى الله عنهما: قوله: «بالبويرة» «مع»: هي - بضم الباء الموحدة - موضع نخل لبنى النضير، والسرارة بفتح السين أشرف القوم رؤسائهم. والمستطير المنتشر، وقصبتهم مذكرة في سورة الحشر. واللية المذكورة في القرآن هي أنواع

(١) الحشر: ٥.

٣٩٤٥ - * وعن عبد الله بن عون: أن نافعاً كتب إليه يُخبره أن ابنَ عمرَ أخبره أنَّ النبي ﷺ أغارَ على بنى المصطلقِ غارينَ في نعمهم بالمريسيِّم فقتلَ المقاتلةَ وسبى الذُرِّيَّةَ . متفق عليه .

٣٩٤٦ - * وعن أبي أسيدٍ: أنَّ النبي ﷺ قال لنا يومَ بدرٍ حينَ صففنا لقريشٍ وصفوا لنا: «إذا أكتبوكم فعليكم بالنبلِ» . وفي رواية: «إذا أكتبوكم فارموهم واستبقوا نبلكم» رواه البخاري .

وحديثُ سعدٍ: «هل تُنصرون؟» سنذكره في باب «فضل الفقراء» .

وحديثُ البراءِ: بعثَ رسولُ الله ﷺ رهطاً في باب «المعجزات» إن شاء الله تعالى .

الفصل الثاني

٣٩٤٧ - * عن عبد الرحمن بن عوفٍ، قال: عبأنا النبي ﷺ ببدرٍ ليلاً . رواه الترمذي . [٣٩٤٧]

٣٩٤٨ - * وعن المهلب، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إن بيتكم العدو: فليكن شعاركم: حم لا يُنصرون» . رواه الترمذي، وأبو داود . [٣٩٤٨]

التمر كلها إلا العجوة . وقيل: كل كرام النخل، وقيل: كل النخل، وقيل: كل الأشجار، وقيل: إن أنواع نخل المدينة مائة وعشرون نوعاً . وفيه جواز قطع شجر الكفار وإحراقه وبه قال الجمهور . وقيل: لا يجوز .

الحديث التاسع عن عبد الله رضى الله عنه: قوله: «غارين» حال من «بنى المصطلق» والغار الغافل . والمريسيح اسم ماء لبني المصطلق بالعصب وهو من نواحي قديد .

الحديث العاشر عن أبي أسيد: «تو»: والراوى هو أبو أسيد بضم الهمزة وفتح السين، ومنهم من فتح الهمزة وكسر السين، والاول أصح وأشهر . قوله: «إذا أكتبوكم» «نه»: وفي رواية «إذا كتبوكم» والكتب القرب، والهمزة في «أكتبوكم» للتعدية فلذلك عداها إلى ضمير «كم» قوله: «واستبقوا نبلكم» النبل السهام العربية وهى ليست بالطوال كالنشاب . «مط»: أى لا ترموها كلها فإنكم إن رميتموها بقيتم بلا نبال .

الفصل الثاني

الحديث الأول عن عبد الرحمن: قوله: «عبأنا» «تو»: عبأنا يهزم ولا يهزم يقال: عبأت الجيش وعبيتهم تعبئة وتعبئة، أى هبائهم في مواضعهم وألبستهم السلاح .

الحديث الثانى عن المهلب: قوله: «شعاركم حم لا ينصرون» «قض»: أى علامتكم التى

[٣٩٤٧] أخرجه الترمذى (١٦٧٧) باب ما جاء فى الصف والتعبئة عند القتال وإسناده ضعيف . انظر شرح السنة (٦٢/١١) .

[٣٩٤٨] انظر صحيح الترمذى (١٣٧٥) .

٣٩٤٩ - * وعن سمرّة بن جندب، قال: كان شعار المهاجرين: عبد الله، وشعار الأنصار: عبد الرحمن. رواه أبو داود. [٣٩٤٩]

٣٩٥٠ - * وعن سلمة بن الأكوع، قال غزونا مع أبي بكر زمن النبي ﷺ فبیتناهم

تعرفون بها أصحابكم هذا الكلام . والشعار في الأصل العلامة التي تنصب ليعرف الرجل بها رفقته. و«حم لا ينصرون» معناه بفضل السورة المفتحة بـ«حم» ومنزلتها من الله لا ينصرون. وقيل: إن الحواميم السبع سور لها شأن، قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا وقعت في آل حم وقعت في روضات دمثات» فيه ﷺ على أن ذكرها لعظم شأنها وشرف منزلتها عند الله تعالى مما يستظهر به المسلمون على استئزال النصر عليهم والخذلان على عدوهم، فأمرهم أن يقولوا: «حم» ثم استأنف وقال: «لا ينصرون» جواباً لسائل عسى أن يقول: ماذا يكون إذا قلت هذه الكلمة؟ فقال: لا ينصرون. وقيل: «حم» من أسماء الله تعالى وأن المعنى: اللهم لا ينصرون. وفيه نظير؛ لأن «حم» لم تثبت في أسماء الله تعالى؛ ولأن جميع أسمائه مفصصة عن ثناء وتمجيد، و«حم» ليس إلا اسمى حرفين من الحروف المعجمة ولا معنى تحته يصلح لأن يكون بهذه المثابة، ولأنه لو كان اسماً كسائر الأسماء، لأعرب كما أعربه الشاعر حيث جعله اسماً للسورة فقال:

يذكرني حم والرمح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم
ومنعه الصرف للعلمية والتأنيث، وقد نسب هذا الوجه إلى ابن عباس رضي الله عنهما، فإن صح عنه فتوجهه أن يقال: أراد بـ«حم» منزل حم وهو الله تعالى، فلما حذف المضاف وأقام «حم» مقامه وأجرى على الحكاية صار «حم» كالمطلق على الله تعالى والمستعمل فيه، فعد من أسمائه بهذا التأويل.

«مظ»: بلغني عن ابن كيسان النحوي أنه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى عنه، فقال: معناه الخير ولو كان بمعنى الدعاء لكان «لا ينصروا» مجزوماً، كأنه قال: والله لا ينصرون. أقول: ويمكن أن يقال: نزل على صيغة الإخبار تفاؤلاً كأنه دعا فاستجيب له، ثم يخبر عن وقوعه كما يقول: يرحمك الله ويهديك ونحوه، لكن في معنى النهي كقوله تعالى: ﴿لا تعبدون إلا الله﴾ (١). «الكتشاف» (٢): «لا تعبدون» إخبار في معنى النهي، وهو أبلغ من صريح النهي، كأنه سورع إلى الانتهاء فهو يخبر عنه.

الحديث الثالث عن سلمة رضي الله عنه: قوله: «أمت أمت» قيل: المخاطب هو الله تعالى يعني أمت العدو وفي شرح السنة «يامنصور أمت» فالمخاطب كل واحد من المقاتلين.

[٣٩٤٩] إسناده ضعيف

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) الكشف ٢/٢٠٦: ٢٠٧.

نقتلهم، وكان شعارنا تلك الليلة: أمّ أمّ. رواه أبو داود. [٣٩٥٠]

٣٩٥١ - * وعن قيس بن عباد، قال: كان أصحاب النبي ﷺ يكرهون الصوت عند القتال. رواه أبو داود. [٣٩٥١]

٣٩٥٢ - * وعن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ، قال: «اقتلوا شيوخ المشركين، واستحيوا شرّهم» أي صبيانهم. رواه الترمذي، وأبو داود. [٣٩٥٢]

الحديث الرابع عن قيس رضي الله عنه: قوله: «يكرهون» «مظ»: عادة المحاربين أن يرفعوا أصواتهم إما لتعظيم أنفسهم، وإظهارهم كثرتهم بتكثير أصواتهم، أو لتخويف أعدائهم أو لإظهار الشجاعة بأن يقول: أنا الشجاع الطالب للحرب، والصحابة كانوا يكرهون رفع الصوت بها بشيء منها؛ إذ لا يتقرب بها إلى الله تعالى بل يرفعون الأصوات بذكر الله؛ فإن فيه فور الدنيا والآخرة.

الحديث الخامس عن سمرة رضي الله عنه: قوله: «شيوخ المشركين» قال أبو عبيد: أراد بالشيوخ الرجال والشبان أهل الجلد منهم والقوة على القتال، ولم يرد الهرم الذين إذا سبوا لم يتفجع بهم للخدمة، وأراد بالشرح الشبان أهل الجلد الذين يصلحون للملك والخدمة. قال أبو بكر: الشرح أول الشباب فهو واحد يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع، يقال: رجل صوم ورجلان صوم ورجال صوم، وامرأة صوم وقوم صوم. وقيل: إن الشرح جمع شارخ كصاحب وصحب وراكب وركب.

«تو»: وفي الشيوخ وجه آخر وهو أن يقول: لم يرد استبقاه هؤلاء للملك والخدمة؛ لما في نفوسهم من العصية ولاستمرارهم على الكفر طول العمر، ثم لما فيهم من المكر، والدعاء فلا تؤمن إذا غايلتهم ودخلتهم وما يتولد منهم من فساد في الدين أو ثلثة في الإسلام، وهؤلاء غير الفتاة الذين لا يعبأ بهم ولا يكثر لهم، وهذا أولى مما يؤول عليه هذا الحديث؛ لثلا يخالف حديث أنس الذي في هذا الباب. وذلك ما روى عنه: «لا تقتلوا شيخاً فانياً» الحديث.

وقال أيضاً: قوله: «أي صبيانهم» ليس من متن الحديث، ولا من كلام الصحابي، فلعل بعض الرواة في بعض طرقة أدرجه في الحديث فوجده المؤلف فيما بلغه فذكره، والظاهر أنه من عند المؤلف. أقول: إنما فسر الشرح بالصبيان ليقابل الشيوخ، فيكون المراد بالشيوخ الشبان وأهل الجلد فيصح التقابل.

[٣٩٥٠] إسناده حسن

[٣٩٥١] انظر صحيح أبي داود (٢٣١٤).

[٣٩٥٢] انظر سنن أبي داود (٢٦٧٠).

٣٩٥٣ - * وعن عُرْوَةَ، قال: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَهْدَ إِلَيْهِ
قال: «أَغْرَ عَلَى ابْنِي صَبَاحًا وَحَرَقَ» رواه أبو داود. [٣٩٥٣]

٣٩٥٤ - * وعن أَبِي أُسَيْدٍ، قال: قال رسول الله ﷺ يوم بدر: «إِذَا أَكْثَبُوكُمْ
فَارْمُوهُمْ، وَلَا تَسْلُوا السُّيُوفَ حَتَّى يَغْشَوْكُمْ» رواه أبو داود. [٣٩٥٤]

٣٩٥٥ - * وعن رِيَّاحِ بْنِ الرِّبْعِ قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ فَرَأَى النَّاسَ
مَجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ، فَبَعَثَ رَجُلًا فَقَالَ: انظُرُوا عَلَى مَا اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ؟ فقال: على
امرأة قتيل. فقال: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لَتُقَاتَلَ» وعلى المقدمة خالد بن الوليد، فبعث رجلاً
فقال: «قُلْ لَخَالِدٍ لَا تَقْتُلِ امْرَأَةً وَلَا عَسِيفًا». رواه أبو داود. [٣٩٥٥]

٣٩٥٦ - * وعن أنسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ وَعَلَى
مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَانِيًّا، وَلَا طِفْلاً صَغِيرًا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَغْلُوا، وَضَمُّوا
خَنَائِكُمْ، وَأَصْلَحُوا، وَأَحْسَنُوا فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» رواه أبو داود. [٣٩٥٦]

٣٩٥٧ - * وعن علي رضي الله عنه قال: لما كان يوم بدر تقدم عتبة بن ربيعة،

الحديث السادس عن عروة رضي الله عنه : قوله: «عهد إليه» أي أوصاه. قوله: «على
ابني» منه: هي بضم الهزة والقصر اسم موضع من فلسطين بين عسقلان والرملة ويقال لها:
يبنى بالياء. «تو»: بضم الهمز موضع من بلاد جهينة. ومن الناس من يجعل بدل الهزة لاما
ولا عبرة به.

الحديث السابع إلى الثامن عن رباح: قوله: «لتقاتل» اللام هي الداخلة في خبر «كان»
للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١) و«العسيف» الأجير.

الحديث التاسع عن أنس رضي الله عنه: قوله: «بسم الله وبالله» الأول أشمل لأنه مشتمل
على أسماء الله تعالى كلها و«بالله» مختص بهذا اللفظ، والثاني أبلغ لأنه ترق من الاسم إلى
المسمى. وعطف «على ملة رسول الله ﷺ» وعلى ما قبله يأتي أن يكونا متعلقين بالفعل
ويوجب أن يكونا حالين كأنه قيل: انطلقوا متبركين باسم الله مستعينين بالله ثابتين على ملة
رسول الله. والأحوال يجوز أن تكون مترادفات أو متداخلات. وقوله: «وأصلحوا وأحسنوا»
تذييل للكلام السابق أي أصلحوا فيما بينكم من أمور دينكم ودنياكم؛ وأحسنوا أي وأخلصوا
للله تعالى واعلموا أنه على كل شيء وكيل. وقوله: «فإن الله يحب المحسنين» تنميم كالتعليل.

[٣٩٥٤] انظر صحيح أبي داود (٢٣٢٠).

[٣٩٥٦] انظر ضعيف الجامع (١٤٦).

[٣٩٥٣] إسناده ضعيف.

[٣٩٥٥] انظر صحيح أبي داود (٢٣٢٤).

(١) آل عمران: ١٧٩.

وتبعه ابنه وأخوه، فنادى: من يارز؟ فانتدب له شباب من الأنصار، فقال: من أنتم؟ فأخبروه. فقال: لا حاجة لنا فيكم، إنما أردنا بني عمنا. فقال رسول الله ﷺ: «قُم يا حمزة! قُم يا علي! قُم يا عبيدة بن الحارث» فأقبل حمزة إلى عتبة، وأقبلت إلى شيبة، واختلف بين عبيدة والوليد ضربتان، فأتخن كل واحد منهما صاحبه، ثم ملنا على الوليد فقتلناه، واحتملنا عبيدة. رواه أحمد وأبو داود. [٣٩٥٧]

٣٩٥٨ - * وعن ابن عمر، قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فحاص الناس حيصاً فأتينا المدينة، فاختفين بها، وقُلنا: هلكنا، ثم أتينا رسول الله ﷺ فقلنا: يارسول الله! نحن الفرارون. قال: «بل أنتم المعكرون وأنا فتكم». رواه الترمذي. وفي رواية أبي داود نحوه وقال: «لا، بل أنتم المعكرون» قال: فدنونا فقبلنا يده فقال: «أنا فئة المسلمين». [٣٩٥٨]

الحديث العاشر عن علي رضي الله عنه: قوله: «فانتدب له» «فه»: يقال: ندبته فانتدب أي بنيته ودعوته فأجاب. قوله: «فأقبل حمزة إلى عتبة وأقبلت إلى شيبة» كلها في سنن أبي داود وشرح السنة، وفي بعض نسخ المصاييح «إلى عتبة فقتله وأقبلت إلى شيبة فقتلته». وقوله: «فأتخن» أي أتفل بالجراح، والإتخان في الشيء المبالغة فيه والإكثار منه، يقال: أتخته المرض أي أتله ووهته «ثم ملنا على الوليد» أي حملنا مائلين أو ملنا حاملين عليه.

«حسن»: فيه إياحة المبادرة في جهاد الكفار ولم يختلفوا في جوارها إذا أذن الإمام، واختلفوا فيها إذا لم تكن من إذن الإمام فجوزها جماعة، وإليه ذهب مالك والشافعي؛ لأن الأنصارين كانوا قد خرجوا قبل حمزة وعلى وعبيدة رضي الله عنهم من غير إذن. وفيه دليل على أن معونة المبارز جائزة إذا ضعف أو عجز عن قرينه، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق. وقال الأوزاعي: لا يمينونه لأن المبارزة إنما تكون هكذا.

الحديث الحادي عشر عن ابن عمر رضي الله عنهما: قوله: «فحاص الناس حيصاً» «قض»: أي فمالوا ميلاً من الحيص وهو الميل، فلن أراد بالناس أعداءهم فالمراد بها الحملة، أي حملوا علينا حملة وجالوا جولة فانهزمنا عنهم وأتينا المدينة. وإن أراد به السرية فمعناها الفرار والرجعة أي مالوا عن العدو ملتجئين إلى المدينة. ومنه قوله تعالى: «ولا يجلدون عنها محيصاً» (١) أي محيداً ومهرباً.

[٣٩٥٧] انظر صحيح أبي داود (١٣٢١).

[٣٩٥٨] انظر صحيح سنن أبي داود (٢٦٤٧)، من حديث يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: قال معقل (شرح السنة) يزيد بن أبي زياد تكلموا فيه، وصححه أحمد شاكر انظر شرح السنة (٦٩/١١).

(١) النساء: ١٢١.

وسنذكر حديث أمية بن عبد الله : كان يستفتح . وحديث أبي الدرداء ! ابغوني في ضِعْفائكم* في باب فضل الفقراء ! إن شاء الله تعالى .

الفصل الثالث

٣٩٥٩ - * عن ثوبان بن يزيد : أن النبي ﷺ نصب المنجنيقَ على أهل الطائف . رواه الترمذي مرسلًا .

أقول : المعنى الأول لا تساعد عليه اللغة ؛ الجوهرى : حاص عنه يحبس حصصاً أى عدل وحاد ، يقال للأولياء حاصوا من الأعداء ، والأعداء انهزموا . وفى الفائق : فحاص حصية أى انهزم وانحرف ، وروى «فجاض جيفضة» بالجيم والضماد المعجمة وهى الحيدودة حذرك . وفى النهاية فحاص المسلمون حصية أى جالوا جولة يطلبون الفرار ، والمحيص المهرب والمعيد ، اللهم إلا أن يعدل إلى المجاز إما بوضع أحد الضدين موضع الآخر أو لما أن فى الحيدودة والجولة نوع ميلان . ولعله حمله على ذلك إطلاقه وعدم تقييده بمن ، والاختلاف فى العبارة ؛ حيث عدل من الغيبة إلى التكلم وجعله قرينة للمجاز ولم يلتفت إلى الالتفات الذى طبق المفصل وأصاب المنخبر . فقال أولاً : «الناس» إيداناً بأنه لم يكن الفرار منه ولم يرض به ، وثانياً «فأتيناً» دلالة وإشعاراً بأن التحيز والاعتصام كان منه وهو السبب فيه .

قوله : «المكارون» «نه» : الكراون إلى الحروب العطاؤون نحوها ، يقال للرجل الذى تولى من الحرب ثم لم يكن راجعاً إليها عكر واعتكر . و«الفئة» الفرقة والجماعة من الناس فى الأصل ، والطفافة التى تقيم وراء الجيش ، فإن كان عليهم خوف أو هزيمة التجأوا إليه . «فا» : ذهب النبي ﷺ فى قوله : «وأنا فتكم» إلى قوله تعالى : «أو متحيزاً إلى فئة» (١) يمهّد بذلك عذرهم فى الفرار ، أى تحيزتم إلى فلان فلا حرج عليكم .

«حسن» : قال عبد الله بن مسعود : من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر ، والفرار من الزحف من الكبار ، فمن فر من اثنين فليس له أن يصلي بالإيمان فى الفرار ؛ لأنه عاصى كقاطع الطريق .

الفصل الثالث

الحديث الأول عن ثوبان : قوله : «المنجنيق» «نه» : المنجنيق مؤنثة وتفتح الميم وتكسر ، وهى والنون الأولى رائدتان فى قول : قولهم : جنتى يجتنى إذا رمى . وقيل : الميم أصلية لجمعها على مجانيق ، وقيل : هو أصجمي معرب . والله أعلم .

(١) الأنفال : ١٦ .

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الجزء الثامن لشرح الطيبي

٢٤٢٥	كتاب العتق
٢٤٢٥	الفصل الأول
٢٤٢٥	مفهوم العتق لغة
٢٤٢٥	معنى قوله: «حتى فرجه بفرجة»، والحكمة فيه
٢٤٢٥	المراد من الصنع للآخرق ، ومفهوم الآخرق
٢٤٢٦	الفصل الثاني
٢٤٢٧	الفصل الثالث
٢٤٢٧	معنى قوله: «ومصحفه معلق في بيته»
٢٤٢٧	في الحديث جواز رواية الحديث بالمعنى
٢٤٢٧	جواز تعليق المصحف في البيت
٢٤٢٧	معنى قولهم: "إنما أردنا حديثًا سمعته"
٢٤٢٧	ربط قوله: «فك الرقبة» بما قبله
٢٤٢٨	باب إعتاق العبد المشترك، وشراء القريب والعتق في المرض
٢٤٢٨	الفصل الأول
٢٤٢٨	الدليل على عتق العبد المشترك
٢٤٢٨	إذا أعتق أحد شريكين العبد المشترك فماذا يفعل الآخر؟
٢٤٢٨	مفهوم الاستسعاء ومعنى قوله: "غير مشقوق عليه"
٢٤٢٩	الصواب أن ذكر الاستسعاء من قول قتادة
٢٤٢٩	العتق المنجز في مرض الموت كالمعلق بالموت
٢٤٢٩	مفهوم قوله ﷺ: «لقد هممت أن لا أصلى عليه»
	الاختلاف في عتق الأب بشراء الولد، هل يحتاج الولد إلى الإعتاق
٢٤٢٩	أم لا؟
٢٤٣٠	الحديث من باب التعليق بالمحال
٢٤٣٠	بيان الاختلاف في بيع الملبس

٢٤٣١	الفصل الثاني
٢٤٣١	الاختلاف في عتق الاقارب إذا صاروا مملوكين
٢٤٣١	اختلاف الشافعي ومالك في عتق غير الأبوين والفروع
٢٤٣١	تحقيق حديث سمرة هل هو مسند أو مرسل؟
٢٤٣٢	تحقيق بيع أم الولد، واشتهار نسخه في عهد عمر رضي الله عنه
٢٤٣٢	الجواب عن مخالفة علي رضي الله عنه عن القول بالبطلان
٢٤٣٣	معنى قوله ﷺ «ليس لله شريك» وريطه بسابقه
٢٤٣٣	عدم بقاء الشرط بعد العتق لمذهب أكثر الفقهاء
٢٤٣٣	مسألة فقهية
٢٤٣٤	احتجاب المرأة عن مكاتها، إذا كان عنده وفاء يبذل الكتاب
٢٤٣٥	الفصل الثالث
٢٤٣٥	في الحديث دليل على إيصال الثواب
٢٤٣٥	كتاب الأيمان والنذور
٢٤٣٦	الفصل الأول
٢٤٣٦	المفهوم اللغوي لليمين وجمعه
٢٤٣٦	المفهوم الشرعي للنذر والاستشهاد له
٢٤٣٦	المنع عن الحلف بالآباء
٢٤٣٦	المنع عن الحلف بالطواغي ، ومفهوم الطواغي
٢٤٣٦	الحكمة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى
٢٤٣٦	لا يصح الحلف بالنبي ﷺ والملائكة والكعبة والامانة والحياة والروح
٢٤٣٦	وغيرها سوى أسماء الله وصفاته
٢٤٣٧	الجواب عن إقسام الله تعالى بمخلوقاته نحو «والصافات صفا»
٢٤٣٧	الجواب عن قوله ﷺ: «أفلح وأبيه»
٢٤٣٧	الدليل على أنه لا كفارة على من حلف بغير الإسلام، بل يلزمه التوبة
٢٤٣٧	حكمة الأمر بكلمة التوحيد بعد الحلف بالأصنام
٢٤٣٧	حكمة مقارنة القمار بالحلف بالأصنام
٢٤٣٧	إذا كان اللازم في الدعوة إلى القمار الكفارة بالتصدق، فكيف باللعب به؟
٢٤٣٧	الدليل على أن العزم على المعصية سبب لكتابة الذنب

٢٤٣٧	شرح قوله: «من حلف على ملة غير الإسلام... فهو كما قال»
٢٤٣٨	تحقيق أن الحلف بملة غير الإسلام، هل يكون يمينا؟
٢٤٣٨	عدم صحة النذر فيما لا يملكه الإنسان
٢٤٣٨	لعن المؤمن كقتله، ووجه التشبيه
٢٤٣٨	إثبات منذهب الاخش في بدل الكل من الحديث
٢٤٣٩	الاختلاف في جواز تقديم الكفارة على الحنث
٢٤٤٠	المنع عن اللجاجة في الحلف
٢٤٤٠	في الحلف تعتبر نية المحالف إلا إذا كان المستحلف قاضيا
٢٤٤١	أنواع التورية عند مالك رحمه الله تعالى
٢٤٤١	إجارة التورية في الحلف ضرورة
٢٤٤١	تعريف اللغو المطلق، واللغو في اليمين
٢٤٤١	تفسير الصحابي فيما يتعلق بسبب النزول في حكم المرفوع
٢٤٤٢	الفصل الثاني
٢٤٤٢	مفهوم "النذر"
٢٤٤٢	الاختلاف في وجوب الكفارة في الحلف بالأمانة
٢٤٤٣	إطلاق الحلف على قوله: 'لا، وأستغفر الله'
٢٤٤٣	بطلان اليمين «بأن شاء الله تعالى» إذا كان موصولا
٢٤٤٤	الاختلاف في الاستثناء المنفصل، هل يعمل أولا؟
٢٤٤٤	الفصل الثالث
٢٤٤٤	باب في النذور
٢٤٤٤	الفصل الأول
٢٤٤٤	حكمة منعه ﷺ عن النذر
٢٤٤٥	التنبيه على أن المنهى عنه هو النذر المقيّد
٢٤٤٥	الدليل على أن النذر بالطاعة يلزم فيه الوفاء
٢٤٤٥	مسألة: النذر على نحر الولد باطل
٢٤٤٥	في النذر المطلق تلزم كفارة اليمين
٢٤٤٦	لا يصح النذر إلا فيما فيه قرينة
٢٤٤٦	حكم المنذور إذا كان مباحا وحكمه إذا كان محرما

- الجواب عن حديث ضرب الدف وعن حديث عائشة رضى الله عنها وعقبة
 ٢٤٤٦ رضى الله عنه
 مسألة نذر صوم يوم العيد، ونذر نحر الولد عن أصحاب أبى حنيفة رحمه
 ٢٤٤٦ الله
 الاختلاف فيمن نذر المشى إلى بيت الله، وفي نذر أم سعد
 ٢٤٤٧ لا يلزم على الوارث قضاء النذر الواجب على الميت إذا كان مالياً
 ٢٤٤٧ الجواب عن دليل أهل الظاهر
 ٢٤٤٨ المتخلفون الثلاث عن غزوة تبوك، وتصديق كعب بجميع ماله
 ٢٤٤٨ الفصل الثاني
 ٢٤٤٨ فى نذر المعصية كفارة ككفارة اليمين، والاختلاف فيه
 ٢٤٤٨ صح النذر بالأضحية أو الصدقة في مكان معين
 ٢٤٥٠ محاصرة النبي ﷺ بنى قريظة
 ٢٤٥٠ ذنب أبي لبابة وقبول توبته
 ٢٤٥١ مسألة نذر الصلاة في المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى
 ٢٤٥١ على العاجز عن المشى المنذور الفدية، والاختلاف فيها
 ٢٤٥١ النذر بترك الاختمار غير صحيح، وبالمشى حافياً صحيح
 ٢٤٥٢ تسمية النذر يميناً وسببها
 ٢٤٥٢ الاختلاف في النذر إذا خرج مخرج اليمين
 ٢٤٥٢ الفصل الثالث
 ٢٤٥٣ على المفتى أن لا يستعمل فى الفتوى
 ٢٤٥٣ كتاب القصاص
 ٢٤٥٣ الفصل الأول
 ٢٤٥٣ معنى القصاص لغةً وشرعاً
 ٢٤٥٣ المراد بالمسلم فى قوله: «لا يحل دم امرئ مسلم»
 ٢٤٥٣ الأسباب الثلاثة الموجبة لقتل المسلم
 ٢٤٥٣ الدليل على أن لا يقتل أحد بغير هذه الثلاث
 ٢٤٥٤ الاختلاف في قتل المسلم بالذمى ودليل أصحاب أبى حنيفة
 ٢٤٥٤ المراد من «التارك لذنبه المفارق للجماعة» (الخوارج والروافض)

	الجمع بين قوله: «أول ما يقضى بين الناس» وبين قوله: «أول ما يحاسب به العبد»
٢٤٥٤	
٢٤٥٥	المسائل المفهومة من الحديث
٢٤٥٥	شرح قوله: «فإن قتله فإنه بمنزلك قبل أن تقتله»
٢٤٥٥	الجواب عن تمسك الخوارج في تكفير المسلم
٢٤٥٦	المأخذ للقاعدة الأصولية "الأحكام يحكم فيها بالظواهر"
٢٤٥٦	مفهوم "المعاهدة"
٢٤٥٦	معنى قوله: «لم يرح رائحة الجنة»
٢٤٥٧	تعذيب الفساق بما هو من جنس أفعالهم
٢٤٥٧	قتل الرجل نفسه كقتل سائر النفوس الأجنبية
٢٤٥٨	معنى قوله: «اللهم وليديه فاغفر»
٢٤٥٨	شرح قوله: «أنا والله عاقله» ووجه تسمية الدية بالمقل
٢٤٥٩	ولى المقتول مخير بين القصاص والدية والاختلاف فيه
	الدليل على أن جميع أهل المقتول يستحق الدية وعلى أن بعضهم لو كان
٢٤٥٩	غائباً أو طفلاً يؤخر القصاص إلى القدوم أو البلوغ
	الدليل على قتل الرجل بالمرأة، وعلى أن القتل بالحجر المثلثل يوجب
٢٤٦٠	القصاص
٢٤٦٠	الدليل على جواز اعتبار جهة القتل وطريقه
٢٤٦٠	الاختلاف فى وجوب القصاص بشبه العمد
٢٤٦٠	جواز السؤال عن المجروح وفائدته
٢٤٦٠	غرض أنس من قوله: "لا والله" وعدم إنكاره له عليه السلام
٢٤٦٠	معنى قوله: «كتاب الله القصاص»
٢٤٦١	المسائل السبعة المفهومة من الحديث
٢٤٦١	مفهوم النسمة
	معنى قوله: «إلا فهماً يعطى رجل فى كتابه» وشموله وجوه القياس
٢٤٦١	والاستنباط
٢٤٦١	سبب سؤال إزالة الخط عن الكلام
٢٤٦١	إنما التفاوت فى فهم القرآن والقدرة على الاستنباط منه

٢٤٦٢	صحيفة على وما فيها من الأحكام
٢٤٦٢	الاختلاف فى قتل المسلم بالكافر وأدلة الطرفين
٢٤٦٢	القدح على دليل القاتلين بالقتل
	الإرشاد للعالم أن يستخرج من القرآن بفهمه بشرط موافقته للأصول
٢٤٦٢	الشرعية
٢٤٦٣	من الموضوع قولهم: إن النبي ﷺ قال فى مرضه إلخ
٢٤٦٣	الفصل الثانى
٢٤٦٣	حكمة كون زوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم
٢٤٦٤	كلام رسول الله ﷺ أولى أن يتبع من كلام الجوهري
٢٤٦٥	شرح قوله: «لا يزال المؤمن معتقاً صالحاً»
٢٤٦٦	المشرك وقاتل العمد سواء عند المعتزلة
٢٤٦٦	نظم الآيات فى قوله تعالى: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً» يدل على التغليب
٢٤٦٦	الحق فى من صدر عنه القتل العمد ولم يتب
٢٤٦٦	المذاهب فى أخذ القصاص فى الحرم
٢٤٦٧	عدم قتل الوالد بالولد ووجهه
٢٤٦٧	عدم أخذ الوالد بالولد وعكسه
٢٤٦٨	شرح قوله: «أنت رفيق والله الطيب» إطلاق الطيب على الله
٢٤٦٨	حديث قتل الحر بعبده محمول على الزجر أو منسوخ
٣٤٦٩	تكافؤ المسلمين فى دمائهم
٢٤٦٩	شرح قوله: «ويسمى بدمتهم، ويردّ عليهم أقصاهم»
٢٤٦٩	معنى قوله: «ولا ذو عهد فى عهده»
٢٤٧٠	فائدة عدم قتل المعاهد فى عهده
٢٤٧١	المجروح أوالمقتول (وارثه) مخير بين إحدى الثلاث
٢٤٧١	معنى القتل فى "عمية" وكونه خطأ
٢٤٧٢	الفصل الثالث
٢٤٧٢	معنى قوله: «لو تمالأ عليه أهل الصنعاء لقتلتهم جميعاً»
٢٤٧٣	حكم القاتل والممسك (لو أمسكه ليقتله الآخر)
٢٤٧٤	باب الديات

٢٤٧٤	الفصل الأول
٢٤٧٤	مقدار دية الأصابع
٢٤٧٤	مفهوم "الغرة" ووجه تسميتها
٢٤٧٤	وجه تسمية الدية بالعقل
٢٤٧٤	دية الجنين ومقدارها
٢٤٧٥	معنى قوله: «التي قضى عليها بالغرة»
٢٤٧٦	الفصل الثاني
٢٤٧٦	إعراب قوله: «الخطأ شبه العمد»
٢٤٧٦	أنواع القتل، وشبه العمد، وأن القتل بالمثل لا يوجب القصاص
٢٤٧٧	مقدار دية الحر في العمد وشبه العمد، والخطأ وطريق أدائها
٢٤٧٧	أنواع الجروح الموجبة للقصاص أو الدية
٢٤٧٧	الاختلاف في أصل الدية هل هو الإبل أو الدراهم والدنانير؟
٢٤٧٨	قوله: في (دية) الأسمان خمساً
٢٤٧٨	شرح قوله: لا حلف في الإسلام
٢٤٧٩	المراد من "حلف المطيبين" وفائدة تأسيسه
٢٤٧٩	المذاهب في مقدار دية الكافر
٢٤٧٩	مفهوم الجلب والجنب في السباق والزكاة
٢٤٨١	فائدة قوله: «وخشف مجهول»
٢٤٨١	الاختلاف في تقسيم دية الخطأ
٢٤٨٢	شرح قوله: «إن عقل المرأة بين عصبتها»
٢٤٨٣	ذكر "وغيري أو بغلي" وهم من عيسى بن يونس
٢٤٨٤	الفصل الثالث
٢٤٨٤	المراد من "الثني" و"البازل"
٢٤٨٥	سبب قوله ﷺ «إنما هذا من إخوان الكهان»
٢٤٨٥	باب ما لا يضمن من الجنائيات
٢٤٨٥	مفهوم الجنابة لغة وتعريف العجماء
٢٤٨٥	الفصل الأول
٢٤٨٦	جيش العسرة ووجه تسميته

- ٢٤٨٦ لا شيء على المرأة التي تقتل من أراد الفجور بها
- ٢٤٨٧ جواز رمي عين المتطلع في البيت بشيء خفيف
- ٢٤٨٧ حرمة حمل السيف على أمة محمد ﷺ
- ٢٤٩٠ شرح قوله: «كأسيات عاريات» الحديث
- ٢٤٩١ التوجيهات حول قوله: «فإن الله خلق آدم على صورته»
- ٢٤٩١ «إن الله خلق آدم على صورة الرحمن» ليس بثابت
- ٢٤٩٣ الفصل الثاني
- ٢٤٩٤ باب القسامة
- ٢٤٩٤ حديث القسامة أصل من أصول الشرع
- ٢٤٩٤ الاختلاف فيما إذا كان القتل عمداً هل يجب القصاص بها؟
- ٢٤٩٥ بيان الاختلاف، فيمن يحلف بالقسامة
- ٢٤٩٥ صورة قتل القسامة
- ٢٤٩٥ الفصل الأول
- ٢٤٩٥ المقتول وأخوه وابنا عمه، وحكمة تقديم الأكبر
- ٢٤٩٥ الإشكال حول عرض اليمين على الثلاثة، والوارث هو عبد الرحمن
- ٢٤٩٦ بحث تحليل المدعى في القسامة والاختلاف فيه
- ٢٤٩٦ وجه أداء النبي ﷺ الدية عن اليهود
- ٢٤٩٦ الفصل الثالث
- ٢٤٩٧ باب قتل أهل الردة والسعاة بالفساد
- ٢٤٩٧ الفصل الأول
- ٢٤٩٧ تعريف الزنديق، وكون الزنادقة من أصحاب عبد الله بن سبأ
- ٢٤٩٧ جواز إحراق الزنديق بالنار تشديداً ورجحاً عليهم
- ٢٤٩٧ حكمة ترك اللام في جواب "لو" وإيراده في المعطوف على جوابه
- ٢٤٩٨ المراد من قوله: «ويح أم ابن عباس»
- ٢٤٩٨ مفهوم قوله: «خير قول البرية» أو "قول خير البرية"
- ٢٤٩٨ شرح قوله: «يمرقون من الدين»
- ٢٤٩٩ الإجماع على أن الخوارج ليسوا بكفار
- ٢٤٩٩ الأقوال السبعة حول قوله: «لا ترجعن بعدى كفارا»

- ٢٥٠٠ حكمة كون المقتول أيضاً في النار
- ٢٥٠٠ حكمة أمره ﷺ بمثلتهم مع النهى عنها
- ٢٥٠١ الاختلاف في معنى الحديث (حديث قطاع الطريق)
- ٢٥٠١ الاستدلال على طهارة بول ما يؤكل لحمة والجواب عنها
- ٢٥٠١ الفصل الثاني
- ٢٥٠٢ المنع عن التعليب بالنار وحكمته
- ٢٥٠٢ فائدة النار في الدنيا
- ٢٥٠٢ مفهوم قوله: «سيكون في أمتي اختلاف وفرقة»
- ٢٥٠٢ الوجوه الثلاثة في قوله: «لا يجاوز تراقيهم»
- ٢٥٠٣ الفرق بين «الخلق» و«الخلقة» ووجه كونهم شركاً منهما
- ٢٥٠٣ ربط قوله: «يدعون إلى كتاب الله» بقوله: «ليسوا منا في شيء»
- ٢٥٠٤ شرح قوله: «أولى بالله منهم»
- ٢٥٠٥ معنى قوله: «سيماهم» التحليق وعدم دلالة على الذم
- ٢٥٠٥ شرح وقوله: «من أخذ أرضاً يجزيها فقد استقال هجرته»
- ٢٥٠٦ بيان الوجوه الستة في قوله: «لا تترأى ناراهما»
- في الحديث دليل على أن المسلم الأسير في أيدي الكفار لازم عليه الفرار
- ٢٥٠٦ إن قدر
- ٢٥٠٦ معنى «الفتك» والمنع عنه
- ٢٥٠٧ الإشكال على قتل كعب بن الأشرف وأمثاله والجواب عنه
- ٢٥٠٧ مسألة بلاغية (من علم البيان)
- ٢٥٠٨ الذمى المتعرض بالله ورسوله كالحرى مباح الدم
- ٢٥٠٨ الاختلاف في إجازة قتل الساحر
- ٢٥٠٩ ما يفعله أصحاب الحيل بمعونة الآلات والأدوية غير حرام
- ٢٥٠٩ حرمة فعل السحر، وتعليمه، وتعلمه، والكهانة، والنجوم وغيرها
- ٢٥٠٩ أنواع العلوم غير الشرعية: بعضها حرام وبعضها مكروه وبعضها مباح
- ٢٥٠٩ الفصل الثالث
- ٢٥٠٩ الأمر بقتال من خرج على الإمام، أو أراد تفريق كلمة المسلمين
- ٢٥٠٩ فائدة قوله: «بأذنى وبيعنى»

- ٢٥١٠ دمامة الصورة تدل على خيبت السريرة
- ٢٥١٠ شرح قوله: «على درج دمشق» ومعنى الدرج
- ٢٥١٠ المراد من «هؤلاء» المرتدون أو أهل البدع والاهواء
- ٢٥١١ كتاب الحدود
- ٢٥١١ الفصل الأول
- ٢٥١١ المعنى اللغوي للحد ومناسبته بالمعنى الشرعي
- ٢٥١٢ دلالة الحديث على الأحكام الثمانية الفقهية
- ٢٥١٢ الاختلاف في أن الإقرار بالزنا مرة هل تكفي أم لا؟
- ٢٥١٢ الدليل على استحباب صبر القاضى على قول أحد الخصمين
- ٢٥١٢ مفهوم «الإحصان» وأسبابه الأربعة
- ٢٥١٣ تفسير «السبيل» في قوله ﷺ: قد جعل الله لهن سبيلاً
- ٢٥١٣ الاختلاف في هذه الآية هل هي منسوخة أم لا؟
- ٢٥١٤ المراد من «البكر» و«الثيب» في الحديث
- ٢٥١٤ بيان الاختلاف في جلد الثيب مع الرجم
- ٢٥١٤ المذهب في «تغريب عام» هل هو حدّ أو تعزير وسياسة؟
- ٢٥١٤ الدليل على وجوب الحد على الكافر، وعلى صحة نكاحهم
- ٢٥١٥ كيف رجم ﷺ اليهودية من غير شهود؟
- ٢٥١٥ حجة أمي حنيفة على الإقرار أربع مرات (في حدّ الزنا)
- ٢٥١٥ الدليل على أن المرجوم لا يشدّ ولا يربط ولا يجعل في الحفرة
- ٢٥١٥ الإشارة إلى بطلان إقرار المجنون وعدم جريان الحدّ عليه
- ٢٥١٦ الدليل على المسائل الأربعة والإشارة إليها
- ٢٥١٦ المراد من «المُصلّى» في قوله: «فرجم بالمُصلّى» مصلّى الجنائز
- ٢٥١٦ ليس لمُصلّى الجنائز والأعياد حكم المسجد إلا لما جاز الرجم فيه
- ٢٥١٦ الاختلاف في فرار المحصن عن الرجم بعد الشروع، هل يترك أم لا؟
- ٢٥١٦ استحباب تلقين الزاني، والسارق المقرين بالرجوع
- ٢٥١٦ عدم جواز تلقين الإنكار في حقوق العباد وحقوق الله المالية
- ٢٥١٧ معنى قوله: «لو قسمت بين أمتي لو سعتهم»
- ٢٥١٧ فائدة الاستغفار لأمّار رضي الله عنه مع قوله «قسمت»

- ٢٥١٨ مسألة بلاغية: (علم المعاني) نكتة العدول عن الماضي إلى المضارع
- ٢٥١٩ المذهب في الصلاة على المرجوم
- ٢٥١٩ الاتفاق في الصلاة على الفساق والمقتولين في المحاربة والحدود
- ٢٥١٩ حكمة عدم قناعة ماعز والغامدية بالتوبة
- ٢٥١٩ الاختلاف في إجراء الحد بمجرد وجود ريح الخمر
- ٢٥١٩ لا ترجم الحبل ولا يقتص منها قبل الوضع
- ٢٥٢٠ الدليل على وجوب حد الزنا على العبيد والإماء، والاختلاف فيه
- ٢٥٢٠ في الحديث دليل على المسائل المتعددة
- ٢٥٢١ الدليل على المسئلتين
- ٢٥٢١ الفصل الثاني
- الدليل على أن المقر بالزنا أو السرقة أو شرب الخمر إذا رجع سقط عنه
- ٢٥٢٢ الحد
- ٢٥٢٢ الجمع بين حديث بريدة، وأبي هريرة ويزيد بن نعيم وحديث ابن عباس
- ٢٥٢٢ للبلغاء مقامات وأساليب بعضها يقتضي الإيجاز وبعضها الإطناب
- ٢٥٢٣ شرح قوله: "ذوى الهيئات" ومعنى الهيئة
- ٢٥٢٣ على إمام المسلمين أن يرجع العفو على العقوبة
- ٢٥٢٤ الدليل على الأمرين (المسئلتين)
- ٢٥٢٥ الدليل على عدم تأخير حد المريض إلى البراء
- ٢٥٢٥ خلاف مالك وأبي حنيفة في عدم التأخير
- ٢٥٢٥ حديث المرسل حجة عند أبي حنيفة ومالك
- ٢٥٢٦ تحقيق الاختلاف في حد اللوطى والمفعول به
- ٢٥٢٦ جزاء واطىء البهيمة وما يفعل بتلك البهيمة
- ٢٥٢٧ الفصل الثالث
- ٢٥٢٨ كلام الحريري في "درة الغواص"
- ٢٥٢٨ الحكمة في استجلاب الزنا القحط
- ٢٥٢٩ وجه كون إقامة حدود الله خيراً من مطر أربعين يوماً
- ٢٥٢٩ باب قطع السرقة
- ٢٥٣٠ الفصل الأول
- ٢٥٣٠ الاختلاف في نصاب السرقة والجواب عن رواية ابن عمر

٢٥٣٠	شرح قوله ﷺ «لعن الله السارق يسرق البيضة»
٣٥٣١	فى الحديث جوار اللعن على غير المعين
٢٥٣١	الفصل الثانى
٢٥٣١	الفرق بين الثمر، والرطب، والتمر
٢٥٣١	تحقيق وجوب القطع فى سرقة الفواكه الرطبة وغيرها
٢٥٣١	الدليل على وجوب القطع فيما كان منها محرراً
٢٥٣١	التطبيق بين الجواب والسؤال
٢٥٣٢	شرح قوله: «ولا فى حريسة جبل»
٢٥٣٢	حكمة عدم القطع فى غير السرقة كالغصب ونحوه
٢٥٣٣	المنع عن قطع الأيدى فى الغزو ووجهه
٢٥٣٣	أكثر الفقهاء يرون إقامة الحدود مطلقاً فى دار الإسلام وغيرها
٢٥٣٣	معنى منعه ﷺ عن القطع فى الغزو
٢٥٣٤	الاختلاف فى القطع بعد القطعين (يده اليمنى ورجله اليسرى)
٢٥٣٤	جوار قتل السارق إن شاء الإمام (سياسة)
٢٥٣٤	القول بنسخ قوله: «فاقتلوه» (فى الخامسة)
٢٥٣٥	قطع يد العبد الأبق إذا سرق
٢٥٣٥	الفصل الثالث
٢٥٣٦	معنى قوله: «يكون البيت فيه بالوصف»
٢٥٣٦	باب الشفاعة فى الحدود
٢٥٣٦	الفصل الأول
٢٥٣٧	لا قطع على جاحد العارية عند الجمهور
٢٥٣٧	الإجماع على تحريم الشفاعة فى الحد بعد البلوغ إلى الإمام
٢٥٣٧	الفصل الثانى
٢٥٣٧	تفسير "ردغة الخبال"
٢٥٣٨	للإمام أن يعرض للسارق بالرجوع
٢٥٣٨	وجه قوله ﷺ: «ما إخالك سرقته»
٢٥٣٩	باب حد الخمر
٢٥٣٩	الفصل الأول
٢٥٣٩	مفهوم الخمر وإطلاقاته

٢٥٣٩	الاختلاف في حد شارب الخمر كم هو؟
٢٥٤٠	قياس علي رضي الله عنه حدّ شرب الخمر على حد القلف
٢٥٤٠	الدليل على أن عليا كان معظما لأثار عمر
٢٥٤٠	الإجماع على حصول حد الخمر بالجريد وأطراف الثياب
٢٥٤٠	الفصل الثاني
٢٥٤١	لا يقتل الرجل بقتل عبده عند عامة الفقهاء
٢٥٤١	الإجماع على المسائل الثلاثة
٢٥٤١	الاختلاف فيمن شرب النبيذ
٢٥٤١	الاختلاف في ضبط لفظ "الميتخة"
٢٥٤٢	المناسب لتفسير "التبكيث" في هذا المقام ما قاله الزمخشري
٢٥٤٢	المراد من قوله: "يميل في الفج"
٢٥٤٣	الدليل على أن حد الخمر أخف الحدود
٢٥٤٣	الفصل الثالث
٢٥٤٣	الإجماع على أن من مات بالحد لا دية له على الإمام ومن مات بالتعزير
	فمذهب الشافعية وجوب الدية والكفارة
٢٥٤٤	وجه ترجيح علي رضي الله عنه الثمانين ثم خوفه منه
٢٥٤٤	باب ما لا يدعى على المحدود
٢٥٤٤	الفصل الأول
٢٥٤٤	إعراب قوله: «فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله»
٢٥٤٥	فيه دليل على أن محبة الله ورسوله موجبة للقربى
٢٥٤٥	الفصل الثاني
٢٥٤٧	باب التعزير
٢٥٤٧	الفصل الأول
٢٥٤٧	الفصل الثاني
٢٥٤٨	قوله: «فاقتلوه» ورد زجرا ، وحكم الواقع على المحرم حكم سائر الزناة
٢٥٤٨	إحراق المتاع كان في أول الأمر ثم نسخ
٢٥٤٨	باب بيان الخمر ووعيد شاربيها
٢٥٤٨	الفصل الأول
٢٥٤٨	حصول الخمر غالبًا من هاتين الشجرتين

- ٢٥٤٩ قول الصحابي "أمرنا، أو حرم" أو شبه ذلك دليل الرفع
- ٢٥٤٩ تحقيق قوله: «كل شراب أسكر فهو حرام»
- ٢٥٤٩ المراد من قوله: "لم يشربها في الآخرة"
- ٢٥٥٠ معنى قوله: إن على الله عهدا
- ٢٥٥٠ حرمة شرب نبيذ خلط فيه شيان
- ٢٥٥١ الدليل على عدم جواز تحليل الخمر عند الجمهور
- ٢٥٥١ الفصل الثاني
- ٢٥٥١ وجه تخصيص الصلاة بعدم القبولية ومعناه
- ٢٥٥٢ لكل طاعة اعتباران، سقوط القضاء وترتب الثواب.
- ٢٥٥٢ المراد من قوله : إن تاب لم يتب الله عليه
- ٢٥٥٣ مقدار الفرق، والفرق بين الفرق والفرق (بالفتح والسكون)
- ٢٥٥٣ الدلائل السبعة في آية المائدة على تحريم الخمر
- ٢٥٥٤ الفصل الثالث
- ٢٥٥٤ مفهوم المقتر والدليل على أن كل ما أحدث الفتور فهو حرام
- ٢٥٥٥ معنى الكوبة والغيرة
- ٢٤٥٥ شرح لفظ المنان ومعنى قوله: لا يدخل الجنة إلخ
- ٢٥٥٦ معنى الديوث
- ٢٥٥٧ كتاب الإمارة والقضاء
- ٢٥٥٧ الفصل الأول
- ٢٥٥٧ سبب ورود قوله ﷺ «ومن يطع الأمير فقد أطاعني»
- ٢٥٥٧ شرح قوله: «وإن قال بغيره»
- ٢٥٥٨ في الحديث حث على السمع والطاعة في جميع الأحوال
- ٢٥٥٨ يفهم من قوله: وإن «استعمل عليكم» أن نصب العمال وظيفة السلطان
- ٢٥٦٠ أجمع أهل السنة على أن السلطان لا يتعزل بالفسق
- ٢٥٦٠ الإجماع على أن الإمامة لا تنعقد لكافر
- ٢٥٦٠ الأمور التي يتعزل السلطان بارتكابها
- ٢٥٦٠ تسقط إطاعة الإمام بالكفر والبدعة ووجب خلعه
- ٢٥٦١ مفهوم قوله: مات ميتة جاهلية

- ٢٥٦١ المراد من قوله: تحت راية عمية ومعنى العصبية
- ٢٥٦١ معنى قوله: وتصلون عليهم
- ٢٥٦٢ معنى قوله: «تعرفون وتنكرون»
- ٢٥٦٢ تعريف المعروف والمنكر
- ٢٥٦٢ مرتبة الكراهة أقل من الإنكار
- ٢٥٦٣ فى هذا الحديث معجزة ظاهرة لما أخبر به عن المستقبل
- ٢٥٦٣ يفهم منه أن من عجز عن إزالة المنكر وسكت لا يأثم
- ٢٥٦٣ المراد من قوله «سترون بعدى أثره»
- ٢٥٦٤ معنى قوله «تسوسهم» وتعريف السياسة
- ٢٥٦٥ شرح قوله: إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما
- ٢٥٦٥ تحقيق عقد الخلافة لشخصين فى وقت واحد
- ٢٥٦٦ دفع من خرج على الإمام وإن كان من أشرف الناس وأعلمهم
- ٢٥٦٦ شقّ العصا كناية عن عدم الاجتماع والاتفاق
- ٢٥٦٦ إذا خالف أحد بعد عقد الإمامة فقطع عنقه لآرم
- ٢٥٦٧ جوار إلحاق ثاء التانيث بأفعال المدح والذمّ
- ٢٥٦٧ وجه تشبيه الولاية بالمرضعة وانقطاعها بالموت
- ٢٥٦٧ هذا الحديث أصل عظيم فى اجتناب الولاية لمن لا يكون أهلا لها
- ٢٥٦٨ إعراب قوله: حتى يقع فيه ومعناه
- ٢٥٦٨ شرح قوله: «إلا كلكم راع»، ومعنى الراعى، وأنواعه هنا
- ٢٥٦٩ وظيفة السلطان فى رعيته وما يجب عليه
- ٢٥٦٩ الغاش لأمور المسلمين حرّم الله عليه الجنة
- ٢٥٧٠ شرّ الولاة الحطمة ومعنى الحطمة
- ٢٥٧٠ دعاء الشارح بلسان الحال
- ٢٥٧١ تحقيق لغوى للفظ القسط، ومعنى المقسطين
- ٢٥٧١ مذهب أهل السنة والجماعة التوقف فى المتشابهات
- ٢٥٧١ فائدة قوله: «وكلنا يديه يمين»
- ٢٥٧١ تفسير المقسطين بقوله: «الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا»

- ٢٥٧١ في إعراب قوله : الذين يعدلون وجوه
- ٢٥٧٢ المظاهر الثلاثة لتعديل (الحكم، والأهل وما وليه المرء)
- ٢٥٧٢ حكم من انفرد بخصلة من الخصائل الثلاثة
- ٢٥٧٣ تفسير البطانة من الكشاف وتشبيهه ببطانة الثوب
- ٢٥٧٣ تفسير الشرطة ووجه تسميته، والمراد بصاحب الشرطة
- ٢٥٧٤ المرأة لا تصلح أن تكون إماماً أو قاضياً ، ووجهه
- ٢٥٧٤ الفصل الثاني
- ٢٥٧٤ أمره ﷺ أمته بخمسي، وشرحها
- ٢٥٧٤ الجماعة التي أمر النبي ﷺ بالتمسك بها هم الصحابة
- ٢٥٧٤ مفهوم الهجرة والجهاد
- ٢٥٧٥ المراد من دعوى الجاهلية سننها وطرقها
- ٢٥٧٥ الأمر بدعاء المسلمين بما ساءهم الله المسلمون المؤمنون
- ٢٥٧٥ إنما يكون مفارقة الجامعة بترك السنة وارتكاب البدعة
- ٢٥٧٥ المراد من ثياب الفساق
- ٢٥٧٦ حكاية جعفر الصادق مع سفيان الثوري
- ٢٥٧٦ الاختلاف في امتثال ما يأمر به الولاة من العقوبات
- ٢٥٧٦ قصة أبي حازم ومسلمة بن عبد الملك
- ٢٥٧٦ تفسير قوله تعالى ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ الآية
- ٢٥٧٧ تعريف العرفاء
- ٢٥٧٧ معنى قوله : ليطمئنن أقوام يوم القيامة الحديث وسببه
- ٢٥٧٨ ضرورة العرافة وعدم احتياط العرفاء وخطر عاقبتهم
- ٢٥٧٨ علامات الأمراء السفهاء وتطبيق الجواب بالسؤال
- ٢٥٧٨ المنع عن الدخول على الأمراء السفهاء ومخالطتهم
- ٢٥٨٠ أثر الإقامة في البادية، واتباع الصيد، والدخول على السلطان
- ٢٥٨٠ حكمة جفاء أهل البادية ، وغفلة الصائدين، واقتناص الداخل على السلطان
- ٢٥٨٠ الفرق بين صاحب المكس والساعي والمحتسب
- ٢٥٨١ وجه كون التكلم بكلمة الحق عند السلطان الجائر أفضل الجهاد

٢٥٨١	طريقة الأمر بالمعروف مع السلاطين عند الغزالي
٢٥٨٢	معاني الريب والإراية والارتياح والريبة
٢٥٨٢	تحقيق لغوى حول لفظ عورات الناس
٢٥٨٢	حكمة تعميم الخطاب فى الحديث السابق وتخصيصه فى هذا الحديث
٢٥٨٣	تعريف الفىء وحكمه
٢٥٨٣	تعريف الغنيمة وحكمها
٢٥٨٣	تعريف النفل وحكمه
٢٥٨٣	تقدير قوله : أولا أدلك
٢٥٨٣	الفصل الثالث
٢٥٨٣	الوجوه (المعاني) الخمسة للفظ الحق
٢٥٨٤	معنى الأنواء والاستسقاء بها
٢٥٨٤	حكمة خوفه ﷺ من هذه الخصال الثلاث
٢٥٨٥	وجه أمره ﷺ أبى ذر بتأمل وتفكر ستة أيام
٢٥٨٥	إيضاه ﷺ أبى ذر بالأمور الخمسة فى اليوم السابع
٢٥٨٥	حكمة منع أبى ذر عن قبض الأمانة وقبول القضاء
٢٥٨٦	شرح قوله : «أولها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها خزي»
٢٥٨٧	المراد من إمارة الصبيان ورأس السبعين
٢٥٨٧	وجه إطلاق الظل على السلطان ومعنى كونه ظل الله
٢٥٨٨	الفرق بين الملك والمالك وأن قلوب الملوك بيده تعالى
٢٥٩٠	باب ما على الولاة من التيسير
٢٥٩٠	الفصل الأول
٢٥٩٠	ترجيح فعل السلف الصالح على رأى المتكلمين
٢٥٩١	تحقيق دقيق حول جواز الانتقال من مذهب إلى مذهب
٢٥٩١	تقليد مجتهد فى مسائل وتقليد مجتهد آخر فى مسائل أخرى
٢٥٩١	جار أن يختار من كل مذهب ما أمون عليه
٢٥٩١	منع الإمام مالك هارون الرشيد من حمل الناس على ما فى الموطأ
٢٥٩١	إجارة من مالك باختيار غير مذهبه

٢٥٩١	لكل تارك الوفاء بالعهد لواء يوم القيامة عند إسته
٢٥٩٢	فى الحديث بيان شدة تحريم العذر من صاحب الولاية العامة
٢٥٩٢	الفصل الثانى
٢٥٩٢	مفهوم احتجاج الوالى واحتجاج الله تعالى عنه
٢٥٩٢	الفرق بين الحاجة والخلة والفقر
٢٥٩٢	الفصل الثالث
٢٥٩٣	معنى الخيلاء ووجه تسمية الخيل
٢٥٩٤	باب العمل فى القضاء والخوف منه
٢٥٩٤	الفصل الاول
٢٥٩٤	الامور التى يكره الحكم عندها
٢٥٩٤	أنواع القضاء باعتبار صحة القضاء وعدمها
٢٥٩٤	إنما يجرى الاجتهاد وعفو الخطأ فى الفروع المحتملة للوجوه
٢٥٩٤	الاختلاف فى أن كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد؟
٢٥٩٥	من ليس بأهل حكم فلا يحل له الحكم ولا ينفذ حكمه
٢٥٩٥	حكاية حكم داود وسليمان فى الحرث
٢٥٩٥	الفصل الثانى
٢٥٩٥	الوجوه الثلاثة فى قوله: «فقد ذبح بغير سكين»
٢٥٩٦	ذكر الأقسام الثلاثة للقضاة وعلاماتهم
٢٥٩٨	بيان الوجوه الثلاثة فى تأويل قوله: «ثم غلب عدله جوره»
٢٥٩٨	مفهوم قول معاذ "أجتهد رأيي" وحجية القياس
٢٥٩٨	صورتا القياس عند الشافعى وأبى حنيفة
٢٥٩٩	المراد من قول على "ولا علم لى بالقضاء"
٢٥٩٩	حدائث السن لا تمنع عن القضاء
٢٥٩٩	الدليل على أن القضاء على الغائب غير صحيح
٢٦٠٠	الفصل الثالث
٢٦٠١	حكمة ضرب عمر اليهودى بالدرة مع اعترافه بالحق
٢٦٠٢	باب رزق الولاة وهداياهم

٢٦٠٢	الفصل الأول
٢٦٠٢	الفرق بين الرزق والعطاء
٢٦٠٣	الاختصاص المفهوم من قوله "أنا قاسم أضع حيث أمرت"
٢٦٠٣	ذكر أبو بكر العلة بقوله "وشغلت بأمر المسلمين" ثم ذكر الحكم
	الدليل على أن للعامل أن يأخذ من عرض المال الذي يعمل فيه قدر
٢٦٠٤	أجرته .
٢٦٠٤	الفصل الثاني
٢٦٠٥	استحقاق العامل في بيت المال: الزوجة ، والخادم ، والمسكن
٢٦٠٦	قوله "لئن رسول الله ﷺ الراشئ والمرتشئ"
	لا إثم على من أعطى الرشوة ليتوصل به على حق أو ليدفع عن نفسه
٢٦٠٦	مضرة
٢٦٠٦	إعطاء ابن مسعود دينارين بأرض حبشة ليخلى سبيله
٢٦٠٧	مفهوم الصلاح والفساد
٢٦٠٨	الفصل الثالث
٢٦٠٨	باب الأقضية والشهادات
٢٦٠٨	الفصل الأول
٢٦٠٨	تعريف القضاء لغة وشرعاً ووجه تسمية القاضي والحاكم
٢٦٠٩	معنى حكمة الدابة ومفهوم الحكمة ووجه تسميتها
٢٦٠٩	معنى الشهادة لغة وشرعاً
٢٦٠٩	كلية من قواعد أحكام الشرع
٢٦٠٩	الحكمة في عدم الإعطاء بمجرد الدعوى
٢٦٠٩	الدليل على اليمين تتوجه على المدعى
٢٦٠٩	المراد من يمين صبر ألزم بها صاحبها وحسب عليها
٢٦٠٩	انتهاك الحرمات الثلاث باليمين الفاجرة
٢٦١٠	الوجهان في قوله أوجب الله عليه النار
٢٦١٠	مفهوم اللحن وأقسامه
٢٦١١	حكمة ابتدائه ﷺ بقوله: إنما أنا بشر

- ٢٦١١ معنى عصمته ﷺ وأنه لا ينافي الخطأ في الرأي
- ٢٦١١ في الحديث تنبيه على أن البشر لا يعلم من الغيب وبواطن الأمور شيئاً
- ٢٦١١ يجوز على النبي ﷺ في أمور الأحكام ما يجوز على غيره
- ٢٦١١ حاجته عليه الصلاة والسلام في القضاء إلى الشهادة واليمين دليل على
- ٢٦١١ عدم علم الغيب
- ٢٦١١ لا تعارض بين الحديث والقاعدة الأصولية من عدم قراره على الخطأ
- ٢٦١١ في الحديث دليل على أن حكم الحاكم لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً
- ٢٦١٢ معنى قوله: فمن قضيت له الخ
- ٢٦١٢ مذاهب الأئمة في الحكم بشاهد ويمين وأدلتهم
- ٢٦١٣ استعمال لفظ قضى بالباء واللام وعلى
- ٢٦١٣ فوائد الحديث الستة
- ٢٦١٤ التأويلات الثلاثة لقوله: «يأتي بشهادته قبل أن يسألها»
- ٢٦١٤ بيان صورة مسألة الاختلاف فيها
- ٢٦١٥ الفصل الثاني
- ٢٦١٥ بيان جواز القرعة وأن القرعة نوع من البينة
- ٢٦١٦ الاختلاف في ترجيح بينة ذي اليد
- ٢٦١٦ في إقامة كل واحد منهما البينة ترجح بينة ذي اليد
- ٢٦١٦ لو لم يكن لأحدهما بينة فيقترعان على اليمين
- ٢٦١٦ تطبيق نزول الآية بقوله: «إذن يحلف»
- ٢٦١٧ الدليل على أن الكافر يحلف في الخصومات
- ٢٦١٧ اليمين الغموس ووجه تسميته
- ٢٦١٨ ذكر ﷺ الأشياء الثلاثة وخص الأخيرة بالوعيد
- ٢٦١٨ فائدة ذكر المنبر في قوله: «لا يحلف أحد عند منبري هذا»
- ٢٦١٨ تغليب اليمين إنما يكون بحسب المكان والزمان لا المحلوف عليه
- ٢٦١٩ وجه مساواة الزور الشرك، وروبط قوله تعالى ﴿واجتنبوا قول الزور﴾
- ٢٦٢٠ المراد من الخائن وعدم قبول شهادة القاذف بعد الجلد عند أبي حنيفة
- ٢٦٢٠ لا تقبل شهادة ذي الغمر والظنين (ومفهومها)

٢٦٢٠	المراد من القانع وحكمة عدم قبول شهادته
٢٦٢٠	عدم قبول شهادة الوالد للولد والولد للوالد وقبولها للأخ
٢٦٢١	حكمة عدم قبول شهادة البلوى على صاحب قرية
٢٦٢١	المراد من العجر والكيس
٢٦٢٢	الفصل الثالث
٢٦٢٢	كتاب الجهاد
٢٦٢٢	الفصل الأول
٢٦٢٢	المعنى اللغوي والشرعي للجهاد
٢٦٢٢	ربط قوله ﷺ: «إن في الجنة مائة درجة» إلخ بسابقه
٢٦٢٢	المراد من الدرجات في قوله: مئة درجة
٢٦٢٣	النكتة في الجمع بين الأعلى والأوسط
٢٦٢٣	معاني القنوت في الحديث والمراد به هنا (القنات بآيات الله)
٢٦٢٥	فائدة تشبيه المجاهد بالصائم القائم ووجهه
٢٦٢٦	لا غرض للمجاهد في جهاده سوى التقرب إلى الله
٢٦٢٦	الفوائد الثلاثة للخارج في سبيل الله
٢٦٢٦	فوائد الحديث الخمسة
٢٦٢٦	مفهوم الرباط وفضل المرباط
٢٦٢٧	ضبط قوله: (وأمن الفتان) ومعناه
٢٦٢٧	فائدة قوله: «ما أغبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار»
٢٦٢٧	مفهوم أبداً، وقط، وعوض
٢٦٢٨	تحقيق لغوي للفظ معاش وأن خير وسائل المعاش هو الجهاد
٢٦٢٨	معاني لفظ الهيعة والفرقة والمظان
٢٦٣٠	الدليل على تفضيل العزلة على الاختلاط والاختلاف فيه
٢٦٣٠	الدليل على أفضلية الاختلاط
٢٦٣٠	جماع معنى الحديث وخلاصته
٢٦٣٠	أجر خلاف الغاري في أهله
٢٦٣١	الخيانة مع نساء انمجاهدين منافية الدين والمروءة

- ٢٦٣٢ المراد من العصابة التي تقاتل حتى تقوم الساعة
- ٢٦٣٢ يدخل في هذا الفضل من خرج في قتال البغاة وفي إقامة الأمر بالمعروف
- ٢٦٣٣ الدليل على أن الشهيد لا يزول عنه الدم والحكمة فيه
- ٢٦٣٣ المراد من قوله: "أرواحهم في أجواف طير خضر"
- ٢٦٣٤ بيان حال الشهداء وما هم عليه من البهجة والسعادة
- ٢٦٣٤ الاختلاف في مفهوم كونهم في أجواف طير خضر
- ٢٦٣٤ بحث دقيق حول حقيقة الروح
- ٢٦٣٥ استدلال أهل التناسخ والجواب عنه وأن الجنة موجودة الآن
- في الحديث دليل على المجازاة قبل يوم القيامة (في القبر) وأن الأرواح
- ٢٦٣٥ باقية
- ٢٦٣٥ المراد بالدين الذي لا يعفى عن الشهيد
- ٢٦٣٦ معنى قوله: إنها جنات في الجنة
- ٢٦٣٧ شرح قوله: «ما يحمل على قولك: يخ بخ؟»
- ٢٦٣٧ غفلة النحويين عن إجراء عدا مجرى ظن
- ٢٦٣٨ السؤال بكلمة ما يكون عن أمرين
- ٢٦٣٨ مفهوم الشهيد ووجه تسميته
- ٢٦٣٩ مفهوم الإخفاق والمراد منه
- ٢٦٤٠ شرح عبد الله بن المبارك لقوله: "مات على شعبة من النفاق"
- ٢٦٤٠ الاختلاف فيمن تمكن من الصلاة في أول الوقت فأخراها ثم مات
- شرح قوله: "الرجل يقاتل للذكر، والرجل، يقاتل ليرى مكانه" والفرق
- ٢٦٤٠ بينهما
- ٢٦٤١ مشاركة القاعدين المعدورين المجاهدين في نفس الأجر
- ٢٦٤١ في الحديث فضيلة النية، وأن من نوى عملاً ثم عجز فله أجره
- ٢٦٤١ في جهاد التطوع لا يخرج إلا بإذن والديه أو أحدهما
- ٢٦٤١ في جهاد الفرض لا حاجة إلى إذنهما
- ٢٦٤٢ لا يخرج إلى شيء من التطوعات كالحج والعمرة والزيادة من غير إذنهما
- ٢٦٤٢ كانت الهجرة على معنيين فنسخ أحدهما

٢٦٤٣	الدليل على أن الجهاد ليس فرض عين
٢٦٤٣	يمكن أن يحمل الاستفغار على العموم
٢٦٤٣	الفصل الثاني
٢٦٤٣	بقاء الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة
٢٦٤٤	الجهاد باللسان وطرقه
٢٦٤٤	معنى إفشاء السلام وضرب الهام
٢٦٤٥	معنى الفواق والنكبة والخراج بالضم
٢٦٤٦	الفرق بين الشح والبخل
٢٦٤٧	حقيقة الإنسان عند أبي حفص السهروردي
٢٦٤٧	بيان العينين (عين باكية من خشية الله وعين مجاهدة) في سبيل الله
٢٦٤٧	الاعتزال للتطوع عند وجوب الجهاد معصية
٢٦٤٨	المرباط أفضل من الجهاد في المعركة ومن انتظار الصلاة
٢٦٤٩	المراد من العفيف المتعفف
٢٦٤٩	بيان أفضل الجهاد وأفضل الهجرة وأفضل القتل
٢٦٤٩	من لم يكن فيه أثر الجهاد يكون له نقصان يوم القيامة
٢٦٥١	ما أنشد حبيب الأنصاري عند قتله في سبيل الله
٢٦٥٢	معنى قوله: لا تركب البحر إلا حاجًا للحديث
٢٦٥٣	مفهوم كون النار تحت البحر
٢٦٥٣	شرح قوله: من فصل في سبيل الله الحديث
٢٦٥٣	الوجوه الثلاثة في قوله: "قفلة كفزوة"
٢٦٥٤	التشبيه لإلحاق الناقص بالكامل
٢٦٥٤	الاختلاف في جواز أخذ الجهاد
٢٦٥٥	شرح قوله: "ستفتح عليكم الأمصار"
٢٦٥٥	مفهوم قوله: "يقطع عليكم فيها بعوث" وقوله "فيتخلص"
٢٦٥٦	الوجهان في الحصر في قوله: "ألا وذلك الأجير"
٢٦٥٦	الذي يقاتل لأجل الأجرة لا يكون مجاهدًا قط
٢٦٥٦	الاختلاف في أنه هل يسهم لأجير المجاهد وخادمه؟

٢٦٥٦	أنواع الغزو (أنواع الغازي) وعلامات كل واحد منها
٢٦٥٧	معنى الكفاف لغة
٢٦٥٧	تعريف المراتي عند الغزالي في الإحياء
٢٦٥٧	الاحتمالات الثلاثة في قوله «أخبرني عن الجهاد»
٢٦٥٩	الفصل الثالث
٢٦٥٩	شرح قوله: «لغدوة أرووحة في سبيل الله» الحديث ووجهه
٢٦٦٠	معنى قوله: إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف
٢٦٦٢	أنواع المؤمنين في الدنيا، ونكتة التعبير عنها بالأجزاء
٢٦٦٢	المراد من قوله: المولود في الجنة والوفيد في الجنة
٢٦٦٣	قوله: فصدق الله إشارة إلى قوله تعالى «رجال صدقوا» الآية
٢٦٦٣	أنواع القتلى في سبيل الله وعواقبهم
٢٦٦٤	معنى المصمصة والمضمضة
٢٦٦٤	شهادة رسول الله ﷺ بدخول رجل الجنة بحراسة ليلة في سبيل الله
٢٦٦٥	باب إعداد آلة الجهاد
٢٦٦٥	الفصل الأول
٢٦٦٥	حكمة تفسيره ﷺ القوة بالرمي
٢٦٦٥	فيه فضيلة الرمي والمناضلة والاعتناء بذلك
٢٦٦٥	التأكيد بتمرين الرمي وعدم ترك المسلمين له ولو كان بعد الفتح
٢٦٦٦	حكمة التعبير عن الرمي الذي هو عبادة باللهم
٢٦٦٦	حكمة كون ترك الرمي سبباً للخروج عن جماعة المسلمين
٢٦٦٧	مس ناصية الخيل وشعرها المسترسل سنة
٢٦٦٧	الترغيب في اتخاذ الخيل للجهاد وعدم انقطاع الجهاد أبداً
٢٦٦٧	شرط احتباس الفرس في سبيل الله
٢٦٦٧	الشكال ووجه كراهته
٢٦٦٨	معنى إضممار الفرس وطريقه
٢٦٦٩	الفصل الثاني
٢٦٦٩	الفرق بين قوله «فارموا» وقوله «واركبوا»

- ٢٦٦٩ المراد من قوله: من شاب شبية في الإسلام
- ٢٦٧٠ لايحل أخذ المال في المسابقة إلا في هذه الثلاثة
- ٢٦٧٠ الحق بعضهم المسابقة على أقدام عليها
- في الحديث دليل على إباحة أخذ المال على المناضلة والمسابقة وكل
- ٢٦٧١ سياق لا يتعلق بالجهد فأخذ المال عليه قمار محظور
- ٢٦٧١ أخذ المال على الدحو (الرمي بالحجارة) جازع عند ابن المسيب
- ٢٦٧١ شرط المال في المسابقة إن كان من الثالث أو من أحد الجانبين فجازع
- ٢٦٧١ وجه تسمية المسابق الثالث محللاً
- ٢٦٧١ بيان من يستحق السبق (الجازع)
- ٢٦٧١ قد مر شرح قوله: لاجلب ولاجنب في الزكاة
- ٢٦٧١ مفهوم الأدهم والأقرح والأرثم
- ٢٦٧٢ بيان طلق اليمين والكميت والأشقر
- ٢٦٧٢ حكمة المنع عن قص نواصي الخيل ومعارفها وأذناها
- ٢٦٧٢ معنى قوله: ونواصيها معقود فيها الخير
- ٢٦٧٣ التوجيهات الثلاثة لقوله: ولا تقلدوها الأوتار
- ٢٦٧٣ عدم اختصاصه ﷺ أحداً من أهل بيته بشيء
- ٢٦٧٤ وجه كراهة إنزاء الحمار على الفرس
- ٢٦٧٤ تقديم التنبيهات والمقدمات على الأمور العظام من مقررات علم البيان
- الذين يتمون إلى بيت النبوة نسباً أو ادّعوا موالة أهل البيت قد أحدثوا
- ٢٦٧٤ بدعة
- ٢٦٧٥ إنزاء الحمير على الخيل من المكاسب الجاهلية
- ٢٦٧٥ استعمال الصور في الفرس والبسط مباح
- ٢٦٧٥ الدليل على جواز تحلية السيف والمنطقة بالفضة
- ٢٦٧٥ الاختلاف في تحلية اللجام والسرّج وسكين الحرب
- ٢٦٧٦ حديث «مزيدة» لا تقوم به حجة لضعف في سنه
- ٢٦٧٦ الفرق بين الراية واللواء
- ٢٦٧٧ الفصل الثالث

٢٦٧٧	حكمة ذكر الخيل مع النساء في المحبة
٢٦٧٧	وجه أمر النبي ﷺ الصحابي بإلقاء القوس الفارسية
٢٦٧٨	باب آداب السفر
٢٦٧٨	الفصل الأول
٢٦٧٨	الوجه الثلاثة لاختياره ﷺ يوم الخميس للخروج إلى تبوك
٢٦٧٨	مضرة الوحلة في السفر وحكمة المنع عنها
٢٦٧٩	حكمة عدم مصاحبة الملائكة مع الجرس
٢٦٧٩	وجه إطلاق الجمع على الواحد في «الجرس مزامير الشيطان»
٢٦٧٩	حكمة أمره ﷺ بقطع القلائد والأوتار
٢٦٨٠	حكمة الأمر بسرعة السير في القحط
٢٦٨٠	رواية نقبها في محل نقبها غير صحيحة
٢٦٨١	التحقيق اللغوي للفظ بادر (فبادروها)
٢٦٨١	حكمة اجتناب الطرق عند التعريس بالليل
٢٦٨٢	فيه حث على الأمور الحسنة للمحتاجين
٢٦٨٢	معنى النهمة والمراد منه في الحديث
٢٦٨٢	في الحديث ترغيب في الإقامة لثلاث نفوته الواجبات
٢٦٨٢	وجه كون السفر قطعة من العذاب
٢٦٨٢	ثمرة مخالفة أمر النبي ﷺ
٢٦٨٣	كراهة الإتيان ليلاً لمن طال سفره وأما غيره فلا.
٢٦٨٣	السنة لمن قدم من سفره أن يضيف بقدر وسعه
٢٦٨٤	الفصل الثاني
٢٦٨٤	سنة المسافرين في أول النهار
٢٦٨٤	حكمة المنع عن السفر منفرداً
٢٦٨٥	ضرورة الإمارة في السفر، وأن الحكم ينفذ حكمه
٢٦٨٥	خير الصحابة (الرفقة) وخير السرايا وخير الجيوش عدداً
٢٦٨٥	جميع قرائن الحديث دائرة على الأربعة والتحقيق اللغوي له
٢٦٨٦	معنى قوله «لا تتخذوا ظهور دوابكم منابر»

٢٦٨٧	ذكر صلاة الضحى وأنها بعد حل الرحال
٢٦٨٨	بيان إنصافه ﷺ وتواضعه وإظهار الحق
٢٦٨٩	بيان إبل الشيطان وبيوت الشيطان وعلاماتها
٢٦٩٠	المراد من دخول المسافر أهله أول الليل
٢٦٩٠	الفصل الثالث
٢٦٩٠	سيد القوم في السفر خادهم، فيه وجهان
٢٦٩١	باب الكتاب إلى الكفار ودعائهم إلى الإسلام
٢٦٩١	الفصل الأول
٢٦٩٢	الاختلاف في ضبط كلمة الأرسيين على أوجه
٢٦٩٢	والمراد بالأرسيين (فيه اختلاف)
٢٦٩٣	القواعد والفوائد المفهومة من كتابه ﷺ هذا
٢٦٩٣	الذي مزق كتابه ﷺ مزق الله ملكه
٢٦٩٤	ألقاب ملوك العالم قبل الإسلام
٢٦٩٥	وعظ النبي ﷺ وتعليمه المجاهدين عند الإرسال
٢٦٩٦	تفسير قوله تعالى ﴿رب إني دعوت قومي ليلا ونهارا﴾ الآية
٢٦٩٦	فوائد الحديث والأحكام المستنبطة منه
٢٦٩٦	دليل من يقول: ليس كل مجتهد مصيبا بل المصيب واحد
٢٦٩٧	الحكمة في النهي عن لقاء العدو
٢٦٩٨	حكمة انتظار زوال الشمس للجهاد
٢٦٩٨	في الحديث بيان أن الأذان شعار لدين الإسلام لا يجوز تركه
٢٦٩٩	في استحباب التكبير عند لقاء العدو وجوار الاستشهاد بالقرآن
٢٦٩٩	الفصل الثاني
٢٧٠٠	حبس الشمس لإتمام الجهاد والفتح
٢٧٠٠	الفصل الثالث
٢٧٠٠	كتاب خالد بن الوليد إلى أهل فارس
٢٧٠١	باب القتال في الجهاد

٢٧٠١	الفصل الأول
٢٧٠١	الوجه الثلاثة في ضبط لفظ خدعة
٢٧٠٢	كانت مداواة النسوة لمحارمهن وأزواجهن
٢٧٠٢	معنى تبیت العدو قتلهم في الليل بغتة
٢٧٠٢	الأصح أنه يقتل شيوخ الكفار ورهبانهم
٢٧٠٢	المذاهب في أولاد الكفار إذا ماتوا قبل البلوغ
٢٧٠٣	أنواع نخل المدينة مائة وعشرون نوعا
٢٧٠٣	الدليل على جواز قطع شجر الكفار وإحراقه
٢٧٠٣	معنى قوله: «إذا أكتبوكم فعليكم بالنبل»
٢٧٠٣	الفصل الثاني
٢٧٠٣	معنى الشعار وفائدة ذكر هذا الشعار (حم لا ينصرون)
٢٧٠٤	معنى أمت أمت ووجه اختياره
٢٧٠٥	أصحاب رسول الله ، يكرهون رفع الأصوات عند القتال
٢٧٠٥	حكمة الأمر بقتل شيوخ المشركين
٢٧٠٦	معنى قوله «بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله»
٢٧٠٦	الأمر بالإصلاح والإحسان أيام الجهاد خصوصا
٢٧٠٧	قيام حمزة وعلى وعبيدة للهجوم على العدو
٢٧٠٧	الاختلاف في المبادرة إلى الكفار بلا إذن أمير الجهاد
٢٧٠٨	كلام صاحب الجوهرى والفاقى والنهاية حول لفظ حاص
٢٧٠٨	الفئة والطائفة والفرق بينهما
٢٧٠٨	الفصل الثالث

